شرح جمل الزجاجى
ابن عصفور الإشبيلي

كتاب " الجمل " للعلامة الزجاجي لقي عناية بالغة من المهتمين بالنحو، حتى ذكر أن له 120 شرحا من تلك الشروح شرح ابن عصفور الإشبيلي . نهج في شرحه على شيء من التوسع مستدلا على كلامه بالشواهد الشعرية التي قاربت الألف وقد وضع للكتاب مقدمة، وعليه تعليقات تنسب الأبيات لقائليها مع شرح وبيان الشاهد فيها وقد الحق بآخره فهارس علمية

باب أقسام الكلام

قولُ أبي القاسم: (أقسامُ الكلام ثلاثةٌ...).
مضافٌ ومضافٌ إليه، ولا يُعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يُعلم ما أُضيف إليه، فكان ينبغي أن يُبيّن ما أراد بالكلام، وحينئذٍ يأخذ بعد ذلك في تبيين أقسامه، لأنَّ الكلام، بالنظر إلى اللغة، لفظ مشترك بين معانٍ كثيرة، منها المعاني التي في النفس، دليل ذلك قول الأخطل:
إنَّ الكلامَ لَفِي الفؤادِ وإنّما
جُعِلَ اللِسانُ على الفؤادِ دَليلا
ومنها ما يُفهم من حال الشيء، ودليله قوله:
يا ليتَنِي أُوتيتُ عِلمَ الحُكْلِ
علمَ سُليمانَ كلامَ النَملِ
لأنّه يقال: إنَّ سليمانَ عليه السلام كان يفهم من دبيب النمل ما يفهم المخاطَبُ من الكلام. ومن الدليل على ذلك أيضاً قول زهير:
أَمِنْ أُمِّ أَوفَى دِمنَةٌ لم تَكَلّمِ
. البيت
أي ليس لها أَثر يُستبان لقِدم عهدها بالنزول، ولو كان لها أثر يستبان لكان ما تبيَّن من أثرها كلاماً لها.
ومما يدلّ على أنَّ المعنى القائم في النفس وما يُفهم من حال الشيء يسمى كلاماً، تسميتهم إيّاهما قولاً. قال الله تعالى:

{وَيَقُولُونَ فِى أَنفُسِهِمْ لَوْلاَ يُعَذّبُنَا اللَّهُ} (المجادلة: 8). فجعل المعاني التي في النفس قولاً، وقال النابغة:
قالت له النفسُ إنّي لا أرَى طَمَعاً
البيت
فأضاف القول إلى النفس. وقال تعالى: {يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلاَتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ } (ق: 30). فأضاف القول إلى جهنّم مجازاً. وقال الشاعر:
امتلأ الحَوضُ وقالَ: قَطْنِي
فأضاف القول إلى الحوض.
ومنها الإشارة، وعليه قوله:
إذا كلَّمَتنِي بالعيونِ الفَواتِر
رَدَدْتُ عليها بالدموعِ البَوادِرِ
فجعل الإشارة بالعين كلاماً.
ومنه الخطّ، ودليله تسمية المكتوب بين دفّتَيْ المصحف كلام الله تعالى. وتقول: رأيتُ كلاماً، وإن كنت إنّما رأيت خطاً منبئاً عن كلام.
ومنها اللفظ المركب غير المفيد، يقال: تكلَّمَ، وإن لم يفد ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع، تكلّم ساهِياً ونائماً، ومعلوم أنَّ الساهي والنائم لم يضعا لفظهما للإفادة ولا قصداها.
ومنها اللفظ المركّب المفيد بالوضع، وهذا الأخير هو الذي أراد أبو القاسم بالكلام، لأنَّ هذا هو الذي اصطلح النحويون على تسميته كلاماً. ألا ترى أنَّ النحويّين إنّما يتكلمون في أحكام هذا القسم الأخير ولا يتكلمون في أحكام الإشارة، ولا غير ذلك مما يُسمّى كلاماً والعذر له، في أنْ لم يُبيّن ما أراد بالكلام الإحالةُ على العرف بالكلام، إذْ الكلام عرفاً إنّما هو هذا القسم الأخير وأراد بالأقسام الأجزاء أو المواد التي يتألّف منها الكلام، وذلك تسامح منه، لأنَّ الأقسام إنّما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم، واسمُ المقسوم هنا وهو الكلام، لا يصدق على الاسم ولا على الفعل ولا على الحرف.

ويترتب على قوله: أقسامُ الكلام ثلاثةٌ أَسئلةٌ:
الأول: ما الدليل على أنَّ هذه الثلاثة خاصة؟ بل لعلّها أزيد.

الثاني: كيف قال: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، فأفرد. وإنّما أقسام الكلام: الأسماءُ والأفعالُ والحروفُ كلُّها؟
الثالث: لِمَ خصَّ بـــ مجيئه لمعنى الحرفَ، والاسمُ والفعلُ قد جاء لمعنى؟
والجواب عن الأول أَن تقول: اللفظ الذي يكون جزءَ كلام لا يخلو من أن يدلَّ على معنى أو لا يدلّ، وباطل ألا يدلّ على معنى أصلاً فإنَّ ذلك عبث. فإن دلَّ فإما أن يدلَّ على معنى في نفسه أو في غيره، فإن دلَّ على معنى في غيره فهو حرف، وإن دلَّ على معنى في نفسه فلا يخلو أن يتعرَّض ببنيته لزمانٍ أو لا يتعرَّض، فإن تعرَّض فهو الفعل وإن لم يتعرَّض فهو الاسم.
والجواب عن الثاني: إنّه أراد بالاسم معقوله، وبالفعل معقوله وكذلك الحرف، ومعقول كلّ واحد منها أمر مفرد فأوقع عليه لفظاً مفرداً ونظير ذلك قول العرب: رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ، تريد: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة، ولم تُرِدْ رجلاً واحداً بعينه بل كأنّك قلت: هذا الجنس خيرٌ من هذا الجنس، ولا ينبغي أن يحمل على أنّه من وضع المفرد موضع الجمع، نحو قوله:
في خَلقِكُمْ عَظمٌ وقد شَجِينا
يريد في حلوقكم، فإنَّ ذلك لا يجوز إلا في ضرورة.
والجواب عن الثالث: إنَّه احترز بقوله: وحرفٌ جاء لمعنى، من الحرف الذي لم يجىء لمعنى وهو حرف التهجّي، نحو الزاي من «زيد».
ولا يسوغ قول من قال: إنَّ «جاء لمعنى» حدُ الحرف، وزعم أَنَّ الذي جاءَ لمعنى إنّما هو الحرف فأمّا الاسمُ والفعلُ فكلّ واحد منهما جاء لمعانٍ، ألا ترى أنَّ الاسم يدل على مسماه ويكون مع ذلك فاعلاً ومفعولاً ومجروراً إلى غير ذلك من المعاني التي تَعتَوِرُ الاسمَ؟ وكذلك الفعل يدلّ على حدثٍ وعلى زمان ويكون موجباً ومنفياً ومُستَفهَماً عنه، إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور الأفعال، وأَمَّا الحرف فلا يعطي في حين واحد أكثر من معنى واحد في غيره، فإنْ دلَّ الحرف على معنيين فصاعداً نحو «مِنْ» التي تكون للتبعيض ولابتداء الغاية ولاسغراق الجنس، وما أَشبهها من الحروف، فإنّما ذلك في أوقات مختلفة، ألا ترى أنَّ الكلام الذي تكون فيه «مِنْ» مُبَعّضَةً، لا تكون فيه لابتداء الغاية، والاسم يدلّ في حين واحد على مسماه وعلى الفاعلية، مثلاً، وعلى التصغير وغيره، وكذلك الفعل يدلّ في حين واحد على الحدث

والزمان والخبر والأمر والنهي، إلى غير ذلك من المعاني. وإنّما قلنا إنَّ ذلك فاسد، لأنَّ الاسم يَشرَكُ الحرفَ في ذلك، ألا ترى أَنَّ الاسم إنّما يدل على معنى مفرد وهو المسمى، فلذلك حَدَّهُ أبو بكر بن السراج فقال: الاسم ما دلَّ على معنى مفرد غير مقترن بزمانٍ مُحصّلٍ. وأما الفاعلية والمفعولية وغير ذك من المعاني، فإنّما هي مفهومة من أمور تلحق الاسم كالإعراب لا من الاسم بعينه.

وأيضاً فلو كان أبو القاسم رحمه الله قصد هذا لصرَّح بذلك فقال: حرفٌ جاءَ لمعنى مفرد.
وأيضاً فإنّه قد حدَّ الحرفَ بعد ذلك بأَنَّ معناه في غيره لا بأَنَّه يدلّ على معنى مفرد.
وكذلك أيضاً لا يسوغ قول من قال: إنّه أراد: وحرفٌ جاءَ لمعنى في غيره، فحذف «في غيره» لأنّه معلوم. فينبغي أن لا يصف الحرف بمجيئه لمعنى لأنّه إذا عُلِم أن معناه في غيره، فقد عُلِم أنّه جاء لمعنى، وأيضاً فإنّه قد حَدَّ الحرف بعد ذلك بأَنَّ معناه في غيره فيكون ذلك، على هذا، تكراراً لا فائدة فيه.
قوله: (فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الجر)، بيّنٌ قصده بذلك أن يَحُدَّ الاسم، لأَنَّ الاسم أمر مفرد والمفرد لا يعرف إلاّ بالحدّ، وهذا الحدّ الذي حدَّ به الاسم فاسد، لأنّه ليس بجامع، ومن شرط الحدّ أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذّ منها شيء، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود، والدليل على أَنَّه ليس بجامع أن أَيْمُن التي (هي) في مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل إلا في القسم مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجرّ ولا تكون فاعلة ولا مفعولة.
ولا مطعن في هذا الحد بأكثر من أَيمُن، فأما من رأى أنه يخرج عن هذا الحد الأسماءُ المختصّة بالنداء، نحو: هَناه ولَكاعِ وفَساقِ وأخواتها، والأسماء التي التُزِم فيها النصب على المصدرية والظرفية ولم تتصرّف نحو: سُبحانَ اللَّهِ ومعاذَ اللَّهِ وسَحَرَ وبُعَيْداتِ بَيْنٍ، وأينَ ومَتَى والأسماءِ التي للشرط والاستفهام ولَعَمْر اللَّهِ وعَوْض وجَيْرِ، فما ذهب إليه فاسد.

أما أسماء الشرط والاستفهام فإنَّه امتنع فيها أن تكون فاعلة، لكون الاستفهام والشرط أخذا صدر الكلام، وأما المفعولية ودخول حرف الجر فسائغٌ فيها، وحدُّ أبي القاسم لا يقتضي أنَّه يلزم في الاسم اجتماع الأوصاف الثلاثة، لأنه أتى فيها بلفظ أو. وأما المنادى فمفعول بإضمار فعل لا يجوز إظهاره في مذهبنا، فهو داخل تحت الحد. وكذلك الأسماء التي انتصبت على المصدر أو الظرف ولزم ذلك فيها، لأنّ المصدر يسمّى مفعولاً مطلقاً، أعني يقال فيه مفعول ولا يقيّد بشيء، وكذلك الظرف يسمى مفعولاً فيه، وأبو القاسم إنّما حدّ الاسم بأنّه ما جاز أن يكون مفعولاً على الإطلاق، أيَّ مفعول كان.
وأمّا لَعَمْرُ اللَّهِ، فالعَمْرُ هو البقاء وهو يجوز أن يكون فاعلاً ومفعولاً وأن يدخل عليه حرف من حروف الجرّ، تقول: سرَّني عَمْرُكَ وأحببتُ عَمْرَكَ وانتفعتُ بعَمْرِكَ، وإنَّما لزم الابتداء ولم يتصرّف في القسم، والمستعمل في القسم هو منصرف في غير المستعمل في غيره.

وكذكل عَوْضُ هو منصرف في غير القسم، نحو قوله:
ولولا نَبلُ عَوْضٍ في
حُظَيْبَايَ وأوصالِي
وأما «جَيرِ» فمبني، وجائز أن يكون في موضع نصب بإضمار فعل ونحو: يَمين اللَّهِ وأما «أيمُنُ» الذي هو اسم مفرد من اليمين، فلم يستعمل إلا في القسم، ولم يستعمل مع ذلك إلاّ مبتدأ، فلذلك لم يدخل تحت الحد، لأنّ هذا الحدّ إنّما وضعه أبو القاسم على التسامح، وقد بين ذلك في الإيضاح له فزاد في الحد وما كان في حيّز ذلك فيدخل بهذه الزيادة، تحت الحدّ جميع الأسماء، ألا ترى أنَّ «أيمُن» في حيّز ما يجوز أن يكون فاعلاً لأنَّ المبتدأ مخبر عنه كالفاعل، فهذا الحّدّ منتقد من ثلاثة أوجه:
أحدها: أنَّه تسمّح فيه، والتسامح لا يجوز في الحدود. والآخر: أنه أتى في الحدّ بما وهي للإبهام وأو وهي للشك، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحدّ لأنَّ الحَدَّ موضوع لتحديد اللفظ ونَصّ على المعنى. والثالث: أنَّه حدّ الاسم بأنّه ما جازَ أن يكون فاعلاً ومفعولاً قبل أن يُبيّن ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم.

ولا يعترض على هذا الحد بعدم المنع فيقال: الفعل أيضاً قد يكون فاعلاً في مثل قوله: {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَـتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ } (يوسف: 35). فإنَّ ذلك مؤول، وفاعل بدل ضمير المصدر الذي يدل عليه بدا كأنّه قال: بدا لهم بداءٌ. وكذلك ما جاء من هذا.
وقد أكثر الناس في حَدّ الاسم، فأوضح ما حُدّ به الاسم أن تقول: الاسم كلمة أو ما قوّته قوة كلمة تدلّ على معنى في نفسها ولا تتعرّض ببنيتها للزمان. فقولنا: كلمة، جنس عام للاسم والفعل والحرف، وقولنا: أو ما قوّته قوة كلمة، يحترز من تأبّط شراً وأمثاله لأنه وإن لم يكن كلمة واحدة، قوّته قوة كلمة واحدة لأنه قد صار يفيد ما تفيده الأسماء المفردة كزيد وعمرو وقولي: تدل على معنى في نفسها، يحترز من الحرف الذي يدل على معنى في غيره. ولا يعترض على ذلك بالموصلات فيقال: هي أسماء ولا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها، ألا ترى أنَّه لا يقال: جاءني الذي، ويسكت بل لا بّدن الإتيان بالصلة لفظاً أو نية نحو قولك:
من اللواتي واللتي واللاتي
يزعُمن أني كبرتَ لداتي
فصلة اللواتي واللتي محذوفة لدلالة يزعمن عليها.
وإِنَّما كان الاعتراض بذَلك فاسداً لأن الموصول يدل على معنى في نفسه لكن مع غيره، والدليل على ذلك أن الموصول لا يغير معنى ما يدخل عليه، تقول: زيد أبوه قائم، فيكون المفهوم من الجملة التي هي: أبوه قائم بعد الذي ما كان مفهوماً منها قبل دخول الذي عليها، والحرف يغير معنى ما يدخل عليه، تقول: قبضُت الدراهمَ، فتكون الدراهمَ تعطي معنى العموم، فإذا قلت: قبضُت من الدراهم، خرجت الدراهم من العموم بالنص وكان المقبوض بعضها.

ولا يعترض على ذلك بأسماء الشرط فيقال: هي أسماء وقد دلت على معنى في غيرها، ألا ترى أنها أحدثت فيما بعدها معنى الشرط وقد كان قبل دخولها ليس كذلك؟ لأن حد الاسم: ما دل على معنى نفسه، لا يقتضي أنه لا يدل مع ذلك على معنى في غير بل قد يشترك (مع) الحرف في الدلالة على معنى في غيره

ويخالفه في الدلالة على معنى في نفسه، وأسماء الشرط وإن دلت على معنى في غيرها فلها معانٍ في أنفسها، ألا ترى أنك إذا قلت: من يقم أقم، أحدثت «مَنْ» في الفعل الشرط، وهي مع ذلك واقعة على من يعقل وقولي: ولا تتعرض ببنيتها للزمان يحترز مع الفعل، ولا يعترض على ذلك بأمس وغد ولا بالصبوح والغبوق وأمثال ذلك فيقال: هي أسماء وقد تعرضت للزمَان، ألا ترى أن أمس يعطي اليوم الذي قبل يومك، «وغداً» يعطي اليوم الذي بعد يومك، والصبوح يدل على الصباح والغبوق يدل على العشي؟ لأنها لم تتعرض ببنيتها للزمان بل وضعها لذلك، ألا ترى أنها لا تتغير أبنيتها للزمان ولا يلتفت إلى اعتراض الفارسي على هذا الحد بعدم المنع، واستدل على ذلك بأن يفعل (فعل و) لا يتعرض ببنيته للزمان لأنه متردد بين الحال والاستقبال «لأنَّ» «يفعل» قد تعرض ببنيته للدلالة على أن الزمان ليس ماضياً، فهذا حدٌّ صحيح لا مطعن فيه أكثر من الإتيان بـــ«أو» التي ليست من الألفاظ المستعملة في الحدود.

وإن شئت قلت في حدّ الاسم، حتى تسلم من الاعتراض: الاسم لفظ يدلّ على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان، ولا يدلّ جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه. فقولي: لفظ، جنس للاسم والفعل والحرف، ويدخل تحت ذلك تأبَّط شرّاً وبابه لأن اللفظ يقع على ما قلَّ وكثر. وقولي: يدلّ على معنى في نفسه، يحترز من الحرف كما تقدم، وقولي: ولا يتعرض ببنيته للزمان، يحترز من الفعل كما تقدم أيضاً. وقولي: ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، يحترز من الجملة مثل زيدٌ قائمٌ، فإنها بأسرها تدلّ على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها للزمان، ألا ترى أن الجزء منه وهو زيد أو قائم يدل على جزء من أجزاء معنى الجملة؟ فقائم يدل على الخبر وزيد يدلّ على المخبر عنه، والجملة تدل على مجموعهما والاسم يدل على مسماه، وجزء الاسم الذي هو حرف التهجي لا يدل على بعض المسمى، ألا ترى أن الزاي من زيد لا يدل على عضو من أعضائه، ولا على معنى من معانيه؟

قول أبي القاسم: (والفعل ما دلَّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل).

قصده بذلك أن يحدَّ الفعل. فقوله: ما دلَّ على حدث وزمان، يحترز بذلك عما يدلَّ على حدث دون زمان وهو المصدر نحو قيام، أو على زمان دون حدث نحو أمس وغدٍ وقوله: ماض أو مستقبل، يحترز بذلك أيضاً ممّا يدل على حدث وزمان ولا يعطي أنَّ الزمان ماضٍ ولا مستقبل، نحو الصبَّوح والغَبوق، ألا ترى أن الصبَّوح يدل علىَ الشرب وهو حدث، وعلى الصباح وهو زمان، وكذلك الغبوق يدل على الشُرب وهو حدث، وعلى العَشيّ وهو زمان، إلا أنَّهما لا يعطيان أن الزمان ماض ولا مستقبل.
وهذا الحدُّ أيضاً فاسد من وجهين:
أحدهما: أنَّه أورد في الحد لفظ «ما» و«أو» وقد تقدَّم أنَّهما من الألفاظ التي لا تورد في الحدود، والآخر: أنه ليس بجامع من وجهين: من جهة أنَّه لا يدخل تحت هذا الحدَّ من الأفعال ما هو حال، بل كان الظاهر من هذا الموضع أنَّه من الفئة المنكرة لفعل الحال لولا نصُّه على إثباته في باب الأفعال.
ومن جهة أنَّه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة وأخواتها ونعم وبئس وحبّذا وعسى وفعل التعجب.
ولا يلتفت إلى قول من قال: إن هذه الأفعال إنما هي حروف لكن سميت أفعالاً مجازاً لمَّا كانت تشبه الأفعال، لأنَّ ذلك خلاف ما ذهب إليه النحويون، بل لو كان الأمر على ما ذهب إليه هذا الذاهب لم يكن للخلاف بينهم في هذه الأفعال وجه إذ لا تثريب في الاصطلاحات فإذا ذهب ذاهب من النحويين إلى تسمية حرف من الحروف فعلاً لشبهه بالفعل مع تسليمه أنه ليس في الحقيقة فعلاً لم يسغ لغيره أن يخالفه في ذلك. والخلاف محفوظ عنهم في ليس وفعل التعجب.
ولا يلتفت أيضاً إلى قول من قال: إنه قصد أن يحد الفعل المطلق، أعني الذي يقال فيه: فعل، دون تقييد وما اعترضوه لا يقال فيه فعل إلا بتقييد. ألا ترى أنَّ كان وأخواتها تسمى أفعالاً ناقصة ونعم وبئس يسميان فعلي مدح وذم، وأفعل في التعجب يسمّى فعل تعجب، وعسى يسمّى فعل مقاربة، لأنّه إنَّما قصد حد الفعل الذي هو قسم من أقسام الكلام، فينبغي أن يأتي بحد يعمُّ مطلق الأفعال ومقيَدَها.
والحد الصحيح في الفعل أن يقول: الفعل كلمة أو ما قوَّته قوَّة كلمة، تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان.

فقولي: كلمة، جنس عام للاسم والفعل والحرف، وقولي: أو ما قوَّته قوَّة كلمة، يحترز من حبذا في مذهب من يرى أن حبذا كله فعل وعليه الأكثر. وقولي: تدل على معنى في نفسها، يحترز من الحرف، وقولي: وتتعرض ببنيتها للزمان يحترز من الاسم.

وإن شئت: الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيه للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه.
فقولي: لفظ، جنس عام للاسم والفعل والحرف. وقولي: ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه يحترز من مثل: قمت، فإنه يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان، لأنه إذا تعرض الفعل الذي هو «قام» للدلالة على الزمان والضمير قد يتنزّل منزلة الحرف منه فلا يبعد أن توصف الجملة التي هي: قمت، بأنها تعرّضت ببنيتها للزمان. فيتخلص ذلك بأن تقول: ولا يدل جزء من أجزائه على جزء منه أجزاء معناه، كما فعلت ذلك في حد الاسم.
قوله: (والحدث المصدر وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه). لما كان قد أخذ في حد الفعل إنَّه: ما دل على حدث، وكان الحدث في اصطلاح النحويين بخلاف ما هو عليه في العرف، لأنه في العرف: المعنى الصادر عن الفاعل، وفي اصطلاح النحويين: اللفظ الصادر عن الفاعل خاف أن لا يفهم ما أراد بالحدث فاحتاج إلى تبيينه فبينَّ أن الحدث إنما أراد به المصدر وبين المصدر بأنه اسم الفعل.
الفصل ظاهره متناقض، لأنه من حيث جعل المصدر اسماً للفعل مشتقاً يلزمه أن يكون الفعل قبل المصدر، لأن المسمى قبل الاسم، ومن حيث جعل الفعل مشتقاً من المصدر يلزمه أن يكون المصدر قبل الفعل، لأن المشتق منه قبل المشتق، وفي الانفصال عن ذلك طريقان:
أحدهما: أن يكون أراد بالفعل الأول المعنى الصادر عن الفاعل، كأنه قال: والمصدر اسم المعنى الصادر عن الفاعل، وأراد بالفعل الأخير اللفظ الذي هو أحد أقسام الكلام وهو الفعل في اصطلاح النحويين، كأنه قال: والفعل الذي هو أحد أقسام الكلام مشتق من المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر عن الفاعل، فيكون الفعل الذي هو قبل المصدر خلاف الفعل الذي هو بعده.

والطريق الثاني: أن يريد بالفعل الأول ما أردت بالثاني، وهو اللفظ الذي هو أحد أقسام الكلام، ويكون معنى قوله: اسم الفعل، الاسم الذي أخذ منه، كما تقول: هذا تراب الآنية الذي صيغت منه، فلا يكون الفعل على أنه مسمى للمصدر وهو أولى، بدليل قوله في باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية: واعلم أن أقوى تعدّي الفعل إلى المصدر لأنه اسمه يريد لأن المصدر الاسم الذي أخذ منه الفعل، فينبغي أن يفسر كلامه بكلامه.
وهذه المسألة خلافية بين أهل البصرة وأهل الكوفة.
فمذهب أهل الكوفة أن المصدر مشتق من الفعل واستدلوا على ذلك بأن الفعل عامل في المصدر، لأنه به انتصب والعامل قبل المعمول والبعدي مأخوذ من القبلي.

ولا حجة في ذلك لأن العامل إنما هو قبل عمله لا قبل معموله. وعمله إنما هو النصب، وإذا كان الفعل قبل النصب الذي في المصدر لم يلزم أن يكون قبل المصدر، وأيضاً فإن العمل إنما حصل في المصدر بعد التركيب ونحن إنَّما ندعي أن الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب.

واستدلوا أيضاً بأنَّ المصدر مؤكّد للفعل والفعل مؤكد، بدليل أنك إذا قلت: قمت قياماً، لم يكن في قيام زيادة فائدة والمؤكد قبل المؤكد.
وذلك أيضاً فاسد، لأن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب، وهذه الأفعال إنما اشتقت منها قبل ذلك. وأيضاً فإن المصادر لا يلزمها أن تكون مؤكدة بل إنما يكون ذلك فيها إذا انتصبت بعد أفعالها.
واستدلوا أيضاً بأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل ويصح بصحته نحو: قيام اعتلت فقلبت واوه ياء والأصل: قوام، كما اعتل «قام» وصح اجتوار لصحة أجتور، والفروع أبدا هي المحمولة على الأصول.
ولا حجة في ذلك، لأنَّ الأصل قد يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع وفرع في الأصل، ألا ترى أنّ الأسماء تحمل على الحروف فتُبنَى وإن كانت الأسماء قبلها، لأنَّ البناء أصل في

الحروف فكذلك المصادر حملت على الأفعال وإن كان المصدر قبله، لأنَّ الاعتلال أصل في الفعل.
واستدلوا أيضاً بأنَّه قد وجدت أفعال ولا مصادر لها نحو فعل التعجب ونِعْمَ وبئسَ، فلو كان الفعل مشتقاً من المصدر لوجب أن لا يوجد فعل إلاّ وله مصدر. وهذا لا حجة لهم فيه، لأن العرب قد وجدناها ترفض الأصول وتستعمل الفروع نحو: كاد زيد يقوم، «يفعل» منه في موضع الاسم ولا يستعمل الاسم خبراً لكاد إلاّ في موضع الضرورة. ومثل ذلك كثير.
ويلزمهم في مقابلة هذا ما وجد من المصادر ولم يستعمل له فعل نحو: الرجولة والأبوَّة والأمومة، فلو كان المصدر مأخوذاً من الفعل على زعمهم للزم أن لا يوجد مصدر إلا وله فعل مستعمل.
وأيضاً فإنَّهم راموا إثبات كون المصدر بعد الفعل، ولو ثبت لهم ذلك لم يلزم عليه أكثر من إبطال أن يكون الفعل مشتقاً منه، وبقي عليهم أن يثبتوا أن المصدر مشتق من الفعل، إذ لا يلزم من كون المصدر بعد الفعل أن يكون مشتقاً منه، بل لعلَّه أصل في نفسه غير مشتق.
وذهب أهل البَّصرةِ إلى أنَّ الفعل مشتَّق من المصدر واستدلوا على ذلك بأنَّ الفعل خاص بالزمان، والمصدر مبهم والمبهم قبل الخاص، فالمصدر قبل الفعل والبَعدِي مأخوذ من القَبْلي فالمصدر مأخوذ من الفعل.

واستدلوا أيضاً بأنَّ المصدر مبهمُ الأبنية كثيرها، فلو كان مشتقاً من الفعل لكان يجري على أوزان محصورة لا يتعداها كاسم الفاعل واسم المفعول المشتقين من الفعل، فلما كثرت أبنيته وانتشرت دل ذلك على أنَّه اسم أوَّل وأن الفعل هو الذي اشتُق منه.
واستدلوا أيضاً بأن المصدر من جنس الأسماء، والأسماء قبل الأفعال فالمصدر قبل الفعل والبعْدي مأخوذ من القَبْلِي، فالفعل مأخوذ من المصدر.
والصحيح أن هذه الأدلة الثلاثة غير كافية في إثبات أنّ الفعل مشتق من المصدر إذ لا يثبت أكثر من أن المصدر قبل الفعل وأصلٌ بنفسه، وإذا كان أصلاً في نفسه أو كان قبل الفعل لم يلزم أن يكون الفعل مشتقاً من المصدر. لكن الدليل القاطع أن

يقال: استقرئت المشتقّات فوجدت تدل على ما اشتُقّت منه وزيادة وتلك الزيادة تعني فائدة الاشتقاق نحو: أحمر، مشتق من الحمرة ويزيد على ذلك بالشخص، وكذلك ضارب ومضروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص والأفعال تدل على المصدر مع زيادة الزمان فدل ذلك على أنّها مشتقة منه.
قوله: (والحرف ما دل على معنى في غيره)، ليس بحدَ صحيح للحرف، لأنّه ليس بمانع لأن الأسماء قد تدلّ على معنى في غيرها، ألا ترى أنّك إذا قلت: قبضتُ بعضَ الدراهم، أدت «بعض» من المعنى في الدراهم ما تؤديه «مِنْ» إذا قلت: من الدراهم، فلا بد أن يقول في حد الحرف: كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسها، وحينئذٍ لا تدخل عليه الأسماء، لأن الأسماء وإن دلّت على معنى في غيرها فهي مع ذلك دالّة على معنى في نفسها، ويسلم الحَدّ أيضاً من إدخال «ما» فيه.

بـــاب الإعراب

قوله: (إعراب الأسماءِ رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ...).
الفصل الإعراب في اللغة الإبانة عن المعنى، يقال: أَعربَ الرجلُ عن حاجتهِ إذا أبان عنها، ومنه قوله صلى الله عليه وسلّم «والثّيبُ تُعربْ عن نفسها» أي تُبينُ. ويكون أيضاً بمعنى التغيير، يقال: عَربَتْ مَعِدةُ الرجُل، إذا تغيّرتْ، وقريبٌ من هذا المعنى أعرَبَتْ الدابّةُ في مرعاها، إذا لم تستقر في جهةٍ منه. ويكون أيضاً بمعنى التحسين، ومنه قوله تعالى: {عُرُباً أَتْرَاباً } (الواقعة: 37). أي حِساناً.
وأما في اصطلاح النحويّين فهو تَغيّرُ آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً.
(فقلت تغيير آواخر الكَلِم) لأتحرز بذلك عن تغيّر ما ليس بآخر كالتغيير الذي يكون لسبب التصغير والتكسير، نحو زُيَيْد وزيود وأسْدٍ.
وقلت: لاختلاف العوامل لأحترز بذلك مما تغيّر آخره لغير اختلاف (عوامل ككيفية آخر أفعى) في الوقف، فإنه يجوز أن يوقف عليه بالياء والواو والألف. وقلت: الداخلة عليها لأتحرز بذلك مما يُغيّر آخره لاختلاف العوامل الداخلة في كلام آخر، وذلك في الاسم

المحكيّ بمَنْ نحو قولك: مَنْ زيدٌ؟ لمن قال: جاءني زيدٌ، ومَنْ زيداً؟ لمن قال: رأيتُ زيداً، ومِنْ زيدٍ؟ لمن قال: مررتُ بزيدٍ، فالآخر من زيد قد تغير لاختلاف العوامل في كلام المستثبت.
وهذا التغيّر يكون لفظاً فيما آخره حرف صحيح أو ياء أو واو ساكن ما قبلها إذا لم يضف إلى ياء المتكلم، ويكون تقديراً فيما كان آخره ألفاً في الأحوال الثلاثةَ، أعني الرفع والنصب والجرّ، وفيما آخره واو مضموم ما قبلها في الرفع خاصة، وفي ما آخره ياء مكسور ما قبلها في الرفع والخفض.
فإن قلت: ينبغي ألا يكون في الحدّ حشوٌ، وأنت لو قلت: تغيير الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لكان كافياً ولم يحتج إلى قصر التغيير على الآخر، فالجواب أنَّه لو لم تَزِد في الحدّ اشتراط التغيير في الآخر لدخل عليه تغيّر الراء من «امرىء» والنون من «ابنمن» ألا ترى أنّ تغييرهما إنّما هو إتباع للإعراب يعني الراء والنون والإعراب بسبب العوامل يمكن أن يقال: إن هذا التغيير بالعامل وإن كان بواسطة الإعراب.
وقد اعترض بعض الناس هذا الحدّ بسُبحانَ وسَحَرَ وأمثالها من الأسماء التي لم تتصرف ولزمت ضرباً واحداً من الإعراب بعدم تغيير آخره.
وهذا الاعتراض فاسد، لأنّي لم أُرد بالتغيير أحوال الآخر من رفع إلى نصب أو إلى خفض بل اختلافهما من الوقف إلى الحركة أو من الحركة إلى السكون أو الحذف في الجزم، ألا ترى أنَّ الإعراب إنما دخل في الاسم بسبب العامل، وقد كان الاسم قبل دخول العوامل عليه موقوفاً غير معرب؟ وكذلك الفعل، ألا ترى أنَّ أسماء العدد مثل: واحد، اثنان، ثلاثة إذا لم ترد الإخبار عنها بل مجرد العدد ولم تعطف بعضها على بعض، بل أردت بها مجرد العدد كانت موقوفة؟ وكلّ معرب (إذن بتغيّر الآخر من الوقف
فإن قيل: يلزم من اشتراط كون التغيّر في الآخر لاختلاف العوامل أن يكون كلّ معرب من اسم أو فعل تختلف عليه العوامل، «وسبحانَ»، لا تختلف عليهِ العوامل، ألا ترى أنَّه أبداً منصوب بإضمار فعل كأنَك قلت: سَبّحتُ الله سُبحاناً، أي نزهتُهُ تنزيهاً؟ فالجواب: إنَّ الذي أردت بقولي: لاختلاف العوامل، أن الإعراب لم يدخل في الكلم كلها لعامل واحد، بل لعوامل مختلفة، فكأني قلت: تغير أواخر الكلم لعوامل مختلفة.

ويمكن أن يكون النحويّون سمَّوا هذا النوع من التغيير إعراباً إمّا لمجرد كونه تغيراً أو لما يقع به من تبين المعاني، ألا ترى أن هذا التغيير هو الفاصل بين معاني الأسماء من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك من المعاني أو لما يقع به من التحسين: لأن زوال اللبس عن الكلم تحسين لها، إذ الإعراب لغةً يقع على هذه المعاني الثلاثة كما قدمناه، فيكون منقولاً من واحد منها.
فإن قلت: فقول أبي القاسم: إعرابُ الأسماء رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ ولا جزمَ فيها... الفصل بيّن أنَّ الإعراب إنما يقع على الحركات في اصطلاح النحويين لا على ما ذكرته من التغيير، فالجواب: إنَّه يريد بقوله: رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ المصادر لا أسماء الحركات، كأنّه قال: رفعُكَ أيها المتكلم ونصبُكَ وخفضُكَ، وهو التغيير الذي ذكرنا. والدليل على أنَّ مراده ذلك أنَّ الرفع عنده قد يكون بالألف والواو ولا يُسمّى واحد منهما رفعه وكذلك النصب قد يكون عنده بالياء وحذف النون ولا يُسمّى شيءٌ من ذلك نصبه، ولذلك جعل النحويون الرفع والنصب والخفض والجزم ألقاباً للإعراب، أعني لكون المراد بها التغيير لا أسماء الحركات، وكذلك الجزم لأنَّ المراد به القطع لأن المجزوم يُقتطع، عند إعرابه، حركةٌ أو حرفٌ من آخره. وجعلت ألقاب البناء الضم والفتح والكسر لأنّها ألقاب الحركات في نفسها والوقف لأنّه لقب لخلو الحرف من حركة ولا يفهم منها معنى تغيير.
وقوله: (إعرابُ الأسماء وإعرابُ الأفعال) يعني بذلك الأسماء المعربة والأفعالَ المعربة فحذف الصفة لفهم المعنى، إذ لا يكون الإعراب إلا في معرب وحذفُ الصفة، إذا فهم المعنى، جائز. قال الله تعالى: {إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ} (هود: 46). {النَـئَ جِئْتَ بِالْحَقّ} (البقرة: 71). والمعنى: من أهلِكَ الناجينَ، وبالحق البَيّنِ، ألا ترى أَنَّ ابن نوح من أهله وأنَّ موسى عليه السلام لم يجىء آخراً إلا بما جاء به أولاً من تبليغ الأمر بذبح البقرة؟ فيجب لذلك أن يُبيّن المعرب من الأسماء والأفعال.
أما الأسماء فمعربة كلّها إلا ما أشبه الحرف، كالمضمرات والموصلات وأسماء الشرط فإنّها كلّها أشبهت الحرف في الافتقار، لأنَّ المضمر يفتقر إلى مفسر والموصولات تفتقر إلى صلات، وأسماء الإشارة تفتقر إلى حاضر.

أو تضَمّنَ معناه كأسماء الشرط فإنها تضمّنت معنى «إنْ» الشرطية، وأسماءِ الاستفهام فإنّها تضمّنت معنى همزة الاستفهام.

أو وقع موقع المبني كالمناديات فإنّها وقعت موقع ضمير الخطاب. ألا ترى أنّك إذا قلت: يا زيدُ فإنّك (ناديت مخطاباً) والخطاب إنّما (ينبغي أن) يكون بالضمائر الموضوعة له. وأسماءَ الأفعال نحو: نَزالِ وشَتّانَ فإنّها وقعت موقع الفعل المبني. أو ضارعَ ما وقعَ مَوقِعَ المبنّي، وهو كلّ اسم معدول لمؤنّث على وزن فَعالِ نحو: فَجارِ في المصدر وحَذامِ، اسم امرأةٍ والصفةُ الغالبة من هذا تجري مجرى العلم نحو حَلاقِ، لَلمنيّةِ.
أو أُضيف إلى مبني نحو قوله تعالى: {وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ} (هود: 66) في قراءة من فتح الميم. ونحو قول الشاعر:
لمْ يمَنع الشُّرب منها غيرَ أنْ نطقتْ
حمامَةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقال
ومن هذا القبيل اسم الزمان المضاف إلى الجملة، فإنّه لا يُبنى في مذهبنا حتى تكون الجملة صدرُها فعل ماضٍ، خلافاً لأهل الكوفة نحو قوله:
على حينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبا
البيت
أو خرج عن نظائره، نحو بناء أَيَّ في مذهب سيبويه، فإنّها خرجت عن نظائرها من الموصولات بجواز حذف أحد جزأي الجملة الاسمية إذا وقعت صلة لها في فصيح الكلام من غير طول، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا على ضعف. قال الله تعالى: {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَـنِ عِتِيّاً} (مريم: 69).
فهذه جملة المبنيات، وما بقي من الأسماء فمعرب.
ومن النحويين من ذهب إلى أنه لا يبنى الاسم إلا لشبهه بالحرف أو تضمن معناه خاصة، وسنبّين بطلان ذلك في باب المعرب والمبني من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.
وأما الأفعال فمبينة كلها إلا ما في أوَّله إحدى الزوائد الأربع: الهمزة التي تعطي المتكلم وحده، نحو: أقوم، والنون التي تعطي المتكلم ومعه غيره، نحو: نَقومُ، أو المعظّم نَفسَهُ، والتاء التي تعطي الخطاب أو التأنيث نحو: أنتَ تقومُ وهيَ تقومُ، والياء التي

تعطي الغيبة نحو: هو يقومُ، بشرط سلامة الفعل من نوني التوكيد الشديدة أو الخفيفة نحو: هل يقومَن زيدٌ؟ وهب يخرُجَنَّ عمرو؟ ومن نون جماعة المؤنّث نحو: هُن يَفْعلنَ. وما بقي من الأفعال فهو مبني إلاّ الأمر بغير اللام، فإن فيه خلافاً والصحيح أنّه مبني وسنبيَّن ذلك كلّه في موضعه إن شاء الله تعالى.
وأمّا الحروف فمبنيّةُ كلُّها.
قوله: تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين... الفصل.
إنما ذكر جملة ممّا تنفرد به الأسماء في هذا الباب وإن لم يكن هذا الباب موضع ذكره، إذ أكثر هذه الانفرادات ليس من قبيل الإعراب؛ لأنه خاف أن يتعذر اعتبار الاسم بالحدّ الذي ذكره وحد به من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً في بعض المواضع فيتوصّل إلى معرفته بوجود واحد من هذه الأشياء فيه أو لتَعرفَ الاسم من جهات أو ليكون في ذلك تأنُّساً بانفراده بالخفض.

وينبغي أن يبين أوّلاً ما الذي حمل النحويين على الاعتذار عن انفراد الاسم بالخفض والفعل بالجزم، فإن ذلك مشكل جدّاً، إذ لا ينبغي أن يعتذر إلا عمّا كان ينبغي أن يوجد فلم يوجد، وإذا كان كذلك فالفعل لا ينبغي أن يعتذر عنه.
فأمّا الخفض فلا يكون إلاّ في الأسماء كما زعم. وأما التنوين فيكون للتمكّن، وهو التنوين الذي يلحق الاسم الذي لم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيعرب إعراب ما لا ينصرف.
وتنوين التنكير وهو الذي يلحق الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحو: سِيبَوَيْه آخَرَ، وإيهٍ، إذا استزدت من حديث معيّن، كأنّك قلت: حَدِّثْ حَديثَكَ، وإيهٍ، إذا استزدت حديثاً مبهماً كأنّك قلت: حَدِّثْ حديثاً.
وتنوين المقابلة وهو الذي يلحق جمع المؤنث السالم نحو: هندات وزينبات، وسمّي تنوين مقابلة لأنّه في مقابلة النون من جمع المذكر السالم، كما أنَّ الكسرة منه في مقابلة الياء، والدليل على أنّه جرى مجرى النون، أنّك إذا سمّيت حكيت حاله التي كان عليها قبل التسمية كما يبقى التنوين في الزيدين إذا سميت به وحكيته، قال الله تعالى: {فَإِذَآ أَفَضْتُم مّنْ عَرَفَـتٍ} (البقرة: 198) فلولا أنَّه نزَّله منزلة النون لكان غير منصرف؛ للتأنيث والتعريف ولذهب والتنوين.

وتنوين العوض: وهو الذي يلحق إذْ عوضاً من الجملة المحذوفة المضاف إليها إذْ قبل الحذف. قال الله تعالى: {وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ} (الروم: 4). أي ويوم إذ غَلبتِ الرومُ. وقال الله تعالى: {وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ } (الواقعة: 84). أي حينَ إذ تبلغُ الروحُ الحُلقومَ، فحذف الجملة وعوّض منها التنوين، ولذلك لا يجتمعان. فلا يجوز أن تقول في مثله من الكلام: ويومئذٍ غَلبتِ الرومُ يَفرحُ المؤمنون، فتُثبت التنوين.
ومن تنوين العوض أيضاً التنوين اللاحق لكلّ اسمٍ معتلّ اللام على مثال مفاعل، الذي لا ينصرف، في حال الرفع والخفض نحو: غَواشٍ وجوارٍ. تقول: هذه جَوارٍ ومررتُ بجَوارٍ، وذلك أنه لما اجتمع فيه ثلاثة أثقال: ثِقَلُ الكسرة أو الضمة وثقل حرف العلّة وثقل البناء، وحذفت الياء بحركتها وعوّض منها التنوين.
ومما يدل على أن التنوين عوض من الياء أنّه لا يجوز حذف الياء إلا حيث يمكن دخول التنوين. فلذلك لا تحذف الياء في الجواري ولا في جواريك، لأنه لا يجوز دخول التنوين فيهما، لأجل الألف واللام أو الإضافة. وهذه التنوينات الأربعة تنفرد بها الأسماء.

وتنوين الترنُّم هو الذي يلحق القوافي المطلقة بالياء أو الواو أو الألف عوضاً من حروف الإطلاق. وهذا التنوين يكون في الاسم والفعل والحرف. فمثال كونه في الاسم قول الشاعر:
يا صاح ما هاجَ الدموعَ الذُّرَّفَنْ
من طللٍ كالأتحميّ أنهجِن
يريد أنهج أي: خَلُقَ. وقال الآخر:
أقِلّي اللومَ عاذِلَ والعتابَنْ
وقُولِي إنْ أصبت لقد أصابن
ومثال كونه في الحرف قول النابغة:
أفِدَ الترحّلُ غير أن رِكابَنا
لَمَّا تَزُلْ برحالِنا وكأنَ قَدِنْ
انفردت الأسماء بتنوين التمكين لأنه يدلّ على أنَّ الاسم أصل في نفسه باق على أصالته، والفعل ليس بأصل فلا يدخله تنوين تمكين.
وانفردت بتنوين التنكير لأنه للفرق بين المعرفة والنكرة والأفعال لا تكون معارف فلا يدخلها تنوين تنكير وانفردت بتنوين المقابلة

لأنّه يلحق جمع المؤنث السالم، والأفعال لا يكون فيها جمع فلا يكون فيها تنوين مقابلة. وانفردت بتنوين العوض لأنّه عوض من المضاف أو من الياء الواقعة في آخر الاسم الذي لا ينصرف، والأفعال لا تضاف ولا يحذف منها حرف العلّة فلا يكون فيها تنوين عوض. والألف واللام تكون لتعريف العهد في شخص أو في جنس، نحو جاءني الرجلُ الذي جاءكَ، إذا دخلت على معهود، والرجلُ خيرٌ من المرأة، يريد: هذا الجنسُ خيرٌ من هذا الجنس.
ولتعريف الحضور: وهي الألف واللام الداخلة على الاسم المشار إليه نحو: هذا الرجل وعلى الاسم المنادى نحو: يا أيُّها الرجلُ، وعلى الاسم الواقع بعد إذا التي للمفاجأة نحو: خَرجتُ فإذا الأسدُ، أي ففاجأ الأسدُ، وعلى الآن وما في معناه كالساعة والحين.
وللمح الصفة: وهي الألف واللام الداخلة على الاسم العلم الذي هو صفة في الأصل نحو: الحارث والعبّاس، لأنك تقول: رجلٌ حارثٌ ورجلٌ عبّاسٌ، وهذه الألف واللام لا تلزم، تقول الحارث وحارث والعبّاس وعبّاس.
وللغَلَبةِ: وهي الألف واللام الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ثم تغلب بعد ذلك عليه نحو: النَّجم، للثُريَّا. وهذه الألف واللام تلزم فلا يجوز أن تقول نجم وأنتَ تعني الثُّريّا.
وتكون أيضاً زائدة: وهي الألف واللام الداخلة على الاسم العلم الذي ليس بصفة في الأصل، ولا يوجد إلاّ في ضرورة الشعر نحو قوله:
أما ودماءٍ لا تزالُ مُراقَةً
على قُنّةِ العُزىّ وبالنَّسرِ عندما

فأدخل الألف واللام على نَسْرٍ وهو علم.
وهذه الأضرب الأربعة لا توجدً إلا في الأسماء خاصّة.
وبمعنى الذي: وهي الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول نحو: الضارب والمضروب وقد تدخل على الفعل في ضرورة الشعر نحو قوله:
ما أنت بالحكم الترضى حكومتُه
ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدل
يريد: الذي تُرضى حكومته.

وقد تدخل أيضاً على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر نحو قوله:

مِنَ القومِ الرسولُ اللَّهِ مِنُهم
لهم دانَت رِقاب بني مَعِدّ

يريد: الذين رسولُ اللَّهِ منهم.

وانفردت الأسماء بالنعت لأنه خبر في المعنى. والفعل لا يكون مخبراً عنه فلا يكون منعوتاً. وانفردت بالتصغير لأنّه نعت في المعنى، ألا ترى أنَّ قولك: رُجَيْلٌ. يغني عن وصفه بالحقارة والصِغَر، فكأنّكَ إذا قلت: رُجَيل، قلت: رجلٌ حقيرٌ. واعلم أنَّ التصغير لا يكون في فعلٍ من الأفعال إلا في فعل التعجب لشبهه بالاسم شبهين: شبهٌ عامٌّ وشبهٌ خاصٌّ. فالشبه العام أنّه لا مصدرَ له وأنَّه لا يتصرّف فتختلف صيغته لاختلاف الأزمنة كما أنَّ الاسم كذلك.

والشبه الخاص أنّه لا يُبنى إلاّ ممّا يُبنى منه أَفعل التفضيل، وأَنّه للمبالغة كما أنَّ أفعل كذلك، لأنَّ التعجُّب مبالغة في وصف المُتَعجبِ منه، والتفضيل مبالغة في صفة الفاضل، ومن ذلك قول الشاعر.

ياما أُميلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لَنا
من هؤَيّائِكُنَّ الضّالِ والسمر

وانفردت بالنداء، لأَنَّ المنادى مفعول بإضمار فعل، والفعل لا يكون مفعولاً فلا يكون منادى. وإن وجد حرف النداء قد دخل على ما لا يصحُّ نداؤه كالفعل والحرف فللنحويين في ذلك قولان: منهم من ذهب إلى أن المنادى محذوف ومنهم من ذهب إلى أنّ الحرف للتنبيه لا للنداء وهو الأحسن، لأنَّه لو حُمل على حذف المنادى لأدّى ذلك إلى إخلال كثير لأنّ المنادى قد كان حُذِفَ العامل فيه، فلو حُذِفَ لكانت الجملة قد حُذِفت ولم يبقَ منها سوى حرف النداء. فمثال دخوله على الفعل قول الشاعر:

ألا يا اسقياني قبلَ غارةِ سِنْجالِ

ومثال دخوله على الحرف قوله:

يا ليتَ زوجَكِ قد غَدا
مُتقلِّداً سيفاً ورُمحاً

قوله: (وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف بيّن). التصرف في الأفعال اختلاف أبنيتها لاختلاف أزمنتها نحو: ضَربَ يَضرِبُ إضربْ.

قوله: (وإنّما لم تُجزَمْ الأسماء.....).
يعني التي لا تنصرف. وقد كان ينبغي أن تُجزم حملاً للخفض فيها على الجزم لشبهها بالمضارع لأنّها متمكنة في الأصل يلزمها حركة وتنوين، لأنَّ الحركة تدلّ على المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة وغير ذلك من المعاني، والتنوين يدلّ على أنَّ الاسم أصل في نفسه باق على أصالته، فلو جُزمت لذهبت منها الحركة للجزم، وقد كان ذهب منها التنوين للشبه فكانت تختل بحذف التنوين والحركة.
وكذلك المنصرفة لو جزمت لذهب عنها حركة وتنوين من جهة واحدة.
وقوله: لا تملك شيئاً ولا تستحقه. الهاء (من تستحقه) عائدة على شيء والمعنى: لا تملك شيئاً كما يملكه الاسم في: غلام زيدٍ، ولا تستحقّ شيئاً كما تستحقهُ الأسماء أيضاً في نحو: حَصِيرُ المَسجِدِ.

بـــاب معرفة علامات الإعراب

قَصْدُ أبي القاسم في هذا الباب أن يبيّن علاماتِ الإعراب وعدَدَها وعِدَّتَها ومواقِعَها من الأسماء والأفعال.
قوله: للرفع أربع علامات: الضمة والواو والألف والنون.
اعلم أنَّ هذه العلامات تنقسم ثلاثة أقسام: قسم تنفرد به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال.
فالقسم الذي تنفرد به الأسماء الألف والواو، فالألف تكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة نحو: جاءني رَجُلان وغلامان.
والواو تكون للرفع في الأسماء الستة وهي أبوكَ وأخوكَ وحَمُوكَ وفُوكَ وذو مالٍ وهَنُوها وفي جمع المذكر السالم نحو: جاءني الزيدون والعَمْرونَ. والسالم هو ما سلم فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغيير حركة.
والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو النون. والنون تكون علامة للرفع في كلّ فعل مضارع اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما وهو الألف، أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين أو علامتهم وهو الواو وما جرى مجرى «هم» نحو قوله تعالى: {وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ

يَسْبَحُونَ} (يس: 40) أو ضمير الواحدة المخاطبة من المؤنث وهو التاء نحو: أنتِ تقومينَ يا امرأةُ.
فضمير الاثنين نحو: الزيدان يقومان، وعلامتهما نحو: يقومانِ الزيدان وضمير جماعة المذكرين نحو: الزيدونَ يقومونَ، وعلامتهم نحو: يقومونَ الزيدونَ.
والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الضمة. والضّمة تكون علامة للرفع فيما بقي من الأسماء والأفعال المعربة، فترفعُ الاسمَ إذا كان فاعلاً أو مفعولاً لم يُسم فاعله ومبتدأ أو خبر مبتدأ أو اسم كان وأخواتها أو اسم ما وأختيها: لا ولاتَ، أو خبر إنَّ وأخواتها أو تابعاً لمرفوع نعتاً أو عطفاً أو تأكيداً أو بدلاً.
وترفع الفعل إذا لم يدخله ناصب ولا جازم.
وفي الألف والواو خلاف وسنبيّن ذلك إن شاء الله تعالى.
قوله: (وللنصب خمس علامات: الفتحة والألف والياء والكسرة (وحذف النون).اعلم أنَّ العلامات أيضاً تنقسمُ ثلاثة أقسام: قسم تنفرد به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال.
فالقسم الذي تنفرد به الأسماء هو الألف والياء والكسرة. فالألف تكون علامة للنصب في الأسماء الستة وهي: رأيتُ أخاكَ وأباكَ وحَماكَ وفاكَ وذا مالٍ وهَناها.
والياء تكون علامة للنَصب في التثنية وجمع المذكر السالم نحو: رأيت الزَيدَيْنِ والزَيدِينَ والكسرة تكون علامة للنصب في جمع المؤنّث السالم. ونعني بالسالم أيضاً ما سلم فيه بناء الواحدة نحو: رأيتُ الهنداتِ وأكرمتُ الزينباتِ والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو حذف النون. وحذف النون يكون علامة النصب في الأفعال التي رفعها بثبات النون نحو: لَنْ تَفعلا ولن تفعلِي ولن تفعلُوا.

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الفتحة. والفتحة تكون علامة النصب فيما بقي من الأسماء والأفعال المعربة.
فتنصب الاسم إذ كان مفعولاً به أو مفعولاً فيه أو مفعولاً معه أو من أجله أو مفعولاً مطلقاً أو تمييزاً أو حالاً أواستثناء أو خبر كان وأخواتها أو خبر ما وأختيها أو اسم إنّ وأخواتها أو منادى أو تابعاً لمنصوب: نعتاً أو عطفاً أو تأكيداً أو بدلاً.

وتنصب الفعل إذا دخل عليه ناصب أو عطف على منصوب أو كان بدلاً من منصوب وقد اجتمع ذلك في وقول الشاعر:
إنّ عَلَيَّ اللّهَ أن تُبايِعا
تؤخذ كرها أوَ تَجِيَ طائِعا
وفي الألف والياء خلاف وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى.
قوله: (وللخفض ثلاث علامات): الفتحة والياء والكسرة.
هذه العلامات تنفرد بها الأسماء. فالفتحة تكون علامة الخفض في كلّ اسم وجدت فيه علتان فرعيتان من علل تسع أو علّة تقوم مقام علّتين.
والعل التسع: العدل والتعريف والصفة والتأنيث والعجمة والتركيب والجمع الذي لا نظير له في الآحاد ووزن الفعل وزيادة الألف والنون.
والعلة التي تقوم مقام علتين: التأنيث اللازم، وهو التأنيث بالهمزة في حمراء وبالألف نحو حبلى، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد وهو ما كان على وزن مفاعل أو مفاعيل نحو دراهم ودنانير.
والياء تكون علامة للخفض في الأسماء الستة نحو: أخيكَ وأبيكَ وحمَيكَ وفِيكَ وذي مالٍ وهَنِيها. وفي التثنية وجمع المذكر السالم نحو: الزَيْدَيْنِ والزَيدِينَ.
والكسرة تكون علامة للخفض فيما بقي من معربات الأسماء، فتخفض الاسم إذا دخل عليه خافض أو أضيف إليه اسم أو كان تابعاً لمخفوض نعتاً أو عطفاً أو تأكيداً أو بدلاً. وفي الياء خلاف وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى.
قوله: (وللجزم علامتان): السكون والحذف.
هاتان العلامتان تنفرد بهما الأفعال. فالحذف يكون علامة للجزم فيما آخره حرف علة: ياء أو واو أو ألف نحو: يقضي ويغزو ويخشى، تقول: لم يَقْضِ ولم يَغْزُ ولم يَخشَ، وفيما رفع بالنون نحو: لم يقوما ولم يقوموا ولم تقومي.
والسكون: علامة للجزم فيما رفع بالضمة الظاهرة نحو: يقومُ ويقعدُ تقول: لم يَقُمْ ولم يَقْعُدْ، فتجزم الفعل إذا دخل عليه جازم أو عُطِف على مجزوم أو كان مبدلاً من مجزوم، وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى: {وَمَن يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثَاماً} {يُضَـعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيـمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً } (الفرقان: 68 ـــ 69).

فجميع علامات الإعراب بالنظر إلى المتكرر منها أربع عشرة علامة، وتسع دون تكرار، وتكرر منها علامات النصب كلها، فالألف استعملت في الرفع والنصب، وحذف النون في النصب والجزم، وفيما بقي استعمل في النصب والخفض.
والخلاف الذي في حروف العلة هو: هل هي من علامات الإعراب أم لا؟ ومواقع هذه الحروف إنما هي في الأسماء الستة والتثنية وجمع المذكر السالم. فأول ما أذكر الأسماء الستة.
اعلم أنَّ الناس فيها على ستة مذاهب. منهم من ذهب إلى أنها معربة بالحروف ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع. ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحركات منقولة من الحروف ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات والحروف معاً ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات المقدَّرة في الحروف. ومنهم من ذهب إلى أنّها معرفة بالحركات المقدَّرة في الحروف. ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير والانقلاب.
فأما من ذهب إلى أنها معربة بالحروف فمذهبه فاسد، لأنَّ الإعراب زائد على الكلمة، ومن جملة هذه الأسماء: فوك وذو مال، فيؤدِّي ذلك إلى بقائهما على حرفٍ واحدٍ، واسمٌ معربٌ على حرفٍ واحدٍ لا يوجد في كلام العرب. وأيضاً فإن في ذلك خروجاً عن النظائر، لأن نظائرها من الأسماء المفردة إنما تعرب بالحركات.
وأما من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع، فمذهبه فاسد، لأنَّ الإشباع زائد على الكلمة فيؤدي ذلك إلى بقاء: فيكَ وذي مالٍ، على حرفٍ واحد، وأيضاً فإنَّ الإشباع لا يجوز إلاَّ في ضرورة الشعر، فإشباع الواو.
الله يعلمُ أنّا في تَلَفُتِنا
يومَ الفراقِ إلى أحبابِنا صُورُ
وأنني حيثما يثني الهوى بَصرِي
من حيَثُما سلكوا أدنو فأنظور
وقال في إشباع الألف:
أعوذُ باللَّهِ من العَقراب
الشائلاتِ عُقَدَ الأذنابِ
وفي إشباع الياء:

يُحِبكِ قَلِبي ما حييت فإن أمت
يُحِبكِ عظم في التراب تَريبُ
وإنّما يقال: عظمٌ تَربٌ، أي لاصِقٌ بالتراب.
وأما من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحركات منقولة من الحروف فمذهبه فاسد، لأنَّ النقل لا يكون إلاّ إلى ساكن في الوقف، كقول الشاعر:
أنا ابنُ ماويةَ إذ جدَّ النَقُرْ
أراد: جَدَّ النَقْرُ، وهذا بالعكس لأنّه إلى متحرك في الوصل.

وأما من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات والحروف فمذهب فاسد، لأنّ العامل لا يحدث علامتي إعراب في معرب واحد، وأيضاً فإنّه يؤدّي إلى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد، لأنَّ الإعراب زائد على الكلمة كما تقدم.
وأما من ذهب إلى أنّها معربة بالتغيير والانقلاب فمذهبه فاسد، لأن هذه الأسماء من جملة المفردات كغلامِ زيدٍ وصاحب عمروٍ، وسائر المفردات إنّما تعرب بالحركات فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب لأدَّى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات فلم يبقَ إلاّ أنها معربة بالحركات المقدّرات في الحروف، وهو الصحيح قياساً على نظائرها من الأسماء المفردة.
فإن قيل: لو كانت هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة لزم أن تكون بالألف في حال الرفع والنصب والخفض، لأنّها معتلّة اللام على وزن «فَعَلٌ» وحرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله انقلب ألفاً، فالجواب أنّه لولا ما أتبعَ فيه ما قبل الآخر تنبيهاً على أنَّ العين قد كانت محلاً للإعراب في حال الانفراد لكان كذلك.
ونظير ذلك ابنُمُنْ، لأنهم يقولون: جاءني ابنُمُنْ ورأيتُ ابنَمَنْ، ومررتُ بابنِمِنْ، فيتبعون حركة النون حركة الميمِ تنبيهاً على أنَّ النون قد كانت محلاً للإعراب قبل زيادة الميم فيقولون: جاءني ابنٌ ورأيتُ ابناً ومررتُ بابنٍ لأنَّ معنى ابنٍ وابنِمِنْ واحد. فإن قيل: إنّما يطرد الإتباع في أخيكَ وأبيكَ وحميكَ وهنيكِ ولا يطّرد في فيك ولا في ذي مال، لأنّه لا يجوز إفرادهما، فالجواب أنهما حملا على سائر أخواتهما في الإتباع.
ولما أتبعوا في هذه الأسماء ما قبل الآخر قالوا في الرفع: جاءني أخوك، ثم حذفوا الضمة من الواو استثقالاً فقالوا: جاءني أخُوكَ،

وقالوا في النصب: رأيتُ أخَوَكَ، تحركت الواو وقبلها فتحة فقلبت ألفاً فقالوا: رأيتُ أخاكَ. وقالوا في الخفض: مررتُ بأخِوكَ ثم حذفوا الكسرة من الواو استثقالاً فبقيت ساكنة وقبلها كسرة فقلبت ياء فقالوا: مررت بأخِيكَ، وكذلك التعليل في سائر هذه الأسماء.
وأما التثنية والجمع فالناس فيها على ثلاثة مذاهب، منهم من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف. ومنهم من ذهب إلى أنّهما معربان بالحركات المقدرة في الحروف. ومنهم من ذهب إلى أنّهما معربان بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض وعدم التغيير في الرفع.
فأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف فمذهبه فاسد من ثلاثة أوجه:
الأول: أنَّ الإعراب زائد على الكلمة، وإذا قدّر إسقاطه لم يخل بالكلمة ولو قدّرنا إسقاط هذه الحروف لاختلّ معنى التثنية والجمع.

والوجه الآخر: أن هذه الحروف تدل على التثنية والجمع فلو كانت علامات للإعراب لأدى ذلك إلى أنْ يدلّ كلٌّ واحد منهما على معنيين في حال واحد والحرف لا يدلّ في حين واحد على أكثر من معنى واحد.
والوجه الثالث: أن الإعراب يحدثه العامل وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل، لأنهم قالوا: زيدانِ وزيدونَ كما قالوا: اثنان وثلاثون قبل التركيب فدل ذلك على أنهما ليسا معربين بالحروف في الرفع، وإذا ثبت ذلك حُمِلَ النصب والخفض عليه في أنَّ الإعراب ليس بالحروف، إذ لا يتصور أن يكون الاسم معرباً في الرفع بما لا يكون به معرباً في حال النصب والخفض.
وأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحركات المقدّرة في الحروف فمذهبه فاسد، لأنه يجب أن يُحرِّك الياء في منصوب جمع المذكر السالم بالفتحة لكونها لا تستقل فتقول: رأيت الزَيديَنَ. ويجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالألف لتحرك الياء منهما وانفتاح ما قبلها فتقول: رأيتُ الزيدانِ ومررتُ بالزيدانِ.
والصحيح أنَّهما معربان بالتغيير والانقلاب، وذلك أن الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف والأصل في الجمع أن

يكون بالواو نحو: زَيدانِ وزيدونَ، ونظير ذلك إثنان وثلاثون. وإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً وكان ترك العلامة لهما علامة. وإذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قلبت الألف والواو ياء وكان ذلك علامة النصب والخفض، وليس في إعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظير، لأنّه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع.
واعلم أنَّه إنّما ينبغي أن يكون الرفع بالضَمة، فإن تعذَّر فبما يجانسها وهو الواو والنصب بالفتحة فإن تعذَّر فبما يجانسها وهو الألف، والخفض بالكسرة فإن تعذّر فبما يجانسها وهو الياء والجزم بحذف علامات الإعراب لأنَّ الجزم هو القطع. فينبغي إذن أن يُسأل لِمَ رُفعَ بالألف والنون وليسا من جنس الضمة؟ ولِمَ نُصِبَ بالكسرة والياء وحذفِ النون وليست من جنس الكسرة؟ وكان يجب على هذا أن يقال في رفع الجمع: قام الزَيدُون، وفي رفع التثنية: قام الزَيدَوْنِ، وفي النصب: رأيت الزيدانَ، في الجمع، وفي التثنية: الزَيدانِ، وفي الخفض: مررتُ بالزيدِينَ، في الجمع، ومررتُ بالزيدَيْنِ، في التثنية، فيفرقّ بضمّ ما قبل الواو وفتح ما بعده في الجمع وبفتح ما قبل الواو وكسر ما بعده في التثنية، ويفرق بين تثنية المخفوض وجمع المذكر بكسر ما قبل الياء وفتح ما بعدها في الجمع وبفتح ما قبل الياء وكسر ما بعدها في التثنية. ويفرقّ بين تثنية المنصوب بفتح ما بعد الألف في الجمع وكسره في التثنية، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فإذا أُضفتَ أو وقفتَ وقع الفرق في المنصوب بشيء واحد فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل المنصوب على المجرور وفي التثنية والجمع لشبهه به في الضمير، لأنك تقول: رأيتُهُ ومررتُ بِهِ ورأيتُكَ ومررت بِكَ، ولأنَّ الألف أقرب إلى مخرج الياء منها إلى مخرج الواو، لأنَّ الألف من الحَلْق والياءَ من وَسْط اللسان والواو من الشفتين.

ورفع بالألف لأنَّ التثنية لو كانت مرفوعة بالواو نحو: جاءني الزَيدَوْنِ، لالتبست بجمع المنقوص في مثل مُصْطَفَوْن فقلبت لذلك الواو في التثنية ألفاً حملاً على يأجَل لأنَّ أصله يَوْجَل.

ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة وليست من جنس الفتحة حملاً على نظيره وهو جمع المذكر السالم، لأن الجمع بالألف والتاء في المؤنّث نظير الجمع بالواو والنون في المذّكر في أن كل واحد منهما جمع سلامة، وكما حمِل منصوب جمع المذكر السالم على مجروره في الياء حُمِلَ منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في الكسرة، وأيضاً فإن المذكر أصل في المؤنّث والمؤنّث فرع عنه والفروع كثيراً ما تحمل على الأصول.
ورُفِعت الأمثلة الخمسة بالنون لمّا تعذّر رفعها بالواو المجانسة للضمة كراهة لاجتماع حرفي علة، لأن النون تشبه الواو في أنها من حروف طرف الفم وفي أن في الواو ليناً وفي النون غُنّة والغُنّة شبيهة باللين الذي في الواو ومما يبيّن شبه الواو بالنون إدغامهم لها في: {مِن وَالٍ} (الرعد: 11)، ولا يدغم إلا المثلان والمتقاربان. ونصبت هذه الأمثلة أيضاً بحذف النون وإن لم يكن من جنس الفتحة حملاً للنصب فيها على الجزم وحمل النصب فيها على الجزم حملاً لها على نظائرها من الأسماء وذلك أن يفعلانِ ويَفعلونَ وتَفعلِينَ نظير الزيدان والزيدونَ والزيدينَ في لحاق النون الزائدة وحرف العلة، والخفض في الأسماء نظير الجزم في الأفعال في أن هذا يختص بالأسماء وهذا يختصّ بالأفعال، فلمّا حُمِلَ منصوب الاسم المثنى والمجموع على مخفوضه في الخفض الذي انفردت به الأسماء فنصب بالياء حُمِلَ منصوب الفعل في هذه الأمثلة على مجزومه في الجزم الذي انفردت به الأفعال فنُصِبَ بحذف النون.
وخُفِضتْ الأسماء التي لا تنصرف بالفتحة لأنّها لما أشبهت الأفعال وحُكِمَ لها بحكمها فلم تُنون ولم تخفض كالأفعال حُمِلَ فيها الخفض على النصب كما أنّه لمّا تعذّر النصب حمل على الخفض للشبه الذي بينهما.

بـــاب الأفعال

تنقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ ومستقبل وحال. فأمّا الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما كما أنَّه لا خلاف في زمنهما. فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين فمنهم من أنكره ومنهم من

أَثبته، والمنكرون له على قسمين: منهم من أَنكره وأنكر زمانه ومنهم من أنكره وأثبت زمانه.
فحجّة من أنكر زمانه أن قال: أخبرونا عن زمن الحال أوقع أم لم يقع فإن وقع فهو ماضٍ وإن لم يقع فهو مستقبل، ولا سبيل إلى قسم ثالث.
فالجواب: إنَّ زمن الحال لقصره يتعذّر الإخبار عنه لأنّه الزمن المتوهّم الفاصل بين الماضي والمستقبل. فالسائل إذاً عن الإخبار عن زمن الحال مع تعذّر الإخبار عنه بمنزلة من قال: أخبرونا عن العقل مثلاً هل هو طويل أو قصير أو منحنٍ أو مستقيم؟ والعقل لا يُتصوَّر الإخبار عنه بشيء من ذلك، لأنّه ليس بصفة له. وكذلك زمن الحال لا يتصوَّر الإخبار عنه بالمضيّ ولا بالاستقبال لأنّهما ليسا بصفتين له.
فإن قال قائل: فما الدليل على وجود زمن الحال؟ فالجواب أن يقال: إنَّ الموجود في حال وجوده لا بدّ له من زمان والزمان منحصر في الماضي والمستقبل على ما زعمت وهما معدومان، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لا يتصوَّر، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال.
ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه احتجّ بأن قال: لو كان ثَمَّ فعل حال لكانت له بنية تخصه كالماضي والمستقبل، لأنَّ كلَّ موجود لا بدّ له من بنية تخصه. وهذا غير لازم لأنّه قد نجد من الموجودات ما ليس له بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كلّ رائحة ولا تخصّ رائحة دون رائحة، ولا يرِدُ عليه ما وجد من الألفاظ مشتركاً على الإطلاق، كجَوْنٍ وأمثاله لأنه لم يُنكِر أن يُجعل للشيء لفظ مشترك وإنّما أنكر أن لا يكون للشيء ما يعبّر به عنه إلاَّ ذلك اللفظ المشترك نحو رائحة، لأنّه لا يعبّر عنها بشيء سوى ذلك وليس كذلك الجَوْن لأنّه وإن وقع على الأسود والأبيض فإن الأبيض يخصه أبيض والأسود يخصه أسود، فإن قيل: إن الرائحة تتخصص فيقال رائحة المسك ورائحة العنبر، فالجواب إن يفعل أيضاً المشترك بين الحال والاستقبال يتخصّص فيقال: يَفعل الآنَ ويفعل غداً.
واحتج أيضاً بأن قال: زمن الحال لقصره يتعذر الإخبار عنه فكذلك يتعذر وجود فعل الحال فيه، لأنّه بِقَدْرِ ما يلفظ به عاد الزمان ماضياً.

فالجواب: إنّه لم يُرَدْ بزمن الحال عند النحويين الزمن الحقيقي الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنّما المراد به عندهم الزمن الماضي غير المنقطع وذلك يتسع للإخبار عن الفعل فيه.

فإن قال قائل: فما الدليل على إثبات فعل الحال؟ فالجواب: أَنْ يقال: إنّهم يقولون: يفعل الآنَ، ولا يقولون: إفعل الآنَ، ولا فَعَلَ الآنَ، إلاّ قليلاً على طريق الاتساع وتقريب الماضي والمستقبل من الحال.
فصلاحية الآن مع يفعل دليل على أنه ليس بماضٍ، ولا مستقبل وأن المراد به فعل ثالث وهو الحال. ودليل ثان هَو أن قول زهير:
وأعلَم ما في اليوم والأمسِ قَبلَهُ
ولكنّنِي عن علم ما في غد عمِ
ووجه الدليل من هذا البيت أَنَّ اليوم والأمس وغد لا تخلو أن تؤخذ على حقائقها أو كنايات عن الأزمنة، فإن أُخِذَت على حقائقها اختلّ معنى البيت لأنّه يعلم علمَ ما قبل الأمس ويجهل علمَ ما بعد غدٍ، فإذا بطل أن تؤخذ على حقائقها ثبت أنّها كنايات عن الأزمنة. فكنّي باليوم عمّا هو فيه وكنّي بالأمس عمّا مضى وكنّي بغدٍ عمّا يستقبل.
والأفعال كنايات عن الأحداث بالنظر إلى الزمن. فينبغي إذن أن تكون ثلاثة: ماضٍ ومستقبل ومضارع.
فالماضي: ما وقَعَ وانقطع وحسُنَ معه أَمسِ، وكان مبنيّاً على الفتح ما لم يمنع من فتحه مانع. والمستقبل: ما لم يقع وحسُنَ معه غدٌ وكان مبنيّاً على السكون ما لم يمنع من سكونه مانع.
والمضارع: ما احتمل الحال والاستقبال وحسن معه الآنَ وغدٌ وكانت في أَوَّله إحدى الزوائد الأربع، وهي: الهمزة التي تعطي المتكلّم وحده نحو: أقوم أنا، والنون التي تعطي المتكلم ومعه غيره نحو نحن نقوم، أو الواحد المعظِّم نفسَه. قال الله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ} (الحجر: 9)، والتاء تعطي التأنيث والخطاب نحو: أنتَ تقوم وهندٌ تقوم، والياء التي تعطي الغيبة نحو: زيدٌ يقوم.
وهو معرب إذا سلم مما يوجب بناءَه، وقد تقدم ومرفوع إذا عرِيَ من النواصب والجوازم.

واختَلَف النحويون في الرافع له، فمذهب أهل البصرة أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم بدليل أنّه مهمل ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم، لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها. ألا ترى أنك لا تقول في مثل: لن يَقومَ زيدٌ، ولم يَقُمْ زيدٌ: (لم قائِمٌ ولا لن قائمٌ) ويسوغ ذلك دونها، نحو: يقوم زيدٌ؟ لأنك تقول: قائمٌ زيدٌ، فيحلّ الاسم محلّه، وكذلك أيضاً: زيدٌ يقوم، لأنّك تقول: زيدٌ قائمٌ، فيحلّ الاسم محله.
فإن قيل: لا يسوغ ذلك في باب كاد لأنك لا تقول في كاد زيدٌ يقوم: كاد زيدٌ قائماً، وقد ارتفع الفعل. فالجواب: إنّه واقع موقعه، وإنّما لم يجز الإتيان به فيقال: كادَ زيدٌ قائماً، لِعلّة ستذكر في باب أفعال المقاربة إن شاء الله تعالى: وممّا يدلُّ على أنّه واقع موقع الاسم رجوعهم إليه في الضرورة. قال الشاعر:

فأبتُ إلى فَهْمَ وما كدتُ آيباً
وكَمْ مِثلِها فارقتُها وهي تصفر
فقال: وما كِدتُ آيباً، وما قال: وما كدت أؤوب.
وزعم أهل الكوفة أنه ارتفع لتعريه من العوامل، وذلك فاسد، لأن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت، وعوامل (الأسماء لا تعمل في) الأفعال، فإن دخل عليه ناصب نصبه وإن دخل عليه جازم جزمه.
والناصب ينقسم قسمين: ناصب بنفسه وناصب بإضمار «أَنْ» بعده. فالناصب بنفسه: أَنْ ولن وإذَنْ ولكي وكي في لغة من قال: لكي. والناصب بإضمار أَنْ بعده ما بقي، وينقسم قسمين: ناصب بإضمار أَنَّ بعده ويجوز إظهارها وهي لام كي إذا لم يكن بعدها «لا» وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به نحو قوله:
لِلبُس عباءةٍ وتقرَّ عَينِي
أَحب إليَّ من لُبسِ الشُفوفِ
وقول الآخر:
ولولا رجالٌ من رزامٍ أَعزَّةٌ
وآلُ سُبيعٍ أو أسوءكَ عَلقَمَا
فإن كان بعدها لا لزم إظهارها هروباً من اجتماع المثلين نحو: جئت لئلا يقوم زيدٌ، لأنّك لو لم تظهرها لقلت: للا يقوم زيدٌ.

وناصب بإضمار أن بعده ولا يجوز إظهارها وهو لام الجحود، وحتى وكي في لغة من قال: كيمه، فحذف الألف، والجواب بالفاء والواو وأو ولام الجحود وهي التي يتقدمها حرف نفي وكان أَو ما يصرّف منها.
فهذه الأماكن التي تضمر فيها أَنْ، وما عدا ذلك لا يجوز فيه النصب بإضمار أنْ إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام، قال الشاعر:
أَلا أَيهُّذا الزاجري أَحضُرَ الوغى
وأَنْ أَشهدَ اللذّاتِ هل أنت مخلدي
يريد: أَنْ أَحضُرَ الوغى. وقال الآخر:
فلم أَرَ مِثلها خُباسة واحدٍ
ونَهْنَهتِ نفسي بعدما كدت أَفعَلَهْ
يريد: أَنْ أَفْعَلَهْ. وحُكِيَ من كلامهم: مُرْه يَحفِزَها. ولا بُد من تَتْبَعَهَا، يريد أَنْ يَحفِزَها ولا بدّ من أَن تَتْبَعَهَا.
والجازم ينقسم قسمين: جازم فعل واحد وجازم فعلين، فالجازم لفعلٍ واحد لَمْ ولَمّا وأَلَمْ وأَلمّا ولام الأمر «ولا» في النهي، والجازم لفعلين ما بقي. وينقسم قسمين: حرف واسم، فالحرف: إنْ وإذْما في مذهب سيبويه، والاسم ما بقي، وينقسم قسمين: ظرف وغير ظرف فغير الظرف: من وما ومهما وأي وكيف في مذهب قطرب ومن أخذ بمذهبه، والظرف ما بقي. وينقسم قسمين: ظرف زمان وظرف مكان فظرف الزمان: متى وأيّانَ وأيَّ حينٍ وإذا في الشعر، وظرف المكان: أَنّى وأَينَ وأَيَّ مكانٍ وحيثُ.

واعلم أَنَّ جملة الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر وأسماء أفعال الأمر وحسبُكَ إذا ضُمِّنَ كلُّ واحدٍ منها معنى الشرط احتاج إلى جواب مجزوم كالشرط.
فمثال جملة الأمر: أَطعِ اللَّهَ يَغفِرْ لَكَ، ومثال جملة النهي لا تَضْرِبْ زيداً يُكْرمكَ، ومثال جملة الاستفهام: أين بيتُكَ أَزُرْك؟ ومثال جملة التمنّي: ليت لي مالاً أَنفِقْ منه، ومثال الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر: اتقّى اللَّهَ امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليهِ، أي لِيتّقِ اللَّهَ امرؤٌ يَفعلْ خيراً يُثَبْ عليه. ومثال الجزم

بـــ«حسبك» حَسبُك ينّم الناسُ، أي أَكفف عما أنت فيه ينّمِ الناسُ. ومثال الجزم بأسماء أفعال الأمر: نَزالِ أُكرِمْك، قال الشاعر:

وقولي كلَّما جَشِأَتْ وجاشَتْ
مكانَكِ تُحمدي أَو تستريحي

فجزم تحمدي (أو تستريحي) على جواب: مكانك، أي إنْ تلزمي مكانك تُحمدي. والجازم لفعلين ينقسم قسمين: قسم تلحقه ((ما) وقسم لا تلحقه، فالقسم الذي تلحقه ينقسم قسمين: قسم تلحقه) وتلزمه وهو: إذْ وحيثُ، وقسم تلحقه ولا تلزمه وهو: متى وأنّى وكيف وأينَ وإذا وأيّ، وما عدا ذلك لا تلحقه أصلاً.

واعلم أَنَّ ما كان من الجوازم حرفاً فلا موضع له من الإعراب وما كان اسماً فلا يخلو أن يكون اسم زمانٍ أو اسم مكان أو اسم مصدر أو غير ذلك.

فإن كان اسم زمان أو مكان فهو في موضع نصب على الظرفية وإن كان اسم مصدر فهو في موضع نصب على المصدرية. واسم المصدر هو أي المضافة إلى مصدر نحو قولك: أَيَّ ضَربٍ تَضْرِبْ أَضرِبْ.

وإن كان غير ذلك فلا يخلو أن تدخل عليه أداة خفض أو لا تدخل، فإن دخلت عليه أداة خفض فهو في موضع خفض بها نحو: بِمَنْ تَمْرُرْ أَمررْ بِهِ، وإن لم تدخل عليه أداة خفض فلا يخلو الفعل الذي بعده أن يكون متعدّياً أو غير متعدَ.

فإن كان غير متعدَ فهو في موضع رفع بالابتداء نحو: من يَقُمْ أَقُمْ مَعَه، ومن يَقُمْ زيدٌ إليه أَقُمْ معه وإن كان متعدّياً فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو لا يكون. فإن كان ضميراً يعود عليه فهو في موضع رفع بالابتداء نحو: من يُكرِمْ زيداً أُكرِمْه، وإن لم يكن كذلك بل كان ظاهراً أو ضميراً لا يعود على اسم الشرط نحو: مَنْ يَضرِبْ زيدٌ أضرِبْه، ومَنْ تَضرِبْ أَضرِبْه، فلا يخلو أن يكون الفعل قد أخذ مفعولَه أو لم يأخذه، فإن كان لم يأخذه فهو في موضع نصب به (نحو): مَنْ تَضرِبْ أَضرِبْهُ، ومَنْ يَضرِبْ زيدٌ أَضربْه. وإن كان قد أخذ مفعوله جاز فيه وجهان: الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل نحو: مَنْ تَضرِبْهُ أَضرِبْهُ (ومَنْ يَضرِبْه زيدٌ أَضرِبْه).

بـــاب التثنية والجمع

التثنية ضمّ اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً.
فقولنا: ضم اسمٍ تحرّز من ضمّ الفعل والحرف لأنّهما لا يُثنّيان.
وقولنا: إلى مثله، تحرّز من الجمع لأنّه ضمّ شيءٍ إلى أكثر منه.
وقولنا: بشرط اتّفاق اللفظين: تحرّز من اختلافهما نحو: زيد وعمرو.
وقولنا: والمعنيين، تحرّز من اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين نحو: عينٌ وعينٌ، إذا أردت بإحداهما البصر وبالأخرى الماء، لأنّهما قد اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى الموجب للتسمية.
ومثال اتفاق اللفظين والمعنيين الموجبين للتسمية: رَجُلٌ ورَجُلٌ، لأنّهما قد اتفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية برجل وهو الرجوليّة. وكذلك مبدآن. في مبدأ الحائط وهو أساسه وفي مبدأ الخط مثلاً وهو النقطة، فقد اتفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية بمبدأ وهو الأولية، لأنَّ أول الحائط أساسه وأول الخط النقطة.
فعلى هذا لا يخلو أن يتّفق الاسمان في اللفظ أو يختلفا، فإن اختلفا فالعطف ولا يجوز التثنية إلا فيما غلّب فيه أحد الاسمين على الآخر، وذلك موقوف على السماع نحو: العُمَرَيْنِ، في أبي بكر وعمر، قال الشاعر:
ما كان يَرضى رسول الله فِعلَهما
والعمَران أبو بكر ولا عُمَر
والقمرين في الشمس والقمر، قال الشاعر:
أخذنا بآفاقِ السماءِ عليكمُ
لنا قمراها والنجومُ الطّوالِعُ
والعجّاجين في رؤبة بن العجاج وأبيه.
وغُلّب عمر على أبي بكر لخفّته، لأنَّ عمر مفرد وأَبا بكر مضاف، وغُلّب القمر على الشمس لأنّه مذّكر والشمس مؤنثة، وغُلّبَ العَجّاج على رؤبة لأنه ليس فيه تاء التأنيث وفي رؤبة تاء التأنيث.
وإن اتفقا في اللفظ فلا يخلو أن يتّفقا في المعنى أو يختلفا، فإن اختلفا فلا يخلو أن يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً أو لا يكون، فإن لم يكن فالعطف ولا تجوز التثنية نحو: عينٌ وعينٌ، وإن كان المعنى الموجب للتسمية واحداً جازت التثنية نحو:

الأحمرين، في اللحم والخمر، والأصفرين: في الذهب والزعفران، والأبيضين في الشحم والشباب.
وإن اتفقا في اللفظ والمعنى فلا يخلو أن يكونا علمين باقيين على عَلَمِيتَهما أو لا يكونا فإن كانا علمين باقيين على عَلَمِيتهما فالعطف ولا تجوز التثنية. لأنَّ الاسم لا يثنى إلا بعد تنكيره. قال الفرزدق:

إنَّ الرَزَّيَةَ لا رَزِيّةَ بَعَدَها
فَقدانُ مثلِ مُحمّدٍ ومُحمّدِ
يريد مُحَمَّدَ بن الحجّاج ومحَمداً أخاه. ومنه قول الحجّاج لما بلغة موتهما:
إنا للّهِ محمّدٌ ومحمَّدٌ في يوم.
وإن لم يكونا علمين باقيين عَلى عَلَمِيتّهما فالتثنية ولا يجوز العطف إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله:
لَيتٌ ولَيتٌ في مَحّلٍ ضَنْكٍ
وقول الآخر:
كأنَّ بينَ فَكِّها والفَكِّ
فارةَ مِسكٍ ذُبِحَت في سُكِ
والتثنية تنقسم ثلاثة أقسام: تثنية في اللفظ والمعنى نحو الزيدين والعمرين وتثنية في اللفظ لا في المعنى نحو مِقَصَّيْنِ وجَلَمَيْنِ. وتثنية في المعنى لا في اللفظ نحو: قَطَعتُ رؤوسَ الكَبشَيْنِ، ألا ترى أن اللفظ لفظ الجمع والمعنى على التثنية؟ والذي نتكلم به في هذا الباب إنّما هو التثنية في اللفظ والمعنى، وفي اللفظ لا في المعنى.
وجميع الأسماء تجوز تثنيتها إلا أسماء محصورة وهي: كلّ وبعض وأجمع وجمعاء وأفَعل مِنْ والأسماء المتوغّلة في البناء وهي التي لم تكن معربة قطّ نحو: مَنْ وكَمْ، والأسماء المحكية نحو تأبط شرّاً وبَرِقَ نَحره، والأسماء المختصة بالنفي نحو أحَد وعَريب، وأسماء العدد ما عدا مائة وألفاً، واسم الجنس نحو: ضرَب وقَتلٌ، والتثنية وجمع المذكر السالم، وكذا اسم الجمع أيضاً نحو قوم ورهَطَ وجمع التكسير لا يُثنيان إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام. قال الشاعر في تثنية اسم الجمع.
وكُلُّ رَفيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإن هُما

تعاطى الخَنَا قَوْماهُما أخوان
وقال الآخر في تثنية جمع التكسير:
تَبَقَّلتْ في زمنِ التَبَقُّلِ
بينَ رِماحيَ مالكٍ ونَهْشَلِ
وحُكِي من كلامهم: لِقاحانِ سوداوان. وما عدا ذلك من الأسماء تجوز تثنيته.
فلم يُثَنَّ كلَّ وبعض لأنَّهما لا يعطيان بعد التثنية إلاّ ما يُعطيان قبلها من الكلّيّة والبعضيّة. ولم يُثَنَّ أجمع وجمعاء لأنّه استغني عن تثنيتهما بكلا وكلتا، ولم يثنّ أفعل من لتضمنها معنى الفعل والمصدر وكلاهما لا يُثنّى، لأن معنى قولك: زيدٌ أفضلٌ من عمرو، زيدٌ يزيد فضله على عمرو.
ولم تُثَن الأسماء المتوغّلة في البناء لأنّها لما بنيت أشبهت الحروف في البناء، والحروف لا تثنى فكذلك ما أشبهها. ولم تثنَّ الأسماء المحكية لأنَّ التثنية تبطل الحكاية. ولم تثن الأسماء المختصة بالنفي لأنها وضعت للعموم، والتثنية تخرجها عما وضعت له من العموم ولم تُثَنَّ أسماء العدد لأنَّ بعضها يغني عن تثنية بعض، ألا ترى أنَّ قولك: ستة، تعني ثلاثتان؟ وكذلك سائر أسماء العدد.

ولم يُثَنَّ اسم الجنس لأنَّه ليس له ما يُضَّم إليه فإن ثُنِّي فبعد الذهاب مذهب النوع. ولم تُثَنَّ التثنية ولا جمع المذكر السالم لأن تثنيتهما تؤدي إلى جمع علامتي إعراب في كلمة واحدة، ألا ترى أنّ زيدان وزيدونَ مرفوعان ولو تثنيتهما لكانت علامة التثنية فيهما تعطي الإعراب؟
ولم يُثَنَّ اسم الجمع وجمع التكسير لأنَّهما لا يُعطيان بعد التثنية إلاّ ما يُعطيان قبلها، ألا ترى أن قَوماً يقع على ما يقع عليه قومان، وكذا رجال يقع على ما يقع عليه رجالان.
والاسم المثّنى ينقسم قسمين: منقوص وغير منقوص، فالمنقوص هو ما نقص حرف من آخره أي حذف. وينقسم قسمين: مقيس: وغير مقيس. والمقيس ما قُدِّر إعرابه في الحرف المحذوف نحو: جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ، لأن علامة الرفع والخفض الحركة المقدَّرة في الياء المحذوفة. وغير

المقيس ما لم يُقدَّر إعرابه بل ظهر فيما ولي المحذوف نحو: جاءني أخٌ وأبٌ، لأن الأصل فيهما: أخوٌ وأبَوٌ.
فإذا ثنيَّت المقيس رددتَ المحذوف وهو الياء وألحقت العلامتين نحو: جاءني قاضيانِ ورأيت قاضيَيْنِ ومررتُ بقاضيين.
وإذا ثنيتَ غير المقيس ألحقت العلامتين من غير أن تردَّ المحذوف نحو يَديْنِ في تثنية يَدٍ ودَمَين في تثنية دَمٍ، إلا في أربعة أسماء أو في ضرورة شعر فإنَّك تردُّ المحذوف.
قال:
يَدَيانِ بَيضاوانِ عند مُحَلَّمٍ
قد يَمنعانِكَ أن تُضامَ وتُضهَدَا
وقال آخر:
فلو أنّا على حَجَر ذُبِحنا
جَرَى الدَميانِ بالخَبَرِ اليَقينِ
والأربعة الأسماء هي: أخٌ وأبٌ وحَمٌ وهَنٌ. تقول في تثنيتهما: أخوانِ وأبوانِ وحَمَوانِ وهَنَوانِ فتردُّ المحذوف.
وغير المنقوص لا يخلو أن يكون صحيح الآخر أو معتلَّه أو مهموزه، فإن كان صحيح الآخر ألحقت العلامتين من غير تغيير إلاّ ما شذَّ من قولهم: أليانِ وخُصْيانٍ في تثنية أليةٍ وخُصْيةٍ. قال:
تَرتَجُّ ألياهُ ارتجاجَ الوَطْب
وقال الآخر:
كأن خُصْيَيْهِ من التَدَلدُل
ظَرفُ عَجوزٍ فيه ثِنتا حَنظلِ
كان القياس أن يقول: أليتانِ وخُصيتانِ. وقد جاء ذلك فيهما على القياس.
وإن كان معتل الآخر فلا يخلو أن يكون معتلاً بالواو أو بالألف أو بالياء. فإن كان معتلاً بالياء أو بالواو نحو ظَبْيٍ وغَزْو ألحقته العلامتين من غير تغيير، فتقول ظَبْيانِ وغَزْوانِ، في الرفع، وظَبْيَيْنِ وغَزْويَنِ في النصب والخفض.

وإن كان معتلاً بالألف فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو رباعياً أو غير ذلك فإن كان ثلاثياً قلبت الألف إلى أصلها إن كان أصلها ياء قلبتها ياء وإن كان أصلها واواً قلبتها واواً وألحقت العلامتين فتقول: رَحيَانِ وعَصَوانِ في الرفع ورحَيَيْنِ وعَصَوَيْنِ، في النصب

والخفض، في تثنية رَحَى وعصا، لأنّك تقول: رَحَيت بالرحى وعَصَوْتُ بالعَصَا، أي ضربتُ بها. فإن جهل (أصل) الألف فلا يخلو أن تمال الألف نحو بَلَى. إذا سميت بها، أو تقلب ياءً في حال من الأحوال نحو: لدَى وعلَى وإلى، إذا سميت بها أيضاً، لأنك تقول: لدَيه وعلَيه وإليهِ، أو لا تُمال ولا تقلب. فإن كانت قد أُمليت أو قلبت فتقلبها ياء نحو: بَلَيانِ ولَدَيانِ وعَلَيانِ، وفي إلى: إليانِ في الرفعِ، وبلَيَيْنِ ولَدَيَيْنِ وعَلَيَيْنِ وإليَيْنِ في النصب والجر. وإن كانت لم تُمَل ولم تقلب ياء في حال نحو: إلى. إذا سميّتَ بها فتقلبها واواً.

وأما أهل الكوفة فيقولون: المعتل الآخر بالألف إن كان ثلاثياً على وزن فَعَل فالأمر على ما وصفتم، وأما إن كان على وزن فُعَلٍ أو فِعَلٍ نحو هُدَى وغنى فيقلبون الألف واواً إلاّ لفظتين شذَّتا فبُنيتا بالياء والواو فقالوا: حميَانِ وحَمِوانِ وربَوانِ ورَبيانِ، في تثنية حِمَى وربا.

وإن كان باعياً قلبت الألف ياء بالاتفاق وألحقت العلامتين فتقول: مَلهيَانِ ومُوسَيانِ، في الرفع، ومُوسيَيْنِ ومَلْهَيَيْنِ في النصب والخفض، في تثنية مُوسى ومَلْهى.

وإن كان أزيد من أربعة أحرف قلبتَ الألف ياء في مذهب أهل البصرة كالرباعي، وحذفتها في مذهب أهل الكوفة وألحقت العلامتين فتقول في تثنية حُبَارى وجُمادَى على مذهب البصريين: حبُارِيان وجُمادَيانِ، وعلى مذهب الكوفيين: حبُارانِ وجُمادانِ.

والصحيح في القياس ما ذهب إليه البصريون وبه ورد السماع نحو قوله:

أصبحَ زيدٌ خَفِش العَيْنَيْن
فِعلَتُهُ لا تنقَضِي شهرَيْنِ
شَهرَي ربيعٍ وجُمادَيَيْنِ

فقال: جُمادَيَيْنِ.

وإن كانَ مهموز الآخر فلا يخلو ما قبل الهمزة أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان متحركاً نحو: نَبَأ وأَجَأ ألحقتَ العلامتين من غير تغيير فتقول: نَبَآنِ وأَجَآنِ، في الرفع ونَبَأيْنِ وأَجأيْنِ، في النصب والخفض وإن كان ساكناً فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً، فإن كان حرفاً صحيحاً نحو عِبْءٍ ودِفْءٍ جاز فيه وجهان: إلحاقُ العلامتين من غير تغيير فتقول عِبْئانِ ودِفْئانِ، في الرفع، وعِبأيْنِ ودِفْأينِ في النصب والخفض، ونقلُ حركة الهمزة إلى

الساكن وحذفها فتقول: عِبانِ ودِفانِ، في الرفع وعِبَيْنِ ودِفَيْنِ، في النصبِ والخفض.

وإن كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ياء أو واواً أو ألفاً فإن كان ياء أو واواً فلا يخلو أن يكون زائداً أو غير زائد، فإن كان غير زائد نحو: شَيءٍ وضَوْءٍ، فحكمه حكم الصحيح فتقول في تثنية شيءٍ وضوءٍ: شَيئانِ وضَوءانِ.
وإن كان زائداً جاز في الاسم وجهان: إلحاق العلامتين من غير تغيير، تقول: نبَيء ووُضُوء، تقول في تثنيتهما: نَبِيئانِ وَوُضُوءانِ ونَبيئَيْنِ ووُضُوءَيْنِ، وإن شئت قلبت الهمزة مع الياء ياءً أو مع الواو واواً وأدغمت الياء في الياء والواو في الواو وألحقت العلامتين فتقول: نَبِيّان وَوُضُوّانِ، في الرفع، ونَبِيّيْنِ ووُضُوّينِ في النصب والخفض.
وإن كان ألفاً فلا تخلو الهمزة أن تكون أصلاً أو منقلبة عن أصل أو زائدة إمّا للإلحاق وإمّا للتأنيث. فإن كانت أصلاً نحو: قَرّاء لأنّه من قرأ يقرأ، ألحقتَ العلامتين من غير تغيير فتقول: قَرّاءانِ، في الرفع وقَرّاءيْنِ، في النصب والخفض وقد يجوز قلبها واواً وذلك قليل جداً فيقال: قَرّاوانِ وقَرّاوَيْن. وإن كانت زائدة للتأنيث قلبتها واواً وألحقت العلامتين نحو: حمراء فتقول: حَمراوانِ في الرفع وحمراوَيْنِ في النصب والخفض. وقد يجوز إقرارها فتقول: حمراءان وحمراءَينِ وذلك شاذّ.
وإن كانت بدلاً من أصل نحو كساء أو زائدة للإلحاق نحو عِلباءٍ جاز فيها وجهان: إلحاق العلامتين من غير تغيير وقلبها واواً نحو: كِساءَينِ وكِساوَيْنِ وعِلباءَيْنِ وعِلباوَيْنِ. والأحسن في علباء وبابه القلب، والأحسن في كساء وبابه الإقرار، وبعض بني فزارة يقلبون الهمزة فيها ياء فيقولون: كِسايان وعِلبايانِ.
وإذا اجتمع مذكَّر ومؤنّث فلا يخلو أن يَتّفِقا في اللفظ أو يختلفا، فإن اختلفا فالعطف ولا تجوز التثنية إلا فيما غُلّب فيه أحد الاسمين على الآخر وذلك موقوف على السماع نحو أَبٌ وأمٌ، قالوا فيهما: أبوانِ. وأما مثل شيخ وعجوز ورجل وامرأة فلا تجوز تثنيتهما فلا تقول: شيخانِ ولا رجلانِ إلا على لغة من قال: شيخ وشيخة، فيكون في باب ما اتفق فيه اللفظان قال الشاعر في شيخة:

> وتَضحَكُ مِنّي شَيخةٌ عِبشَميَّةٌ
كأَنْ لم تَرَىْ قبلِي أسيراً يمانيا
وقال آخر في رَجُلَة:
خَرَّقوا جيبَ فتاتِهُم
لم يُبالوا حُرْمَةَ الرَجُلَهْ
وإن اتّفقا في اللفظ غُلّب لفظ المذكر على المؤنّث نحو: قائم وقائمة، تقل في تثنيتهما: قائِمان، ولا يجوز تغليب المؤنث على المذكر إلا في ضَبُع للمؤنث وضِبْعان للمذكر فإنّك تقول فيهما: ضَبعانِ، فتغلّب لفظ المؤنّث على المذكر لأنّه أخفّ منه لقلّة حروفه، وقد جاءوا به على الأصل فقالوا: ضبعانان، بتغليب المذكر على المؤنث.

والجمع: ضمّ اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً.
فقولنا: ضم اسم، تحرّز من الفعل والحرف لأنّهما لا يجمعان
وقولنا: إلى أكثر منه تحرّز من التثنية لأنّها ضم اسم إلى مثله.
وقولنا: بشرط اتفاق الألفاظ تحرّز من اختلافها. وقولنا: والمعاني، تحرز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني نحو: عين وعين وعين، إن أردت بإحداها العضو المبصر وبالأخرى عين السحاب وبالأخرى عين الماء. وقولنا: أو يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً، تحرّز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني واتفاق المعنى الموجب للتسمية، فإنَّ ذلك يجوز جمعه نحو: الأحامِرة، في اللحم والخمر والزعفران.
فعلى هذا لا تخلو الأسماء أن تتفق في اللفظ أو تختلف، فإن اختلفت فالعطف ولا يجوز الجمع إلاّ فيما غُلّب فيه أحد الأسماء على سائرها، وذلك موقوف على السماع نحو: المهالبة في المَهَلّب وبنيه، والحُوص في الأحوص وإخوته.
وإن اتفقت فلا تخلو المعاني أن تَتَفق أو تختلف فإن اختلفت فلا يخلو المعنى الموجب للتسمية من أن يكون واحداً أو لا يكون، فإن كان واحداً فالجمع نحو: الأحامرة في اللحم والخمر والزعفران، قال الشاعر:
إنَّ الأحامِرَةَ الثلاثَة أتلَفَتْ
مالي وكنت بِهِنَّ قِدْماً مُولعاً

الراحَ واللحم السمين وأَطّلِي
بالزعفران فلا أزالُ مُولّعاً
وإن اختلفت المعاني ولم يكن المعنى الموجب للتسمية واحداً فالعطف ولا يجوز الجمع نحو عين وعين وعين، يعني بذلك عين السحاب وعين الماء والعضو المبصر.
وإن اتفقت الألفاظ والمعاني فلا تخلو الأسماء أن تكون أعلاماً باقية على علميتها أو لا تكون فإن كانت أعلاماً باقية على علَمِيّتها فالعطف ولا يجوز الجمع، لأنَّ الاسم لا يجمع إلاّ بعد تنكيره، وإن لم تكن باقية على عَلَميّتها فالجمع ولا يجوز العطف إلاّ في ضرورة الشعر. قال الشاعر:
أقمنا بها يَوماً ويَوماً وثالثاً
ويَوماً له يَومُ التّرحلِ خامِس
فعطف وكان القياس أن يقال: أقمنا بها أياماً أربعة، فجمع لولا ضرورة الوزن.
والجمع ينقسم أربعة أقسام: جمع سلامة وجمع تكسير واسم جنس واسم جمع. فجمع السلامة: ما سلم فيه بناء الواحد نحو الزيدين والهِنداتِ. وجمع التكسير: ما تغير فيه بناء الواحد نحو رقود وهنود.
واسم الجمع: هو ماليس له واحد من لفظه نحو: قوم لأنَّ واحدهُ، رَجُل ونحو إبل، فإنَّ واحده ناقة أو جمل، واسم الجنس: هو الذي بينه وبين واحده حذف التاء نحو: شجرة وشجر وثمرة وثمر.
والذي نتكلم فيه في هذا الباب هو جمع السلامة خاصة.

وينقسم قسمين: جمع بالواو والنون وجمع بالألف والتاء.
فالاسم المجموع بالواو والنون لا يخلو من أن يكون صفة أو غير صفة. فإن كان غير صفة اشترط فيه أربعة شروط: الذكورية والعَلَميّة والعقل وخلوه من تاء التأنيث نحو: زيد وعمرو، فإن نقص منه العلمية كرجل أو العقل كضَمْران وواشِق أو الذكورية كهند أو الخلو من تاء التأنيث كطلحة، لم يجز جمعه بالواو والنون خلافاً لأهل الكوفة وبغداد في هذا الشرط الأخير، فإنهم لا يشترطون الخلو من تاء التأنيث ويجمعون طلحة وحمزة بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والخفض فيقولون: طلحون وحمزون، وذلك لا يجوز عند البصريين، لأنَّه إذا جمع

بالواو والنون لم يخلُ من أن تُثبت التاء أو تحذف، فإن أَثبتت فقيل: حمزتون وطلحتون، جمع بين شيئين متناقضين وهما التاء التي تعطي التأنيث والواو التي تعطي التذكير، وإن حذفت لم يكن في الجمع ما يكون عوضاً منها، فلذلك لم يجمعوه إلا بالألف لتكون تاء الجمع كالعوض من تاء التأنيث.
واستدلّ الكوفيون على جواز جمع طلحة وأمثاله بالواو والنون مع حذف التاء منه من غير عوض بجمعهم له جمع التكسير وإن أدَّى ذلك إلى حذف التاء من غير عوض، نحو قوله:
وعُقبةُ الأعقابِ في الشَهرِ الأصمّ
فجمع عقبة على أعقاب، وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه. وإن كان صفة اشترط فيه أربعة شروط: الذكورية والعقل وخلوه من تاء التأنيث وأن لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء نحو: عالم ومهندس، تقول في جمعه: عالمون ومهندسون.
فإن نقص الخلو من تاء التأنيث نحو: رَبْعةٍ، أو العقل نحو: شاحج، والشحيج صوت البغل، أو الذكوريّة نحو: حائض، لم يجمع بالواو والنون. وكذلك إن نقص عدم امتناع مؤنثّه من الجمع بالألف والتاء نحو: أحمر وسكران وصبُور وشكُور.
وذلك أنَّ أفعل فعلاء وفعلان فعلى وكلّ صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء لا يجوز جمع المذكر بالواو والنون ولا المؤنث بالألف والتاء إلا شاذاً أو فيما ذهب به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعاً لغيره وذلك موقوف على السماع. فممّا جاء من ذلك قوله صلى الله عليه وسلّم ليسَ في الخَضْراواتِ صدَقَةً.
وقول الكميت:
فما وَجَدَتْ نساءُ بني نِزارٍ
حَلائلَ أسودينَ وأحمرينا
فجمع خضراء وأسود وأحمر جمع الأسماء لاستعمالها غير تابعة لموصوف.
وأما المجموع بالألف والتاء فكل اسم علم لمؤنث نحو: هند، أو كلّ اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث ما عدا فَعْلى فَعْلان وفعلاء أفعَل خاصة وكل اسم مُصغّر لما لا يعقل نحو دُرَيهمات ودُنينيرات.

وما عدا ذلك لا يجوز جمعه بالألف والتاء إلا حيث سمع نحو: حَمّامات وسُرادُقات واصْطبَلات وسِجلاّت، ولذلك لُحِّنَ المتنبي في قوله:
إذا كان بعضُ الناسِ سيفاً لدولةٍ
ففي الناسِ بوقاتٌ لها وطبولُ
فجمع بوقاً على بوقات وليس ذلك بابه.
والاسم المجموع بالواو والنون حكمه في الجمع كحكمه في التثنية ما لم يكن منقوصاً أو معتل الآخر بالألف، فإن كان منقوصاً ألحقت العلامتين له من غير أنْ تردّ المحذوف منه وضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء فتقول في: قاضٍ: قاضُونَ، في الرفع وقاضِينَ في النصب والخفض.
فإن كان في آخره ألف حذفتها وألحقت العلامتين ويكون ما قبل الياء والواو مفتوحاً لتدل الفتحة على الألف المحذوفة فتقول في جمع موسى: موسوْنَ في الرفع وموسَينَ في النصب والخفض.
قال الله تعالى: {وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ} (آل عمران: 139). وقال: {وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ} (ص: 47).
وأجاز أهل الكوفة مع هذا الوجه وجهاً آخر وهو ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء حملاً على غيره من جمع السلامة فتقول: موسُونَ في الرفع وموسَينَ في النصب، وذلك غير مسموح ولا جائز قياساً، لأنّك إذا ضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء لم يبق ما يدلّ على الألف المحذوفة.
ونون الاثنين مكسورة أبداً على أصل التقاء الساكنين ونون الجمع مفتوحة أبداً فتحت فرقاً بينها وبين نون التثنية أو طلباً للتخفيف، فإنَّ الكسرة مع الياء والواو مستثقلة. وقد حكي فتح نون الاثنين مع الياء وهذا ممّا يقوّي ما ذكرنا من أنّ نون الجمع فتحت طلباً للتخفيف. فمن ذلك قوله:
يا ربَّ خالٍ لكَ من عُرَيْنَهْ
حَجِ على قُلَيّصٍ جُوْينهْ
فِعلَتْهُ لا تنقضي شَهرَينَهْ
شَهرَي رَبيعٍ وجُمادَيْنَه
وأجاز بعضهم فتحها مع الألف، واستدل على ذلك بقوله:
أعرفُ منها الجيدَ والعينانا
ومنخِرَيْنِ أشبَهَا ظبيانا
وهذا البيت لا حجة فيه لأنه لا يعرف قائله.

ويجوز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها في الرفع والنصب والخفض وذلك في لغة لخثعم وهي فَخذ من طيىء.
قال الشاعر:
إنَّ أباها وأبا أباها
قد بلغا في المجدِ غايتاها
فغايتاها في موضع نصب وهو بالألف.
والاسم المجموع بالألف والتاء حكمه أيضاً في الجمع كحكمه في التثنية ما لم يكن فيه تاء التأنيث ولم يكن على وزن فَعْلٍ أو فُعْلةٍ أو فُعْلٍ أو فَعْلة، فإن كانت فيه تاء التأنيث حذفتها وألحقت الألف والتاء تقول في فاطمة: فاطمات وفي عائشة عائشات. وإن كان وزن فِعْلٍ أو فِعْلةٍ أو فُعُلٍ أو فِعْلَةٍ فلا يخلو أن يكون صحيحاً أو معتل العين أو اللام، فإن كان صحيحاً جاز فيه ثلاثة أوجه: بقاء العين على سكونها نحو هِنْدٍ وهندات وجُمْلٍ اسم امرأة وجُمْلات، وفتحها طلباً للتخفيف.

فتقول: هِندات وجُمْلات، وإتباعها للفاء فتقول: هِنِدات وجُمُلات.
وإن كان معتلّ العين نحو دِيمَةٍ ودُولَةٍ فالإسكان ليس إلاّ، فتقول في جمعه ديمات ودُولات.
وإن كان معتل اللام فحكمه حكم الصحيح ما لم تكن اللام ياء فإن كانت ياء فإنّها لا يجوز فيها الإتباع نحو: مِرْيَة تقول في جمعه: مِرْياتٌ، ومِرَيَاتٌ، ولا يجوز مِرِيات بإتباع حركة العين للفاء.
وإن كان على وزن فَعْلٍ جاز في عينه الفتح والإسكان نحو: دَعْدٍ، تقول في جمعه دَعْدات ودَعَدات.
وإن كان على وزن فَعْلَة فلا يخلو من أَن يكون صحيح العين أو معتله فإن كان صحيح العين فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة فإن كان اسماً ففتح العين ليس إلا، نحو جفنةٍ وجَفَناتٍ، ولا يجوز الإسكان إلا في ضرورة نحو قوله:
أو تَستريحَ النفسُ من زَفْراتِها
وإن كان صفة فالإسكان ليس إلاّ، نحو: ضَخْمَةٍ وضَخْماتٍ، إلا لفظتان شذّتا وهما: رَبْعَةٌ ولَجْبَة، قالوا في جمعهما: رَبَعات ولَجَبات، بفتح العين.

وإن كان معتل العين فلا يجوز فيه إلاّ إسكان العين نحو: جَوْزَةٍ وجَوْزاتٍ وبَيْضَةٍ وبَيْضاتٍ إلا في لغة بني هذيل، فإنّهم يجرونه مجرى صحيح العين في الفتح فيقولون: جَوزَات وَبَيَضات.
واختلف الناس في نون الاثنين والجمع، فمنهم من ذهب إلى أنَّها عوض من التنوين فقط، ومنهم من ذهب إلى أنَّها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الإضافة، ومنهم من ذهب إلى أنَّها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف. ألا ترى أنّك إذا قلت: رأيت زيداً، ووقفت فإن صورته صورة الاثنين في حال الرفع لو لم تلحق النون. ثم حمل المنصوب في التثنية والمخفوض على المرفوع في لحاق النون. وكذلك حمل الجمع على التثنية في لحاق النون وهو مذهب الفرّاء. ومنهم من ذهب إلى أنّها عوض من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع. فإذا قلت: زيدان: فالنون عوض من التنوين في زيدٌ وزيدٌ، وإذا قلت: زيدون، فالنون عوض من التنوينات في زيود: وهو مذهب ابن يحيى من الكوفيين.
ومنهم من ذهب إلى أن هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين الذين كانا في المفرد، وليست بعوض، وهو الصحيح وإليه ذهب سيبويه.
فأما من ذهب إلى أنَّها عوض من التنوين فمذهبه فاسد، لثباتها مع الألف واللام. وأما من ذهب إلى أنّها عوض من الحركة فمذهبه فاسد، لسقوطها في الإضافة. وأما من ذهب إلى أنَّها عوض من الحركة والتنوين فمذهبه فاسد، لأن ذلك يؤدي إلى التناقض، لأنه يلزم إثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة وحذفها من حيث هي عوض من التنوين، وكذلك يلزم مع الألف واللام.

وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الإضافة فمذهبه فاسد، لأن الاسم لا ينون في حال إضافته ولا حال تعريفه، وأما من ذهب إلى أنها عوض من تنوينين فصاعداً، فمذهبه فاسد، لأنه لا يجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر، وأيضاً فإنّه لا نظير له في كلامهم.
وأما من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد، فيدل على فساد مذهبه لحقاها في الجمع مع أن الجمع ليس من

باب التثنية فيحمل عليه. وأيضاً فإن حال الوقف عارض لا ينبغي أن يلتفت إليه، وأيضاً فإنه لا وجه له على هذا المذهب لحذفها للإضافة.
فإذا بطلت هذه المذاهب لم يبق إلا أن تكون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة تارة وحكم التنوين أخرى، فأثبتت مع الألف واللام كالحركة ولم تحذف لبعدها من موجب الحذف وهو الألف واللام، وحذفت مع الإضافة لمجاورتها لموجب الحذف وهو الاسم المضاف إليه، لحلوله محل التنوين.
فإن سأل سائل: هل العقود نحو عشرين وثلاثين من قبيل جمع السلامة أو من قبيل أسماء الجموع نحو قوم وإبل، أو من قبيل جموع التكسير نحو رجال؟ فالجواب: إنها من أسماء الجموع:
فإن قيل: وما المانع أن تكون جموع سلامة وهي على صورتها، أعني كونها في آخرها واو ونون في الرفع وياء ونون في النصب والخفض؟ فالجواب: إن الذي منع من ذلك شيئان: أحدهما: أنها لم تستوف شروط جمع السلامة، ألا ترى أنها قد تقع على غير العاقل وعلى المؤنث وأن الزيادتين لم تلحقا اسماً علماً ولا صفة؟ والآخر: أن ثلاثين لو قدرناه جمع سلامة لم يخل أن يكون واحده ثلاثاً أو ثلاثة وكلاهما لا ينبغي أن يجمع بالواو والنون، لأن العدد كله مؤنث كانت فيه علامة أو لم تكن، والمؤنث لا يجمع بالواو والنون. وأيضاً فإنَّه لو كان جمع ثلاث لكان أقل ما ينطلق عليه تسعون أو تسعة لأن أقل ما ينطلق عليه الجمع ثلاث فلو كان ثلاثون جمع ثلاث لأعطي ثلاثاً ثلاثَ مرات فإن عني بالثلاث آحاداً كانت تسعة وإن عني بالثلاث عشرات كانت تسعين.
فقد بانَ أن هذه العقود ليست جموع سلامة، ولو كان عشرون جمعاً لعشرة كان مفتوح العين لأن جمع السلامة لا يتغيّر فيه الواحد.
فإن قيل: وما المانع أن تكون جموع تكسير؟ فالجواب: إن جمع التكسير هو الذي له واحد من لفظه بني الجمع عليه، وقد تبَيّن أن هذه العقود ليس لها واحد من لفظها بني الجمع عليه لامتناع أن يكون ثلاثون جمع ثلاث، وكذلك سائر هذه العقود على حد ثلاثين في ذلك، في أنه لا يتصور من طريق المعنى أن تكون الواو والنون زائدتين فيهما على أسماء العقود، فثبت أنها من قبيل أسماء لجموع. فالواحد من عشرين رجلاً أو امرأة على

حسب ما يراد به من المعدودات كما أن الواحد من قومٍ رجلٌ ومن إبلٍ جَمَلٌ.

فإن قيل: ما وجه كونه بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض مع أنه ليس من جموع السلامة؟ فالجواب: إنه جاء على حدّ ما عليه سنون وأرضون، ألا ترى أن سنين ليس بجمع سلامة، لتَغِيرُّ لفظ سنة، ولا جمع تكسير لكونه غير مفرد في نظائره نحو هَنَةٍ وشَفَةٍ ألا ترى أنهما لا يجمعان بالواو والنون. فهو وإن كان له واحد من لفظه اسم جمع كركبٍ في مذهبنا، ألا ترى أنه اسم جمع وإن كان واحده راكباً لكونه لم يَطَّرد، أعني فاعِل على فَعْلٍ.
فإذا ثبت أن أسماء الجموع قد تجيء بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والخفض فينبغي أن تحمل هذه العقود على ذلك.
فإن قيل: فإنّما يكون ذلك في المنقوص نحو سَنَةٍ وعِضَةٍ وثُسبَةٍ، فالجواب: إنّه قد يكون في المؤنث الذي لم يؤنث بعلامة عوضاً من العلامة التي ينبغي أن تكون له في الأصل، إذ الأصل في التأنيث أن يكون بعلامة ألا ترى أنّهم قد فعلوا ذلك في أرض فقالوا: أرَضُون، ليكون ذلك عوضاً من التاء التي ينبغي أن تكون فيه في الأصل فكذلك هذه العقود جاءت بالواو والنون والياء والنون ليكون ذلك عوضاً من التاء المحذوفة من ثلاث وأربع وسائر أخواتها، لأن أسماء العدد كلها مؤنثة فكان ينبغي أن تلحقها التاء على كل حال. فهي في جمعها بالواو والنون بمنزلة أرَضِينَ.

بـــاب الفاعل والمفعول به

الفاعل: هو كل اسم أو ما هو في تقديره أسنِد إليه فعل أو ما جرى مجراه وقُدِّمَ عليه على طريقة فَعَل أو فاعِلٍ.
فأما الاسم فقد تقدم حدُّه، وأما ما هو في تقديره فهو أنَّ وأنْ وما وكي المصدرّيات وسمّيت مصدريات لأنّها مع ما بعدها في تأويل المصدر إلا أنَّ كي لا تكون فاعلة.

فالفاعل إذن لا يكون إلا اسماً وأنَّ وأنْ وما مع ما بعدهن، خلافاً لمن أجاز أن يكون الفاعل فعلاً، واحتج بقوله تعالى: {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَـتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ } (يوسف: 35) وهذا لا حجة فيه لأنه يحتمل (أن يكون) فاعل بدا ضمير المصدر الدالّ عليه وهو البَداءُ كأنه: قال: ثم بدا لهم هو أي البداء ونظير ذلك قول الشاعر:

إذا اكتحَلتْ عينِي بعينكِ مَسّها
بخَيرٍ وجَلّى غَمْرةً مِن فؤاديا

يريد: مسّها هو، أي الاكتحال، وتكون اللام من قوله: لَيَسْجُنُنّهُ إما جواباً لقسم محذوف تقديره: واللّهِ لَيَسجُنُنّهْ، وإما جواباً لبدا لهم، لأنَّ بدا من أفعال القلوب، وأفعال القلوب قد تجري مجرى القسم فتحتاج إلى جواب، بدليل قول الشاعر:

ولقد عَلِمتُ لَتأتين مَنيتِي
إن المَنيةَ لا تَطيشُ سِهامُها

فجعل لَتَأتِينَّ جواباً لِعَلِمتُ.

والفعل أيضاً قد تقدم حدُّه، وأما ما جرى مجراه فهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وغير المشبهة والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر المقدَّر بأنْ والفعل والاسم الموضوع موضع الفعل مصدراً كان أو غير مصدر نحو: ضَرباً زيداً، أي: اضرِبْ زيداً، وقائماً وقد قَعدَ الناسُ، أي: أتقومُ وقد قَعَدَ الناسُ؟ وأسماء الأفعال نحو: نَزالِ أُكرِمْكَ، أي: إنْ تَنزِلْ أكرِمكَ، والظروف والمجرورات إذا قويت فيها جَنَبَةُ الفعلية وذلك أن تقع أحوالاً نحو: جاء زيدٌ وعليه ثوبُهُ، أي كائناً عليه ثوبه، أو صفات نحو: مررتُ برجلٍ عليه ثوبُهُ، أي كائنٌ عليه ثوبُه، أو أخباراً نحو: زيدٌ عليه ثوبُهُ وأمامَكَ أبوهُ أي كائنٌ عليه ثوبُهُ وكائنٌ أمامَكَ أبوهُ، أو موضع ما هو خبر في الأصل وذلك في المفعول الثاني في باب ظننت والثالث في باب أعلمت نحو: ظننت زيد عليه ثوبه وأمامك أبوهُ أي كائناً عليه ثوبه وكائناً أمامَك أبوه، وكذلك: أعلمتُ زيداً عمراً عليه ثوبُهُ، أي ثابتاً عليه ثوبُه، أو موضع الفعل في باب الإغراء نحو: عَليكَ زيداً، أي إلزَمْ زيداً.

وأما أبو الحسن الأخفش فيجري الظروف والمجرورات مجرى الفعل في رفع الفاعل على الإطلاق، قويت فيها جَنَبة الفعلية أو

لم تقو نحو قولك: في الدارِ زيدٌ وعندَكَ عمروٌ، فيجيز في زيد وعمرو أن يكون زيد فاعلاً بالظرف والمجرور تَارة وأن يكون مبتدأ أخرى.
ولا يجوز عندنا أن يكون فاعلاً وإنما هو مرفوع بالابتداء خاصة، بدليل تأثير أن وأخواتها فيه في مثل: إنَّ في الدارِ زيداً وإنَّ عِندكَ عمراً، لأنها لا تعمل إلا في المبتدأ خاصة. فَإنْ قيل: فما الذي يمنع من جعل الاسم بعد الظروف والمجرورات مبتدأ تارة وفاعلاً أخرى؟
فالجواب: إنَّ الرفع بالابتداء قد ثبت بما ذكرناه وأما الفاعلية فتحتاج إلى دليل على إثباتها.
فإن قيل: وإذا ثبت أنّهما يرفعان الفاعل في المواضع المذكورة فما الذي يمنع من حمل غيرها عليها في مثل: في الدارِ زيدٌ وعندكَ عمروٌ؟ فالجواب: إنَّ الظروف والمجرورات لا تقوى فيها جَنَبَةُ الفعلية هنا على ما قويت فيها هنالك.
وقولنا: وقُدِّم عليه، تحرّز ممّا أُخِرّ عنه ما أُسند إليه، خلافاً لأهلِ الكوفة فإنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام نحو: زيدٌ قامَ، تقديره قامَ زيدٌ ويستدلون على ذلك بقول الزّباء:
g ما للجمالِ مَشيُها وئيدا
أجَنَدَلاً يَحمِلنَ أم حديدا
قالوا: معناه وئيداً مشيُها. ويقول امرىء القيس:
فَظَلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنِعمَةٍ
فَقِلْ في مَقيلٍ نَحسُهُ مُتَغيّبِ
قالوا: معناه مُتَغيّبٍ نحسُه. وبقول النابغة:
ولا بدَّ من عوجاء تَهوي براكبٍ
إلى ابنِ الجلاح سيرُها الليل قاصدِ
قالوا معناه قاصدٍ سَيرُها، إذْ لو لم يكن كذلك لقال: قاصدُهُ.
أمّا قول الزباء: مشيُها وئيداً، فمشيها بدل من الضمير الذي في الجمال لأنه موضع خبر المبتدأ الذي هو ما.
وأما قول امرىء القيس: فقِلْ في مَقيلٍ نَحسُهُ مُتغيّبِ. فنحسه مرفوع بمقيل ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل، كأنه قال: قائل نَحسُه ويكون معناه ومعنى متغيب واحد. وأما (قول النابغة) سيرُها الليل قاصدَ، فقاصد، صفة عوجاء وحذفت منه التاء كما قالوا: ناقة ضامر وأيضاً فإنّه لو لم يكن له تأويل لكان مما يجوز في ضرورة الشعر والدليل على ذلك قول الشاعر:

صددتَ فأطولتَ الصدودَ وقلّما
وصالٌ على طولِ الصُدودِ يدوم
أراد وقلّ ما يدومُ وصالٌ، فقدَّم الفاعل على الفعل، لأن قلّما من الحروف التي لا تليها إِلاَّ الأفعال ظاهرة.

وثمرة الخلاف أَنَّهم يجيزون في فصيح الكلام: الزيدونَ قامَ، على تقدير قامَ الزيدون، ونحن لا نجيز ذلك إلا في ضرورة الشعر.
وقولنا: على طريقة فَعَل نعني إسناد الفعل إلى الفاعل في المعنى أو ما هو كالفاعل، نحو قامَ زيدٌ، وتحرّزتُ بطريقة فَعَلَ، من طريقة فُعِلَ، وهي إسناد الفعل إلى المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله في المعنى، نحو ضُرِبَ زَيدٌ.
وقولنا: على طريقة فاعِلٍ، نعني به إسناد الاسم الذي جرى مجرى الفعل إلى الفاعلِ في المعنى، نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ وحسنٍ وجهُهُ، وتحرّزت بها من طريقة «مفعول» وهي إسناد الاسم الذي جرى مجرى الفعل إلى المفعول في المعنى نحو مررتُ برَجلٍ مضروبٍ أبوهُ، لأنَّ «أبوهُ» مفعول ما لم يُسمَّ فاعله.
وأما المفعول به: هو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة نحو: ضربَ زيدٌ عمراً لأن الفضلة مما يستغنى عنها والعمدة مما لا يستغنى عنها، ألا ترى أنك تقول ضرب زيد ولا تذكر عمراً فيتم الكلام دونه ولا تقول: ضَرَبَ عمراً، دون زيد، لأنَّ الفاعل لا يتم الكلام دونه، فقولنا: كلّ فَضلةٍ انتصبت بعد تمام الكلام، يدخل تحته جميع الفضلات.
وقولنا: يكون محلاً، يخصّ المفعول به والمفعول فيه دون غيرهما من الفضلات لأنّهما محلان وما سواهما ليس بمحلّ.
وقولنا: الفعل خاصة، يخصّ المفعول به دون ظرفي الزمان والمكان لأنهما محلان للفعل والفاعل والمفعول، وذلك نحو: ضرَبَ زيدٌ عَمْراً أمامَكَ يومَ الجُمعةِ، فهما محلان للضرب من حيث وقع فيهما، ومحلاّن للضارب والمضروب من حيث كانا فيهما، والمفعول إنّما هو محل من حيث وقع الضرب به لا فيه.
وإنما رفع الفاعل ونصب المفعول تفرقةً بينهما.
فإن قيل: فهلاّ كان الأمر بالعكس؟ فالجواب: إِنَّ الفعل لمّا كان يطلب جملة من المفعولين أقلّها خمسة وهي المفعول المطلق

والمفعول معه وظرف الزمانِ وظرف المكان والمفعول من أجله نحو قولك: قامَ زيدٌ وعمراً قياماً يومَ الجمعةِ أمامَكَ خوفاً مِن كذا، وأكثرها ثمانية، وذلك إذا كان الفعل من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، تقول أعلمتُ وعمراً بكراً زيداً منطلقاً إعلاماً يومَ الجُمعةِ أمامكَ خوفاً مِنهُ، ولا يطلب من الفاعلين إلاّ واحداً نُصِبَتْ طلباً للتخفيف، ولم يرفع ولم يخفض لئلا يتوالى به الثقل. فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل إلا الرفع أو الخفض، فكانِ الرفع به أولى من الخفض حيث كان الرفع أولاً والخفض نائياً عنهُ لأنَّ الضمة من الواو بدليلِ أن الحركة بعض الحرف، ألا ترى أنك إذا أشبعتها صارت حرفاً والواو من حروف مقدم الفم لأنها من الشفتين والكسرة من الياء والياء من وسط اللسان، والفاعل أولى من حيث مرتبته أن يقدم على المفعول فأعطي الأول للأول مناسبة.

فإنْ قيل: فما الدليل على تقدّم مرتبة الفاعل؟ فالجواب: إِنَّ الدليل على ذلك كون الفعل بمنزلة شيء واحد في بعض المواضع وليس هو كذلك مع المفعول.
فمن ذلك الخمسة الأمثلة من الفعل مثل: يَفعلانِ ويَفعلونَ وتَفعلانِ وتَفعلُونَ وتفعلينَ، ألا ترى أنَّ إعراب الفعل قد جاء فيها بعد الفاعل، لكونه قد تَنزَّل مع الفعل كالشيء الواحد وذلك نحو: الزيدانِ يقومانِ والزيدُونَ يقومونَ؟
وكذلك تسكينهم آخر الفعل في مثل ضَرَبْتُ، دليل على تنزيلها منزلة كلمة واحدة، ألا ترى أنَّهم إنما فعلوا ذلك كراهة توالي أربعةَ أحرف متوالية التحريك، وذلك لا يُكره إلاّ في كلمة واحدة. فلولا أنَّهما قد جعلا بمنزلة شيء واحد لما استكرهوا توالي الحركات فيسكنون.
وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل وذلك بشرط أن يكون في الكلام إعرابٌ مُبيّن نحو ضَرَبَ زيداً عمرٌو، أو معنى مُبين نحو: أكلَ كُمثرى موسى، أو تابع مبيّن نحو ضَرَبَ موسى الكريمَ عيسى العاقلُ أو لفظٌ مبيّن نحو: ضَرَبَتْ موسى سلمى، لأنَّ التاء علامة لتأنيث الفاعل. فإن لم يكن في الكلام شيء من ذلك فالفاعل هو المقدَّم والمفعول هو المؤخّر. والمفعول بعد ذلك قسم بالنظر إلى تقديمه على الفاعل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام:

قسم يلزم فيه تقديم المفعول على الفاعل، وذلك إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهر نحو ضَرَبني زيدٌ. أو يكون المفعول مضافاً إليه المصدر المقدَّر بأن والفعل أو اسم الفاعل نحو يُعجِبُني ضربُ زيدٍ عمروٌ (وهذا ضارب زيدٍ أبوهُ، أي ضاربٌ زيداً أبوه. أو يكون الفعل مقروناً بألاّ نحو ما ضَرَبَ زيداً إلاّ عمرو. أو في معنى المقرون بألاّ نحو: إنّما ضَرَبَ زيداً عمروٌ، يريد ما ضَرَبَ زيداً إلاّ عمرٌو) أو متّصل بالفعل ضمير يعود على المفعول نحو: ضَرَبَ زيداً غلامُه أو في ضرورة شعر نحو قوله:

وكانت لهم ربعيّةٌ يحَذرُونَها
إذا خَضْخضَتْ ماء السماء القبائلُ

وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن الفاعل وذلك إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً نحو: ضَربتُ زيداً. أو مضافاً إليه المصدر المقدَّر بأن والفعل نحو: يعجبني ضربُ زيدٍ عَمْراً. أو مقروناً بإلاَّ نحو: ما ضربَ زيدٌ إلاّ عمراً. أو في معنى المقرون بإلاّ نحو إنّما ضَرَبَ زيدٌ عَمراً أي ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً، أو لا يكون في الكلام ما يُبيّن الفاعل من المفعول. أو في ضرورة شعر.

وقسم أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك.

وينقسم أيضاً المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام.

قسم يلزم فيه تقديمه على العامل وذلك إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً نحو: إيّاكَ نَعبدُ. أو اسم شرط نحو: من تضربْ أضربْه. أو اسم استفهام نحو أي رجل تضرب؟ أو كم الخبرية نحو: كم غلام ملكت «أي كثيراً من الغلمان ملكت. أو في ضرورة شعر.

وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن العامل وذلك إذا كان المفعول ضميراً متصلاً نحو: ضربني زيد. أو كان العامل غير متصّرف، وغير المتصرف من العوامل الفعلية الواصلة إلى منصوب. هو: ليس وعسى وفعل التعجب، فإنّه لا ينصب فعل من الأفعال غير المتصرفة مفعولاً إلا هذه الأفعال. وتصرف الفعل أن يكون منه ماض ومستقبل وحال. وغير المتصرف من العوامل الاسمية ما عدا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع

وضع الفعل نحو: ضرباً زيداً. وتصرف العوامل الاسمية هو أن يقوى فيها شبه الفعل.
ويلزم أيضاً تأخيره إذا دخل على العامل حرف من حروف الصدر وهي: ما النافية نحو: ما ضَربَ زيدٌ عمراً، وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط ولام التأكيد نحو: لأضرِبَنَّ زيداً، لا تقول: زيداً لأضرِبَنَّ، وأدوات التحضيض وهي: هلاّ ولولا ولوما وألاّ، إذا كانت بمعنى هلاّ. أو يقع العامل صفة لموصوف أو صلة الموصول، فإنّه لا يجوز تقديم المفعول إذ ذاك على الموصول ولا على الموصوف نحو: يُعجبني الذي ضربَ زيداً، ويُعجبني رجلٌ ضربَ زيداً، أي ضاربٌ زيداً، لا يجوز أن تقول يعجبني زيداً الذي ضَرَبَ ولا: يعجبني زيداً رجلٌ ضاربٌ.
وما عدا ذلك أنت فيه بالخيار، إن شئت قدَّمت المفعول على العامل وإن شئت أخّرته عنه.
واختلف الناس في الرافع للفاعل فمنهم من زعم أنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ وذلك أنّه مخبر عنه بفعله، كما أن المبتدأ مخبر عنه بالخبر. وذلك فاسد لأنَّ الشبه معنى والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء.
ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع لكونه فاعلاً في المعنى نحو: قامَ زيدٌ. وهذا فاسد بدليل قولهم: ماتَ زيدٌ وما قامَ زيدٌ.
ومنهم من قال: ارتفع بإسناد الفعل إليه مقدَّماً عليه. وذلك فاسد، لأنَّ الإسناد هو الإضافة في المعنى، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول، فلو كان الإسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضاً.

ومنهم من قال ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغاً له أي مفتقراً، وذلك أنَّ الفعل أبداً طالب للفاعل لا يستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل وإذا أخذ الفاعل استقلَّ به ولم يفتقر إلى المفعول، فمن أخذ الإسناد بهذا المعنى كان مذهبه صحيحاً، إلاَّ أنّه يخرج الإسناد عن معناه اللغوي الذي هو الإضافة.
وكذلك اختلفوا في الناصب للمفعول فمنهم من ذهب إلى أنّه انتصب بالفاعل بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع نحو: ضرِبَ زيد، وذلك فاسد فإنه لو كان منصوباً به لم يجز تقديمه عليه لأن الأسماء الجوامد إذا انتصبت لم يجز تقديم منصوبها عليها، نحو:

عندي عشرون رجلاً، لا يجوز أن تقول: عندي رجلاً عشرون، فكان ينبغي إذن أن لا يجوز: ضرب عمراً زيدٌ، ووجود ذلك في كلامهم دليل على فساد هذا المذهب.
ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بالفعل والفاعل، وذلك فاسد، بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً في جميع المواضع، وهو أن يتقدم على العامل أو يتأخر عنه. وأيضاً فإنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد.
ومنهم من ذهب إلى أنَّ العامل فيه الفعل أو ما جرى مجراه. وهو الصحيح. بدليل أنه يكون على حسب عامله، فإن كان العامل فعلاً متصرفاً تصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: زيداً ضربَ عمرو. وإن كان غير متصرفٍ لم يتصرف فيه نحو: ما أحسنَ زيداً، لا يجوز أن يقال: زيداً ما أحسنَ.
واعلم أن الفعل إذا تأخر عن الاسم كان على حسبه من إفراد وتثنية وجمع وتأنيث، وسبب ذلك أن الفاعل إذا تقدم على الفعل عاد مبتدأ والفعل لا بد له من فاعل فتضمر له في الفعل فاعله فيظهر في التثنية والجمع. وإذا تقدم على الاسم كان موحداً أبداً لأن الاسم حينئذٍ فاعل فلا يكون في الفعل ضمير.
وبعض العرب يُلحق الفعل علامة تدل على تثنية الفاعل وجمعه، وهي لغة ضعيفة. فمن ذلك قول الشاعر:
يلومُونَني في اشتراءِ النخيلِ أهلي فكلهُمُ يعذِلُ
ولو جاء على الفصيح لقال: يلومُني. وكذلك قولِه:
ألفيتَا عيناكَ عِندَ القَفَا
أولى فأولى لكَ ذا واقيه
ولو جاءَ على الفصيح لقال: أُلفِيَتْ.
وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب. منهم من يجعل اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه كما تقدم. ومنهم من يجعله ضميراً فاعلاً وما بعده مبتدأ والجملة المتقدمة في موضع الخبر. ومنهم من جعل ما بعده بدلاً منه.

والصحيح أنَّ اللاحق علامة، إذ لو كان ضميراً لم يكن لثباته وجه ولتكلم به جميع علامة فإن قيل: فلم قلَّ المجيء بعلامة التثنية والجمع، وهلا كان ذلك بمنزلة العرب. التأنيث؟ فالجواب: إنَّ

التأنيث لما كان لازماً الفاعل لزمت علامته، والتثنية والجمع لما كانا غير لازمين للفاعل. إذ قد يفرد، لم تلزم علامتهما.
نوع منه آخر:
يعني نوعاً من باب الفاعل والمفعول به، وذلك أنّ الفاعل والمفعول به في الباب المتقدم في الأسماء التامة، وفي هذا الباب إما أن يكونا ناقصين نحو قولك: أعجَبَ من في الدار ما في القَصْرِ، وإما أن يكون أحدهما ناقصاً والآخر تاماً. وفي الباب المتقدم يظهر الإعراب فيهما، وفي هذا الباب ليس كذلك. وفي الباب المتقدم يجوز أن يكون الفاعل منهما مفعولاً والمفعول فاعلاً وليس كذلك في هذا الباب، لأنَّ فيه مسائل لا يكون الفعل فيها مفعولاً ولا المفعول فاعلاً، وفيه مسائل يجوز فيها الأمران على ما نُبيِّن بعد إن شاء الله تعالى.
فينبغي إذن أن نحصر الموصولات ونبيِّن معانيها، فإِنَّ مَدار مسائل الباب على ذلك، فأقول:
الموصولات تنقسم قسمين: حرف واسم، فالحرف «أَنْ وما وأَنَّ وكي» المصدريات، والاسمُ: مَنْ وما والذي والتي وأيّ بمعناهما والألف واللام بمعناهما أيضاً، أعني: الذي والتي، وذو وذات في لغة طيىء، واللائي بمعنى الذين، وذا إذا كانت مع ما أو من الاستفهاميتين وأُريد بها معنى الذي والتي.
وأجاز الكوفيون في أسماءِ الإشارة كلّها أن تستعمل موصولات، واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يمُوسَى } (طه: 17) فقالوا: بيمينك، من صلة تلك كأنه قال: وما التي بيمينك؟ واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر:
عَدَسْ ما لِعبّادٍ عليكِ إمارةٌ
نَجَوْتِ وهذا تَحمِلِينَ طليق
فقالوا: تحملين من صلة هذا، والتقدير عندهم: فالذي تحملين طليقٌ وهذا كله لا حجة فيه لأن بيمينك يحتمل أن يكون متعلقاً بفعل مضمر على جهة البيان كأنه قال: أعني بيمينك المشار، أو يكون حالاً من المشار إليه، ويحتمل أن يكون تحملين خبراً ثانياً لهذا، لأنَّ المبتدأ قد يكون له خبران كقولهم: هذا حُلوٌ حامضٌ، أي مُرٌّ، وهو الذي فيه بعض حلاوة وبعض حموضة، ومن ذلك قول الشاعر:
ينامُ بإحدى مُقلَتَيْهِ ويتّقي
المنايا بأُخرى فهو يقظانُ هاجعُ

فيقظان وهاجع خبران لـــ«هو».

وكذلك أَجازوا في الأسماء الجامدة المعرّفة بالألف واللام أَن تكون موصولة نحو قولك: جاءني الرجلُ قامَ أَبوهُ، أَي جاءني الرجلُ الذي قامَ أَبوه. واستدلُوا على ذلك بقول الشاعر:
لَعَمرِي لأنتَ البيتُ أَكرَمُ أَهلَهُ
وأَقعُدُ في أَفنائِهِ بالأصائِلِ
فأكرِم عندهم من صلة البيت، كأنّه قال: الذي أكرم. وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبراً ثانياً لأنت، ويكون قوله: أَنت البيت، تعظيماً له، أي أنت البيت المعظّم بمنزلة قوله: أنتَ الرجلُ، أي الرجلُ العظيمُ.
وفي الذي والتي لغات: الذي، بتسكين الياء ولشهرتها لا تحتاج إلى دليل. والذيّ، بتشديد الياء وإجرائها بوجوه الإِعراب أو كسرها على كلّ حال نحو قوله:
وليس المالُ فاعلَمْهُ بمَالٍ
وإنْ أَنفَقْتَهُ إلا الذيِّ
تَنالُ بِهِ العلاءَ وتَصطفِيهِ
لأقربِ أَقربِيكَ ولِلصَفِيِّ
والَّذِ، بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها نحو قوله:
والَّذِ لو شاءَ لكنتُ صخرا
أَو جبلا أشمَّ مُشَمخر
والَّذْ، بتسكين الذال، وعليه قوله:
فكنتُ والأمرَ الذي قد كيدا
كالَّذْ تزبى زُبيةً فاصطيدا
وهذه اللغات كلها جائزة في التي.
وليس في هذه الموصولات الواقعة على المفرد ما يستعمل منه صيغة التثنية والجمع إلا الذي والتي، فتقول في تثنية الذي: اللذانِ، في الرفع، واللذيْن في النصب والخفض. وإن شئت شددت النون فقلت اللذان واللذَين، وقد قُرىء: واللذانِ يأتيانها منكم. بتشديد النون.
وإن شئت حذفتَ النون تخفيفاً فقلت: الذا والذي وعليه قوله:
أبني كليبٍ إنّ عمَّيَّ الذا
قَتلا الملوكَ وفككا الأغلالا

ومثل ذلك في تثنية التي (تقول في الرفعِ: اللتانِ وفي النصبِ والخفض اللتينِ وتقول في جمع الذي: الذِينَ، رفعاً ونصباً وخفضاً وهو أشهرها وأفصحها. وإن شئت حذفت النون فقلت الذي وعليه قوله:

فإنَّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دِماؤهم
همُ القومُ كلّ القَوم يا أم خالد

وقوله الآخر:

يا رَبَّ عَبْسٍ لا تُبارِكْ في أَحَدْ
في قائم منهم ولا فيمن قَعَدْ
إلاّ الذي قاموا بأطرافِ المَسَدْ

ومنهم من يقول: اللذونَ، رفعاً، واللذِينَ نصباً وجراً، وعليه قوله:

وبنو نُوِيجِيَةَ اللذونَ كأنّهم
مُعْطٌ مخَدَّمَةٌ من الخزانِ

وإن شئت حذفت النون فقلت: اللذو والذي. وبنو هذيل يقولون: اللائين في الرفع والنصب والجر. وإن شئت حذفت النون، وعليه قراءة ابن مسعود اللائي آلوا من نسائهم. ومنهم من يقول: اللاؤون، رفعاً واللائين، نصباً وجراً، وعليه قوله:

هم اللاؤون فكّوا الغلّ عني
بمرِوِ الشاهِجان وهُم جناحي

وإن شئت حذفت النون، وتقول في جمع التي: اللائي واللاتي واللواتي وإن شئت حذفت الياء في جميع ذلك. واللاتِ بتاء مكسورة واللاتْ بتسكينها.

فأما «ما» فإنها تقع على ما لا يعقل وعلى أنواع من يعقل من المذكرين والمؤنثات فمثال وقوعها على ما لا يعقل قوله تعالى: {مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ} (النحل: 96). ومثال وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى: {فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مّنَ النّسَآء} (النساء: 3) أي من أنواع النساءِ أي انكحوا الأبكارَ والثيّبات أو الصغار أو الكبار أو الحرائر أو الإماء.

وزعم بعض النحويين أنها تقع على أحاد من يعقل من المذكرين والمؤنثات واستدل على ذلك بقوله تعالى: {وَالسَّمَآء وَمَا بَنَـهَا } {وَالأرْضِ وَمَا طَحَـهَا } {وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا } (الشمس: 5 ــ 7): فقالَ الذي طحَا الأرضَ وبنَى السماءَ وسَوى النفسَ هو اللَّهُ

تعالى. وكذلك استدلَّ بقوله تعالى: {وَلاَ أَنتُمْ عَـبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ } (الكافرون: 3). فقال: الذي يَعبدُ النبيُّ صلى الله عليه وسلّمإنّما هو الله سبحانه وتعالى وهو (من أولي العلم). واستدل أيضاً بما جاء من قولهم: سبحانَ ما سبّحَ الرعدُ بحَمدِهِ وسبحانَ ما سخركُنَ لنا.
وهذا كله لا حجة فيه، لاحتمال أن تكون ما مصدرية في قوله: {وَالسَّمَآء وَمَا بَنَـهَا } {وَالاْرْضِ وَمَا طَحَـهَا } {وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا }. كأن قال: وبنائها وطحوها وتسويتها فإن قيل: إنَّ حمل هذه الآيات على ما ذكرت لا يجوز لأنَّ طحا وبنى وسوى مضمر فاعلها وليس للضمير ما يعود عليه إلاّ ما وإذا كانت كذلك تبيّن أنّها ليست بمصدرية، لأنَّ المصدرية حرف والضمير إنّما يعود على الاسم. فالجواب: إنَّ الضمير يعود على اسم الله تعالى وإن لم يتقدم ذكره، لأنه قد علم أنَّ طاحي الأرض وباني السماء ومسوّي النفس إنمّا هو الله، فيكون من قبيل الضمير الذي يفسره ما يفهم من سياق الكلام. وكذلك أيضاً «ما» من قوله تعالى: {وَلاَ أَنتُمْ عَـبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ } أي عبادتي.

وأما قولهم: سبحانَ ما سبَّحَ الرعدُ بحمدِهِ وسبحانَ ما سَخرّكُنَّ لنا، فإنها ظرفية مصدرية وهي التي تقدر بالظرف والمَصَدر، والتقدير: سبحانَ اللَّهِ مدَّة تسبيح الرعدِ بحَمدِهِ ومدَّةَ تسخيرِكُنَّ لنا، ثم حذف المضاف إليه وهو اسم الله تعالى وبقي سبحانَ غير مصروف لأنّه جُعل علماً مثل قوله:
أقولُ لمّا جاءني فَخرُهُ
سبحانَ من علقمةَ الفاخِرِ
أي براءة، وكثيراً ما تستعمل «ما» ظرفية مصدرية في كلامهم، قال الشاعر:
أُطوّفُ ما أُطَوّفُ ثمَ آوي
إلى بَيتٍ قعيدتُه لكاعِ
أي أطوف مدة تطويفي.m
وأما «مَنْ» فإنَّها تقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل فيما وقعت عليه من أو فيما فِصّل بمن، وعلى ما لا يعقل إذا عومل معاملة من يعقل من المذكرين والمؤنّثات.

فمثال وقوعها على من يعقل قوله تعالى: {وَمَن كَانَ فِى هَـذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِى الاْخِرَةِ أَعْمَى} (الإسراء: 72). ومثال وقوعها على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصلَ بمَنْ، قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِى عَلَى أَرْبَعٍ} (النور: 45). فوقعت على ذوات الأربع وإن كانت من جنس ما لا يعقل، لاختلاطه بمن يعقل في قوله تعالى: {كُلَّ دَآبَّةٍ مّن مَّآء} (النور: 45). ألا ترى أنَّ الدابة تقع على كل ما يدبُ من عاقل وغيره، فعومل الجميع معاملة من يعقل، ولذلك جاء التفصيل كتفصيل من يعقل.
ومثال وقوعها على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما وقعت عليه من: {وَمِنهُمْ مَّن يَمْشِى عَلَى رِجْلَيْنِ} (النور: 45) ألا ترى أنَّ الماشي على رجلين فيه عاقل كالإنسان وغير عاقل كالطائر.
ومثال وقوعها على ما لا يعقل لمعاملته معاملة من يعقل قوله: ..
وَهل ينعمنْ مَنْ كانَ في العُصر الخالي
فأوقع من على الطلل لما عامله معاملة من يعقل حين خاطبه وناداه وحيّاه.
وزعم بعض النحويين أنها تقع على ما لا يعقل عموماً. واستدل على ذلك بقوله تعالى: {أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ} (النحل: 17). قال يعني بذلك الأوثان والأصنام (هي لا تعقل). ولا حجة في هذا، لاحتمال أن يكون أجرى ما عُبد من دونه مجرى العاقل، لاعتقاد من اعتقد فيها أنّها عاقلة فعّالة. ويحتمل أن يكون ذلك من باب تغليب من يعقل على ما لا يعقل لأنَّه قد عُبد من دون الله من يعقل كعيسى عليه السلام وفرعون.

وأما الذي فإنَّها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين. وكذلك تثنيته. وأما جمعه فلا يقع إلا على من يعقل خاصة، نحو قولك: رأيتَ الذي رأيتَ. تعني رجلاً أو حماراً.
وأما التي فإنَّها تقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل من المؤنثات، نحو قولك: رأيتُ التي رأيتَ، تعني امرأةً أو أتاناً، وكذلك تثنيتها وجمعها.
والألف واللام بمعنى الذي والتي، تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات نحو: الضارب والضاربان والضاربون أي الذي ضرب واللذان ضربا والذين ضربوا. والضاربة والضاربتان

والضاربات، أي التي ضربت واللتان ضربتا واللواتي واللاتي ضربن.
وأما «أيّ» بمعنى الذي والتي فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات. وبعض العرب إذا أراد التأنيث قال: أية، نحو قولك: جاءتني أيّتُهُنَّ في الدارِ، تعني امرأةً وأتاناً، وضربت أيّتهما في الدار، وَلأضربنَّ أيّتهُنَّ في الدارِ.
وأما «ذو» في لغة طيّىء فإنها تقع على من يعقلَ وعلى ما لا يعقل من المذكرين وزعم بعض النحويين أنها تقع على المؤنث، واستدل على ذلك بقول الشاعر:
فإنّ الماءَ ماءُ أبي وجَدّي
وبئري ذو حَفَرتُ وذو طَويتُ
فقال: معناه بئري التي حفرتها والتي طويتها. وهذا لا حجة فيه لأنّه جاء على تذكير البئر لا على تأنيثها، وذكر على معنى قَلِيب، كأنه قال: وقليبي الذي حفرته والذي طويته. ومثال ذلك قول الشاعر:
يا بئرُ يا بئرَ بني عَديّ
لأنزَحنْ قَعرَكِ بالدُلِيِّ
حتّى تعودي أقطعَ الوليّ
فقال: أقطع، فذكّر حملاً على معنى قَلِيب، ولو أنّث لقال قطعاء.
و«ذات» الطائية تقع على من يعقل وما لا يعقل من المؤنثاتَ، ومن كلامهم: بالفضلِ ذو فضَّلكم اللّهُ بهِ وترامةِ ذات أكرمكم الله بها (أي التي أكرمكم الله بها).
وقولنا: والألى بمعنى الذين تحرّز منها بمعنى صاحب نحو قوله:
لقد علَمِتْ أولى المُغيرةِ أنَّني
لَحِقتُ فلم أنكِلْ عن الضرب مسمعاً
معناه أصحاب المغيرة.
وأمّا «ذا» إذا كانت مع مَنْ الاستفهاميّة وأريد بها معنى الذي والتي تقع على من يعقل من المذكرين والمؤنثات نحو قولك: مَنْ ذا عِنَدكَ؟ أي من الذي عندك أو التي عندك، ومنه قوله تعالى: {مَّن ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا} (البقرة: 245).
وإذا كانت مع ما وأريد بها معنى الذي والتي وقعت على ما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات نحو: ماذا عِندكَ؟ تريد: ما الذي عِندكَ؟ أو ما التي عندك؟ وقولنا: أريد بها معنى الذي والتي تحرز

منها إذا جعلت معها بمنزلة اسم واحد، فتكون ماذا ومن ذا حينئذٍ بمنزلة من وما وحدهما.

واختلف النحويون في الألف واللام بمعنى الذي والتي، هل هي اسم أم حرف؟ فمذهب جمهور النحويين أنَّها اسم، واستدلوا على ذلك بعود الضمير عليها في مثل قول العرب: مررتُ بالقائمِ أبوهما، والضمائر لا تعود إلاَّ على الأسماء. وذهب المازني ومن أخذَ بمذهبه أنها حرف، والضمير عنده عائد على موصوف محذوف لأنَّ معنى قولك بالقائم أبوهما، بالرجلين القائم أبوهما. وهذا الذي ذهب إليه فاسد. بدليل أنَّه لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا إذا كانت الصفة خاصة، نحو: مررت بمهندس (أي برجل مهندس) لأن الهندسة من صفة من يعقل. أو يتقدم ما يدل على الموصوف من نعته نحو قولهم: ألا ماءَ ولو بارداً، يريد: ولو ماءً بارداً، فحذف للدلالة.
ولو كان الأمر على ما زعم لوجب أن لا يجوز: مررت بالقائم أبوهما وأشباهه، لأنها صفة غير خاصة، ولا تقدم ما يدل على الموصوف.
واستدل على أنها حرف بأنها لا موضع لها من الإعراب، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بالقائم، فالإعراب إنما هو في الاسم الذي بعدها. فالجواب: إن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جُعلَ الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في الذي وأخواته لكون الصلة فيها اسماً مفرداً والأسماء المفردة يدخلها الإعراب.
وهذه الموصولات لا بد لها من صلات، ولا توصل إلا بالظروف والمجرورات والجمل ما عدا الألف واللام بمعنى الذي والتي، فإنها لا توصل إلا باسم الفاعل واسم المفعول نحو: جاءني الضارب، واسم المفعول نحو المضروب، ولا توصل بالجملِ إلا في ضرورة شعر نحو قوله:
من القوم الرسولُ اللَّهِ منهم
لهم دانت رِقابُ بَنِي مَعدِّ
ومحو قول الآخر:
ما أنت بالحَكَم التُرضَى حكومَتُه
..

ويشترط في الظروفَ والمجرورات أن تكون تامة، ومعنى تامة أن يكون في وصل الموصول بها فائدة نحو: جاءني الذي في الدار والذي عندك، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني الذي اليومَ أو جاءني الذي لكَ، لم تستفد بها فائدة.
ويشترط في الجمل أن تكون محتملة الصدق والكذب، عَرَّيةً من معنى التعجب فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسَنَهُ، ولا: الذي هَلْ ضَرَبتَهُ، ولا الذي لا تضْرِبْهُ، لأنَّ معنى الجملة لا يحَتمل الصدقَ والكذبَ. فأما قوله:
وإنّي لرامٍ نَظرةً قِبَلَ التي
لَعلّي وإنْ شطّتْ نواها أزورُها

فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون أزورها صلة التي وفصل بينها وبين التي بلعلّي وإن شطت نواها على جهة الاعتراض فيكون خبر لعلي محذوفاً تقديره: لعلّي أبلغ ذلك، والفصل بين الصلة والموصول بجمل الاعتراض جائز. قال الشاعر:
ذاك الذي، وأبيكَ، يَعرفُ مالكاً
والحقُّ يدفعُ تُرَّهاتِ الباطلِ
ففصل بين الصلة والموصول بالقسم.
والآخر: أن يكون على إضمار القول، كأنَّه قال: أقول: لعّلي وإن شطّت نواها أزورها، والقول كثيراً ما يضمر، قال الله تعالى: {وَالمَلَـئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مّن كُلّ بَابٍ}{سَلَـمٌ عَلَيْكُمْ} (الرعد: 23، 24). وكذلك قوله تعالى: {فَأَمَّا ٱلَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَـنِكُمْ} (آل عمران: 106). تقديره: فيقال لهم: أكفرتم؟.
وتكون الجملة تارة اسمية وتارة فعلية إلاَّ في الحرف الموصول، لأنَّ أنّ وأنْ الخفيفة لا توصلان إلا بما هو جملة اسمية في الأصل، وأن الناصبة للفعل وكي لا توصلان إلا بالفعل. وأما ما المصدرية فمذهب سيبويه أنَّها لا توصل إلا بالفعل نحو: يعجبني ما صنعت، تريد: صنيعك. ومذهب طائفة من النحويين منهم الأعلم أنها توصل بالجملة الاسمية، وجعل من ذلك قوله:
أَعَلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعدَما
أفنانُ رأسكَ كالثّغامِ المخلس

و«ما» عندنا ليست مصدرية بل هي كافّة لـــ«بعد» عن العمل ومهيئّة لها للدخول على الجمل.
وإنما لم يجز وصل الموصول بجملة التعجّب لأن التعجب خفيّ السبب والصلة مبيّنة للموصول، ولا يجوز تبيين شيء بما هو خفيّ في نفسه. ولم يجز وصله بغير الجملة المحتملة للصدق والكذب لأنها غير بائنة في نفسها فكيف يتبّين بها غيرها.
ولا بد في الجملة من ضمير يعود على الموصول، وقد يغني عنه ظاهر هو الموصول في المعنى إلا أن ذلك من القلّة بحيث لا يقاس عليه ولا يقال إلاّ حيث سُمِعَ. والذي سُمِع من ذلك: أبو سعيدٍ الذي روَيتُ عَنْ الخُدريّ، والحَجّاجُ الذي رأيتُ ابنُ يوسفَ، أي: الذي رأيته ورويتُ عنهُ، ومنه قول الشاعر:
فيا ربَّ ليلى أنتَ في كل موطن
وأنت الذي في رحمة الله أطمع
أي: الذي في رحمته أطمع.
وزعم قوم من قدماء النحويين أنَّه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذ جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول، وكذلك أيضاً لا يجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول، فلا يجوز أن تقول: جاءني الذي أُقسِمُ باللّهِ لقد قامَ أبوه، ولا جاءني الذي إن قامَ عمرو قام أبوه. وذلك عندنا جائز قياساً وسماعاً.

أمّا القياس فإنَّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أنَّ كلَّ واحدة منهما لا تفيد إلاّ باقترانها بالأخرى، فاكتُفِي فيهما بضمير واحد كما يُكتَفَى به في الجملة الواحدة. وأما السماع فقوله تعالى: {وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} (هود: 111).
فـــ«ما» موصولة في موضع خبر إن واللام الداخلة عليها لام إن وليوفينهم جواب القسم المحذوفَ والقسم بجوابه في صلة ما.
فإن قيل: فلعل «ما» حرف زائد وليست بموصولة، فالجواب: إن ذلك يؤدّي إلى دخول لام التوكيد على مثلها حتى كأنّك قلت: لَلَيُوفِيَنّهم، وذلك لا يجوز.
ولا يخلو الضمير العائد على الموصول من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، فإن كان مرفوعاً فإما أن يكون مبتدأ أو

غيره، فإن كان غيره لم يجز حذفه وإن كان مبتدأ فلا يخلو إذ ذاك أن يكون في صلة «أيّ» أو في صلة غيرها.
فإن كان في صلة «أيّ» جاز حذفه على كل حال، قال الله تبارك وتعالى: {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَـنِ عِتِيّاً } (مريم: 69). تقديره: أيُّهم هو أشدُّ. وإن كان في صلة غيرها فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها طول أو لا يكون فإن كان فيها طول جاز حذفه وطول الصلة بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر نحو قولك: جاءني الذي هو ضاربٌ زيداً يومَ الجُمعةِ، تقول فيه: جاءني الذي ضاربٌ زيداً. ومن كلامهم: ما أنا بالذي قائلٌ لكَ سوءاً، أي بالذي هو قائل لك سوءاً.
وإن لم يكن في الصلة طول نحو قولك: جاءني الذي هو قائم، لم يجز حذفه إلاّ حيث سمع كقراءة من قرأ: {تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ}، برفع أحسن و: {مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً}، بالرفع. تقديرهما: على الذي هو أحسنُ، ومثلاً الذي هو بعوضةٌ فما فوقها.
وإن كان الضمير منصوباً فإمّا أن يكون العامل في الضمير فعلاً أو لا، فإن كان غيره لم يجز حذفه إلاّ قليلاً كجاءني الضاربُهُ زيدٌ، لا يجوز الضاربُ زيدٌ، إلاّ قليلاً وكذلك جاءني الذي إنّهُ قائمٌ، ولا يجوز الذي إن قائمٌ إلاّ قليلاً.
وإن كان فعلاً فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها ضمير غيره أو لا يكون فإن كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه، لما يؤدي ذلك إليه من اللبس، وذلك نحو قولك: جاءني الذي ضربتُهُ في دارِه، ألا ترى أنّك لو قلت: جاءني الذي ضربتُ في داره، لم يعلم هل أردت أنّكَ ضربتَه في داره أو ضربتَ غيرَه في دارِه.

فإن لم يكن في الصلة غيره فلا يخلو أن يكون متّصلاً أو منفصلاً، فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه، وذلك نحو قولك: الذي ظنّنِي إيّاه زيدٌ قائمٌ، لا يجوز أن تقول: الذي ظنني زيدٌ قائمٌ.
وإن كان متصلاً فلا يخلو أن يكون في صلة الألف واللام أو في صلة غيرها. فإن كان في صلتها لم يجز حذفه وذلك نحو قولك: جاءني الضاربُهُ زيدٌ، لا يجوز أن تقول فيه: جاءني الضاربُ زيدٌ، فإن جاء من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه. وإن كان في غير صلة الألف واللام جاز فيه الإثبات والحذف نحو قولك: جاءني الذي ضرَبتُهُ. وإن شئت قلت: جاءني الذي ضَربتُ.

وإن كان الضمير مخفوضاً فلا يخلو أَن يكون مخفوضاً بإضافة اسم له أو بحرف جرّ فإن كان مخفوضاً بإضافة اسم له لم يجز حذفه نحو قولك: جاءني الذي قام غُلامُهُ. وقد يجوز في الشعر حذف الضمير والاسم إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه، إلاّ أنّه من القلة بحيث لا يقاس عليه. قال الشاعر:

أَعوذُ باللّهِ وآياتِهِ
مِنْ بابِ مَن يُغلِقُ مِنْ خارج

تقديره: من باب مَنْ يُغلِقُ بابَهُ مِنْ خارجٍ، فحذفَ بابه بجملته.

وإن كان مخفوضاً بحرف (فلا تخلو) الصلة من أن يكون فيها ضميرٌ غيرُه أو لا يكون، فإن كان فيها ضميرٌ غيرُه لم يجز حذفه لما يؤدي إليه ذلك من اللبس وذلك نحو قولك: الذي أَحسن إليه غلامُهُ عمروٌ، لأنّك لو حذفت «إليه» فقلت: الذي أَحسنَ غلامُهُ، لم يجز، لأنّه لا يعلم هل أردت أن إحسان الغلام وقع لسّيده أو لغيره.

فإن لم يكن في الصلة غيره فلا يخلو الموصول من أَن يدخل عليه حرف خفض من جنس الحرف الذي دخل على الضمير أَو لا يدخل، فإن لم يدخل فلا يجوز حذفه أَصلاً. فإن سمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وذلك نحو قولك: جاءني الذي مرَرتُ بهِ، ولا يجوز أَن تقول: جاءني الذي مررتُ، وتحذف المجرور.

وإن دخل عليه حرف من جنس الحرف الذي دخل على الضمير جاز إثباته وحذفه، نحو قولك: أَمرُرْ بالذي نمرُّ بِهِ. قال الشاعر:

نُصلّي للذي صلّتْ قُريشٌ
ونعبُدُهُ وإن جَحِدَ العُمومُ

يريد: الذي صلّت قريشٌ له:

(وإن تَعلّق المعنى لم يجز حذفه نحو: مَررتُ بالذي مَررْتُ بِهِ، لا يجوز الذي مَررتُ، إلاّ في ضرورة شعر نحو:

أَبلِغا خالدَ بن نَضْلَةَ والـــ
ـــــــــــمرءُ مُعنّى بلَوْمِ من يَثِقُ

يريد من يثق به).

واعلم أنَّه لا يجوز أَن يتبع الموصول بتابع من التوابع الأربعة، ولا يستثنى منه إلا بعد استيفائه صلته، فأما قول الأعشى:

لسنا كمَنْ جَعَلَتْ إيادٍ دارَها
تكريتَ تَمنَعُ حبَّها أن يُحَصدا
فضرورة ولا يلتفت إليها. وأيضاً فيحتمل أن صلة مَنْ «جَعَلَتْ» ليس إلا، ثُم أبدل إياد من (مَنْ) بعْد كمالها بـــ«جَعَلتْ» ويكون «دارها» منصوباً بإضمار فعل يدل عليه ما تقدّم كأنه قال: جَعَلت دارها تكريت.
واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، أَعني بما ليس من الصلة إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض وهي ما كان فيه ـــ من الجمل ـــ تأكيد أو تبيين للصلة. فمثال التأكيد قول الشاعر:
ذاك الذي وأَبيك تَعرِفُ مالكاً
والحق يدفَعُ تُرّهاتِ الباطِلِ
ففصل بالقسم الذي هو وأبيك، بين الذي وصلته، لأن فيه تأكيداً للصلة حتى كأنه قال: ذاك ـــ الذي تَعرِفُ ـــ مالكاً حقاً.
ومثال التبيين قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَآء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ} (يونس: 27). وترهقهم ذلّةٌ، من كمال الصلة لأنه معطوف على كسبوا، وفصل بينه وبين الموصول بقوله: جزاء سيئةٍ بمثلها، وهو جملة من مبتدأ وخبر والباء زائدة في الخبر لأن فيه تأكيداً لقوله تعالى: {وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ} ألا ترى أنّ جزاء السيئة بمثلها من رهوق الذلة لهم.
(وأما قوله:
كذلكَ تِلكَ وكالناظِراتِ
صواحبُها ما يَرى المسحَلُ
فضرورة. وقد يُخرج على أن يكون: ما يرى المسحل منصوباً بإضمار فعل يدل عليه الناظرات كأنه قال: يَنظُرنَ ما يَرىَ المِسحَلُ).
واعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول، فإن جاء ما ظاهره ذلك فهو مُؤوَّل، نحو قوله تعالى: {وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزهِدِينَ} (يوسف: 20). وقول الشاعر:
رَبّيتُهُ حتى إذا تَمعدَدا
كانَ جزائي بالعَصا أنْ أُجلَدا
فظاهر فيه قوله تعالى: {وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزهِدِينَ} أنّه من صلة الزاهدين. كأنه قال: من الزاهدين فيه. وظاهر «بالعصا» في قول الشاعر: كان جزائي بالعصا أن أجلدا أنّه من صلة «أنْ»

كأنه قال: أَن أُجلَد بالعصا. لكن ينبغي أَن يحمل ذلك على إضمار فعلٍ كأنّه قال: أَعني فيهِ، وأَعني بالعصا.
واعلَم أنه لا يجوز حذف صلة الموصول إلا إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه نحو قول الشاعر:

من اللواتي والتي واللاتي
يَزْعُمْنَ أَنّي كبِرَت لداتِي
يريد من اللواتي يَزعُمْنَ والتي زَعَمت فحذف ذلك لدلالة يَزعُمْنَ عليه. ونحو قول عَبيد:
نحنُ الأُلى فاجمَعْ جُمُو
عَكَ ثُم وَجِهّهْمُ إليْنا
يريد نحن الذين تطلبُ أَو تريدُ، فحذف الصلة لفهم المعنى.
واعلم أنه يجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد الحملُ على اللفظ في حال التثنية والجمع فيفرد وعلى المعنى فيُثنّى أَو يُجمع. فمن الحمل على اللفظ قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ} (الأنعام: 25). فجعل الضمير العائد على من يستمع مفرداً، وإن كانت في المعنى واقعة على جمع. وقال في موضع آخر: {وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} (يونس 42). فجمع على المعنى.
ومن الحمل على المعنى قول الشاعر:
تَعالَ فإنْ عاهَدَتَني لا تَخونُني
نكنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبان
فأعاد الضمير من يصطحبان على «مَنْ» مثنى حملاً على المعنى.
وكذلك، يجوز أَيضاً فيما كان للمذكر والمؤنث بلفظ واحد أنْ يُحمل إذا وقع على المؤنث على لفظه فيُذكّر أو على معناه فيؤنّث نحو: يُعجِبُني من قامَ ومن قامَتْ. وأَنت تعني المؤنّث. قال الله تعالى: {وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ للَّهِ وَرَسُولِهِ} (الأحزاب: 31) بالياء حملاً على لفظه. {وَتَعْمَلْ صَـلِحاً}، حملاً على معناها.
وكذلك يجوز في جميعها إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن تعيد الضمير عليها كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت بعده، أَعني ضمير غيبة وأن تعامله معاملة ضمير المتكلم أَو المخاطب، لأن الموصول هو المتكلم أَو المخاطب في المعنى،

فيكون الضمير عليه ضمير متكلم إن كان الموصول بعد ضمير متكلم، أو ضميرَ مخاطب إن كان الموصول بعد ضمير مخاطب، فتقول: أنا الذي قامَ، على لفظ الذي، وأنا الذي قمتُ، على معنى الذي لأن «الذي» في المعنى هو أنتَ. فمن الحمل على المعنى قوله:

أنا الذي فررتُ يومَ الحَرَّةْ
والشيخُ لا يفرُّ إلاّ مَرَّهْ

وكذلك قوله:

أنا الذي سمّتنِ أُمّي حيدرَه

ولو حمل على اللفظ لقال: أنا الذي فَرَّ، وأَنا الذي سَمّتهُ أُمُّهُ.d

وأنا الذي عَرفَتْ مَعَدٌّ فَضَلَهُ

فإذا حملت على اللفظ وعلى المعنى في كلام واحد فالأحسن أن تقدم الحمل على اللفظ ثم تحمل بعد ذلك على المعنى نحو {وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ للَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَـلِحاً} (الأحزاب: 31). وقد يجوز أن يتقدّم الفعل على المعنى خلافاً لأهل الكوفة، فإنّهم لا يجيزون ذلك. والدليل على جوازه قوله:

أأنتَ الهِلاليُّ الذي كنتَ مرْةً
سمِعنا بهِ والأرحَبيُّ المُغلّبُ

فقوله: كنت، على معنى الذي لأن الذي في المعنى: أنت، وقوله: سمعنا به، على لفظه. فأما قوله تعالى: {وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَـلِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّـتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الأَنْهَـرُ خَـلِدِينَ فِيهَآ أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً} (الطلاق: 11).

فلا ينبغي أن يُحتجَّ به فيقال: قد قال خالدين، بالجمع على معنى مَنْ، ثم قال بعده: قد أحسن اللّهُ له رزقاً، بالإفراد على لفظها، لأنَّ خالدينَ حالٌ من الضمير في يُدخِلَه على معناه، لأنه في المعنى جمع والضمير في له عائد على مَنْ على لفظه. وإنما كان يكون فيه حُجة لو كان «خالدين» حالاً من نفس مَنْ.

وكذلك أيضاً يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كل شيء له لفظ ومعنى، موصولاً كان أو غير موصول.

وعلم أن اعتبار مسائل هذا الباب الصحيح منها من الفاسد بأن تبدل من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع وهو التاء، وإن كان منصوباً ضمير المتكلم المنصوب، وهو النون

والياء، ومن الموصول اسماً ظاهراً في معناه على حسب ما تقدم في معاني الموصولات. فإن صحّت المسألة بعد هذا الاعتبار فهي صحيحة قبله وإلاّ فهي فاسدة.
فإن قيل: هل يجو أعجبَ زيدٌ مَنْ كره عمرو؟ فالجواب: إنّك إن أوقعتَ ما على ما لا يعقل لم يجز، لأنَّ تقدير المسألة إذ ذاك: أعجبَ الحمارَ وذلك فاسد. وإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جازت المسألة، لأن التقدير إذ ذاك أعجبَ النساءَ والرجالَ.
فإن قيل: هل يجوز أعجبَ زيدٌ مَنْ كرِه عمرو؟ فالجواب إنك إن أوقعتَ مْن على مَنْ يعقِل جازت المسألة، لأنَّ تقدير المسألة إذ ذاك أعجب زيداً، وإن أوقعتَ مَنْ على ما لا يعقل المختلطة بمَنْ يعقل لم تجز المسألة، لأنَّ تقديرها إذ ذاك: أعجبَ زيداً والحمارَ، مثلاً، وذلك غير جائز.
فعلى هذا تمشي مسائل هذا الباب.
قوله: ومثل ذلك: ما دعا زيداً إلى الخروج... إلى آخر الباب. يعني أنه مثل ما تقدَّم في أنَّ الإعراب لا يظهر في «ما» وإن لم تكن موصولة. وفي أنّها تقع على ما تقع عليه الموصولة، وفي أنّه يجوز لك أن تعتبرها بما اعتبرتَ به الموصولة من إبدالكَ من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلم المرفوع وإن كان منصوباً ضمير المتكلم المنصوب. وتبدل منها اسماً في معناها.

بـــاب ما يتبع الاسم في إعرابه

وهو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل.
ظاهر هذه الترجمة أن الأربعة مختصة بالأسماء، وليس كذلك، لأنها تنقسم قسمين: قسم تنفرد به الأسماء وهو النعت والتوكيد نحو: جاءني زيدٌ العاقلُ، وجاءني زيدٌ نفسُهُ، وقسم يشترك فيه الاسم والفعل وهو العطف والبدل.
ومثالهما من الأسماء: قامَ زيدٌ وعمروٌ، وقام زيدٌ أخوكَ، ومثالهما من الأفعال قوله تعالى: {وَمَن يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثَاماً} {يُضَـعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيـمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً } (الفرقان: 68، 69) وقال الشاعر:
إنَّ عليَّ اللهِ أنْ تُبايعا
تُؤخذ كرهاً أو تجيء طائِعاً

بـــاب النعت

النعت عند النحويين عبارة عن اسم أَو ما هو في تقدير اسم، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذمّ أو ترحمّ أو تأكيد، مما يدلّ على حِليَتِه أ نسبهِ أو فعلِه أو خاصّةٍ من خواصّهِ.
فقولنا: عبارة عن اسم أَو ما هو في تقديره. أَما الاسم فقد تقدَّمَ حدُّه. وأَما ما هو في تقديره فالظروف والمجرورات والجمل، وذلك: مررتُ برجلٍ عندكَ، أَو برجُلٍ في الدارِ أو برجُلٍ قامَ أبوهُ. ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكونَ تامة، أي في وصف الموصوف بها فائدة وإلا فلا يجوز الوصف بها نحو: مررتُ برجُلٍ اليومَ وبرجُلٍ لكَ، ألا ترى أنْ ذلك غير مفيد.
ويشترط في الجمل أن تكون محتملة للصدق والكذب. فأمّا قوله:
(ما زِلتُ أَسعَى وأَختَبِطْ
حتّى إذا جنَّ الظلامَ واختلطْ
جاءوا بمَذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطْ
(فوصف المذق بما لا يحتمل الصدق والكذب، كأنه قال: بمَذْقٍ أغبرَ. والمَذْقُ: اللبن الذي مُذِقَ بالماءَ أي مُزِجَ بالماء، فإنّه يتخرّج على إضمار القول، كأنّه قال: بمَذْقٍ تقولُ فيه إذا رأيته: هل رأيتَ الذئبَ قطّ؟ والقولُ كثيراً ما يُحذف.
ويشترط كونه في الجمل أيضاً أن يكون فيها ضمير يعود على الموصوف، وحكمه في الحذف والإثبات كحكم الضمير العائد على الموصول إلاّ أن يكون مرفوعاً فإنّه لا يجوز حذفه أصلاً، مبتدأ كان أو خبراً.
واعلم أنَّه لا يوصف بما هو في تقدير الاسم إلاَّ النكرة، فإن أَردت أن تصف به المعرفة فلا بدَّ من جَعلِه في صلة موصول وحينئذٍ يسوغ لك ذلك نحو قولهم: مررت بزيد الذي قام أبوه وبزيدٍ الذي في الدار وبزيد الذي عندك. وقولنا: لتخصيص نكرة، مثاله: مررت برجلٍ عاقلٍ، ألا ترى أنّه كان يحتمل جميعَ الرجال فلما وصفته بعاقلٍ صار لا يقع إلاَّ لمن هذه صفته. وقولي: ولإزالة اشتراك عارض في معرفة، مثاله: مررتُ بزيدٍ الخَيّاط، إذا كان

بينك وبين مخاطبك عهد في زيدين أَحدهما خياط والآخر ليس كذلك.
وإنما قلنا أَنَّ الاشتراك في مثل هذا عارض، لأن المعرفة إنما وضعت على أن تخصَّ مسماها، والنكرة بعكس ذلك.
وقولنا: أَو مدح، مثاله: بسم الله الرحمن الرحيم، فالرحيم نعت لله على جهة المدح.
وقولنا: أَو ذم، مثاله: أَعوذ باللَّهِ من الشيطان الرَجيمِ. فالرجيم نعت للشيطان على جهة الذم، لأنَّ الشيطان لا يعرض فيه الاشتراك لكون هذا الاسم مختصاً به.

وقولنا: أَو تَرحّم، مثاله: مررت بزيدٍ المسكينِ، إذا كان زيد معلوماً عند المخاطب، فالنعت إذ ذاك على جهة الترحّم والتحنُّن عليه.
واعلم أَنَّه لا يجوز أَن يكون النعت للمدح ولا للذم ولا للترحم إلا إذا كان المنعوت معلوماً نحو ما ذُكِر أَو مُنّزلاً منزلة المعلوم نحو: مررتُ برجلٍ عاقلٍ، إذا قدَّرت في نفسك أَنَّه لِعِظَم شأنه لا يحتاج إلى النعت بل هو معلوم وإن أتى باسم نكرة. أَو كان الوصف الذي هو للمدح أَو للذم أَو الترحّم قد تقدمه وصف آخر في معناه فيكون الأول إذ ذاك للتخصيص والثاني على جهة المدح أَو الذم أَو الترحم نحو: مررت برجلٍ شجاعٍ وبَطلٍ، فشجاع إذ ذاك نعت أوّل على جهة التخصيص وبطل ثناء ومدح له.
وقولنا: أَو تأكيد، مثاله قوله تعالى: {نَفْخَةٌ وِحِدَةٌ} (الحاقة: 13). فواحدة نعت على جهة التأكيد لأنه قد علم أَن النفخة واحدة.
ومثاله أَيضاً قول الشاعر:
.
...تركتْ منازِلَهم كأَمسِ الدابِر
أي الماضي، ومعلوم أَنَّ أَمسِ ماضٍ، لكنّه جاء على طريق التأكيد. وقولنا: مما يدلّ على حِليتهِ، الحلية الصفة الثابتة كالزَرَقِ والكَحَلِ والطولِ والقصَرِ والسواد والبياض.
وقولنا: أَو نسبه، النسب قد يكون إلى بلد نحو رجل بغدادي وإلى قبيلة نحو قُرشي، وإلى صنعة، وأكثر ما يكون هذا على وزن فَعّال نحو: خيّاط ونجّار.
وقولنا: أَو فعله، نحو قائم وقاعد.

وقولنا: أَو خاصّة من خواصّه، مثاله: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، أَو برجلٍ قائم أبوه، لأن ماله وقيام أبيه من خواصه.
واعلم أن النعت لا يخلو من أن يرفع ضمير المنعوت أَو ظاهراً من سبب المنعوت. فإن رفع المنعوت فلا يخلو من أن يكون مشتقاً أو في حكم المشتق. والمشتق ما أُخذ من المصدر نحو: قائم، من القيام، وقاعد من القعود، والذي في حكم المشتق ما هو في معنى ما أُخذ من المصدر نحو: رجلٌ أَسدٌ، أي شجاع، فشجاع مأخوذ من الشجاعة ورجل ذي مال أَي صاحب مال، وصاحب مشتق من الصحبة.
فإن كان مشتقاً فلا يخلو أن يكون جارياً على فعله أَو غير جار، ومعنى الجاري أن يكون مجيئه مشتقاً من فعله على قياس مطّرد في به نحو: فاعل من فَعَل كضارب من ضرب وفَعيل من فَعلَ كظريف من ظَرفَ، وشبه ذلك.
وغير الجاري ما لا يكون مجيئه في بابه مطرداً نحو: مِفعال من فَعَلَ كمِضراب من ضَرَب. فإن كان جارياً فإنّه يتبع النعت في أربعة من عشرة، وهي: الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو قولهم: مررتُ برجلٍ قائمٍ وبرجُلين قائمين وبامرأةٍ قائمةٍ وبامرأتينِ قائمتَينِ وبنساءٍ قائماتٍ.

وإن كان غير جار نحو فعول بمعنى فاعل، كصَبورٍ بمعنى صابِر وفَعيلٌ بمعنى مفعول كجَريح بمعنى مجروح، أو مفعال أو مِفعيل نحو: رجلٌ مِضراب وناقةٌ مِخطِيرٌ، فإنّه إذ ذاك يتبعه في ثلاثة من ثمانية، وهي الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع، لأنه يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء، نحو مررت برجُلٍ صبورٍ، وبامرأة صبورٍ، وبرجُلَيْنِ صبورَيْنِ، وبامرأتَينِ صبورينِ وبرجالٍ صبُرٍ وبنساءٍ صبُرٍ. ما عدا أفعل التي للمفاضلة فإنّها لا تخلو من أن تكون مع مِنْ أو مضافة أو معرفةً بالألف واللام. فإن كانت معرَّفة بالألف واللام تبعت ما قبلها في أربعة من تسعة، لأنّها إنما تكون معرفة في كل حال. فأمّا مع مِنْ فإنّها تتبع الموصوف في اثنين من خمسة، وهي: الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير، وتكون للمفرد والمثنى والمجموع والمذكّر والمؤنّث بلفظٍ واحدٍ.

وأَما إذا كانت مضافة فإنّهِ يجوز فيها أَن تتبع ما قبلها في أَربعة من العشرة المذكورة، وأَن تكون بمنزلتها مع من فلا تتبع إلا في اثنين من خمسة: مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ وبرجُلين أفضل القومِ وبرجالٍ أفضلِ القومِ. وبامرأةٍ أفضلِ القومِ وبامرأتَينِ أفضلِ القومِ وبنساءٍ أفضلِ القومِ.
فإن أتبعتها في أربعة من عشرة قلت: مررتُ برجلٍ أَفضلِ القومِ وبرجُلَينِ أفضلي القومِ وبرجالِ أفاضلِ القومِ وبامرأة فُضلَى القومِ وبامرأتَيْنِ فُضليي القومِ وبنساءٍ فُضلياتِ القَومِ.
وإن كان في حكم المشتقِ فلا يخلو أَن يكون منسوباً أَو غير منسوب، فإن كان منسوباً جرى مجرى المشتق الجاري على فعله فيتبع ما قبله في أربعة من عشرة وإن كان غير منسوب فلا يتبع ما قبله إلا في اثنين من خمسة. فتقول: مررتُ بامرأةٍ حَجَرِ الرأسِ وكذلك: مَررتُ بامرأةٍ أسدٍ، ولا تقول: حَجَرةِ الرأس قال الشاعر:
منَبَرةُ العُرقوبِ أشفَى المرفقِ
فقال: أشفَى ولم يقل: أشفاة، وهو من صفات المؤنث.
ما عدا «أيا» فإنَّها تفرد وتذكر على كل حال، ولا تثنى ولا تجمع ولا يلزم تأنيثها، فتتبع في اثنين من خمسة، واحد من وجوه الإعراب والتنكير.
وما عدا مِثْلاً فإنَّها تذكّر على كلّ حال فتكون كأيّ، وقد تفرد على كل حال. وقد يجوز جمعها وتثنيتها، وأما إذا كانت غير مضافة فيلزم تثنيتها وجمعها نحو: مررتُ برجُلَينِ مِثْلَينِ وبرجالٍ أمثالٍ.
والوصف بالمصدر ـــ عندنا ـــ من قبيل ما هو في حكم المشتق وله في الوصف طريقان: أحدهما: أن تريد المبالغة، والثاني: أن لا تريدها. فإن لم ترد المبالغة فهو ـــ عندنا ـــ على حذف مضاف، نحو: مررتُ برجلٍ عَدْلٍ، تريد: ذي عَدْلٍ، فإن أَردتَ المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه نحو: مررتُ برجلٍ ضَرْبٍ، تريد أنَّ الرجلَ نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه، ونظير هذا قوله تعالى: {خُلِقَ الإنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ} (الأنبياء: 37). فجعل الإنسان من العجل لكثرة وقوعه منه، خلافاً لأهلِ الكوفة، فإنّهم يزعمون أنَّ المصدر وقع موقع الصفة فيجعلون ضَرباً وعَدلاً واقعين موضع ضارب وعادل. وذلك إخراج للمصدر عن أصله، ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى.

ومما يبيّن أَنّه باقٍ على أصليته أنه لا يُثّنى ولا يجمع ولا يؤنث كما كان قبل أن تصف به إلاّ ما حُكِيَ شاذّاً، فقد حكي: فرسٌ طَوْعةٌ القِياد، بتأنيث طوع، وإن كان في الأصل مصدراً. وأنشَدوا أيضاً:
والحيّةُ الحَتْفَةُ الرقشاءُ أخرَجَها
من جحرها آمنات الله والكلم
وقد حُكِي أيضاً: أضياف وضيوف وضيفان في ضَيْفٍ، وهو في الأصل مصدر أضافَهُ يُضِيْفُهُ ضيفاً. ومثل هذا موقوف على السماع.
وإن رفع النعت ظاهراً من سبب المنعوت نحو: مررتُ برجلٍ قائم أبوهُ، يتبع المنعوت في اثنين من خمسة، وهي: الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير. وأما الخمسة الباقية فيتبع فيها في السبب في لغة من قال: أكلوني البراغيثُ، وفي اللغة الفصيحة يكون مفرداً على كل حال، ويتبع في التذكير والتأنيث. والنعت يكون إعرابه أبداً على حسب إعراب المنعوت في اللفظ إلا فيما كان له من المنعوتين لفظ وموضع فإنه يجوز أن يتبع المنعوت على لفظه فيتفق إعرابهما، وأن يتبعه على الموضع فيختلف إعرابهما، وسنبيّن ما له لفظ وموضع في باب العطف إن شاء الله تعالى.
واعلم أَنَّ النعت لا يكون إلا مشتقاً أَو في معناه، وقد تقدم. ومساوياً للمنعوت في التعريف وأقلَّ منه تعريفاً. فلا بد من ذكر، المعارف ومراتبها في التعريف. فالمعارف خمسة أشياء:
المضمرات وأسماء الإشارة والأعلام وما عرّف بالألف واللام وما أضيف إلى معرفة إضافة محضة.
فأما الموصولات فمن قبيل ما عُرِّف بالألف واللام، وفي الذي تعرفت به خلاف، هل هو الألف واللام الملفوظ بها في مثل الذي أَو المرادة معنى في مثل مَنْ وما؟ وسنبين ذلك في بابه إن شاء الله تعالى.
وأما الموصولات فقد تقدَّم ذكرها في باب «نوع منه آخر».
وأما المضمرات فتنقسم ثلاثة أقسام: ضمير متكلّم وضمير مخاطب وضمير غائب. وضمير الغائب ينقسم ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومخفوض. والمرفوع ينقسم قسمين: متصل ومنفصل، فالمنفصل: هو، هي، هما، هم، هنَّ، والمتصل: «هو»

المستتر في مثل فَعَلَ، (وهي) المستترة في مثل فَعَلَتْ، والألف في مثل فَعَلا وفَعَلتا، والواو في مثل فعلوا والنون في مثل فَعَلْنَ.
والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين: متصل ومنفصل، فالمنفصل: إياه، إياها إيّاهما، إيّاهم، إيّاهن. والمتصل ما بعد الفعل في مثل: ضربَهُ، ضَرَبَها، ضرَبَهما، ضَرَبهم، ضَربَهُنَّ.

والمجرور كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل: به، بها، بِهِم، بِهِنَّ.
وضمير المخاطب ينقسم ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومخفوض. فالمرفوع ينقسم قسمين: متصل ومنفصل.
فالمنفصل: أنتَ، أنتِ، أنتُما. أنتم، أنتُنَّ والمتصل ما بعد الفعل في مثل: فَعَلتَ، فَعَلتُما، فعلتُم، فعلتُنَّ والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين: متصل ومنفصل. فالمنفصل: إيّاكَ، إيّاكِ، إيّاكم، إياكُنَّ.
والمتصل: ما بعد الفعل في مثل: ضَرَبَكَ، ضَرَبَكِ، ضربكما، ضربكنَّ.
(والمخفوض كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل: بِكِ، بكما، بكم، بكُنَّ).
وضمير المتكلم ينقسم ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومخفوض.
فالمرفوع ينقسم قسمين: متّصل ومنفصل، فالمنفصل: أنا، نحن، والمتصل ما بعد فَعَلَ في مثل: فَعَلتُ، فعلنا. والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين: متصل ومنفصل. فالمنفصل: إيّايَ، إيّانا، والمتصل ما بعد الفعل في مثل ضَربَنِي، ضَرَبَنَا.
والمخفوض كله متّصل، وهو ما بعد الخافض في مثل بي، بنا.
واختلف في الياء من «تفعلِيَن» هل هي ضمير أو علامة تأنيث.
والصحيح أنّها ضمير على ما نُبيّن في بابه إن شاء الله تعالى.
فجملة المضمرات على هذا أحد وستون مضمراً.
وأما أسماء الإشارات: فتنقسم أيضاً ثلاثة أقسام، قسم للبعيد، وقسم للمتوسط، وقسم للقريب.
والذي هو للقريب ينقسم قسمين: مذكر ومؤنث. والمذكر ينقسم ثلاثة أقسام:
مفرد ومثنى ومجموع، وكذلك المؤنث.
فللواحد المذكّر: ذا وهذا، وللاثنين: ذانِ وهذانِ، وللجماعة: أولاءِ وهؤلاءِ. والواحدة المؤنثة: ذِي وتِي وتا وهذِي وهاتِي وهاتا وهذِهِ

في الوصل وذِهْ وهذِهْ بسكون الهاء في الوقف. وللاثنتين: تانِ وهاتانِ. والجمع كالجمع.
والذي هو منها للمتوسط ينقسم أيضاً قسمين: مذكّر ومؤنث. وكلاهما ينقسم ثلاثة أقسام (فالمذكر مفرد ومثنى ومجموع وكذلك المؤنث. فللواحد المذكر: ذاك، وللاثنين: ذانِكَ، وللجمع: أولاكَ) وأولاَّك، بتشديد اللام وتخفيفها، وعليه قوله:
من بين أولاّكَ إلى أولالِكا
وأولئك، وقد قيل: إنَّ أولئك للبعيد، وللواحدة المؤنثة: تيك. وللاثنين) تانِكَ. والجمع كالجمع.
والذي هو منها للبعيد ينقسم أيضاً قسمين: مذكر ومؤنث. والمذكر مفرد ومثنى ومجموع. وكذلك المؤنث. فللواحد المذكر ذلكَ. وللاثنين: ذانّكِ بتشديد النون وذانَيْكَ، بإبدال ياء من إحدى النونين. وقد قرىء {فَذَانِكَ بُرْهَانَـنِ مِن رَّبّكَ} (القصص: 32). بإبدالِ إحدى النونين ياء. وفي الجمع: أولالكْ وعليه قوله:

أولئكَ قَومِي لم يكونوا أُشابةً
وهل يعِظُ الضِّلّيلَ إلا أولالِكا
وللواحدة المؤنثة: تِلكَ وتَلكَ، بفتح التاء وكسرها، وتالِكَ، وعليه قوله:
إلى الجُوديِّ حتى عادَ صَخْراً
وحانَ لتالِكَ الغُمرِ انحسارُ
وللاثنين تانّك بتشديد النون، وتانيْك بإبدال إحدى النونين ياء، والجمع، كالجمع، فهذه جميع المشارات.
وأما العلم: فهو ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه (في جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب).
فقولي: ما عُلّق في أوّل أحواله على مسمى، يحترز من المعرف بالألف واللام أو بالإضافة، فإنه كان نكرة قبل ذلك.
وقولي: في جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب تحرز من المشار إليه الذي لا يقع على المسمّى إلاَّ في حال الإشارة إن كان ضمير غائب، أو التكلّم إن كان ضمير متكلم أو الخطاب إن كان ضمير مخاطب.
وأما المعرّف بالألف واللام: فهو كل اسم يكون معرفة وفيه الألف واللام، فإذا زالت عنه صار نكرة. وهذا تحرّز من مثل:

الحارث والعبّاس فإنَّ كلَّ واحدٍ منما معرفة زالت عنه الألف واللام أو لم تزل. فهو إذن من قبيل الأعلام.
وأما المعرّف بالإضافة: فهو كل ما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف إضافة محضة. والإضافة كلّها محضة إلاّ في أماكن محصورة وهي: إضافة اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وإضافة «غيرك وشِبهُكَ ومثلك وخِدْنُكَ وتِربُكَ وهِدُّك وكِفْيُك بفتح الكاف وكسرِها وكُفُيُكَ بضم الكاف والفاء وكَفَائِكَ وشَرعُك وحَسبُكَ وناهِيكَ من رجلٍ وواحد أُمِّه وعبدُ بطنِه وعُبْرُ الهَواجِرِ وقيدُ الأوابدِ. وهذه كلها لا خلاف في أنّ إضافتها غير محضة. والذي في إضافته خلاف هو أفعل التي للمفاضلة إذا أضيفت إلى معرفة إلى ما فيه الألف واللام نحو أفضل القوم، والصفة المضافة للموصوف نحو قراءة من قرأ: {وَأَنَّهُ تَعَـلَى جَدُّ رَبّنَا} (الجن: 3). بضم الجيم، أصله: ربُّنا الجُدُّ أي العظيم، فقدّمت الصفة على الموصوف. وكذلك قول الشاعر:
يا قُرَّا إنَّ أباك حَيُّ خُويلدٍ
قد كنتُ خائِفَهُ على الأحماقِ
أراد: خويلداً الحيَّ، فقدّم الصفة وأضافها إلى الموصوف.3
والموصوف المضاف إلى صفته نحو قوله تعالى: {وَلَدَارُ الاْخِرَةِ خَيْرٌ} (يوسف: 109). وقولهم: صلاةُ الأولى ومسجدُ الجامعِ، المعني: الدارُ الآخرةُ والصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ.

والصحيح أَنَّ إضافة ذلك كلّه غير محضة لما يذكر في موضعه إن شاء الله تعالى.
وأعرف هذه المعارف المضمرات ثم الأعلام ثم المشار ثم ما عُرّف بالألف واللام. وقد تقدّم أنّ الموصول في التعريف بمنزلة ما عرف بالألف واللام. وما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه إلاّ المضاف إلى المضمر فإنّه في رتبة العلم. هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح.
وخولف سيبويه في ذلك في المشار والمضاف إلى معرفة فأمّا المُشار فزعم الفراء أنّه أعرف من العلم. وسنبيّن فساد ذلك في باب المعرفة والنكرة. وأما المضاف إلى معرفة فزعم المبرّد أنه أدون ممّا أضيف إليه في التعريف قياساً على المضاف إلى

المضمر لأنه دونه في التعريف. والذي يدلّ على فساد مذهبه قوله:
...
كخُذروفِ الوليدِ المُثقّبِ
والمثقبُ نعتٌ للخذروف، وقد تقدم أنَّ النعت لا بد أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقلَّ منه تعريفاً، فلو كان الأمر على ما ذهب إليه لم يجز لأن المثقب على مذهبه هو نعت أعرف من خذروف وهو المنعوت. وقوله أيضاً:
كتيس الظباءِ الأعفرِ انضرجَتْ لهْ
عقابٌ تدَلّت من شماريخ ثهلانِ
فوصف المضافَ إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام. وهذا كله دليل على صحة ما ذكرنا من أنّ ما أُضيف إلى معرفة فهو بمنزلته في التعريف.
واعلم أنَّ الأسماء تنقسم ثلاثة أقسام، قسم ينعت ولا ينُعت به. وقسم لا يُنعت ولا يُنعت به. وقسم يُنعت ويُنعت به.
فالذي لا يُنعت ولا يُنعت به خمسة: المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وكل اسم متوغل في البناء نحو: الآن وأينَ ومنْ.
والذي يُنعت ولا يُنعت به: الأسماء الأعلام نحو: زيدٍ وعمرو ومكةَ وَعُمانَ.
والقسم الذي يُنعت وينعت به: المشارات وما بقي من الأسماء إذا كان مشتقاً أو في حكمه.
والأسماء كلها تنحصر في المعرفة والنكرة. فأما النكرة فلا تنعت إلا بالنكرة وأما المعرفة فمحصورة في الخمسة الأنواع المذكورة.
أما المضمر فلا ينعت ولا ينعت به كما تقدّم وأما المضاف فبمنزلة العلم فيوصف بما يوصف به العلم والعلم يوصف بما فيه الألف واللام، وبالمشار وبما أُضيف إلى معرفة وأما المشار فلا يوصف إلا بما فيه الألف واللام خاصة. والمضاف إلى المشار ينعت بالمشار وبالألف وللام وبما أضيف إليهما.
وأما المعرّف بالألف واللام فينعت بما فيه الألف واللام وبما أضيف إلى ما فيه الألف واللام. والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ينعت بما ينعت به المعرّف بالألف واللام.

واعلم أن الصفة لا تخلو من أن تتكرر أو لا تتكرر. فإن لم تتكرر فلا يخلو المنعوت من أن يكون معلوماً أو مجهولاً، فإن كان مجهولاً فالإتباع ليس إلا، نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ، وبزيد العاقلِ، إذا لم يكن زيد معلوماً عند المخاطب إلا أنْ تقدّره، وإن كان مجهولاً، تقدير المعلوم فإنه إذ ذاك يجوز الإتباع والقطع وكأنّ المخاطب يبنى على أنَّ الصفة يتبين بها الموصف وإن لم تورد تابعة لأنها لا تتبّين إلاّ به وذلك نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ وكريماً.
وإن كان المنعوت معلوماً عند المخاطب فلا تخلو الصفة من أن تكون صفة مدح أو ترحم أو ذم أو غير ذلك. فإن كانت غير ذلك فالإتباع ليس إلا، نحو: مررتُ بزيدٍ الطويلِ وبزيد الأزرقِ. وإن كانت الصفة مدح أو ذمّ أو ترحّم وكان الموصوف معلوماً عند المخاطب جاز الإتباع والقطع، فإذا قطعت فإنَّ القطع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر، وإلى النصب بإضمار فعل تقديره أمدح إن كانت الصفة صفة مدح، أو أذمَّ إنَ كانت الصفة صفة ذم. أو أرحم إن كانت الصفة صفة ترحّم.
ومن الناس من لم يجز القطع إلا بشرط تكرار الصفة وذلك فاسد لأنه قد حكي من كلامهم: الحمدُ للَّهِ أهلَ الحمدِ، والحمدُ للَّهِ الحميدِ بنصب الحميد وأهل الحمد، وحكى ذلك سيبويه.
فإن تكررت النعوت فلا يخلو من أن يكون المنعوت معلوماً أو مجهولاً، فإن كان مجهولاً فالإتباع، إلا في موضعين، فإنّه يجوز الإتباع والقطع: أحدهما: أن يقدره وإن كان مجهولاً تقدير المعلوم تعظيماً له وكأنَّ المخاطب يبنى على أنَّ الصفة وإن لم تر تابعة يتبين بها الموصوف لأنها لا تتبين إلا به نحو قولك: مررتُ برجلٍ كبيرِ الأقدام شريفِ الآباءِ.
والآخر أن تكون الصفة المقطوعة قد تقدمها صفة متبعة تقاربها في المعنى وذلك نحو قولك: مررت برجلٍ شجاعٍ فارسٌ، لأنَّ الشجاعة تفهم منها الفروسية ومن ذلك:
ويأوي إلى نسوةٍ عُطلٍ
وشُعثاً مراضيعَ مثلَ السعالي
فنصب شعثاً على القطع لأنّه لما وصفهن بالعطل فهم من ذلك أنّهن شُعث. فإن كان المنعوت معلوماً فلا يخلو أن تكون الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحّم أو لا تكون. فإن تكن فالإتباع ليس إلا، نحو: مررت بزيدٍ الطويل الأبيض الأشم.

وإن كانت الصفة صفة مدح كالشجاع والكريم، أو ذم كالفاسق والخبيث أو ترحم كالمسكين والفقير جاز لك ثلاثة أوجه: إتباع الجميع وقطع الجميع وإتباع بعض وقطع بعض.

وإذا أتبعت بعضاً وقطعت بعضاً بدأت بالإتباع قبل القطع، ولا يجوز القطع ثم الإتباع، لأنَّ ذلك يؤدي إلى الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ألا ترى أنَّ الصفة إذا قطعت إلى النصب فإنَّ الصفة منصوبة بإضمار فعل فتكون قد فصلت بجملة فعلية أجنبية. وإذا قطعت إلى الرفع كانت على خبر ابتداء مضمر فتكون الجملة اسمية أجنبية. فمثال قطع الجميع: مرت بزيدِ الكريمُ الشجاعُ الطويل، برفع جميع الصفات أو نصبها أو رفع بعض ونصب بعض.
وأما آتباعها كلها فإن تخفض جميع الصفات في المثال المذكور، وأما إتباع البعض وقطع البعض فإن تخفض الكريم في المثال المذكور، وتقطع ما بعده، ولا يجوز أن تنصب الكريم أو ترفعه على القطع ثم تخفض ما بعده على الإتباع لما يؤدي إليه من الفصل بين الصفة والموصوف بالجمل الأجنبية كما تقدم.
ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض لأنَّ ذلك يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه، إلا أن تختلف معاني النعوت نحو قولك: مررت بزيدٍ الكريمِ والشجاعِ والعاقلِ وسواء كانت متبعة أو مقطوعة.
وإذا اجتمع نعوت ومنعوتون فلا يخلو أن تفرّقهما أو تجمعهما أو تفرق المنعوتين وتجمع النعوت أو تفرق النعوت وتجمع المنعوتين. فإن جمعتها نحو قولك: قام الزيدون العقلاءُ. أو فرقتها نحو قولك: زيدٌ العاقلُ وعمروٌ الكريمُ وعبدُ اللَّهِ الظريفُ، أو جمعت المنعوتين وفرقت النعوت نحو قولك: الزيدونَ العاقلُ والكريمُ والشجاعُ، كان حكمه في ذلك كله حكم المنعوت المفرد في الإتباع والقطع في أماكن القطع، إلا أنه يجوز جمع المنعوتين وتفريق النعوت في جميع الأسماء نحو قوله:

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حزينٍ
على رَبْعَينِ مسلوبٍ وبالِ

إلا في أسماء الإشارة، فإنه لا يجوز ذلك فيها. فلا يجوز أن تقول: مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ، لعلة تذكر بعد إن شاء الله تعالى.

فإن فرقت المنعوتين وجمعت النعوت فلا يخلو الإِعراب من أن يتفق أو يختلف فإن اختلف فالقطعُ ليس إلا نحو: ضرب زيدٌ عمراً العاقلانِ، بالرفع على خبر ابتداء مضمر تقديره: هما العاقلان، والنصب بإضمار فعل تقديره: أعني العاقلين.
هذا مذهب أهل البصرة وأما أهل الكوفة فيفصّلون المختلف الإعراب لمتفق في المعنى ومختلف. فما اختلف فالقطع ليس إلاَ، نحو ما تقدم من: ضربَ زيدٌ عمراً. وما اتفق أجازوا فيه الإِتباع بالنظر إلى المعنى، والقطع في أماكن القطع وذلك نحو: ضاربَ زيدٌ عمراً. فإنّ كل واحد من الاسمين ضارب ومضروب في المعنى.

وأجازوا أن يكون العاقلان في المعنى نعت لزيد وعمرو على معنى عمرو، فيغلب المرفوع خاصة لأنّه عمدة وهو مذهب الفراء.
ومنهم من أجاز الرفع والنصب على الإِتباع فيغلب تارة المرفوع وتارة المنصوب لأن كلّ واحد من الاسمين معناه معنى المرفوع من حيث هو ضارب ومعناه معنى المنصوب من حيث هو مضروب، وهو مذهب ابن سعدان.
والصحيح أنه لا يجوز إلا القطع، بدليل أنه لا يجوز: ضارَبَ زيدٌ هنداً العاقلة، برفع العاقلة، على أن تكون نعتاً لهند على المعنى، باتفاق من البصريين والكوفيين.
فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى كذلك لا يجوز إذا ضممته إلى غيره. فإن اتفق الإعراب فلا تخلو الأسماء من أن تتفق في التعريف والتنكير أو تختلف في التعريف أو التنكير.
فإن اختلفت فالقطع ليس إلا نحو قام زيدٌ ورجلٌ الكريمان، على أنه خبر ابتداء مضمر، والكريمين على النصب بإضمار فعل ولا يجوز الإِتباع لأنَّ المعرفة تطلب نعتاً معرّفاً والنكرة تطلب نعتها منكراً، وذلك لا يمكن في اسم واحد في حال واحدة.
فإن اتفق الإِعراب والتعريف أو التنكير فلا يخلو أن يكون بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه، أو يتفقوا في الاستفهام أو في غيره. فإن كان البعض مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه لم يجز إلا القطع نحو قولك: من أخوكَ وهذا

محمدٌ العاقلانِ، على أنه خبر ابتداء مضمر، والعاقلين على النصب بإضمارِ فعل: «أعني» ولا يجوز أن يكون العاقلان نعتاً لمحمد «وأخوك»، لما نذكر بعد إن شاء الله تعالى.
فإن اتفق المنعوتون في الإعراب والتعريف أو التنكير والاستفهام أو غيره، فلا يخلو العامل أن يكون واحداً أو أزيد، فإن كان واحداً فالإتباع والقطع في أماكن القطع، نحو: أعلمتُ زيداً بكراً أخاكَ العقلاء، ونحو قولك: قام زيدٌ وجعفرٌ العقلاءُ، لأن قام هو العامل في زيد بنفسه وفي عمرو وجعفر بواسطة حرف العطف، فإن كان العامل أزيد من واحد فلا يخلو جنس العامل من أن يتفق أو يختلف، واختلاف العوامل في الجنس أن يكون أحدها من جنس الأسماء والآخر من جنس الأفعال أو الحروف. والحروف المختلفة المعاني أيضاً بمنزلة العوامل المختلفة الجنس، فإن اختلفت العوامل في الجنس فالقطع ليس إلا خلافاً للجرمي، فإنه يجيز الإتباع والقطع في أماكن القطع، وذلك نحو قولك: قام زيدٌ وهذا محمدٌ العاقلان، على أنَّه خبر ابتداء مضمر، والعاقلين على النصب بإضمار فعل، لأنَّ العامل في زيد «قام».

وكذلك لو قلت: مررت بزيدٍ ودخلت إلى أخيك العاقلين لم يجز إلاَّ القطع كما تقدّم لمخالفة معنى الباء لمعنى إلى. فإن اتفقت العوامل في الجنس فلا تخلو أن تتفق في اللفظ والمعنى، نحو: قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ، أو في اللفظ لا في المعنى، نحو: وجَدَ الضالةَ زيدٌ ووجَدَ على عمرو، أي غضِبَ عَليه. أو يتفقا في المعنى لا في اللفظ، نحو: ذهب زيدٌ وانطلَقَ بكرٌ، أو تختلف في اللفظ والمعنى نحو: أقبلَ زيدٌ وأدبَرَ عمروٌ. فإن اختلفت في اللفظ والمعنى، أو في المعنى دون اللفظ، فمذهب سيبويه ومن أخذ بمذهبه القطع والإتباع في أماكن القطع، ومذهب المبرد وأبي بكر السراج القطع ليس إلاّ لما يذكر بعد، إن شاء الله تعالى.
وإن اتفق المعنى واختلف اللفظ نحو ما تقدّم من: ذهب زيد وانطلق عمرو، فمذهب سيبويه والمبرد ومن أخذ بمذهبهما الإتباع والقطع في أماكن القطع ومذهب أبي بكر القطع ليس إلاّ لما نبيّن بعدُ.

وإن اتفق اللفظ والمعنى نحو ما تقدم من: قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ، فمذهب كافة النحاة الإتباع والقطع في أماكن القطع، إلاّ أبا بكر فإنّه (يقطع ولا) يجيز الإتباع إلا بشرط أن يقدر الاسم الثاني الذي يقطع بعده معطوفاً على الاسم الأول، ويكون العامل الثاني تأكيداً للأول غير عامل في الاسم الثاني، فحينئذٍ يجوز الإتباع والقطع لأن العامل واحد نحو قام زيدٌ قامَ عمروٌ، إذا جعلت قام الثاني تأكيداً للأول.
فأما امتناع تفريق النعوت وجمع المنعوتين في أسماء الإشارة فسبب ذلك في كل نعت لا بد له من ضمير يعود على الموصوف لربطه به، إلا أسماء الإشارة فإنها لا توصف إلا بالجوامد، نحو: مررتُ بهذا الرجلِ، وإن وصفت بالمشتق فعلى أن يكون قائماً مقام الجامد، نحو: مررتُ بهذا العاقلِ، تريد بهذا الرجلِ العاقلِ، فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه، ولذلك يقل مجيئه بالمشتق في صفة المشار، فإذا تقرر أنها توصف بالجوامد لا تحتمل الضمير جعلوا نائباً عن الضمير في الربط كونه موافقاً لموصوفه في الإفراد والتثنية والجمع، فلذلك لم يجز أن تقول: مررت بهذينِ الطويل والقصيرِ، لأنك لو فعلت ذلك لزالت المشاكلة التي هي الرابط بين الصفة والموصوف في أسماء الإشارة كما تقدم.
وأما امتناع الإتباع إذا اختلف الإعراب فلأنَّ أحد المنعوتين يطلب النعت مرفوعاً والآخر يطلبه منصوباً أو مخفوضاً، ولا يتصور أن يكون اسم واحد في حين واحد مرفوعاً وغير مرفوع.

وأما امتناع الإتباع إذا كان بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه فمن قبل أنَّ النعت داخلٌ فيما يدخل فيه المنعوت في المعنى، فإذا قلت؛ منْ أخوكَ العاقل؟ فالعاقل مستفهم عنه كالأخ، حتى كأنك قلت: من العاقلُ؟ والمستفهم عنه مجهول. وإذا قلت: هذا زيدٌ العاقلُ. فالعاقل خبر هذا كزيد، حتى كأنك قلت، هذا العاقلُ، فالعاقل معلوم، فلو قلت: هذا زيدٌ ومنْ أخوكَ العاقلان، على النعت لزيد والأخ، لوجب أن يكون العاقلان معلوماً مجهولاً في حالة واحدة، فلذلك عدل إلى القطع.
وأما امتناع الإتباع إذا اختلف جنس العامل فسببه أن النعت داخل في معنى المنعوت، كما تقدم، فإذا قلت: قام زيدٌ العاقلُ،

فالعاقلُ فاعل في المعنى، كأنك قلت: قامَ العاقلُ. فإذا قلتِ: هذا زيدٌ وقام عمروٌ العاقلانِ، على الإِتباع لكان العاقلان خبراً من حيث هو نعت للخبر ومخبراً عنه من حيث إنه نعت الفاعل والفاعل مخبر عنه، واسم واحد لا يكون خبراً مخبراً عنه في حال واحدة. وكذلك حرفا الجر المختلفا المعنى بمنزلة العامل المختلف الجنس، وذلك أنك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ العاقلِ. فالعاقل ممرورٍ به حتى كأنك قلت: مررتُ بالعاقلِ. وإذا قلت: دخلتُ إلى أخيكَ الكريمِ، فالكريم مدخول إليه كأنكَ قلت: دخلتُ إلى الكريمِ، فلو قلت: مررتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى أخيكَ العاقلينِ، لكان «العاقلين» وهو اسم مفرد مجروراً على الإلصاق وعلى انتهاء الغاية، واسم واحد لا ينجر على معنيين مختلفين.

توهّم الجرمي أنَّ منع ذلك إنما هو من طريق أنَّ عاملين لا يعملان في معمول واحد، وتقرر عنده أنَّ العامل في النعت إنما هو التبع كما نذهب نحن إليه، فأجاز الإِتباع وإنما الإِمتناع عندنا لما ذكرت.

وأما امتناع الإِتباع عند المبرد إذا اختلفت العوامل في اللفظ والمعنى نحو: أقبلَ زيدٌ وأدبرَ عمروٌ، أو في المعنى لا في اللفظ نحو: وجدَ الضالةَ زيدٌ ووجدَ على بكرٍ عمروٌ، فمن طريق أنك إذا قلت: أقبل زيدٌ العاقلُ في المعنى مقبل، فكأنك إذا قلت: أدبرَ زيدٌ العاقلُ، فالمعنى أيضاً: أدبرَ العاقلُ. فلو قلت: أقبل زيدٌ وأدبرَ عمروٌ العاقلانِ، على الإِتباع لزيد وعمرو لكان العاقلان فاعلين، على أن يكونَ أحدهما قد فعل خلاف فعل الآخر، وذلك غير جائز عنده إذ لم يحضره لذلك نظير في كلامهم، وهو عندنا جائز بدليل قولهم: اختلف الزيدانِ، فالزيدان فاعل وقد فعل أحدهما خلاف ما فعل الآخر.

فإن قال: فقد اتفقا في جنس الاختلاف، قيل له وكذلك في مسألتنا قد اتفق زيد وعمرو في جنس الفعل.

وأما امتناع الإِتباع إذا اتفق معنى العاملين واختلف لفظهما، أو اتفق اللفظ والمعنى عند أبي بكر في نحو: ذَهَب زيدٌ وانطلقَ بكرٌ وقامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ، فلأنَّ العامل عنده في النعت العامل في المنعوت، فيؤدي الإِتباع عنده في ذلك إلى إعمال عاملين في معمول واحد، فلذلكَ بطل الإِتباع للمنعوتينَ إذا لم يعمل فيهم

عامل واحد، ولم يجز قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ العاقلانِ، على الإتباع إلاّ بشرط تقدير «قام» الثاني تأكيداً على أنَّ هذا التقدير يبعد لأن التأكيد حكمه أن يكون يلي المؤكّد، فكان ينبغي أن يكون: قامَ قامَ زيدٌ وعمروٌ، ولمّا كان العامل عندنا في النعت إنّما هو الإتباع أجزنا الإتباع في هذه المسائل.

والذي يدل على أنَّ العامل في النعت إنما هو التبع للمنعوت لا العامل في المنعوت، إنّا قد وجدنا في المنعوت ما لا يصحّ دخول العامل عليه، نحو: مَررتُ بِهِم الجَمّاءَ الغَفيرَ، ولا يجوز في الغفير إلاّ أن يكون نعتاً للجمّاءِ.

وكذلك أيضاً وجدناهم يقولون: ما زيد بأخيك العاقلِ، بالنصب على موضع الخبر، ولا يتصور أن يكون العامل هو العامل في المنعوت، وهو الباء، لأن الباء إذا عملت في شيء جرته، فدلّ ذلك على أنَّ العامل فيهِ إنّما هو التبع له في اللفظ أو على المعنى.

فإن قيل: فلأيّ شيء لم يُنعَت المضمر ولم يُنعَت به؟

فالجواب: إنّه إنّما امتنع أن ينعت لأنَّ المضمر ينقسم ثلاثة أقسام كما تقدّم ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب.

فأما ضمير الغائب فلاينعت لأنه نائب مناب تكرير الاسم، فكما أنَّ الاسم إذا كُرّر فلا ينعت فكذلك المضمر النائب منابه، ألا ترى أنّك إذا قلت: رأيتَ رجلاً فضربتُ الرجل، لا يجوز أن تقول: فضربتُ الرجلَ العاقلَ، لئلا يوهم من حيث وصفته بما لم تصف به الأول أنه غيره، وإذا قلت: رأيت رجلاً عاقلاً فضربتُ الرجلَ العاقل، لم تزد في التكرار على ما ذكرت أولاً، وضمير الغيبة نائب مناب الاسم المكرر فينبغي أن لا يزاد كما لا يزاد على الاسم المكرر، فإنّه كذلك لا يجوز أن تقول: ضَربتُهُ العاقلَ.

فإن قيل: وأنت قد تقول: لقيتُ رجلاً فضربتُ الرجلَ المذكورَ، فتصفه بالمذكور.

فالجواب: إنّك قصدت بنعته بالمذكور أن تذكر أنّك تعني الرجلَ المتقدمّ الذكر لا غيره، وإذا قلت: زيدٌ ضَربتُهُ، فقد عُلِم أنّه لا يمكن أن يراد بالضمير إلاّ المتقدم الذكر فلذلك لم تحتج إلى نعته بالمذكور.

وأمّا ضمير المتكلم والمخاطب فلم يُنعتا لأنّهما لم يدخلهما لبس.

فإن قيل: فهلاّ نُعتا على المدح أو الذم أو الترحم، إذ كونهما لا يدخلهما لبس إنّما يوجب أن لا يُنعتا بنعت يكون القصد به رفع الاشتراك.
فالجواب: إنَّ نعت المدح أو الذم أو الترحم بابه أن يكون مقطوعاً، لأنَّ الموضع موضع تعظيم، فالأولى به أن تكثر فيه الجمل وإنما جاز الإتباع فيهما تشبيهاً وبالنعت الذي هو لرفع الاشتراك من حيث هو نعت كما أنّه نعت، فلما لم يجز أن تنعت ضمير المتكلم والمخاطب بنعت على طريقة إزالة الاشتراك لم يجز أن ينعتا بما أشبهه، إذ من المحال وجود المُشبّه دون المُشبّه به، فلهذا لم ينعت المضمر.
وامتنع أن ينعت به لأمرين: أحدهما أنّه ليس بمشتق ولا في حكمه. والآخر: أنه أعرف المعارف كما تقدّم (فمن المحال) أن ينعت به غيره من المعارف، لأنَّ النعت إنما يكون مساوياً للمنعوت في التعريف، أو أقل منه تعريفاً.
واعلم أنه لم ينعت أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وكل اسم متوغل في البناء نحو: الآن وأين ومَن ومَتَى لأنَّها على الإبهام، فلو وصفت لكان الوصف لها تخصيصاً فيخرجها عما وضعت له من الإبهام، ولم ينعت بها لأنّها ليست بمشتقة ولا في حكمه.
وأما العلم فلم ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه، لأنَّ العلمية تذهب منه معنى الاشتقاق وإن كان لفظه لفظاً مشتقاً، ونُعِت لأجل أنه قد يدخله اللبس. وكذلك سائر أسماء الجوامد لم يُنعَت بها لأنها ليست بمشتقة ولا في حكمها ونُعتت لأجل اللبس الذي يدخلها.
وأما سائر الأسماء المشتقة وما في حكم المشتق فنُعِتت لأن اللبس أيضاً يدخلها ونُعتَ بها لأجل الاشتقاق أو حكمه.
وإذا اجتمع في هذا الباب صفة هي اسم مع صفة هي في تقدير اسم قدَّمتَ ما هو اسم على ما هو في تقديره، وذلك نحو قولك: مررتُ برجلٍ قائمٍ في الدار إذا جعلت المجرور في موضع الصفة لرجل ولا يجوز أن تقول: مررتُ برجلٍ في الدارِ قائمٍ إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام، قال امرؤ القيس:
وفرع يغشّي المَتْن أسودَ فاحمٍ
فقدم يُغَشَّى على أسود.

ولا يجوز تقدّم الصفة على الموصوف إلا حيث سُمع، وذلك قليل.
قال الأستاذ: وللعرب فيما وجد منه وجهان: أحدهما: أن تُقدِّمَ الصفة وتبقيها على ما كانت عليه نحو قوله:
وبالطَويلِ العُمْرِ عُمْراً حَيْدَراً
فقدّم، وقول الآخر:

والمؤمنِ العائذات الطيرُ....
فقدم. وفي إعراب مثل هذا وجهان، أحدهما: أن تعرب. «العائذات». نعتاً للطير مقدماً، والثاني: أن تجعل الطير مجروراً بالبدل والعائذات مجروراً بإضافة المؤمن إليه وتجعل ما بعدها بدلاً منها.
والوجه الثاني من الوجهين المتقدمين: أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها عليه، كقراءة من قرأ: {وَأَنَّهُ تَعَـلَى جَدُّ رَبّنَا}. بضمّ الجيم أصله: ربُّنا الجدُّ، أي العظيم، فقدِّمتْ الصفة وحذفتْ منها الألف واللام وأضيفت إلى الموصوف، ومثل ذلك قوله:
يا قُرَّ إنَّ أباكَ حيُّ خوَيلدٍ
قد كنتُ خائفهُ على الأحماقِ
يريد خويلدُّ الحيُّ، فقدّم وأضاف، وتكون الصفة إذ ذاك معمولة للعامل الذي قبلها، وتخرج عن كونها صفة.
قال رضي الله عنه: ولا تخلو الصفة من أن تكون اسماً أو ما في تقديره فإنْ كانت في تقدير اسم فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا مع منْ، أو تكون الصفة صفة تمييز لنعمَ نحو قولك: نعمَ الرجلُ يقومُ، تريد: نعمَ الرجُل رجلاً يقومُ، وقولهم: منّا ظعنَ ومنّا قامَ. يريد منّا إنسانٌ ظعنَ ومنّا إنسانٌ أقام. (قال رضي الله عنه): وما عدا ذلك لا تُقام الصفة فيه مقام الموصوف إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله:
لو قُلت ما في قومها لم تَيْثَمِ
يِفضُلُها في حَسَبٍ وميسم
يريد أحدٌ يفضلُها، على لغة من قال: أنا أعلمُ وأنت تعلمُ. (ومثله قول النابغة:
كأنّك من جمالِ بَنِي أقَيْشٍ)
وقول الآخر:

والله ما ليلي بنامَ صاحبُه
(ولا مُخالِط اللبّانِ جانِبُهْ)
يريد برجلٍ نامَ صاحبُه، وقول الآخر:
تَرمِي بكفَّي كان مِنْ أرمْي البَشَر
يريد بكفّيْ رجلٍ كانَ مِن أرمَى البَشرِ وسنبيّن ذلك في الضرائر إن شاء الله تعالى.
وإن كانت الصفة اسماً لم تجز إقامتها مقام الموصوف إلا بشرط أن يقدم الموصوف في الذكر، نحو: أعطني ماءً ولو بارداً، يريد: ولو ماءً بارداً، فحذف ماءً لدلالة المقدَّم عليه. أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف، نحو: مررتُ بكاتبٍ، يريد: برجلٍ كاتبٍ، لأنَّ الكَتْبَ خاصّ بجنس العقلاء، أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمالَ الأسماء، وحُفِظَ ذلك عنها، نحو: الأبطحِ والأبْرَقِ، في صفةِ المكان، والأدهَمِ، يعنون القيدَ، والأسودِ يعنون الحيّة، والأخْيَل يعنون الطائر. وسنبيَّن كونها صفات في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، إن شاء الله تعالى.

وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا في ضرورة الشعر نحو قوله:
وقُصْرَيْ شَنِجِ الأنساءِ نَبّاجٍ من الشُعْبِ
يريد: وقُصرَيْ ثورٍ شَنِجِ الأنساء، وشَنِجُ الأنساءِ ليس بخاصَ ببقر الوحش، بل قد يوصف بشَنِجِ النَسا الفرسُ والغزالُ.
قال: واعلم أنَّه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، ونعني بالأجنبي ما ليس بصفة، إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض، وجملة الاعتراض هي التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبين لمعنى من معانيه، فمن ذلك قوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ }(الواقعة: 76)، ففصل بين القسم وصفته وهو عظيم بقوله: {لَّوْ تَعْلَمُونَ}، لأنَّ تقدير الكلام لو تعلمون ذلك لتبيّنتم أنَّه عظيم (وقوله: لو تعلمون ذلك لتبينتم أنه عظيم) تأكيد لمعنى قوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ } ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة شعر نحو قوله:
أمرَّتْ من الكتّانِ خَيطاً وأرسلَتْ
رسولاً إلى أُخرى جريّاً يُعينُها

ففصل بالمجرور الذي هو (إلى أخرى) بين رسول وصفته وهو جَرِيّ: وقول الآخر وهو لبيد:
فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلْقَةً
وصُداء ألحقَتْهُم بالثَلَلْ
ففصل بين صَلْقَة وصفته وهو ألحقتهم بالمعطوف.
ولا يقاس على شيء من ذلك.
وقد تضيف العرب الموصوف إلى صفته، إلا أنَّ ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه، لأنَّ فيه إضافة الشيء إلى نفسه، لأنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى، فمن ذلك: صلاةُ الأولى، ومَسجِدُ الجامِع، دارُ الآخِرَةِ، يريدون: الصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ والدارُ الآخرةُ.

بـــاب العطف

العطف ينقسم قسمين: عطف بيان وعطف نسق. فعطف النسق: هو حَمل اسم على اسم أو فعلٍ على فعلٍ أو جملةٍ على جملةٍ، بشرط توسّط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك.
فقولنا: حَملُ اسم على اسم أَو فِعلٍ على فِعلٍ أَو جُملةٍ على جُملةٍ، لأنّه لا يجوز العطف فيما عدا ذلك، فإن وجد اسمٌ معطوفاً على فعل، أو فعل معطوفاً على اسم فلا بدَّ أن يكون الاسم في تقدير الفعل أو الفعل في تقدير الاسم. وكذلك إن وجدت جملة معطوفة على مفرد أو مفرداً معطوفاً على جملة فلا بدَّ أن تكون الجملة في تقدير المفرد أو المفرد في تقدير الجملة. وسنبيّن ما جاء من ذلك في موضعه من الباب إن شاء الله تعالى.
والحروف التي وضعها العرب لذلك هي عند أهل البصرة: الواو والفاء وثُمَّ وحتى وأو وإمّا وأم وبل ولا بل ولكِنْ ولا. وهذه الحروف تنقسم ثلاثة أقسام:
قسم اتفق النحويون على أنّه ليس بحرف عطف إلاَّ أنّهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبته لها، وهو إمّا. والذي يدل على أنه ليس بحرف عطف شيئان، أحدهما: مجيئه مباشراً للعامل فتقول: قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ، فتلى إمّا قامَ، وحرف العطف إنّما يكون بعد المعطوف عليه.

والآخر: أنها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو فقلت: وإمّا عمرو، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف.
وقسم اختلف النحويون في كونه من حروف العطف وهو لكنْ.
فمذهب يونس أنّها ليست بعاطفة، واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها، قال تعالى: {مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مّن رّجَالِكُمْ وَلَـكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيّينَ} (الأحزاب: 40)
فرسول الله معطوف على خبر كان، ولو كانت لكن هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف.
ومذهب سيبويه أنّها عاطفة لأنّها إذا دخل عليها حرف العطف تخلّصت للاستدارك ولم تكن عاطفة، ومثال العاطفة: ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ. فإن قيل: إنَّ العرب لا تستعمل لكنْ إلاّ مع الواو، فالجواب: إنّه قد حكي من كلامهم: ما مررت برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ، بغير واو.
فإن قيل: فلعل لكن هنا غير عاطفة وطالح هنا محمول على إضمار فعل لدلالة ما تقدَّم عليه كأنَّه قيل: لكنْ مررتُ بطالحٍ.
فالجواب: إنَّ اضمار الخافض وإبقاءَ عمله لا يجوز إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله:
رَسمِ دارٍ وقَفتُ في طَلَلِهْ
يريد: رُبَّ رسمِ دارٍ. أو في نادر كلام لا يقاس عليه نحو: خيرٍ عافاكَ اللَّهُ يريد: بخيرٍ عافاكَ اللَّهُ، فتبيّن إذن أنَّ الصحيح في لكن أنَّها من حروف العطف.

وقسم لا خلاف بينهم أنّه من حروف العطف وهو ما بقي. قال الأستاذ: وزاد البغداديون في حروف العطف «ليس» واستدلّوا على ذلك بقوله:
وإذا وُلّيتَ قرضاً فاجزِهِ
إنّما يَجزِي الفتى ليسَ الجَمَلْ
فالجملُ عند معطوف على الفتى بليس، كأنه قالَ: لا الجملُ، وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس وخبره محذوف لفهم المعنى، كأنه قال: ليس الجمل جازياً. وقد يجوز حذف خبر ليس في ضرورة الشعر نحو قوله:
لَهفِي عليكَ لِلَهفَةٍ من خائفٍ
يَبغِي جِوارَكَ حينَ ليس مجيرُ

يريد: ليس في الدنيا مجيرٌ، فحذف في الدنيا وهو الخبر، لفهم المعنى.
وزاد الكوفيون في أدوات العطف: كيفَ وأَينَ وهَلاّ، واستدلوا على ذلك بأَنَّ العرب تقول: ما أكلتُ لحماً فكيفَ شحماً، وما يَعجبني لحمٌ فكيفَ شَحم، ولقيتُ زيداً فأينَ عَمراً، وهذا زيدٌ فأَينَ عمروٌ، وضربتُ زيداً فهلاّ عمراً، وجاءَكَ زيدٌ فهلاّ عمروٌ، وقالوا: فمجيء الاسم الذي بعد هذه الأدوات من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم دليل على أنها للعطف. قلت: وهذا خطأ، لأنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض. وهم يقولون: ما مررتُ برجلٍ فكيفَ بامرأةٍ؟ ولا يقولون: فكيفَ امرأةٍ، فدلَّ ذلك على أنّها ليست بعاطفة، وَأَنَّ ما بعدها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً محمول على إضمار فعل، فكأنّك قلت: فكيفَ آكلُ شحماً؟ وفكيف يُعجِبُني عمروٌ؟ وفأين ألقى عمراً؟.
وأما فأينَ عمرو؟ فعمرو مبتدأ وأَين في موضع خبره فكأَنّك قلت: فهلاَّ لقِيتُ عمراً وفهلاّ جاء عمروٌ فإن قيل: فهلا قلت: فكيف امرأةٍ، على تقدير: فكيفَ مررتُ بامرأةٍ؟ فالجواب: إِنَّ إضمار الخفض وإبقاء عمله لا يجوز كما تقدم إلا في ضرورة الشعر أو نادر الكلام، ومما يدلّ على أَنَّ كيف وهّلا وأين ليست من حروف العطف دخول حرف العطف عليها وهو الفاء، قال الأستاذ: والحروف المذكورة تنقسم قسمين: قسم يَشرَك في اللفظ والمعنى وقسم يَشرَك في اللفظ لا في المعنى. فالذي يَشرَك في اللفظ والمعنى هو الواو والفاء وثُمَّ وحتى، ألا ترى أَنَّك إذا قلت: قام القومُ حتى زيدٌ، وقام زيدٌ فعمروٌ أو ثُمَّ عمروٌ، فإنَّ المعطوف في ذلك كله شريك المعطوف عليه في الإعراب والقيام؟.
والحروف المُشرِكة في اللفظ لا في المعنى ما بقي، ألا ترى أنّك إذا قلت: قام زيد أو عمرو أو قام زيد لا عمروٌ فإن القائم أحدهما والآخر ليس كذلك وكذلك سائر ما بقي.

قال الأستاذ: فأما الواو فللجمع بين الشيئين من غير ترتيب ولا مهلة. فإذا قلت: قامَ زيدٌ وعمروٌ، احتمل الكلام ثلاثةُ معانٍ، أعني

أن يكون زيد قام قبل عمرو أو عمرو قام قبل زيد بمهلة أو غير مهلة، وأن يكونا قاما معاً.
وزعم بعض الكوفيين أنَّها للترتيب، فإذا قلت: قام زيدٌ وعمروٌ فالقائم أولاً ـــ على مذهبه ـــ زيد وعمرو بعده بلا مهلة.
واستدلوا. بقوله تعالى: {إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا } {وَأَخْرَجَتِ الارْضُ أَثْقَالَهَا } (الزلزلة: 1، 2) قال: فزلزالُ الأرضِ قبلَ إخراجِها أثقَالَها والواو هي التي دلَّت على ذلك.
قلت: وهذا عندنا خطأ، وإنّما فُهم أنَّ زلزالَ الأرض قبل إخراجها أثقالَها من طريق المعنى. والذي يدل على أنَّ الواو ليست بمنزلة الفاء أنّها لو كانت بمنزلتها لم يجز: اختصمَ زيدٌ وعمروٌ، كما لا يجوز اختصمَ زَيدٌ فعمروٌ. ومما يدلّ أيضاً على أن الواو لا تُرتّب قول أميّة بن أبي الصلت:
فَمِلَّتُنا أنّنا المسلمو
نَ على دينِ صدِّيقنا والنَبي
ولو كانت أيضاً للترتيب لقدم النبي صلى الله عليه وسلّمعلى الصِدِّيق لشرفه. وقول الآخر أيضاً، وهو حسان بن ثابت.
بهاليلُ منهم جَعفرٌ وابنُ أمِه
عليٌ ومنهم أحمدُ المُتَخَيَّر
ولو كانت للترتيب لقدَّم النبي صلى الله عليه وسلّمعلى جعفر وابن أمه. وقوله:
فَقلتُ لهُ لمّا تمطّى بِجَوْزِهِ
وأردف أعجازاً وناءَ بِكَلكَلِ
ولو كانت للترتيب لقدَّم الكلكل وهو الصدر ثم الجوز وهو الوسط ثم الأعجاز وهي المؤخَّر، ومما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: {وَاسْجُدِى وَارْكَعِى} (آل عمران: 43) ولو كانت الواو مرتبة لقدم الركوع على السجود. فقد ثبت إذن ما ادعيناه أنّها لغير الترتيب.
وحتى بمنزلة الواو في أنّها للجمع من غير ترتيب ولا مهلة، فإذا قلت: قام القومُ حتّى زيدٌ، احتمل أن يكون القائم أولاً زيداً وأن يكون القائم أولاً القوم، بمهلة أو غير مهلة، وأن يكونوا قاموا في وقتٍ واحد. إلاّ أنّها تفارق الواو في أنَّ ما بعدها لا يكون أبداً إلا جزءاً مما قبلَها، فلو قلت قامَ زَيدٌ حتّى عمرٌ، لم يجز، لأنَّ عمراً ليس بعضَ زيد. وأن يكون ما بعدها إمّا حقيراً أو عظيماً، فلا تقول: قام القومُ حتى زيدٌ إلاّ وزيدٌ عظيمٌ أو حقيرٌ. فمثال

العظيم: خرج الناسُ حتَّى الأميرُ، ومثال الحقير استَنتِ الفِصالُ حتّى القَرعَى. والقرعى هي التي أصابها القَرعُ وهو جُدرِيٌّ الفِصال. وقولهم: كلُّ شيء يُحِبُّ ولدَهُ حتى الحُبَارَى لأنَّ الحُبَارى توصف بالحمق.

وأما الفاء ففيها خلاف. فمذهب البصريين أنّها للترتيب في كل موضع، والفراء موافق لهم في أنّها للترتيب إلاّ في الفعلين الذين أحدهما سبب الآخر ويؤولان لمعنى واحد فإنها لا تكون عنده إذ ذاك مُرتَّبة. وذلك نحو قولك أعطيتَني فأحسَنت إليَّ، وأحسنَت إليَّ فأعطيتَنِي، يجوز أن يتقدم عنده الإحسان على الإعطاء وإن كانَ الإحسانُ إنّما وقع بعد الإعطاء، لأن الإعطاء سبب الإحسان، وهو إحسانٌ في المعنى.
وذهب الجَرمي أنّها للترتيب إلاّ في الأماكن والمطر فإنَّه زعم أنّك تقول عفا موضعُ كذا فموضعُ كذا فكذا وإن كانت هذه الأماكن إنما عفت في وقتٍ واحدٍ. ونزل المطرُ مكانَ كذا فمكانَ كذا، وإن كان المطرُ إنما نزلَ في هذه الأماكن في وقتٍ واحد.
وذهبت طائفة من الكوفيين إلى أن الفاء لا تُرتّب بمنزلة الواو.
والصحيح من ذلك كلّه القولُ الأول على ما نبين.
واستدل الفراء على صحة مذهبه بقوله تعالى:
{فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ} (النحل: 98). وبقوله جل ذكره: {وَكَم مّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـهَا فَجَآءهَا بَأْسُنَا} (الأعراف: 4) فقدم الإهلاك على مجيء البأس، وقدم القراءة على الاستعاذة، ومعلوم أنّهما مؤخران في المعنى لما كان مجيء البأس من سبب الإهلاك وهو الهلاك في المعنى والاستعاذة من سبب القراءة شرعاً.
وهي قراءة في المعنى.
ولا حجة له في ذلك لأنه يحتمل أن يتخرج على أن يكون قرأت بمعنى أردتَ أن تقرأ لأن العرب قد تقول: فَعَلَ فلانٌ، بمعنى قاربَ أن يفعلَ أو أراد أن يفعلَ فمن ذلك قولهم: قد قامتِ الصلاةُ، أي قد قرب قيامُها أو أريد قيامها. ومنه قول الفرزدق:
إلى ملكٍ كادَ النجومُ لِفَقْدِهِ
يَقَعْن وزال الراسيات من الصخر

يريد وأرادت الراسياتُ من الصخرِ أن تزولَ، أو قاربت أن تزولَ. فيكون التقدير: فإذا أردت أن تقرأ القرآن فاستَعذْ باللَّهِ، وتكون الفاء إذ ذاك باقية على بابها من الترتيب.
وأما قوله تعالى: {وَكَم مّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـهَا فَجَآءهَا بَأْسُنَا} (الأعراف: 4). فيحتمل أمرين، أحدهما أن تكون كما تقدم، كأنه قال: أردنا إهلاكها فجاءها بأسُنا.
والآخر: أن يريد بقوله تعالى: أهلكناها، أنه أهلكها هلاكاً من غير استئصال، فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال. وعلى مثل هذا يتخرج ما جاء من هذا النوع. واستدل الجرمي على أنها ترتب في الأماكن بقول النابغة.

عفا ذو حُسىَ من فَرْتَنَى فالفوارعُ
فجنبا أريك فالتِلاعُ الدوافع
ومعلوم أنَّ هذه الأماكن لم تعفُ على ترتَيب، إذ الوقوف على مثل هذا صعب متعذر أعني أن يكون الثاني من الأماكن قد عفا عند انقضاء عفاء الأول من غير مهلة بينهما. وبما ذكرناه أولاً من قول العرب: نزل المطر مكان كذا فمكان كذا فمكان كذا، وإن كان المطر قد نزل بهذه الأماكن في حين واحد.
والصحيح أنَّ الفاء قد استقر لها الترتيب، فمهما أمكن إبقاؤها على ما استقرَّ لها كان أولى، وقد أمكن ذلك بأن تَجعلَ الترتيبَ بالنظر إلى الذكر، وذلك أنَّ قولهم عفا موضع كذا فموضع كذا فموضع كذا، قد لا تحضره أسماءُ الأماكن في حين الإخبار دفعةً واحدةً، فهو في حين الإخبار متذكّرٌ لها متتبّعاً، فما سبق إلى ذكره أتى به أولاً وما تأخر في ذكره أتى به بالفاء، وتجعل الفاء منبئة عن هذا المعنى لأنها قد تقرر فيها أنها تجعل الثاني بعد الأول بلامهلة، فمهما أمكن إبقاؤها على ذلك بوجه ما كان أولى.
واستدل من ذهب إلى أنّها لا ترتّب في جميع الأماكن بما استدلّ به الفراء والجرمي، إلا أنّهم حملة سائر الأماكن على ذلك.
والذي يدل على فساد مذهب هؤلاء أن العرب تقول: اختصم زيدٌ وعمروٌ ولا تقول: اختصم زيدٌ فعمروٌ، فلو كانت الفاء بمنزلة الواو في جميع المواضع لوجب أن يجوز في مثل هذا العطف بالفاء.
وأما «ثم» فللجمع والترتيب والمهلة. فإذا قلت: قام زيدٌ ثمَّ عمروٌ، فالقائم أولاً زيدٌ وعمروٌ بعده بمهلة. وزعم بعضهم أنَّها

بمنزلة الواو لا تُرتب واستدل على ذلك بقوله تعالى: {خَلَقَكُمْ مّن نَّفْسٍ وِحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا} (الزمر: 6) ومعلوم أنَّ جعل زوج آدم منه إنّما كان قَبلَ خَلقِنا. وبقوله تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَـكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَـكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَـئِكَةِ اسْجُدُواْ لأَدَمَ}. ومعلوم أنَّ أمرَ الملائكة بالسجودِ لآدَم إنَّما كان قبل خَلقِنا وتصويرنا فدلَّ ذلك على أنَّ ثُمَّ بمنزلة الواو. ولا حجة في شيء من ذلك. أما قوله تعالى: {ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا}. فالفعل الذي هو جَعَلَ معطوف على ما في «واحدة» من معنى الفعل، كأنه قال: من نفس وُحِّدتْ، أي أفرِدَتْ ثمَّ جَعَلَ منها زوجَها. ومعلوم أنَّ جَعْلَ زوجِها منها إنّما كان بعد إفرادها. وأما قوله تعالى: {ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَـئِكَةِ اسْجُدُواْ لأَدَمَ}. فمعطوف على خلقناكم إلاَّ أنَّ الكلام محمول على حذف مضاف لفهم المعنى، كأنه قال: ولقد خَلَقناكم ثُمَّ صوَّرنا أباكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم. ومعلوم أنَّ أمر الملائكة بالسجودِ إنّما كان بعد خَلقه وتصويرِه. ومما يدلّ على فساد مذهبهم أنَّ ثُمَّ لو كانت بمنزلة الواو لجازَ: اختصَم زيدٌ ثُمَّ عمرو كما يجوز اختصَمَ زيدٌ وعمروٌ، بالواو. فامتناع ذلك دليل على أنّها ليست بمنزلة الواو.

وأمّا «إمّا» فلها ثلاثة معانٍ: الشك، وذلك نحو قولك: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ، إذا كنت لا تعلَم القائم منهما.
والإبهام: نحو قولك: قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، إذا كنت قد علمتَ القائمَ منهما إلاَّ أنَّك قصدت الإبهام على المخاطب.
والتخيير: نحو قولك: خُذْ من مالِي إمّا ديناراً وإمّا درهماً.
والأفصح فيها كسر همزتها. وقد حُكِي فتحها قليلاً. وأنشدوا في ذلك:
تُنَفّحُها أمّا شمَالٌ عَرِيّةٌ
وأمّا صبا جُنحَ الظلام هبوب
بفتح الهمزة، لكنّ ذلك قليل جداً.
وكذلك أيضاً الأفصح فيها أن تستعمل مكرّرة. وقد تستعمل بخلاف ذلك وذلك إذا كان في الكلام ما يغني عن تكرارها نحو أو وإلا، فمن ذلك قول المُتَقّبِ:
فأمّا أن تكون أخي بحق
فأعرف مِنكَ غَثّي مِنْ سميني

وإلا فاطّرِحْنِي واتْخِذْنِي
عَدُواً أتْقيكَ وتَتّقِيني
فلم يكرر إمّا استغناءً عنها بـــ إلا.
وقد تستعمل غير مكررةٍ وإن لم يكن في الكلام ما يغني عن تكرارها، وذلك قليل جداً. فمن ذلك قوله:
تُهاض بدار قد تقادم عهدها
وإمّا بأمواتٍ ألمَّ خيالها
يريد تُهاضُ إمّا بدارٍ وإمّا بأمواتٍ. وقال الآخر:
سَقَته الرواعِد مِن صَيِّفٍ
وإنْ مِن خَريفٍ فلن يَعدَما
فحذف «إمّا» من الأول ثم حذف ما من الثانية لأنَّ إمّا مركّبة من إنّ وما ثم أدغمت النون من إنْ في الميم من ما.
أما أو فلها خمسة معانٍ: الشك نحو قولك: قام زيدٌ أو عمروٌ، إذا كنت لا تعلم القائم منهما، إلاَّ أنَّ الفرق بين أو في الشكّ وبين إمّا أنَّك بنيت كلامك على الشك في إمّا ابتداء وأنَّك في أو بنيت كلامَكَ على اليقين فقلت: قام زيدٌ، ثم أدركك الشك فقلت: أو عمروٌ.
والإبهام: نحو قولك: قام زيدٌ أو عمروٌ، وأنت تعلم القائم منهما إلاَّ أنَّك أبهمتَ على المخاطب.
والتخيير نحو قولك: خُذ من مالي ديناراً أو حَبّةً.
والإباحة نحو قولك: جالِس الحَسنَ أو ابنَ سِيرين. والفرق بين الإباحة في أو والتخيير أنَّك لا يجوز لك الجمع بين الشيئين في التخيير فلا يجوز للمخيّر الجمع بين أخذ الحبّةِ والدينار معاً، ويجوز له مجالسة الحسن وابن سيرين معاً، لأنّه إنّما أراد جالِسْ هذا الصنفَ من الناسِ أي جالس الفضلاء. وكذلك لو قال: جالِس الفقهاءَ أو النحويين، لجاز له أن يجالسهما معاً، لأنّه إنّما أراد أن يقول له: جالِسْ هذا الصنفَ من الناسِ، أي جالِس العلماءَ.

فإن قيل: هل بين أَو التي للإباحة وبين الواو فرق (أَو يجوز الجمع بين الشيئين كما يجوز مع الواو). قلت: الفرق بينهما أنّه لو قال له: جالِس الحسنَ وابنَ سيرين، لم يجز له مجالسَةَ أحدهما دون الآخر، وإذا قال له: جالِس الحَسَنَ أو ابنَ سيرين، جازَ له أن

يجالسهما معاً أَو أَحدَهما أَو أَن يجالِسَهما وغيرَهما ممن هو مثلهما في الفضل.
والتفصيل: نحو قوله تعالى: {وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـرَى} (البقرة: 135). ألا ترى أَنَّ أَو هنا لا يتصور فيها التخيير ولا الإباحة ولا الشكّ، لأنّه ليس من الأمم من يُخَيِّر بين اليهوديّة والنصرانية ولا من أَباحهما معاً ولا من شكَّ فيهما بل اليهود يقولون: كونوا هوداً، والنصارى يقولون: كونوا نصارى.
وكذلك أَيضاً الإبهام غير متصوَّر هنا وقصد كل طائفة من المِلّتين الحضّ على اتّباع مِلَّتها، وتعلم أَن ذلك هو الحق في زعمها، فلم يبق إِلاَّ تكون أَو للتفصيل.
وذلك أَنَّ الله تعالى أَخبر عن اليهود والنصارى بأَنَّهم قالوا، ثُمَّ فَصّلَ ما قالت اليهود مما قالت النصارى.
فهذه جملة معاني «أَو» وزاد الكوفيون في معانيها معنيين:
أَحدها: أَن تكون للجمع بمنزلة الواو، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:
فلو كانَ البكاءُ يَردُّ شيئاً
بكيتُ على بُجَيرٍ أَو عَفاقِ
على المرأيْنِ إذْ هلكا جميعاً
لِشأنِهما بشَجْوٍ واشتياقِ
قالوا: بكيتُ على بُجير وعَفَاقٍ. بدليل قوله بعد ذلك: على المرأَيْن، أَلا ترى أَنَّ المرأَيْنِ بدل من بُجيرٍ وعفاقٍ، كأَنَّه قال: بكيتُ على المرأَيْنِ. قلت: يحتمل أَن تكون أَو هنا للتفصيل، كأنه قال: بكيتُ على بجيرٍ تارةً وعلى عفاقٍ أُخرى، ثم فصّل بأَو بكاءه على بجير من بكائه على عفاق. والمعنى الثاني: أَن تكون بمنزلة بل، واستدلوا بقوله:
بدَتْ مثلَ قَرنِ الشمس في رَونق الضُحَى
وصورتِها أَو أَنت في العَينِ أَملحُ
قالوا: معناه بل أَنت في العين أَملح ولا مدخل للشك هنا ولا لغير ذلك من المعاني، قلت: والصحيح أَنَّ أَو هنا للشك، ويكون المعنى أَبدِع، كأَنه قال: لإفراط شبهها بقَرن الشمس لا أَدري هل هي مثلها أَو أَملح، وإِذا خرج التشبيه مخرج الشك كان فيه الدلالة على إِفراط الشبه فيكون إذ ذاك مثل قول ذي الرمة.
فيا ظَبيةَ الوَعْساءِ بينَ جُلاجِلٍ

وبينَ النقا أأنتِ أم أُمُّ سالِمِ
أَلا ترى أَنَّ قوله: أَأَنتِ أَمْ أُمُّ سالِم. أَبلغ من أَن يقول: هي كأَنّها أُمُّ سالم، لأن الشك يقتضي إفراط الشبه حتى يلتبس أحد الشيئين بالآخر.
وكذلك أيضاً استدلوا بقوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَـهُ إِلَى مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ } (الصافات: 147). قالوا معناه: بل يزيدون، ولا يُتصوَّر هنا الشك لأنَّ الشك (من اللَّهَ تبارك وتعالى) مستحيل.
قلت: والجواب عن هذا أنَّ الشك قد يَرِد من الله تعالى بالنظر إلى المخاطبَينَ، كأنّه قال: وأرسلناهْ إلى مائةِ ألفٍ، جمعٍ تشكّون في مَبلَغِهِ، فيكون نظيرِ قوله تعالى: {فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى } (طه: 44). والله تعالى قد علِمَ أنَّه لا يتذّكر ولا يَخشَى، كأنَّه قال له ـــ وهو أعلم ـــ لعلّه يتذّكر أو يَخشى على رجائكما وطمعكما.
ويحتمل أن تكون «أَو» من قوله: أَو يزيدونَ، للإبهام.
وأما أم فتكون منْصلة ومنفصلة، فالمنفصلة يتقدمها الاستفهام والخبر ولا يقع بعدها إلا الجملة وتقدّر وحدها ببل والهمزة وجوابها نعم أو لا، ومثال ذلك: أقامَ زيدٌ أم عمروٌ قائمٌ؟ وقامَ زيدٌ أم عمروٌ منطلقٌ؟
فأمْ في المسألة الأولى قد تقدَّمها الاستفهامُ وفي الثانية الخبرُ، ووقع بعدها في المسألتين جملةٌ، وتقدّر فيهما ببل والهمزة كأنّك قلت: بل أعمرو قائمٌ، أو بل أبكرٌ مُنطلقٌ، وجوابها نَعَمْ أو لا، ألا ترى أنَّ القائل: أعمروٌ قائم؟ وأبكرٌ منطلقٌ؟ أنَّ جوابه نعم أو لا.
وسُمَّيتْ أم هذه المنفصلة لأنَّ ما بعدها كلام مستأنف منقطع ممّا قبلها، وليست بعاطفة، لأنَّ ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً بل كلام مستأنف منقطع، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد.
والمتّصلة لا يتقدمها إلاّ الهمزة ولا يقع بعدها إلاَّ المفرد أَو ما هو في تقديره وتقدَّر مع الهمزة بأيْ. وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء. ومثالها: أقامَ زيدٌ أم عمرو فأمْ هذه قد تقدَّمتها الهمزة ووقع بعدها عمرو وهو مفرد وتقدر مع الهمزة بأي كأنّهُ قال: أيّهما قام زيدٌ أم عمرو؟ جوابُها أحدُ الشيئين (وهو زيدٌ أو عمروٌ) أو الأشياء إن قلتَ: أقامَ زيدٌ أم عمروٌ أم جعفرٌ أم خالدٌ؟.

ومثال ما هو في تقدير المفرد بعدها: أَقامَ زيدٌ أم قَعَدَ؟ تريد أيُّهما فَعَلَ، القيامَ أم القعودَ؟ فوقع أم قَعَدَ موضع القعود في المعنى، وهذه هي العاطفة لأنَّ ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد ولم ترد الاستئناف كما أردت في الأول. فإن قال قائل: فكيف قال ذو الرمة:

تقول عجوزٌ مدرجي مُتَرَوِّجاً
على بابها من عند أهلي وغاديا
أذو زَوجةٍ في المصر أم ذو خصومةٍ
أراكَ لها بالبصرةِ العام ثاوِيا
فقلت لها: لا إنَّ أهلي جِيرةٌ
لأكثَبةِ الدَهنا جَميعاً ومالِيا

فأجاب أم من قوله: أذو زوجةٍ أم ذو خصومةٍ وهي المتصلّة بقوله: لا، وهي متصلة، ألا ترى أنّها قد تقدمها همزة الاستفهام وما بعدها مفرد؟
فالجواب: إنَّ قوله: لا، جواب لاعتقادِها وذلك أَنَّها لم تسأل بأم المتصلة إلاَّ بعدما قطعت في ظنِّها أنّه إما ذو زوجةٍ وإما ذو خصومة، فأجابها عن ذلك بلا، كأنّه قال: لستُ ذا زوجةٍ ولا ذا خصومةٍ، ولو كان سؤالها بأم سؤالاً صحيحاً لم يكن الجواب إلاّ بأن يقول: ذو زوجةٍ أو ذو خصومةٍ.
فإن قال قائل: فلعل أم هذه منفصلة ويكون ذو خصومة خبر ابتداء مضمر، كأنه قال أم أنت ذو خصومةٍ، فيكون ما بعدها جملة ولذلك أجاب لا. فالجواب: إنَّ أم المنفصلة إنَما يجاب ما بعدها خاصة لأنَّ ما قبلها مضرب عنه فلا يحتاج إلى جواب، وهو هنا قد أجابَ عن قولها: أذو زوجة؟ وعن قولها: أم ذو خصومةٍ؟ فنفي أن يكون ذا زوجةٍ بالمصر بقوله: إنَّ أهليَ جيرةٌ لأكثبة الدَهنا، ونفى أن يكون ذا خصومةً بقوله:
وما كنتُ مُذْ أبَصَرْتِنِي في خصومةٍ
قلم يبق إلا أن يكون محمولاً على ما ذكرنا.
والأحسن في أم المتصلة: أن توسط ما لا تسأل عنه وتؤخّر أحد المسؤولين عنهما وتقدم الآخر فتقول: أزيدٌ قامَ أم عمروٌ؟ فتوسط قامَ لأنّك لا تسأل عنه. وقد يجوز تقديم ما لا تسأل عنه

وتأخيره فتقول: أزيدٌ أمْ عمروٌ قائم أو أقائمٌ زيدٌ أم عمرو؟ إلاّ أن الأفصح ما ذكرناه أولاً.
وكذكل تقول: أقامَ زيدٌ أم قَعَد؟ فتوسّط زيداً، لأنّك لا تسأل عنه قد يجوز تقديمه وتأخيره فتقول: أقامَ أم قَعَد زيدٌ؟ وأزيدٌ قامَ أم قَعدَ؟ وقد يجوز حذف الهمزة مع أم المتّصلة لفهم المعنى، وذلك قليلٌ فتقول: قامَ زيدٌ أم عمروٌ؟ تريد: أقامَ زيدٌ أم عمروٌ؟ ومن ذلك قوله:
لَعَمرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً
بِسَبعٍ رمينَ الجَمَر أم بثمانِ يريد: أبسبع رمينَ الجمرَ؟
وأما بل ولا بل: فلا يخلو أن يقع بعدهما جملة أو مفرد، فإن كان الواقع جملة كانا حرفي ابتداء وكان معناهما الإضراب عن الأول وإثبات القصة التي بعدهما، فتقول: قامَ زيدٌ بل قَعدَ عمروٌ ولا بل قَعدَ عمروٌ، وما قامَ زيدٌ بل خَرَجَ بكرٌ، وإن كان الواقع مفرداً كانا حرفي عطف.

ولا يخلو أن يقعا بعد إيجاب أو نفي، فإن وقعا بعد إيجاب كانا للإضراب في حق الأول والإثبات في حق الآخر، نحو قولك: قامَ زيدٌ بل عمروٌ، فأضربتَ عن القيام في حقّ زيدٍ وأثبته في حق عمرو.
وإن وقعا بعد نفيٍ فالمعنى عند سيبويه على الإضراب في حقّ الأول والإيجاب في حق الثاني، كما كان ذلك بعد الإيجاب نحو قولك: ما قامَ زيدٌ بلى عمروٌ، ومعناه عنده: بل قام عمرو.
والمعنى عند المبرد الإضراب في حق الأول وإيجاب ما أضربت عنه في حق الثاني، فإذا قلت: ما قَامَ زيدٌ بل عمروٌ، فالمعنى عنده: بل ما قامَ عمروٌ، فأوجبتَ في حقِ الثاني نفي القيام الذي أضربتَ عنه في حقِّ الأول، ويجوز عنده ما ذهب إليه سيبويه.
والصحيح أنَّ الذي ذهب إليه سيبويه قد اتفقا معاً على جوازه وعلى أنَّه كلام العرب وما انفرد به لا يحفظ (له ما يدلُّ عليه).
وأما لا: فلإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، ولا يعطف بها إلاّ بعد إيجاب وذلك نحو قوله: يقومُ زيدٌ لا عمروٌ. فـــ«لا» أخرجت عمراً من القيام الذَي دخل فيه زيد.
واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك: قامَ زيدٌ لا عمروٌ، فمنهم

من أَجاز ذلك وهم جُلُّ النحويين، ومنهم من منع ذلك وإليه ذهب أبو القاسم الزجَّاجي في «معاني الحروف» واستدل على ذلك بأنَّ «لا» لا ينفى الماضي بها، وإذا عطفتَ بها بعده كانت نافية له في المعنى، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي، لأنك إذا قلت: قام زيدٌ لا عمروٌ، فكأنك قلت: لا قامَ عمرو، ولا قام عمرو لا يجوز فكذلك ما في معناه.
والذي يدل على فساد مذهبه أَنَّه قد يُنفى بها الماضي قليلاً نحو قوله تعالى: {فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى } (القيامة: 31)، يريد: فلم يصدِّقْ ولم يُصَلِّ، فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى.
ومما وردٍ من العطف بها بعد الماضي قوله:
كأَنَّ دِثاراً حَلَّقتْ بلَبونِهِ
عُقابُ تَنوفَى لا عقابُ القواعِلِ
فعطف بـــ لا بعد حلّقتْ وهو ماضي.
وأما لكن: فلا تخلو أن يقع بعدها جملة أَو مفرد. فإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء وخرجت من باب العطف ويكون معناها الاستدراك وتكون الجملة التي بعدها مضادّة لما قبلها في المعنى، نحو قولك: قامَ زيدٌ لكن عمروٌ لم يَقُمْ، وما قَعَدَ بكرٌ لكن قَعَدَ عَمروٌ. ولا يجوز أَن تكون موافقة لها لا تقول ما قامَ زيدٌ لكن ما قامَ عمروٌ.

واختلف هل يجوز أَن تكون غير مضادّة لما قبلها أَو لا يجوز نحو: قامَ زيدٌ لكن خَرجَ عَمروٌ فمنهم من أَجاز ومنهم من منع، وهذا الصحيح، لأنه لا يُحفظ مثله من كلام العرب.
وإن وقع بعدها مفرد كانت حرف عطف ويكون معناها الاستدراك ولا يعطف بها إلاّ بعد نفي نحو قولك: ما قامَ زيدٌ لكن عمرو، فاستدركت القيام الذي نفيته عن زيد لعمرو بـــ«لكن»، ولو قلت: قامَ زيدٌ لكن عمروٌ، لم يجز.
واعلم أَنَّه يجوز عطف الأسماء بعضها على بعض من غير شرط، إلاَّ ضمير الرفع المتصل وضمير الخفض.
فأما ضمير الرفع المتصل فلا يُعطف عليه إلاَّ بعد تأكيد بضمير رفع مثله منفصل أو بطول يقوم مقام التأكيد. فمثال العطف عليه بعد التأكيد قوله تعالى: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ}

(البقرة: 35)، فأنت تأكيد للضمير المستتر في اسكن، وزوجك معطوف على ذلك الضمير المستتر.
والطول القائم مقام التأكيد هو أن يقع قبل حرف العطف والمعطوف معمول للعامل في الضمير المعطوف عليه، أو يقع بعد حرف العطف لا.
فمثال الفصل بمعمول العامل في الضمير المعطوف عليه قوله تعالى: {هُوَ الَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَـئِكَتُهُ} (الأحزاب: 43). فقوله تعالى: وملائكتُهُ، معطوف على الضمير الذي في يُصلّي فلم تحتج إلى تأكيد لطول الكلام بـــ عليكم الذي هو معمول لـــ«يُصلّي» العامل في الضمير المعطوف عليه الملائكة.
ومثال الفصل قوله تعالى {مَآ أَشْرَكْنَا وَلاَ ءَابَآؤُنَا} (الأنعام: 148). فقوله: ولا أباؤنا معطوف على الضمير في أشركنا. ولم يحتج إلى التأكيد للطول بـــ«لا» التي بعد الواو، وإنّما احتيج إلى التأكيد أو الطول لأنّهم كرهوا أن يكون المعطوف لم يتقدم له في الذكر ما يُعطف عليه، فجعلوا هذا التأكيد أو الطول عوضاً من ذكر المعطوف عليه.
فإن قلت: إنّما يُتصور هذا إذا كان الضمير مستتراً في نحو: زيدٌ قامَ فإنكَ لو قلت: زيدٌ قامَ وعمرو، لم يكن في اللفظ ما يعطف عليه عمرو.
وأما في مثل: قمتُ وعمروٌ، فكان ينبغي أن لا يُحتاج إلى تأكيد ولا لطول لتقدم المعطوف عليه في الذكر. فالجواب عن هذا شيئان:
أحدهما: أَنَّ الضمير المتّصل وإن كان بارزاً في اللفظ فإنّه قد تنزّل من الكلمة منزلة جزء منها، بدليل أنه سُكِّن له آخر الفعل في مثل: ضربتُ هروباً من اجتماع أربعة أحرف متوالية التحريك، وذلك لا يُكره إلاّ في كلمة واحدة. والآخر: أنّه لما لزم التأكيد أو الطول في بعض المواضع حمل عليه سائر المواضع كما حذفوا الواو من يَعِد وأصله يَوعِد، لاستثقال الواو بين ياء وكسرة، ثم حذفوه في: أعِد ونَعِد، حملاً على الياء.

ولا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد ولا طول إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله:
قلتُ إذْ اقبَلَتْ وزهرٌ تَهادَى

كنعاجِ الملا تعسفن رَمْلا
فزُهرٌ معطوف على الضمير في أقبَلَت، من غير تأكيد ولا طول.
وقول الآخر.
ورجا الأخَيطِلُ مِن سفاهةِ نفسِهِ
ما لم يكن وأبٌ لهُ ليُنالا
فأبٌ معطوف على الضمير في يكن من غير تأكيد ولا طول.
وأما ضمير الخفض فلا يعطف عليه إلاّ بإعادة الخافض نحو قولك: مررتُ بكَ وبزيدٍ، ولا يجوز أن تقول: مررت بِكَ وزيدٍ. والسبب في ذلك أنَّ ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله، فينزّل لذلك معه منزلة شيءٍ واحد، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفتَ اسماً واحداً على اسمٍ وحرفٍ، إذ لا يُتصوَّر أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض فلذلك أعدتَ الخافض حتى تكون قد عطفتَ اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله.
وزعم المازني أن امتناع ذلك لأجل المعطوف شريك المعطوف عليه، فلا تجوز عنده مسألة حتى يجوز قلبها، إذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر، فيجوز مثل: قام زيدٌ وعمروٌ، لأنك لو عكست لقلت: قام عمروٌ وزيدٌ، وذلك مستقيم.
ولا يجوز: مررتُ بكَ وزيدٍ، لأنّك لو قلت: مررت بزيدٍ وكَ، ولم يجزِ فإذا قلت: مررتُ بكَ وبزيدٍ، جاز، لأنّكَ لو قلت: مررتُ بزيدٍ وبكَ، جاز.
وهذا الذي ذهب إليه المازني هو الأكثر في المعطوفات، وإلا فقد يجوز في باب العطف ما لا يجوز عكسه، ألا ترى أنّك تقول: رُبَّ رَجُلٍ وأخيه وكلُّ رجُلٍ وضيعتُه، ولا يجوز عكس ذلك، لأنَّ رُبَّ وكلٌّ لا يدخلان مباشرة إلاّ على النكرات فلذلك كان الأولى ما عللنا به أولاً.
ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله:
الآن قرَّبتَ تَهجونا وتشتِمُنا
فاذهبْ فما بك والأيامِ من عَجَبِ
وكان الوجه أن يقول: وما بِكَ وبالأيّامِ. وقول الآخر:
آبَكَ أيِّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ
من حُمُرِ الجِلّة جَأبِ حَشْوَرِ
وكان الوجه أن يقول: وبِمصدرٍ، وقول الآخر:
تُعلّق في مثلِ السواري سيوفُنا

فما بينها والأرضِ غَوْطٌ نَفَانِف
وكان الوجه أن يَقول: فما بينها وبين الأرض.
أما قوله تعالى: {وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} (البقرة: 217). بخفض المسجدِ، وقوله تعالى: {وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِى تَسَآءلُونَ بِهِ وَالأرْحَامَ} (النساء: 1)، بخفض الأرحام في قراءة حمزة، فقد يتخرّج ذلك على القسم، وقد يتخَرّج ذلك أن يكون من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف منابه، وذلك أيضاً قليل، وسنبين الدليل على أنَّ العرب تحذف الخافض لدلالة ما تقدم عليه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في الواو خاصة. وذلك بثلاثة شروط:
أحدهما: أن لا يؤدّي إلى وقوع حرف العطف صدراً فلا تقول: وعمرٌ زيدٌ قائمانِ، وأنت تريد: زيدٌ وعمرٌ قائمانِ.
والآخر: أن لا يؤدَّي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف، فلا تقول) إِنَّ وعمراً زيداً قائمانِ، تريد إِنَّ زيداً وعمراً قائمانِ.
والآخر: أن لا يكون المعطوف مخفوضاً، فلا تقول: مررتُ وعمروٍ بزيدٍ، تريد مررتُ بزيد وعمروٍ.
فهذه الأماكن لا يجوز فيها تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ويجوز فيما عدا ذلك. فمن ذلك قول الشاعر:
جمعتَ وفُحشاً غِيبةً ونميمةً
ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بمِرعوي
يريد: جمعتَ غيبةً وفُحشاً ونميمةً. وقول الآخر:
ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ
عليكِ ورحمةُ اللّهِ السلامُ
يريد: عليكِ السلامُ ورحمةُ اللَّهِ، وقول ذي الرمة:
كأنّا على أولادِ أحقبَ لاحَها
وَرَمَى السَفَا أنفاسَها بسِهامِ
جنوبٌ ذَوتْ عنها التناهي فأنزلت
بها يوم ذباب السبيب صيامِ
يريد: لاحها جنوبٌ ورَمُي السَفا، وقول ذي الرمة أيضاً:
وأنتِ غريمٌ لا أظَنُّ قضاءَهُ

ولا العَنَزِيُ القارظُ الدَهر جائياً
يريد: لا أظن قضاءَه جائياً هو والعَنَزِيُ.
فإن قيل: فقد جاء التقديم في «أو» قال الشاعر:
فلست بنازلٍ إلاَّ ألمّت
برحْلي أو خيالتُها الكَذوب
يريد: إلاّ ألمّت الكذوبُ برَحْلي أو خيالتُها، فالجواب: إنَّ الكذوب صفةٌ لخيالتها، وقوله: أو خيالتُها عطف على الضمير في ألمت ولم يحتج إلى تأكيد لطول الكلام بالمجرور، وهو برحلي.
ولا يجوز أيضاً الفصلُ بين حرف العطف والمعطوف إلاّ بالقَسَمِ خاصّة أو بالظرف والمجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد نحو قوله: قامَ زيدٌ ثُمَّ واللَّهِ عمروٌ أو بل والله وعمرو، وقامَ زيد في السوق ثم في الدارِ عمروٌ. ولا يجوز أن تقول: قامَ زيدٌ فواللَّهِ عمروٌ، ولا: ووالله عمروٌ، لكون الواو والفاء على حرفٍ واحدٍ فيشتدُ افتقارهما فكرهوا الفصلَ لذلك.
وقد يجوز الفصلُ بين الواو والفاء بالظرفِ والمجرور في ضرورة شعرٍ، نحو قوله:
يوماً تراها كشِبهِ أَردِيَة
العَصْبِ ويوماً أديمها نَغِلا
ففصل بـــ(يوماً) بين الواو وأديمها المعطوف على الضمير في تراها.

وإذا تقدّم معطوف ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما فلا يخلو أن يكون العطف بالواو أو بالفاء أو بثُمَّ أو حتى أو بغير ذلك من حروف العطف، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ما تقدم نحو قولك: زيدٌ وعمروٌ قاما، زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ قاموا، لا يجوز أن تُفرِد الضمير فتجعله على حسب الآخر إلاّ حيثُ سمع ويكون الحذف من الأولِ لدلالة الثاني عليه نحو قوله تعالى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ} (التوبة: 62) كان الوجه أن يقول: يرضُوهما، فأفرد بتقدير: واللَّهُ أحقُ أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه. فحذف الأوّل لدلالة الثاني عليه.
ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر:
إِنَّ شَرْخَ الشَبابِ والشَعَرَ الأَســـ
ـــــــوَدَ ما لم يُعاصَ كانَ جُنوناً

كان الوجه أن يقول: ما لم يُعاصيَا، فأفرد وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه تقديره: إِنَّ شَرْخَ الشَبابِ ما لم يُعاصَ كان جنوناً والشَعَرِ الأسودَ ما لم يُعاصَ كان جنوناً.
وحتى في ذلك بمنزلة الواو.
فإن كان العطف بالفاء جاز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم بمنزلة الواو، فتقول:
زيدٌ فعمروٌ قاما، لكون الأول شريك الثاني في اللفظ والمعنى.
ويجوز أن تقول: زيدٌ فعمروٌ قامَ، فتفرد وتحذف من الأول لدلالة الثاني عليه. وإنَّما جاز ذلك لأنَّ الفاء لما فيها من الترتيب تقتضي إفراد خبر الأول من خبر الثاني وكلاهما حسن. وإن كان العطف بثُمَّ جاز الوجهان معاً، والأحسن الإفراد لما في ثُمَّ من المهلة الموجبة لفصل خبر الأول من الثاني فتقول: زيدٌ ثُمَّ عمروٌ قامَ، وهو الأحسن، ويجوز أيضاً: قاما.
وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف فإنّما يكون الضمير على حسب المتأخر خاصة فتقول: زيدٌ أو عمروٌ قامَ، وزيد لا عمرو قام.
وكذلك سائر ما بقي من حروف العطف، وإنّما لم يجز أن تقول: قاما، فتجعل الضمير على حسب ما تقدم لأنَّ (أو) لا يكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى، ألا ترى أنَّ القائم إنّما هو أحدهما لا غير، ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم إلا في أو خاصة، وذلك شذوذ لا يقاس عليه. قال الله تعالى: {إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقَيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا} (النساء: 135). فأعاد الضمير على الغني والفقير لتقديمها في الذكر.
ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل.

فالموضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل اسم الفاعل واسم المفعول إذا وقعا في صلة الألف واللام نحو الضارب والمضروب، فلذلك يجوز أن تعطف الفعل على الاسم هنا فتقول: جاءني الضاربُ (وقامَ)، وقامَ زيدٌ الذي ضربَ وقائم، قال الله تعالى: {إِنَّ الْمُصَّدّقِينَ وَالْمُصَّدّقَـتِ وَأَقْرَضُواْ اللَّهَ قَرْضاً

حَسَناً} (الحديد: 18) فعطف وأقرضوا على المُصَدِّقينَ كأنّه قال: إِنَّ الذين تصدَّقوا وأقرضوا اللَّهَ.
والموضع الذي يقع فيه الفعل موقع الاسم أن يقع خبراً لذي خبرٍ أعني خبراً لمبتدأ أو لكانَ وأخواتها أو لأن وأخواتها أو لما أو حالاً لذي حالٍ أو صفة لموصوف أو في موضع المفعول الثاني لظننت أو الثالث من باب أعلمت.
فمما جاء من عطف الاسم على الفعل لوقوع الفعل موقع الاسم قوله:
فألفيتُهُ يوماً يُبِير عَدُوَّهُ
وبَحرَ عَطاءِ يستخُفُّ المعابِرا
وقول الآخر:
باشر راعٍ وسطَها لجابِرِ
باتَ يُغَشِّيها بعَضْبٍ باتِرِ
يَقصِد في أسْوقها وجائِرِ
يريد: قاصدٍ في أسوقها وجائرٍ.
ومما جاء من عطف الفعل على الاسم لكون الفعل في موضع الاسم أيضاً قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَـفَّـتٍ وَيَقْبِضْنَ} (الملك: 19). تقديره: صافَّاتٍ قابضاتٍ أي وقابضاتٍ.
ولا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط أن يتفقا في الزمان فلا يجوز أن تعطف ماضياً على مستقبل ولا مستقبلاً على ماضٍ، والأحسن أن يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان، فتقول: زيدٌ قامَ وخَرَج، وزيدٌ يقومُ ويخرجُ.
وقد يجوز أن تختلف الصيغ في الأفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان نحو: إن قامَ زيدٌ ويَخرُجْ يقُمْ بكرٌ، فعطف يخرج على قامَ لاتفاقهما في الاستقبال. ومن ذلك قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَآء مَآء فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً} (الحج: 63). ألا ترى أنَّ المعنى: أنزلَ من السماء ماءً فأصبحت الأرضُ مخضّرةً.
وقول الشاعر:
ولقد أمرُّ على اللئيم يَسبُّني
فمضيتُ ثُمّت قلتُ لا يَعنِيني
فعطف فمضيتُ وهو ماضٍ على أَمر، لأن أَمر في المعنى ماضٍ، ألا ترى أن المعنى: لقد مرَرتُ على اللئيم يسبُني فمضيتُ؟
وأما إذا اختلف الزمان فلا يجوز العطف فلا تقول: زيدٌ قامَ ويخرجُ، تريد: قامَ فيما مضى ويخرجُ فيما يستقبل.

ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فُهم المعنى كقوله تعالى: {سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ} (النحل: 81). تقديره: تقيكم الحرَّ والبردَ، فحذف والبرد لفهم المعنى، ألا ترى أنّه معلوم أنها تقي البرد كما تقي الحرّ. ومن كلام العرب: راكبُ الناقَةِ طَلِيحانِ. أي مُعْيبانِ تقديره: راكب الناقةِ والناقةُ طَلِيحانِ، فحذف والناقة لفهم المعنى.
وكذلك أيضاً يجوز حذف حرف العطف والمعطوف عليه لفهم المعنى، فمن ذلك قوله تعالى: {فَأَوْحَيْنَآ إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ} (الشعراء: 63). وقوله تعالى: {وَأَوْحَيْنَآ إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَـهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ} (الأعراف: 160). وقوله تعالى: {فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} (البقرة: 184). التقدير: فضَربَ فانفَلَقَ، فضَرَبَ فَانبجَسَتْ، وفأفطرَ فَعِدَّةٌ، فحذف ضربَ وأفطرَ وفاءَ العطفِ مما بعدها من أيّام أخرَ. وعلى ذلك يتخرّج ما رواه قطرب من قول النابغة:
قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا
إلى حَمامَتنا أو نصفهُ فقد
تقديره: أو هذا الحمامُ ونصفُه، فحذف هذا الحمام وهو المعطوف عليه وحذف حرف العطف وهو الواو.
وقد يجوز حذف حرف العطف وحده لفهمِ المعنى نحو قوله:
...
ضرباً طَلَخْفاً في الطُلي سَخيناً
يريد ضرباً طِلَخْفاً وسخيناً، والطلَخْفُ: الشديد، والسَخين: دونَه في الشدة، والطُلي: جمع طُلَيَة وهي صفحة العنق، وقول الآخر:
كيفَ أمسيتَ كيفَ أصبحتَ مما
يزرعُ الوُدَّ في فوادِ السقيمِ
يريد كيفَ أمسيتِ وكيفَ أصبحتَ، فحذفَ الواو.
والمعطوف أبداً يكون إعرابه على حسب إعراب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، إلا أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فإنَّه يجوز أن يعطف تارة على لفظه وتارة على موضعه. فلا بدّ إذن من تبين ما له لفظ وموضع.

والذي له لفظ وموضع ينقسم ستة أقسام، قسم لفظه نصب وموضعه رفع وهو اسم إنَّ ولكنّ ولا التي للتبرئة. فإن عطفتَ على اللفظ نصبتَ وإن عطفتَ على الموضع رفعتَ، وقد قرىء: {أَنَّ اللَّهَ بَرِىء مّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} (التوبة: 3). برفع رسولهُ على موضع إنَّ على أحد الوجوه الجائزة فيه. وسنتبين ذلك إنْ شاء الله تعالى في بابه. ومن ذلك قول الشاعر:

لا نَسبَ اليومَ ولا خِلّةٌ
اتّسع الخَرقُ على الراقِعِ
روي برفعِ خِلّةٍ على موضع نَسَب، ونصبهِ على لفظِهِ.
وقسم لفظه رفع وموضعه نصب وهو المنادى المبني على الضم نحو: يا زيدُ والرجلُ، بنصب الرجل على موضع زيد، ورفعه على لفظه، وقد قُرِىء: {يجِبَالُ أَوّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ} (سبأ: 10). بنصب الطير على موضع جبال ورفعه على لفظه.
وقسم لفظه خفض وموضعه نصب، وهو الاسم المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو قولك: هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمرو، بالخفض على اللفظ وعمراً بالنصب على الموضع، وعليه قوله:
هل أنتَ باعِثُ دينارٍ لحاجَتِنا
أو عبدَ رَبٍ أخا عَونِ بنِ مخراقِ
فنصب عبد على موضع دينار.
وقسم لفظه خفض وموضعه رفع وهو كلّ اسم مخفوض بإضافة مصدر فعل لا يتعدى إليه نحو قولك: يُعجبِنُي قيامُ زيدٍ وعمرو، بالخفض على لفظ زيد ولارفع على موضعه (وعمروٌ على الموضع) كأنّك قلت: يُعجِبنُي أنْ قامَ زيدٌ وعمروٌ.
وقسم لفظه خفض وموضعه قد يكون رفعاً وقد يكون نصباً، وهو كلُّ اسم مخفوض بإضافة مصدر فعل مُتَعدٍ إليه، فيكون الموضع رفعاً إن قدَّرت المصدر مضافاً لفاعلٍ أو مفعولٍ لم يُسمَّ فاعلهُ؛ ونصباً إن قدَّرته مضافاً إلى المفعول نحو قولك: يُعجِبُني ضرب زيدٍ، تريد: أن ضرَبَ زيدٌ، ويكون في موضع نصب إن قدَّرته مضافاً للمفعول نحو قولك: يُعجبِنُي ضربُ زيدٍ عمروٌ، تريد: أن ضرَبَ زيداً عمروٌ، فمن العطف على الموضع في مثل هذا قوله:
قد كنتُ داينتُ بها حِسّاناً

مخافةَ الإفلاسِ واللّيَانا
يُحسِنُ بيَعَ الأَصْلِ والقِيانا
فعطف والقيانا على موضع الأُصُلِ، كأنه قال: يُحسِنُ أَن يَبيعَ الأصل والقيان.
وكذلك المجرور بحرف الجر الزائد يكون في موضع نصب إن كان الاسم قبل زيادة حرف الجرّ منصوباً، ويكون في موضع رفعٍ إن كان قبل دخول الحرف مرفوعاً.
فمثال ما هو في موضع نصب قبل زيادة حرف الجرّ قولك: ليسَ زيدٌ بقائمٍ، لأنَّ أصلَه: ليس زيدٌ قائماً، ومن العطف في مثل ذلك قوله:
مُعاوِيَ إنّنا بشَرٌ فأَسْجِحْ
فَلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَدِيدا
فعطف الحديد على موضع الجبال.
ومثال ما هو في موضع رفع: ما جاءني مِنْ أحدٍ، لأنّه كان قبل حرف الجر: ما جاءني أحدٌ، ولو عطفتَ على موضعه لقلت: ما جاءني من أحدٍ ولا امرأةٌ، برفع امرأة.

وقسم لفظه رفع وموضعه جزم وهو الفعل المرفوع بعد الفاء في الجواب في قوله: إن يقُمْ زيدٌ فيقومُ عمروٌ، فلفظه رفع وموضعه جزم، بدليل أنه لولا الفاء لكان مجزوماً، فلو عطفت على الموضع لجزمت، وقد قُرِىء: {فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآء وَيُعَذّبُ مَن يَشَآء} (البقرة: 284). برفع يُعذّب وجزمِه، وسنبّين ذلك في بابهِ إن شاء الله تعالى.
ويجوز أن تعطف بحرف العطف اسماً فصاعداً على اسم مثله فصاعداً فتقول: ضَربَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً، فتعطف بالواو بكراً وخالداً على زيد وعمرو. وتقول ظَنَّ زيدٌ عمراً منطلقاً وبكرٌ جعفراً مُقيماً، فتعطف بالواو بكراً وجعفراً ومقيماً على زيد وعمرو ومنطلق، وتقول: أعلَمَ عبدُ الله بِشْراً أخاكَ مُنطلِقاً وزيدٌ عمراً بَكراً ضاحِكاً، فتعطف بالواو زيداً وعمراً وبكراً وضاحكاً على عبدِ الله وبشر وأخيكَ ومنطلقٍ.
وكلّ ذلك جائز ما لم يؤدِّ إلى العطف على عاملين، فإنَّ ذلك لا يجوز، فلا يجوز أن تقول: مرَّ زيدٌ بعمرو وبَكرٍ خالدٌ، فتعطف بكراً على عمروٍ وخالداً على زيدٍ، لأنَّ ذلكَ يؤدّي إلى نيابة الواو مناب

مرَّ وهو العامل في زيد ومناب الباء وهي العاملة في عمرو، ويكون التقدير: ومرَّ ببكر خالدٌ، فتكون الواو تعطي معنى الباء ومعنى الفعل فيجيء حرفٌ واحدٌ يعطِي في حينٍ واحدٍ أزيدَ من معنى واحدٍ. وحرفٌ واحدٌ لا يدلُّ في حينٍ واحدٍ على أزيد من معنى واحد.
فإن أردت أن تعطف في هذه المسألة فلا بُدَّ من ذكر الباء فتقول: مرَّ زيدٌ بعمروٍ وببكرٍ خالدٌ، حتى لا تنوب الواو إلاّ مناب عامل واحد.
وأبو الحسن الأخفش يجيز ذلك ويقول: لمّا ناب حرف العطف مناب عامل واحد فكذلك ينوب مناب أزيد، إلاّ أنه إذا اجتمع له في العطف مخفوض وغير مخفوض قدَّم المخفوض على غيره.
ولا يجيز غير ذلك وذلك نحو: مرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكر خالدٌ، ولا يجيز: وخالدٌ بكرٍ، لئلا يكون كأنّك قد فصلتَ بين الخافضِ والمخفوضِ، ألا ترى أنّ بكراً كأنّه مخفوض بالواو. ويستدل على ذلك بقول الفرزدق:

وباشَرَ راعيها الصِلَى بلِبانِهِ
وجَنْبَيْهِ حرَّ النارِ ما يَتَحَرَّفُ

فعطف وجنبيه على لِبانه وعطف حر النار على الصِلى ونابت الواو مَنابَ باشَرَ ومناب الباء.
وكذكل استدل بقوله تعالى: {إِنَّ فِى السَّمَـوتِ وَالاْرْضِ لاَيَـتٍ} (الجاثية: 3). ثم قال بعد ذلك: {وَتَصْرِيفِ الرّيَاحِ ءايَـتٌ} (الجاثية: 5). في قراءة من قرأ بخفض آيات، فنابت الواو من تصريف مناب في ومناب إنَّ، كأنّه قال: وإنَّ في تصريف الرياح آياتٍ. والجواب: إنَّ الآية تتخرَّج على أن تكون آيات توكيداً لآيات المتقدمة لا معطوفة عليها، فلم يَعطِف إذَن إلاّ تصريف الرياح على السماوات، فنابت الواو مناب في خاصة وأما البيت فيتخرَّج على أنْ يكون الأصل: وبِجَنَبيهِ حَرَّ النار، فنابت الواو مناب باشَرَ خاصة، فحُذِفت الباءُ ولم يَنُبِ منابها حرف العطف فيكون من باب: رَسْم دارٍ وَقَفَتُ في طَلَلِهْ.

يريد رُبَّ رسمِ دارٍ، فحذَفَ رُبَّ من غير أن ينيب شيئاً منابها وأبقى عملها.

ومن قبيل قولهم: خيرٍ عافاكَ الله. يريد بخيرٍ عافاكَ اللَّهُ، فحذف الباء من بخيرٍ من غير أن يُعوِّض عنها شيئاً وأبقى عملها، ولذلك قلَّ وجود مثل هذا ولم يجىء إلاّ نادراً في الشعر وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الآخر:

أكُلَّ امرىءٍ تَحسبينَ امرءاً
ونارٍ توقَّد بالليلِ نارا

فعطف ناراً على قوله: توقّد بالليل ناراً، لا على أنه عطف قوله ونارٍ على امرىءٍ ونارٍ على قوله امرءاً لما في ذلك من العطف على عاملين.

فإن قلت: إنّما يَثبُت امتناع العطف على عاملين فصاعداً من طريق أنّه يؤدي إلى أن يكون للحرف في حين واحدٍ أزيدَ من معنى واحد، وقد وجدنا الحرف الواحد يعطي خمسة معانٍ في حين واحد، ألا ترى أنَّ الواو في قولك: الزيدون، تعطي الجمع والسلامة والإعراب والعقل والتذكير. فالجواب: إنَّ الواو إنّما أعطت الجمع خاصّة بدليل أنّها لو زالت لبطل معنى الجمع وأمّا الإعراب فقد تبيّن أنّه بالتغيير والانقلاب، وأما السلامة والتذكير والعقل فلا تُعطي شيئاً من ذلك الواو، بدليل أنّها لو زالت من الجمع لبقي الاسم لمذكر عاقلٍ سالم، فهذه الواو مصاحبة لهذه الخمسة الأشياء فلا تُعطي منها إلا معنى واحداً وهو الجمع.

فإذا نفيت في هذا الباب فمذهب المازني رحمه الله أن الكلام يكون بعد دخول حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل دخوله، فتقول في نفي: قام زيدٌ فعمروٌ، ما قامَ زيدٌ فعمروٌ، وفي نفي: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ: ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ.

وفي نفي: قام زيدٌ ثُمَّ عمروٌ، ما قام زيدٌ وثُمَّ عمروٌ، وسيبويه يوافقه في ذلك كلّه إلاّ في الواو إذا قلت: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، فإنه يفصل فيقول: لا يخلو أن يكون الكلام على فعلين أعني أن يكون مررتَ بزيدٍ على حدتِهِ ومررتَ بعمروٍ على حدتهِ، أو يكون على فعلٍ واحد أعني أن يكون مررتَ بزيدٍ (وعمروٍ) على مرورٍ واحد. فتقول في النفي إذا عنيت مرورين: ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمروٍ، فتكرر الفعل، وتقول في النفي إذا عنَيت مروراً واحداً: ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ.

وإنّما لم يكن في الأول بدٌّ من تكرير العامل لحذف اللبس، لأنّك لو قلت: ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، لاحتمل أنْ تريد أنّك لم تمر بهما ولا بواحدٍ منهما. وأنّك لم تمرّ بهما معاً بل مررتَ بأحدِهما. فلما

كان النفي من غير إعادة العامل مُلبساً لذلك لم يكن بُدُّ من إعادة النفي.

وحجّةُ المازني أن حرف النفي لا يُغيّر ما بعده على ما كان عليه قبل دخوله نحو: ما قامَ زيدٌ، ألا ترى أنّه قبل دخول ما: قامَ زيدٌ. والصحيح ما ذهبَ إليه سيبويه لأنّه قد وُجِد النفي مُغيّراً لما دخل عليه عن حالهِ قبل ذلك، ألا ترى أنّك تقول في نفي سيفعل: لن يفعلَ، وفي نفي قد فَعلَ لمّا يفعل، وفي نفي فَعَلَ: لم يَفعَلْ ولا تقول: لن سيفعلَ ولا لمّا قد فَعلَ ولا لم فَعَلَ، فإذا كانوا يُغيرون ما بعد حرف النفي عمّا كان عليه مع أنّه لم تدعُ إليه ضرورة فالأحرى أن يجوز ذلك إذا دعت إليه ضرورةٌ وهو خوف اللبس.
ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي فتقول: قامَ زيدٌ اليومَ وعمروٌ، فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف لأنّه ليس بأجنبي من الكلام. ومن ذلك قوله:
فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلقَةً
وصُداءٍ ألحَقَتْهُم بالثَلَلْ
ففصل بين مُراد وصُداء بالمصدر وهو صَلقَة لأنّه ليس بأجنبي.
وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى: {فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ} (المائدة: 6). ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه وهو وجوهكم بالجملة وهي: وامسحوا برؤوسِكم، لأنه ملتبس بالكلام لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على امسحوا، ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها. وحروف العطف كلُّها مُشرِّكة في العامل.
وكل موضع لا يُتصوَّر فيه الاستقلال بما قبل حرف العطف في حالٍ من الأحوال فإن العطف لا يتصوَّر فيه إلا بالواو خاصة، فتقول: المالُ بينَ زيدٍ وعمروٍ. ولا يجوز أن تعطف هنا بغير الواو لأنّك لو قلت: المالُ بينَ زيدٍ، لم يستقل الكلام، وكذلك اختصمَ زيدٌ وعمروٌ، لا يجوز العطفُ فيه إلاّ بالواو لأنّك لو قلت: اختصمَ زيدٌ، لم يستقل الكلام. فإن قلتَ: المالُ بينَ الزيدَيْنِ فالعَمَريْنِ، جاز العطف بالفاء، لأنك لو قلت المالُ بينَ الزيدَيْنِ، لكان الكلام مستقلاً، فأما قوله:
.....

بينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ
فإنما جاز العطف هنا بالفاء لأنَّ الكلام على حذف مضاف كأنّه قال: بينَ نواحِي الدخول. ونظير ذلك قوله:
رُبّما ضربةٍ بسيَفٍ صقيلٍ
بينَ بُصرَى وطعنةٍ نَجْلاء
يريد بين نواحي بُصرَى، وقد يجوز ألا تحتاج إلى هذا التقدير لأن الفاء قد تكون مُرتبّة بالنظر إلى الذكر فتكون إذ ذاك بمنزلة الواو، ومّما يؤكد أنَّ الفاءَ هنا بمنزلة الواو رواية الأصمعي: بين الدَخُولِ وحومَلِ بالواو.

وجميع حروف العطف يشترك ما بعدها مع ما قبلها في العامل إذا عطفت مفرداً على مفرد، ألا ترى أنّك إذا قلت: قامَ زيدٌ فعمروٌ، أنَّ التقدير: فقامَ عمروٌ، وكذلك في سائر مسائل العطف إلاّ بالواو فإنّها تنقسم قسمين: جامعة غير مُشرّكة وجامعة مُشرّكة، فمثال المشرّكة: قام زيدٌ وعمروٌ، ألا ترى أنكَ لو قلتَ: قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ لساغَ، وغير المشرّكة في مثل: اختصمَ زيدٌ وعمروٌ.
ألا ترى أَنكَ لو قلت: اختصم زيدٌ واختصمَ عمروٌ، لم يجز، لأن اختصم لا يستقل بفاعل واحد. وكذلك أيضاً: هذانِ زيدٌ وعمروٌ، الواو غير مشركة. ألا ترى أنّك لو قلت: هذانِ زيدٌ وهذانِ عمروٌ، لم يجز، لأنك لا تخبر عن اثنين بواحد. فلو قلت: هذانِ ضاحكان وقائمانِ، كانت مشرّكة لأنّك لو قلت هذانِ ضاحكانِ وهذانِ قائمانِ لساغَ.
والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، فإذا قلت: قام زيدٌ وعمروٌ فالعامل في عمرو قام بواسطة الواو وكذلك تفعل مع سائر حروف العطف.
فإن قال قائل: فهلاّ كان العاملُ حرفَ العطف نفسَه، فالجواب: إنّه لا يعمل الحرف حتى يختص ـــ في مذهبنا ـــ وحروف العطف ليست بمختصة لأنّها تدخل على الأسماء والأفعال.
فإن قال قائل: فلعلّ العامل مضمر بعد حرف العطفِ فإذا قلت: قامَ زيدٌ وعمروٌ، فالعامل في عمرو قام مضمرة، كأنه قال: فقامَ عمروٌ، فالجواب إنّه قد تَبينَ أنّه لا يسوغ تكرير العامل في مثل: اختصمَ زيدٌ وعمروٌ.

فإذا تبيّنَ في هذه المسألة أنّه لا يصلح أن يكون العامل فيه حرف العطف لعدم اختصاصه ولا عامل مضمر بعد الواو لأن ذلك يفسد المعنى تبيّن أنَّ العامل إنما هو العامل في المعطوف عليه، وهو اختصم، بواسطة حرف العطف، ويحمل على هذا سائر مسائل العطف.

بـــاب التوكيد التوكيد لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المُحدَّث عنه، وذلك أنَّ التوكيد ينقسم قسمين: توكيد لفظي وتوكيد معنوي.f فالتوكيد اللفظي يكون بإعادة اللفظ على حسب ما تقدم، ويكون في المفرد والجملة.

فمثاله في المفرد قوله تعالى: {دَكّاً دَكّاً}... {صَفّاً صَفّاً} (الفجر: 21، 22) ومنه قوله:

أبوكَ أبوك زيدٌ غيرَ شَكَ
أحلّكَ في المَخازي حيثُ حلاّ
أخاكَ أخاكَ إنَّ من لا أخا لهُ
كساعٍ إلى الهَيْجا بِغَيرِ سِلاحِ

وقامَ قامَ زيدٌ. إلا أنّه لا يؤكّد الحرف إلا بإعادة ما دخل عليه أو ضميره نحو قولك: مررتُ بزيدٍ بزيدٍ، أو مررتُ بزيدٍ به، قال الله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى الْجَنَّةِ خَـلِدِينَ فِيهَا} (هود: 108). ففيها تأكيد لقوله: في الجَنّةِ. ولا يجوز تأكيد الحرف من غير إعادة ما دخل عليه إلاّ في الضَرورِة، نحو قوله:

فلا واللَّهِ لا يُلفَى لِما بِي
ولا لِلما بِهِمْ أبَداً دَواءُ

فأدخل لام الجر عليها من غير إعادة المجرور.

ومثاله في الجملة قوله: اللَّهُ أكبرُ اللَّهُ أكبرُ، ومنه قول الشاعر:

بئسَ مَقامُ الشَيخ أمرِسْ أمرِسِ
إما على قَعوٍ وإمّا اقْعَنْسِسِ

وهذا هو التوكيد الذي يراد به تمكين المعنى في النفس. وذلك أنَّ القائل: قامَ زيدٌ، قد يقول ذلك عن غير تحقيق منه، وقد يقول ذلك ويذهل عن سماعه المخاطب، فإذا أكّد فقال: قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ، كان في ذلك محافظة على الكلام في حق المخاطب وتحقيق لذلك الكلام، وإنه لم يكن عن ظن.

والتوكيد المعنوي ينقسم قسمين، قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث وقسم يراد به إزالة الشك عن المُحَدَّث عنه.
فالذي يراد به إزالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر نحو قولك: ماتَ زيدٌ موتاً، وقتلتُ عمراً قتلاً. وذلك أنَّ الإنسان قد يقول: ماتَ فلانٌ، مجازاً وإن كان لم يَمُتِ أي كاد يموت. وكذلك. قتلتُ زيداً، قد يقوله ولم يقتله أي بَلغتُ به القتلَ، فإذا قال: مات عمرو موتاً وقتلتُ زيداً قتلاً، كان الموت والقتل حقيقيين.
فإن قال قائل: فكيف قال الشاعر:
بكى الخزُّ من رَوْح وأنكَرَ جلدَهُ
وعَجَّتْ عَجيجاً من جُدام المطارف
فأكدَّ عجّتْ بعَجيج وإن لم يكن أراد به الحقيقة.
فالجواب: إنَّ هذا من مُرشّح المجاز وإلحاقه بالحقيقة، فكأنّه قال: عجّت حَقاً لا تَجوُّزوا مبالغه في المجاز. وكذلك ينبغي أن يُحمل قوله:
نعمْ صادقاً والقائلُ الفاعلُ الذي
إذا قالَ قولا أنبطَ الماءَ في الثرى
على غير التوكيد، فيكون قولاً مصدراً مُبيّناً محذوفَ الصفة كأنّه قال: إذا قال قولاً ما أيّ الأقوال كان حقيقةً أو مجازاً أنبط الماءَ في الثرى، ولا يكون من باب التوكيد لدفع المجاز، لضعف المعنى. ألا ترى أنَّ المراد: إن قولَه وإشارته وجميع ما يراد منه يقوم مقام القول الذي يُنبطُ الماءَ في الثرى، لا أنَّ الذي يُنبط الماء إنما هو قولُه الحقيقي.
والتوكيد الذي يراد به إزالة الشكّ عن المُحدَّث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي للواحد المذكر: نفسُه، عينُهُ، كلّه أجمعُ. أكتعُ. وزاد أهل الكوفة: أبصعَ، وأهلُ بغداد أبتع. وللاثنين: أنفسُهما، أعينهما، كلاهما خاصة، وأجاز أهلُ الكوفة وبغداد تثنية ما بقي قياساً.

وللجماعة من المذكّرين: أنفُسُهم، أَعينُهم، كلُّهم، أَجمعون، أكتعون، ومن زاد: أبتَع وأبصع، في حالة الإفراد أجازَهما في حالِ الجمعِ.
وللواحدة المؤنثة: نفسُها، عينُها، كلُّها، جَمْعاءُ، بصعاء، بتَعاء عند من يقول في المذكّر: أبتَع وأبصع.

وجماعة ما لا يعقل تُعامل تارة معاملة جماعة المؤنث وتارة معاملة الواحدة المؤنثة فتقول: انكسرتِ الجذوعُ كلّهُنَّ وكُلُّها، وللاثنين: أنفُسهما أعينُهما كلِتاهُما خاصة.
وأهل الكوفة وبغداد يثنون ما بقي (من الألفاظ) قياساً. والصحيح أنّه لا يجوز ذلك لا في المذكر ولا في المؤنّث لاستغناءِ العرب عنه بكلا وقلتا كما تقول: زيدٌ كعمروٍ، ولا يجوز: زيدكَهُ، لاستفتاء العرب بمثِلِهِ ولا يجوز أيضاً في: سرتُ حتى الصباحِ: حتّاهُ، لاستغنائهم عنه بـــ«إليه». ويُجيزون أيضاً: كلاهما في المؤنثتين ويستدلون على ذلك أيضاً بقول الشاعر:

كِلا عَقبَيْها قد تَشَعَّبَ رأسُها
من الركضِ في جَنْبي ثَفالٍ مُباشِرِ

وبقول الآخر:

يُمتُّ بِقُربَى الزَينَبينِ كِلَيْهِما
إليكَ وقُربى خالدٍ وحَبِيبِ

وذلك قليل جداً لم يجيء في الشعر وينبغي أن يُحملَ على التذكير على المعنى كأنّه لحظ في الزينَبَيْنِ معنى الشخص.
ولجمع المؤنثات: أنفسُهنَّ، أعيُنُهُن، كلُّهنّ، جُمَعُ، كُتَعُ، ومن زاد بَتْعاءَ وبصعاء في حال الإفراد قال في الجمع: بُتَعُ، بُصَعُ.
وهذه الألفاظ تنقسم قسمين، قسم يراد به العموم والإحاطة، وقسمٍ لا يراد به ذلك.
فالذي يُراد به الإحاطة والعموم: كلٌّ وما في معناها، والذي لا يُراد به الإحاطة والعموم: النفسُ والعَينُ وتثنيتهُما وجمعُهما.
فالذي يُراد به العموم لا يؤكَّد به إلاّ ما يتبعض بذاته كالدراهم، لأنّها تتبعّض مع كلِّ عامل، أو بحسبَ عامِلِهِ، نحو رأيتُ زيداً، ألا ترى أنَّ زيداً يتبعَّض مع رأيتُ ولا يتبعض مع تكلَّم. فتبعُّض زيدٍ إذن بحسبِ العامل الداخل عليه فتقول قبضت الدراهِمَ كلَّها ورأيتُ زيداً كُلَّه.
والذي لا يُراد به العموم يؤكد به ما يتبّعضُ وما لا يتبعّض، تقول: تكلَّمَ زيدٌ نفُسه، وقَبَضتُ المالَ نفسَه.
فائدة التأكيد بالنفس رفع ما يحتمله المُخبرَ عنه من أن لا يكون صاحب حقيقة، ألا ترى أنّك تقول: ضربتُ زيداً، فيحتمل أن يكون المضروب زيداً نفسَه أو من هو بسببه. فإذا قلت: ضربتُ زيداً نفسَهُ، كان المضروب زيداً لا غيره. وفائدةُ التوكيد بكلّ وما في معناها رفع ما كان يحتمله اللفظ من إرادة البعضيّة به.

ألا ترى أنّك إذا قُلتَ: قبضتُ المالَ، احتمل أن يكون المقبوض بعضَه وأن يكون جميعَهُ، فإذا قلتَ: قبضتُ المال كلَّه، ارتفع ذلك الاحتمال وثبت أنَّ المراد الجميع.
وإذا اجتمعت هذه الألفاظ في التوكيد بدأت بالنفس ثُمَّ بالعين ثم بكل ثم بأجمعَ ثمَّ بأكتعَ، وأمَا أبصَعُ وابتَعُ عند من يزيدهما فلا تُبالِ أيّهما قدَّمتَ على الآخر. فإن لم تأت بالنفس أتيت بما بقي على الترتيب المتقدم. فإن لم تأتِ بالعين ولا بالنفس أتيتَ بما بقي على الترتيب المتقدّم. فإن لم تأتِ بكلّ أتيت بأجمع وما بقي فإن لم تأتِ بأجمع تأتِ بما بعده، وسبب ذلك أن أكتع تابع لأجمع فلا يؤتى به إلاّ بعده، إذ لا يجوز أن يؤتي بالتابع المرفوع على التَبعية دون المتبوع.
فأكتع بمنزلة بَسَنٍ من قولك: زيدٌ حَسَنٌ بَسَن، فكما لا يؤتى بِبسَنٍ إلاّ بعدَ حَسَنٍ فكذلك لا يؤتى بأكتعِ إلاّ بعد أجمع. فأما قوله:
تَرَى الثورَ فيها مُدخِلَ الظل رأسَهُ
وسائرُهُ بادٍ إلى الشَمس أكتَعُ
فاستعمل أكتع غير تابع لأجمع، ووجهُه أنّه محمول على البدل لا على التأكيد.
ويجوز تأكيد الأسماء كلِّها إلا النكرة فإنّها لا تؤكدَّ على كلِّ حالٍ خلافاً لأهل الكوفة فإنَّهم يُجيزون تأكيد النكرة بشرط أن تكون متبعضة ويكون التوكيد بكلّ وما في معناها نحو قولك: أكلتُ رغيفاً كلّه. ولا يجوز أن تقول: أكلتُ رغيفاً نَفَسهُ. وسببُ ذلك أنَّ التوكيد بالنفسِ والعينِ لا فائدة فيه في النكرة، ألا ترى أنك إذا قلتَ: ضربتُ زيداً نفسَهُ، أفدتَ بالتأكيدِ بالنفسِ أنَّ المضروبَ زيدٌ لا من هو منه بسبب. فإذا قلتَ: أهنتُ زيداً، احتمل أن تريد أنّك أهنت أباه فتجوزت فجعلتَ إهانتك لأبيه إهانةً له.
وإذا قلتَ: رأيتُ رجلاً نفَسهُ، لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة إذ المفهوم من: رأيتُ رجلاً، ومن رأيتُ رجلاً نفَسه، واحد وهو رجل غيرُ مُعَيّن، وفي توكيد النكرة المتبّعضة بكلّ وما في معناها فائدة، ألا ترى أنك إذا (قلت): أكلتُ رغيفاً، أمكن أن تريد أنّك أكلتَ جميعَه وأنّك أكلتَ بعضَه. فإذا قلت: كُلَّه، أفاد ذلك العموم والإِحاطة. واستدلّوا على جواز ذلك من طريق السماع بقوله:

قدَ صَرَّتِ البكرةُ يوماً أجمَعا
فأكد يوماً وهو نكرة بأجمعَ. وبقول الآخر:
أرمِي عليها وهيَ فرعٌ أجمعُ
وهي ثلاثُ أذُرعٍ وإصبِعُ
فأكدَّ فرعاً وهو نكرة بأجمَع. وبقولِ الآخر:

يا ليتَني كنتُ صَبيّاً مُرضعا
تَحمِلني الذَلفاءِ حولاً أجَمعا
فأكد حولاً وهو نكرة بأجمع.
والصحيح أنّه لا يجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين لما ذكرنا. ولا بكُلّ ولا ما في معناها، لأنَّ أسماءَ التأكيد كلَّها معارف إمّا بالإضافة نحو نفسه وعينه وكله وإمّا بالعَلَمِيّة نحو: أجمَع وأكتَع، أو بِنَيةِ الإضافة تريد أجَمعهُ وأكتعُه. وسنبين الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالى.
والتأكيد يشبه النعت في أنّه تابع من غير واسطة حرف ومن غير أن يُنَوى بالأول الطرح، وكما أنَّ النكرة لا تُنعت بالمعرفة فكذلك لا تؤكّد بشيء من هذه الأسماء. فأما ما أنشدوا من قوله: حولاً أكتعا، ويوماً أجمعا، وفرعٌ أجمع، فشاذّ وينبغي أن يُحمَل على البدل لا على التأكيد لما ذكرنا من امتناع تأكيد النكرة بهذه الأسماء، فإذا خرجت إلى البدل ساغَ إبدال المعرفة من النكرة، ويكون الشذوذ إذ ذاك في استعمال أجمع وأكتع في غير باب التوكيد ولا يُقاس على شيء من ذلك. فإذا تبين أنَّ أجمع وأكتع قد يُستعملان في غير التأكيد ساغَ لنا إذ ذاك أن نجعل أجمع من قوله: باد إلى الشمس أجمع بدلاً من الضمير في بادٍ، لا تأكيداً.
وما بقي من الأسماء المعارف فإنه يجوز تأكيده من غير شرطٍ إلا ضمير الرفع المتَصل فإنه لا يؤكد بالنفس والعين إلاّ بعد تأكيده بضمير رفع منفصل نحو قولك: قمتَ أنتَ نفسُك، وقمتُم أنتُم أنفُسُكم، وزيدٌ قامَ هو نفسُه ولا يجوز أن تقول: قمتُم أنفُسُكم ولا قمتَ نفسُك ولا زيدٌ قامَ نفسُهُ.
فإن أكدت بكلّ وما في معناها لم تحتج إلى التأكيد بضمير الرفع المنفصل فقلت: قمتُم كلّكم أجمعونَ، وقمتُما كلاكُما. والسبب في ذلك أنَّ النفس والعين يستعملان يَلِيانِ العامل، فلو لم تؤكّد إذا أردتَ التأكيد بهما ـــ بضمير الرفع المنفصل لأدى ذلك إلى

التباس في بعض المواضع، ألا ترى أنّك إذا قُلتَ: زيدٌ قُبِضَ نفسُه، وهند ذَهَبَتْ نفُسها، احتمل أن يكون النفس تأكيداً للضمير في قُبِضَ وفي ذهبت، وأن يكون مرفوعاً بهما فإذا أكّدت بالضمير المنفصل قلت: قُبِضَ هو نفُسه، وذهبت هي نفُسها ارتفع اللبس، ثم حُمِل ما ليس فيه لبس في نحو: قمتَ أنتَ نفُسك، على ما فيه لبس.
وأما أجمع فلا تستعمل أبداً تلي العامل، فإذا قلت: المالُ قُبِضَ أجمع والدار انهدَمَتْ جمعاءُ، عُلِمَ أنَّ أجمعَ وجمعاءَ تأكيدان لا مرفوعان بقُبضَ وانهدَمتْ.

وأما كلّ فلم تحتج معَها إلى أنْ تؤكّد بالضمير المنفصل لأنَّ ولايتها للعامل ضعيفة ولأنها بمنزلة أجمع في العموم، فلمّا كانت في معناها حُمِلَت عليها.
ولا يجوز تأكيد الاسم إذا كان معنى الكلام يُغني عن التأكيد، فتقول: قامَ الزيدان كلاُهما لأنّه قد يجو أنْ تقول:ُقامَ الزيدانِ، وإنما قام أحدهما قال الله تعالى: {يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالمَرْجَانُ } (الرحمن: 22). وإنّما يخرجُ من أحدهما. وقال تعالى: {نَسِيَا حُوتَهُمَا} (الكف: 61). وإنّما الناسي الفتى، بدليل قوله: فإني نسيتُ الحوتَ. فإذا قلت: قامَ الزيدان ـــ كلاهما أفاد التأكيد العموم والإحاطة ولا تقول اختصمَ الزيدانِ كلاهُما، إذ لا يُتصور أن يختَصِمَ الزيدانِ وأنتَ تعني أحدَهُما، لأنَّ الاختصام لا يُتصور من واحدٍ.
وأبو الحسن يجيز ذلك ويجعله بمنزلة التأكيد بعد التأكيد، وذلك فاسد لأنّك إذا قلت: قام الزيدونَ كلّهم، جاز أن تعني بذلك البعض وأكدت بكلّ مبالغةً، فإذا قلت: أجمعون، أزال ذلكَ الاحتمالَ.
وكذلك ما بقي من أَلفاظ التأكيد قد يتطرق الاحتمال إليه تطرّقاً ضعيفاً، فإذا استوفيت ألفاظ التأكيد حينئذٍ زالَ ذلك الاحتمال وعُلِمَ أنَّ المقصود العموم. وإذا قلت: اختصمَ الزيدانِ كلاهما، لم يتَطرَّق الاحتمال أصلاً إلى أنَّ المراد أحدهما فهذا فرق ما بينهما.
ولا يجوز تأكيد ما ليس بمقصود للمُخبِر من الكلام نحو قولك: ضربتُ عبدَ الزيدَيْن كِلَيْهما. لا يجوز ذلك لأنّك لم تقصد الإخبار عن الزيدين فلو أكدتهما لكنت كالمتناقض، لأنّك من حيث أكدت

ينبغي أَن تكون قاصداً نحوهما، ومن حيث لم تنو الإِخبار عنهما لم يكونا مقصودين، فلذلك لم يجز تأكيده.
وإذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعت ثمَّ بالتوكيد بالنعتِ ثمَّ بالتوكيد ثمَّ بالبدل ثمَّ بالعطف وسبب تقدم النعت على التوكيد أنّك لا تؤكد الشيء إلاّ بعد معرفته واستقراره ولذلك لم تؤكد النكرة كما تقدم.
وسبب تقدّم التأكيد على البدل أنّك لو قدَّمت البدل لكنت من حيث أبدلتَ قد نويت بالأول الطرح من جهة المعنى ومن حيث أكّدت بعد ذلك يكون بمنزلة المعتمد عليه الذي لم تنو به طرحاً وذلك تناقض. وقُدّم البدل على العطف لأنَّ البدل على كل حال مبيّن للأول، وكأنه من كماله، ولا يعطف على الاسم إلا بعد كماله، والعطف ليس بمبين له، فلم يجرِ لذلك مجرى المكمِّل له.

فإن لم تأت ببعض هذه التوابع أتيتَ بما بقي على الترتيب المذكور.
وينبغي أن يعلم أن التأكيد بكلّ وأجمع لا فرق بينهما في المعنى، فإذا قلت: قام القوم كلّهم أَو قامَ القومُ أَجمعون، فالمعنى واحد. وذهب بعض النحويين إلى التفريق بينهما فقال إذا قلت: قام القوم كلّهم، احتمل أن يكون القوم في وقت القيام مجتمعين أَو متفرقين فإذا قلت: قامَ القومُ أجمعونَ، أفاد ذلك أَنَّ القوم مجتمعون في وقتِ القيام. والصحيح أنّه لا فرق بينهما بدليل قوله تعالى: {لَاَمْلَاَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ} (السجدة: 13)، ومعلوم أنّهم ليسوا مجتمعين في جهنّم بل منهم من هو في الدَرَكِ الأسفل منها. ومنهم من هو بخلاف ذلك فدلَّ ذلك على فسادِ مذهبه.
وما كان من ألفاظ التأكيد على وزن أفعل كأجمع، أَو فعلاء كجمعاء، أو فُعَل كجُمَع فإنه لا ينصرف.
أما أفعل فإنه امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف، فإن قيل: فبِم تَعرَّف أَجمَعُ وأكتَعُ؟ فالجواب: إِنَّ في ذلك خلافاً. منهم من جعل تعريفهما بالعَلَميّة كأنّهُ عُلِّق على معنى الإِحاطة لما يتبعه. ومنهم من جعل تعريفهما بنيّة الإِضافة لأنّكَ إذا قلتَ: قُبِض المالُ أجمعُ، فمعناه أجمعُهُ. فإن قيل: فكيف امتنع من الصرف

على هذا والتعريف المانع للصرف إنّما هو تعريف العَلَميّة؟
فالجواب: إنَّ هذا التعريف قد يمنع لشبهه بتعريف العَلَميّة من حيث لم تكن له أداة يتعرَّف بها في اللفظ كما أنَّ سَحَرَ ـــ إذا أردته ليومٍ بعينه امتنع من الصرف للعدل، وشُبِّهَ تعريفه بتعريف العَلَميّة من حيث كان تعريفه بغير أداةٍ في اللفظ، وإن كان تعريفه في رتبةِ تعريفِ ما فيه الألف واللام.
وأما جَمعاءُ وكتعاء فامتنعا من الصرف لأجلِ الهمزة وهي تمنعُ الصرفَ وحدَها من غير علّة تضاف إليها.
وأما جُمَعُ فامتنع من الصرف للعدل والتعريف المُشبه لتعريف العَلَميّةِ لأنَّ جُمَعَ لا يُتَصوَّر أن يكون عَلَماً لأنّه جَمْعٌ والجموع لا تكون أعلاماً فلم يبق إلاّ أن يكون مُعَرَّفاً بنية الإضافة. وكذلك كُتَعَ ألا ترى أنَّ قولك مررت بالهنداتِ جُمَعَ كُتَعَ معناه: جُمَعَهُنَّ كُتَعَهُنَّ.
فإن قيل: فعن أيّ شيء عُدِلَ؟ فالجواب: إنَّ فيه خلافاً، فمنهم من قال: هو معدول عن فَعَالَى، وذلك أن جمعاء اسم كصحراء، بدليل أنَّ التوكيد قد يكون بالجوامد كالنفس والعين، فليس حكمه حكم النعت، فإذا كان بمنزلة صحراء كان القياس أن يقال في جمعه: جَماعَىَ كصحَارى، فعُدِل عن ذلك إلى جُمَعَ.

ومنهم من قال: إنّهُ معدولٌ عن جُمْعَ الساكن العين إلى جُمَعَ وجَعَلَ جمعاء بمنزلة حمراء لشبهها بها في أنّها تابعة وفي أنها مشتقة وفي أن مذكّرها على وزن أفعل، فإذا كانوا قد جمعوا أحوص الذي هو عَلَم على حُوص وأجروه في ذلك مجرى الصفة فالأحرى أن يفعل ذلك في هذا. وهذا عندي أولى، لأنّه قد ثبت العدل في كلامهم من فُعل الساكن العين إلى فُعل، قالوا: ثلاثٌ دُرَعُ وهو جمع دَرْعاء وكان القياس دُرْعُ، ولم يثبت العدل عن فعالى إلى فُعَل في موضع من المواضع.
وقد تجري العرب ـــ مجرى كل في التأكيد ـــ اليدَ والرجلَ والذراعَ والضَرعَ والظهرَ والبَطنَ والسَهلَ والجَبَلَ والصغيرَ والكبيرَ والقَويَّ والضعيف فتقول: ضُرِبَ زيدٌ الظَهرُ والبَطنُ، وضُرِبَ عمروٌ اليدُ والرجلُ، وكذلك: ضربتُ القومَ كبيرهم وصغيرَهم وقويّهم وضعيفَهم، ومُطِرنا السهلُ والجَبلُ. والدليل على أنَّ مجيئَها الأول على معنى التأكيد كونُكَ قد أخرجتها عن

معناها إلى العموم. ألا ترى أنها لو لم تخرج عن أَصلِها وتلحق بباب التأكيدِ لم تُعطِ العموم.
وكذلك أيضاً تُجرِي العربُ مجرى التأكيد كلَّ أسماءِ العدد من الثلاثة إلى العشرة فتقول: مررتُ بالقومِ ثلاثتهم وأَربَعَتِهم إلى العشرة. فأما ما جاوز العشرة ففيه خلاف. فمنهم من أجاز ذلك ومنهم من لم يجزه، والصحيح إجازته وقد فعل ذلك الأخفش.
وفيه ـــ إذا كان العدد مفسراً بواحد منصوب ـــ ثلاثة أوجه.
منهم من يضيف العدد إلى ضمير الاسم المؤكدّ فيقول: أحدُ عَشَرِهم وعِشروهمُ، وهذا أضعف الأوجه، لخروج العدد بذلك عما استقر فيه من نصب تمييزه. ومنهم من يبقي التمييز ظاهراً.
ومنهم من يحذف التمييز لفهم المعنى فيقول؛ مررتُ بالقومِ أَحدَ عشرَ رجلاً وأحد عَشَرَ، ومررتُ بالقومِ عشرين رجلاً وعشرينَ.
فإن قال قائل: ما الدليلُ على أنّك إذا قلت: مررت بالقومِ ثلاثتهم، على جهة التأكيد ولعلّه بدل؟ فالجواب: إنَّ الذي يدلُّ على ذلك أنّك لا تقول: مررتُ بالقومِ ثلاثتهم إلاّ إذا كانوا ثلاثة، فلولا أنه قد أخرجَ عن معناه إلى معنى التأكيد لما جاز ذلك، لما يلزم من إضافة الشيءِ إلى نفسه، لأنَّ الثلاثة هم القوم من غير زيادةٍ ولا نقصان، فلما لُحِظَ فيه معنى كلّهم جازت الإضافة كما يجوز في كلٍّ وإن كان ما بعد كلّ هو كلّ في المعنى. وجاز ذلك في كلّ حملاً على نقيضها وهو بعض، وأيضاً فإن كلَّ الشيء هو جميع أبعاضه، فكما تقول: استوفيت أبعاض القومِ بالضَربِ، فتضيف الأبعاض إلى القوم، فكذلك تفعل في كلّ.

وفي كلا وكلتا خلاف بين الكوفيين والبصريين، فمذهب أَهل البصرة أنّهما مفردان في اللفظ مُثنيّان في المعنى كزوج الذي لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين، ومذهب أهل الكوفة أنّهما مُثنيّان لفظاً ومعنى كرجُلَين.
واستدل أهل الكوفة على أنهما مثنيّان لفظاً ومعنى باستعمال العرب لهما في حال إضافتهما إلى المضمر بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض، فتقول جاءني الرجلانِ كلاهُما، ورأيتُ الرجلَين كِلَيْهِما، ومررتُ بالرجُلَينِ كليها.
واستدل أهل البصرة على أنّهما مفردان في اللفظ بأربعة أدلة:

أحدها: أنّهما إذا كانا مثنيين في اللفظ وجب أن يُجعلا من باب المثنى الذي لا واحد له نحو اثنين، ألا ترى أنهم لا يقولون: إِثْنٌ، وكذلك لا يقولون كلْ ولا كلْتَ في الواحد. وذلك قليل بل باب التثنية أن يكون مبنياً على واحد ملفوظ به كرجُلَينِ. فأما ما زعم البغداديون من أنَّ واحد كلتا كِلتَ واستدلوا على ذلك بقوله:
في كلتَ رجلَيْها سُلامى واحِدَه
كِلتاهما قد قُرِنَت بزائده
ففاسد، لأنَّ كِلتَ في البيت محذوفة من كِلتا وليست بمفرد لها، ألا ترى أنَّ المعنى: في كِلتا رجلَيْها.ا ولو كانت مفردة كلتا لكان المعنى: إحدى رِجلَيْها، وذلك غير متصورٌ في البيت بدليل قوله بعد: كِلتاهما قد قرِنَت بزائدة.
والدليل الثاني: أنّهما لو كانا مثنيين لم تجز إضافتهما إلى اثنين فتقول: كلا الرجلين، لئلا تكون قد أضفتَ الشيء إلى نفسه من غير مسوغ، وإنّما سوّغَ ذلك عندنا كون كلا وكلتا مفردين في اللفظ وما بعدهما مثنى، فلما خالفا ما بعدهما بهذا القدر من المخالفة ساغت الإِضافة، ألا ترى أنّه لا يجوز: اثنا رجلين في ضرورة ولا في فصيح كلام وقد جاء في الشعر مثل قوله:
...
ظرفُ عجوزٍ فيه ثنتا حَنَظَلِ
لما لم يكن حنظل مثنى اللَفظ وإن كان إنّما يغني عن حنظلتين.
والدليل الثالث: كون العرب تجعلهما في حال إضافتهما إلى الظاهر بالألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وخفض، ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض.
فإن قيل: فلعل ذلك على لغة من يقول: الزيدان، بالألف في الأحوال كلها فالجواب: إنَّ ذلك إنما هي لغة لبعض العرب وأكثر ما يوجد ذلك في خثعم وهي فَخِذ من طيئٍ وجميع العرب تستعمل كلا وكلتا بالألف في كل حال إذا أضيف إلى الظاهر ولم تُستعمل بالياء في النصب والخفض في حال من الأحوال، فدلّ ذلك على أنهما ليسا بمثنيين.

والدليل الرابع: كون العرب تخبر عنهما إخبار المفرد قال الله تعالى: {كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا}. ولم يقل آتتا ولو كان مثنيين لم

يخبر عنهما بالمفرد، ألا ترى أنّكَ لا تقول: الهندان قامت والزيدانَ قامَ.
فإن قيل: لا حجة في ذلك لأنَّ العرب قد تُخبر عن الاثنين إخبار المفرد، قال الفرزدق:
ولو رضِيَتْ يَدايَ بهِ وضَنّتْ
لكانَ عَلَيَّ للقِدَرِ اختيارُ
ولم يقل وضنّتا، وقال الآخر:
لِمَنْ زُحلوفةٌ زُلٌّ
بها العينان تَنهَلُّ
ولم يقل تَنهلّان، وقال الآخر:
فكأنَّ في العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنفُلٍ
أو سُنبُلاً كُحِلَتْ بِه فانهلّتِ
ولم يقل ـــ كُحِلَتا ولا فانهلّتا.
فالجواب: إنَّ الإخبار عن كلا وكلتا إخبار المفرد كثير، وما أنشدناه قليل بابه الشعر، وهو مع ذلك لا يجوز إلا في الشيئين المتلازمين كالعينين واليدين ليس كذلك أمر كلا وكلتَا.
فإن قيل: فالذي يدلّ على أنهما مُثَنَّيانِ إخبار العرب عنهما إخبار المُثنَّى قال:
كلاهما لا يطلقان
فالجواب: أنَّ ذلك قليل ووجهه الحمل على المعنى، لأنَّ كلا وكلتا وإن كانا مفردي اللفظ فهما مثنيان في المعنى، ومثل ذلك قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} (يونس: 42). فحملَ على المعنى. وقال في موضع آخر: {وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ} (الأنعام: 25). فحمل على اللفظ، وقد جمع الأسود بن يعفر الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في بيت واحد فقال:
إنَّ المَنِيَّة والحتوفَ كلاهما
يُوفي المَنِيَّةَ يرقُبانِ سَوادِي
فقال: يوفي حملاً على اللفظ ويرقبان حملاً على المعنى.
فإن قيل: فلأي شيء كانا بالألف في الرفع، والياء في النصب والخفض مع إضافتها إلى المضمر؟ فالجواب: إنَّ العرب قد تقلب الألف ياء مع المضمر في نحو: علَيهِ وإليه ولَدَيْه وإنّما تفعل ذلك إذا كان اللفظ الذي في آخره ألف شديد الاتصال بالمضمر، ألا ترى أن لدي وإليّ وعليّ لا تستعمل واحدة منها مفردة، فهي شديدة الافتقار إلى ما بعدها، والمضمر أيضاً لاتصاله شديد

الافتقار لما قبله، فغيّروا آخر هذه الألفاظ بقلب آخرها كما غيروا آخر الفعل الضمير الفاعل كضربت ولم يفعلوا ذلك مع المفعول، فكذلك أيضاً قلبوا الألف من كِلا ياء مع المضمر كما فعلوا ذلك في لَديهِ وعلَيهِ لشدة افتقار المضمر لما قلبه، ولأنَّ كلا أيضاً لا تستعمل إلاّ مُضافة.
فإن قال قائل: فلو كان الأمر على ما ذكرتم لقلبوا مع المضمر في حالة الرفع فقالوا: جاءني الرجلان كلَيْهما، فالجواب: إنَّ كلا وكلتا في الباب مشبَّهان بعَلىّ ولَدَى لأنّهما أشدّ اتصالاً بما بعدهما من كلا وكلتا، فلذلك لم تقلب إلا في النصب والخفض، ولأنَّ لدى منصوبة وقد تكون مخفوضة في مثل: مِن لَدَيهِ ولا تكون مرفوعة فلذلك لم تقلب إلاّ في الموضع الذي حملتها عليه.

بـــاب البدل

البدل إعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ. فقولنا: إعلام السامع بمجموع الاسمين، مثال ذلك: قام زيدٌ أخوكَ، ألا ترى أنّ السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيدٍ وأخيك.
وقولنا: أو فعلين، مثال ذلك قول الشاعر:
متى تأتنا تُلممْ بنا في ديارِنا
تَجِدْ حَطَباً جزلاً وناراً تأججاً
ألاَ ترى أنَّ السامع أعلمته الشرط بمجموع تأتِنا وتُلِممْ.
وقولنا: على جهة البيان، تحرز من العطف، ألا ترى أنّك إذا قلت: قامَ زيدٌ وعمروٌ أعلمته بالقيام بمجموع زيد وعمرو، إلا أن الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك: قام زيدٌ أخوكَ، بيانٌ لزيد بالأخ. وقولنا: على أن يُنَوى بالأول منهما الطرح، تحرز من النعت والتأكيد، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيدٌ العاقلُ أو قام زيدٌ نفسُهُ، فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل، وكذلك أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبيين الأول وهو زيد بالثاني (وهو) نفسه. لكنه لم يُنْوَ بزيد في النعت والتأكيد الطرح كما نويته في البدل لأنّك إذا قلت: قامَ زيدٌ أخوك، فإنما اعتمدت في الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في زيد، فكأنك قلت: قامَ أخوكَ،

فأضربت عن قولك أولاً: زيد، فإن قال قائل: وما الدليل على ذلك؟
فالجواب أن تقول: الذي يدل على ذلك تكرير العامل مع البدل في نحو مررتُ بزيدٍ بأخيك، قال الله تعالى: {قَالَ الْمَلأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءامَنَ مِنْهُمْ} فأعاد لام الجر مع مَنْ وهو بدل من الذي، فلولا أنَّ النية في الأول الطرح لما جاز ذلك، إذ لو كان البدل من كمال الأول كما هو النعت لما ساغ إدخال العامل عليه لئلا يؤدي ذلك إلى إدخال العامل بين شيئيين قد جِعلا كالكلمة الواحدة، ومن أجل ذلك لم يدخل العامل على النعت لأنه مع المنعوت كالشيء الواحد، فهو من كمال المنعوت كما أنَّ الصلة من كمال الموصول.
وقولنا: من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، لأنَّه لو نوى بالأول الطرح لفظاً ولم يعتد به أصلاً لما جاز مثل: ضربتُ زيداً يَدَهُ، إذ لو لم يعتد بزيد لم يكن للضمير في يده ما يعود عليه.
والبدل ينقسم ستة أقسام، ثلاثة اتفق النحويون على جوازها وورد بها السماع، واثنان جائزان في القياس ولم يرد بهما سماع، وواحد ورد به السماع إلا أنَّ النحويين اختلفوا فيه، هل هو من هذا الباب أم من باب العطف.

فالثلاثة التي ورد بها السماع هي بدل الشيء من الشيء، وهو أن تبدل اللفظ من اللفظ بشرط أن يكون اللفظان واقعين على معنى واحد، ومنه قوله تعالى: {اهْدِنَا الصّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّآلّينَ } (الفاتحة: 6، 7). والصراط الثاني هو الأول.
وبدل البعض من الكلّ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون الثاني واقعاً على بعض ما يقع عليه الأول نحو قولك: ضربتُ زيداً يدَهُ، ومنه قوله تعالى: {وَللَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَـعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً} (آل عمران: 97). فمَنْ بدل من الناس وهو واقع على بعض ما يقع عليه الناس، لأنَّ الناس منهم المستطيع وغير المستطيع.
وبدل الاشتمال وفيه خلاف بين النحويين، فمنهم من رأى أنَّ بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول وهو مذهب الزجاج، نحو قولك: أعجَبَني

عبدُ اللَّهِ عِلمُهُ، ألا ترى أنَّه قصد الاشتمال على بدل المصدر من الاسم.
وذلك فاسد، لأنّهم يقولون: سُرِقَ عبدُ اللَّهِ ثَوبُه، والثوبُ ليس بمصدر. ومنهم من رأى أنَّ بدلَ الاشتمال هو أن تُبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتملاً على الأوّل ومحيطاً به، فيدخل في هذا الحد: سُرق عبدُ اللَّهِ ثُوبُهُ. لأنَّ الثوب مشتمل على عبد الله، (وهو فاسد) وذلك لأنّه يجوز أن تقول: سُرِقَ عبدُ اللَّهِ فَرسُهُ، والفرس ليس مشتملاً على عبد الله.
والصحيح أنَّ بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني، وأعني بذلك أن يذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني، وذلك نحو: سُرِق عبدُ اللَّهِ ثوبُهُ أو فرسُهُ، لأنه قد يجوز أن تقول: سُرِقَ عبد اللَّهِ وأنت تعني الثوبَ أو الفرسَ.
ومن هذا القبيل قوله تعالى: {قُتِلَ أَصْحَـبُ الاْخْدُودِ }{النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ } (البروج: 4، 5). فالنار بدل من الأخدود لأنه يجوز أن تقول: قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ وأنت تعني النار، ولأنّه قد علم إنّما كان ذلك من أجل النار التي اتخذوها في الأخدود لإحراق المؤمنين والمؤمنات، لا الأخدود نفسه.
وعلى هذا يجوز: أعجَبني عبدُ اللَّهِ حُسنُهُ، لأنّه قد يجوز أن تقول: أعجبني عبدُ اللَّهِ وأنت تعني الحسن. ولا يجوز أن تقول، أعجبني عبدُ اللَّهِ غلامُه، لأنه لا يجوز أن تقول: أعجَبَني عبدُ الله وأنت تعني الغلامَ لأنّه لا يفهم من الأول.

وليس القول في معرفة بدل الاشتمال بأن يكون الثاني مفهوماً من الأول، بل لا بد من أن يجوز استعمال الأول وحده على حدة، ويكون الثاني مفهوماً منه، فلا تقول أسرَجْتُ القومَ دابّتَهم، وإن كان معلوماً من قولك: أسرجتُ القومَ، أنّك إنّما تقصد الدابّة، لأنه لا يجوز: أسرجتُ القومَ، وأنت تعني الدابة وتقول: سُرِقَ عبدُ اللَّهِ ثوبُهُ، لأنك قد تقول: سُرِقَ عبدُ اللَّهِ، وأنت تعني الثوب.
والإثنان الجائزان قياساً ولم يرد بهما السماع: بدلُ الغَلَطِ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكرك للأول على جهة الغلط.

وبدل النسيان: أَن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكر الأول على جهة النسيان، ومثال ذلك أن تقول: مَرَتُ بزيدٍ حمارٍ، وذلك أن تكون قد توهمت أنَّ الممرور به زيد، ثم تذكرت بعدُ أنَّ الممرورَ به حمارٌ وأتيت به على جهة البدل.
والأحسن في مثل هذا أن تأتي بل فتشعر بالإضراب عن الأول لئلا يتوهم في ذلك أنّك قصدت الصفة، ألا ترى أنّك إذا قلت: رأيتُ رجلاً حماراً أو ثوراً أمكن أن تتوهّم أنّك رأيت رجلاً جاهلاً أو بليداً.
ومن النحويين من زعم أنَّ ذلك قد ورد في كلامهم واستدلَّ على ذلك بقول ذي الرمة.
لَمْياءُ في شفَتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ
وفي اللِثاثِ وفي أنيابِها شَنَبُ
فقال: الحُوَّة السوادُ الخالص، واللعَسُ سوادٌ يضربُ إلى الحُمرة، فإبداله اللعَس من الحُوَّة على جهة الغلط.
ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون اللعَس صفة للحُوَّة كأنّه قال: حُوَّةٌ لَعْساءُ أي حُوَّة مشوبة بحُمرة، كما قالوا: رَجلٌ عَدْلٌ، يريدون عادل، فيكون من باب الوصف بالمصدر.
والواحد الذي ورد به السماع واختُلِف فيه بدل البَداء وهو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول قد بدا لك في ذكره، وذلك نحو ما ذكره أبو زيد من قولهم أكلتُ لحماً سمكاً تمراً.
وذلك أنّه أخبر أولاً عن أكله اللحم ثم بداله في ذلك فأخبر عن أكله السمك ثم بداله فأخبر عن أكله التمر، وقول الشاعر:
ما ليَ لا أبكي على عَلاّتِي
صِبائحي غَبَائقي قَيْلاتِي
وذلك أنَّه أبدل الصبائح من العَلاّت أولاً فكأنّه قال: ما ليَ لا أبكي على صبائحي.
ثم بداله في ذلك فأبدل الغبائق.
ومن الناس من جعل هذا من باب العطف وحذف منه حرف العطف. والصحيح أنَّ الوجهين ممكنانِ.
والذي يُستَدل به على بدل البَداء قوله عليه السلام: «إنَّ الرجُلَ ليَصُلّي الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصفُها ثُلُثها رِبعُها إلى العُشرِ». إذا معلوم أنه ليس المعنى: وما كُتب له النصفُ مع الثلث وكذلك مع سائر الأجزاء، لأنَّ ذلك لا يوجد لشيء من الأجزاء واحد، وأيضاً فإنَّه مناقض لمقصود الحديث من أنَّ الرجل قد يصلي الصلاة وما

كُتِبَ له إلاّ بعضُها وكأنّه لما قال: إنَّ الرجل ليصلي الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصفُها، أضرب عن ذلك وأخبر أنَّه قد يُصلّي وما كُتِبَ له ثُلثُها وكذلك يتنزل ما بعد ذلك إلى العُشر.

والبدل لا يتبع المبدل منه في شيء مما كان يتبع فيه النعت للمنعوت إلا في الإعراب خاصة، فيجوز بدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة وبالعكس.
فمثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الشيء من الشيء: ضَرَبتُ زيداً أخاكَ.
ومثال النكرة من النكرة فيه: ضربتُ رجلاً صالحاً.
ومثال بدل النكرة من المعرفة فيه: ضربتُ زيداً رجلاً صالحاً.
ومثال بدل المعرفة من النكرة فيه: ضربت رجلاً زيداً.
ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل البعض من الكلّ: أكلتُ الرغيفَ ثُلثَهُ. والنكرة من النكرة فيه: أكلتُ رغيفاً ثلثاً منه، وبدل المعرفة من النكرة فيه: أكلتُ رغيفاً ثُلثَهُ، وبدل النكرة من المعرفة: أكلتُ الرغيفَ ثلثاً منه.
ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الاشتمال: أعجبتني الجاريةُ حُسُنها، والنكرة من النكرة فيه: أعجبتني جاريةٌ حسنٌ لها، والنكرة من المعرفة فيه: أعجبتني الجاريةُ حسنٌ لها، والمعرفة من النكرة: أعجبتني جاريةٌ حسنُها. ويشترط في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال أن يكون في الاسم الثاني ضمير يعود على المبدل منه، ولا يأتي دون ضمير إلاّ قليلاً. فمن ذلك قوله تعالى: {قُتِلَ أَصْحَـبُ الأُخْدُودِ } {النَّارَ} (البروج: 4، 5). ولم يقل نارِهِ، وأما قوله تعالى: {وَللَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَـعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً} (آل عمران: 97). فمنْ بدل من الناس وحُذف الضمير لفهم المعنى كأنه قال: من استطاع إليه سبيلاً منهم.
وذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون مَنْ شرطاً والجواب محذوف فكأنه قال: فعليهم ذلك ورأى أنَّ حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسنٍ من حذف الضمير من البدل، وهذا الذي ذهب إليه حسنٌ جداً.
ومن الناسِ من جعلَ مَنْ فاعلة بحجّ كأنه قال: أن يَحُجّ البيتَ مَنْ استطاعَ إليه سبيلا. وذلك فاسد من جهة المعنى، لأنّه يجيء على

هذا معنى الآية: إِنَّ اللَّهَ لهُ على الناسِ كافةً مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحجَّ البيت المُستطيع. وهذا خلف.
واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول، واستدلوا على ذلك بأنه لم يجىء شيء من بدل النكرة إلا كذلك كقوله تعالى: {لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ فَلْيَدْعُ كَلاَّ لَنَسْفَعاً إِن إِن نَاصِيَةٍ} (العلق: 15، 16). وقول الشاعر:
وكنتُ كذي رِجْلين رجلٍ صحيحةٍ
ورجْلٍ رَمَى فيها الزَمانُ فُشلَّتِ

واشترطوا أيضاً فيها الوصف ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة، واستدلوا على ذلك بأن النكرة لا تفيد في البدل، إلا أن تكون موصوفة، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بمحمدٍ رَجلٍ، لم يكن مفيداً إذ معلوم أنَّ محمداً رجلٌ فإذا وصفته أفاد.
وما ذهبوا إليه فاسد، بل لا يشترط عندنا إلا أن يكون في البدل فائدة. والدليل على فساد ما ذهبوا إليه قول الشاعر:
فلا وأبيكِ خيرٍ منكِ أني
ليؤذيني التحَمحمُ والصهيلُ
فخير منك بدل من أبيك وليس من لفظ الأول ولا موصوفاً، ولا يتصور أن يكون نعتاً لأنه نكرة والأب معرفة. ومنه قول الآخر:
إنا وجَدنا بني سَلمَى بمنزلةٍ
كساعدِ الضبِ لا طول ولا قصرِ
فلا طول ولا قصر نكرة وهما بدلان من ساعد الضب ولم ينعتا ولا هما من لفظ الأول ولا يجوز أن يكونا نعتين لأن ساعد الضب معرفة.
وأيضاً فإنَّ قولك: مررتُ بمحمدٍ رجلٍ، مفيد لأنّه قد يمكن أن يكون محمد اسم امرأة لأنَّ الرجل يسمى باسم المرأة وكذلك المرأة تسمي باسم الرجل، قال الشاعر:
تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قِتالِهِ
إلى مَلكٍ أعشو إلى ضوء نارِهِ
وقال الآخر:
يا جعفرٌ يا جعفرٌ يا جعفرُ
إن كنتُ دَحداحاً فأنتِ أقصرُ

وكذلك أيضاً ينقسم البدل بالنظر إلى الإظهار والإضمار أربعة أقسام: ظاهر من ظاهر، ومضمر من مضمر، ومضمر من ظاهر، وظاهر من مضمر، إلاّ أنَّ في بدل المضمر من غيره في بدل البعض من الكل أو بدل الاشتمال تكلّف وهو إعادة الظاهرة على حسب ما يتبين.
فمثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الشيء من الشيء: ضربتُ زيداً أخاكَ.
ومثال بدل المضمر من المضمر فيه: زيدٌ ضربتُه إيّاه.
ومثال بدل المضمر من الظاهر: ضربتُ زيداً إيّاه.
ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه: زيدٌ ضربتهُ أخاكَ.
ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل البعض من الكل: أكلتُ الرغيفَ ثُلثَهُ.
ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه: الرغيف أكلتُهُ ثُلثُهُ.
ومثال بدل المضمر من المضمر فيه: ثلثُ الرغيفِ أكلتُه إياه، فالضمير في أكلته يعود على الرغيف وإياه يعود على الثلث.
ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه: ثلثُ الرغيف أكلتُ الرغيف إياه، فتعيد الضمير على الثلث، ألا ترى أنك قد تكلفت تكرار الرغيف في المسألتين الأخيرتين. ومثال بدل الظاهر من المضمر: القومُ ضربتهم ثُلثهم.

مثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الاشتمال: عجبتُ من الجارية حسنها.
ومثال بدل الظاهرمن المضمر فيه: الجاريةُ عجبتُ مِنها حُسنِها.
ومثال بدل المضمر من المضمر فيه: حسنُ الجاريةِ عجبتُ منها منهُ.
ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه: حسنُ الجاريةِ عجبتُ من الجاريةِ منهُ. فتتكلف أيضاً تكرار الجارية في الوجهين الأخيرين.
وهذه المسائل التي تؤدي إلى تكلف تكرار الظاهر فيها خلاف بين النحاة فمنهم من منع ومنهم من أجاز.
فالذي يمنع حمله على ذلك خلو الجملة الواقعة خبراً من ضمير يعود على المخبر عنه، ألا ترى أنك إذا قلت: ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيف إياه، لم يكن في الجملة التي هي: أكلتُ الرغيفَ، الواقعة خبراً للثلث ضمير عائد على الثلث. فإن قلت: فإنَّ إياه

المبدل من الرغيف عائد على الثلث فلا يحتاج معه إلى عائد.
فالجواب: إنَّ البدل على تقدير تكرار العامل والاستئناف، فأنّكَ قلت: إياه أكلتُ، فخلت الجملة الخبرية من ضمير.
وكذلك مسألة: ثلثُ الرغيفِ أكلتُهُ إياه، ألا ترى أنَّ أكلته في موضع خبر الرغيف والضمير في أكلتُه عائد عليه، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر الثلث ولا ضمير فيها. ولا يعتد بإياه، لأنّه على نيّة الاستئناف والذي يجيز هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام الجملة المتقدمة. والصحيح المنع لأن النية بالبدل كما تقدم الاستئناف، بدليل تكرار العامل.
وفي البدل من المضمر خلاف بين النحاة، فمنهم من أجاز الإبدال من المضمر لغائب كان أو لمتكلم أو لمخاطب في جميع أقسام البدل وهو مذهب الأخفش. ومنهم من أجازه في ضمير الغائب خاصة في جميع أقسام البدل، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يبدل منهما إبدال شيء من شيءٍ وأما غيره من أقسام البدل فجائز كقوله:
ذَريني إنَّ أمرَكِ لن يُطاعا
وما ألفيتني حلمي مضاعا
فأبدل حلمي من الياء في ألفيتني.
وإنّما لم يجز أن يبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل شيء من شيء لأن المقصود ببدل الشيء من الشيء تبيين الأول وضمير المتكلم والمخاطب لا يدخلهما لبس فلم يجز فيهما إذ لا فائدة فيه.
والأخفش يستدل على جوازه بالسماع والقياس، فأما القياس فإنه قد جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف نحو قوله:
h على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتماً
على جودِه لضنَّ بالماءِ حاتِمِ

فحاتم بدل من الضميرِ في جوده، فكما جاز ذلك ثم يجوز هنا، لأن ضمير الغائب أيضاً لا يدخله لبس ولهذا منعوا من نعته، فلو كان القصد بالبدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة كما امتنع نعته، فإذا ثبت جوازه حيث لا لبس لم ينكر مجيئه في ضمير المتكلم والمخاطب.

وهذا فاسد، لأنَّ نعت ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس بل امتنع من حيث نابَ مناب ما لا ينعت وهو الظاهر المعاد، ألا ترى أنَّ قولكَ: لقيتُ رجلاً فضربتُه، الهاء نائبة مناب قولك: فضربتُ الرجلَ، وأنتَ لو قلتَ: فضربتُ الرجُلَ العاقلَ، لم يجز، فكذلك لم ينعت ما ناب منابه وقد تقدم في باب النعت.
وإنما الذي امتنع نعته من المضمرات لأنّه لا يدخله لبس ضمير المتكلم أو المخاطب. فإذن تبين أنَّ ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ويكون في ذلك على حسب ما يعود عليه، فإن عاد على ملبس كان مثله وإن عاد على غير ملبس كان مثله. وإذا امتنع نعته لما ذكرنا جاز الإبدال منه، إذ لا مانع منه. وتبين أنَّ ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع الإبدال منهما كما يمتنع نعتهما.
وأما السماع فقولُه تعالى: {كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَـمَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ} (الأنعام: 12).. فالذين عنده بدل من الضمير المنصوب في ليجمعنكّم.
وقول حُمَيد:
أنا سيفُ العشيرةِ فاعرِفُوني
حميداً قد تذريتُ السناما
فحميد بدل من الياء في فاعرفوني. ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون الذين محمولاً على الاستئناف وأن يكون حُميداً، منصوباً بإضمار فعل على الاختصاص، كأنه قال: أعني حميداً، فيكون نحو قول الآخر:
أُناسٌ بثغرٍ لا تزالُ رماحُهم
وإذا أبدلتَ من اسم الاستفهام لم يكن بدٌّ من ذكر أداة الاستفهام معه حتى يوافق البدل المبدل منه في المعنى، كقولك: كم مالكَ أعشرونَ أم ثلاثون؟ ومتى تخرج أيوم الخميس أم يوم الجمعة؟ ومن ضربتَ أزيداً أم عمراً؟
وإذا أتيت بعد عدد أو جمع بأسماء تريد إبدالها منها فلا يخلو أن يكون ما ذكرته بعد العدد يفي بالعدد أو ما ذكرته بعد الجمع يمكن أن يصدق عليه اسم الجمع أولاً. فإن كان جاز فيه وجهان: الإبدال مما تقدّم والرفع على القطع، وذلك قولك: لقيتُ من القومِ ثلاثةً، زيداً وعمراً وخالداً. على البدل. ولك أن ترفع كأنك قلت: أحدهم زيدٌ والآخرُ عمروٌ والآخرُ خالدٌ. ونحو قولك: لقيت رجالاً، زيداً وعمراً وخالداً. على البدل. ولك أن ترفع كأنكّ قلتَ: أحدهم زيدٌ والآخرُ عمروٌ والآخر خالدٌ.

فإن لم يَفِ بالعددِ فالقطع ليس إلاّ كقولك: لقيتُ من القوم ثلاثةً: زيدٌ وعمروٌ ولا يجوز الإبدال لأنَّ زيداً وعمراً لا تقع عليهما ثلاثة. وإن لم يكن ما بعد الجمع يقع عليه الجمع فالرفع أيضاً على الاستئناف نحو: لقيتُ رجالاً زيدٌ وعمروٌ، ولا يجوز البدل، لأنَّ زيداً وعمراً لا يقع عليهما رجال إلا أنْ يسمع ذلك من العرب فيتوقف عنده ولا تتعداه فيكون إذ ذاك ممّا وقع فيه لفظ الجمع على الإثنين وإن لم يكن من باب ما الشيئان فيه من شيئين نحو: قطعت رؤوس الكبشين، لأن وقوع لفظ الجمع على الاثنين في هذا الباب مقيس بل يكون إذ ذاك نظير قولهم: رجلٌ عظيمٌ المناكب، وإن لم يكن له إلا منكبان وعليه يحمل قول النابغة:

توهمتُ آياتٍ لها فعرفتُها
لِستّة أعوامٍ وذا العامُ سابعُ
رمادٌ ككحلِ العَينِ لأياً أُبينُه
ونؤيٌ كجِذمِ الحوضِ أثلَم خاشع

فإنه روي برفع رمادَ ونؤي ونصبهما.

واعلم أنَّ كلَّ شيء يبدل منه فلا يخلو أن يكون له لفظ وموضع أو لا، وقد تقدم ما له ـــ من الأسماء ـــ موضع خلاف لفظه في باب العطف. فإن لم يكن له موضع خلاف لفظه فالإتباع ليس إلاّ نحو قامَ زيدٌ أخوكَ ورأيتُ زيداً أخاكَ وإن كان له موضع خلاف لفظه جازَ البدلُ على اللفظ والموضع نحو: يُعجِبُني ضَرْبُ زيدٍ أخوكَ عَمراً، على الموضع، وأخيكَ على اللفظ. إلاّ في موضعين فإنه لا يجوز البدل منهما إلاّ على الموضع خاصة.

أحدهما: أنَّ تبدل الاسم الواقع بعد إلاّ من اسم مخفوض بحرف جر زائد لا يزاد إلا في النفي، وذلك نحو: ما جاءني مِنْ أحدٍ إلاّ زيدٌ، بالرفع لأنّك لو خفضت زيداً بالحمل على لفظ أحد للزم من ذلك زيادة مِنْ في الواجب، لأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل فيكون التقدير إذ ذاك: إلاّ من زيدٍ، وزيادتها في الواجب لا تجوز. ومن ذلك: ليس القائمُ بأحدٍ إلاّ زيداً، على الموضع، ولا يجوز إلاّ زيدٍ، على اللفظ لأنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة الباء في خبر ليس في الواجب ومن ذلك قوله:

يا ابنَي سُلَيمى لستُما بيدٍ
إلا يدا ليست لها عضد

فنصب يداً بعد إلاَّ على موضع يد.
والآخر: أن تُبدلَ الاسم المعرفة الواقع بعد إلاَّ من الاسم المبني مع لا نحو لا رجُلَ في الدارِ إلاّ عمروٌ، على البدل من موضع لا رجلَ، ولا يجوز النصب لأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل ولا تعمل في المعارف، فأما قولهم: لا رجلَ في الدارِ إلاّ عَمراً، فعلى الاستثناء.

بـــاب عطف البيان عطف البيان هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبيّنه كما يبيّنه النعت نحو: جاءني أبو حفصٍ عُمرُ.
فقولي: جريان اسم جامد على اسم دونه في الشهرة تحرّز من النعت، لأن النعت لا يكون إلاَّ بالمشتق أو ما في حكمه، وعطف البيان لا يكون إلاّ بالجوامد.
والنعت أيضاً يكون مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً، وعطف البيان لا يكون إلاَّ أعرف من المعطوف عليه.
وإنّما قلت في الأكثر، لأن عطف البيان قد يكون في النكرات.
وقد أجاز الفارسي في زيتونه من قوله تعالى: {مِن شَجَرَةٍ مُّبَـرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ} (النور: 35). أن يكون عطف بيانٍ على الشجرة.
وقولي يبينه كما يبيّنه النعت تحرّز من البدل، فإنَّ البدل يبينه بياناً مع أنّك تنوي بالأول الطرح، وليس عطف البيان كذلك. فهذا فرق ما بينهما. والفرق بينهما أيضاً أنَّ عطف البيان لا يكون إلاَّ بالمعراف والبدل يكون بالمعارف والنكرات على حدٍ سواء.
والفرق بينه وبين التوكيد الذي هو من أقسام التوابع بَيِّن جداً، إذ التأكيد قد وضعت له العرب ألفاظاً مختصة به لا يجوز أن يكون بغيرها. ومما يتبيّن به الفرق بين عطف البيان والبدل والنعت أنَّ نعت المعرفة قصدك به إزالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك، فإذا قلت: قام زيدٌ العاقلُ، فكأنّك قلت: قام زيدٌ الذي بيني وبينك العهد في (أنّه عاقل، وكذلكِ إذا وقع النعت بغير ما فيه الألف واللام يكون على معنى ما فيه الألف واللام. وإذا قلت: قام زيدٌ صديقُ عمروٍ، فكأنك قلت: قامَ زيدُ الذي بيني وبينك العهدُ في) صداقته لعمرو.
وعطف البيان إنما يقصد بهِ إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من الأول من غير أن يكون بينك وبين المخاطب

عهد في ذلك. فإذا قلت قام أبو حفصٍ عمرُ، فكأنه لما وقع الاشتراك في أبي حفص أزلته عنه بعطف عُمرَ الذي هو أشهر منه في حق المخبر عنه إلاَّ أنَّه لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في أنه يسمى عمر بل اخترت لشهرة عمر أن تعلم منه من تعني بأبي حفص.
وأما البدل فإنَّ القصد بذكره لما وقع الاشتراك في المبدل منه أن تعتمد عليه في البيان وتجعل الأول كأنك لم تذكره.
ومما يظهر به الفرق بين عطف البيان والبدل في اللفظ اسمُ الفاعل المعرف بالألف واللام المضاف إلى ما فيه الألف واللام إذا أتبع ما أُضيف إليه اسماً ليس فيه الألف واللام نحو قولك: هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ. فإنه قد يجوز ذلك على عطف البيان ولا يجوز على البدل، وذلك أنَّ البدل في نية أن يباشر العامل فلو جعلته بدلاً للزم أن يكون على تقدير: هذا الضاربُ زيدٍ، ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى ما ليس فيه الألف واللام، ولا يؤدي إلى ذلك في عطف البيان، ومن ذلك قوله:

أنا ابنُ التاركِ البكري بشرٍ
عليه الطيرُ ترقُبُهُ وقوعاً
فبشر عطف بيان على البكري لا بدل، لما ذكرناه.
وكذلك أيضاً يتبيّن الفرق بينهما في باب النداء في مثل قول العرب: يا زيدُ زيداً، إن جعلت زيداً بدلاً لم ينون لأنّه في نية تكرار حرف النداء، وأنت لو أوليته حرف النداء لم يكن إلا غير منون، وإن جعلته عطف بيان كان منوناً لأنه ليس في نية تكرار الحرف معه فيلزم منه حذف التنوين.
ومن ذلك قوله:
إني وأسطارٍ سُطرنَ سطرا
لقائلٌ يا نصرُ نصراً نصرا
فالثاني عطف بيان على الأول والثالث منصوب على الإغراء كأنه قال: عليك نصراً، فإن قيل: فكيف يبيّن الشيء بنفسه، ألا ترى أنَّ نصراً الثاني لا يفهمُ منه إلا ما يُفهم من الأول، فالجواب: إنَّ البيان هنا يقع بتكرار اسم المنادى وأنت تخاطبه وتقبل عليه مرتين ولولا ذلك لأمكن أن يقع اللبس، فلا يعلم مَن المخاطَبُ إذا كان بحضرتك مسميّان بنصر فصاعداً.

وباب عطف البيان أكثر استعماله في أسماء الأعلام إذا جرت على الكنى في الإعراب أو في الألقاب إذا جرت على الكنى أيضاً أو على الأسماء الأعلام. فمثال الأول: قام أبو حَفصٍ عمر، ومثال الثاني: قان أبو حفص قُفّةُ أو قام عبدُ اللَّهِ قُفةُ، إذا كان قُفةُ لقباً لأبي حفص وعبد الله.
وأمّا اللقب المفرد إذا اجتمع مع الاسم المفرد فإنَّ العرب تضيف الاسم إلى اللقب ولا تُجري أحدهما على الآخر فتقول: هذا قيسُ قُفّةُ وهذا سَعيدُ كُرزٍ، ولا يجوز قيسٌ قُفةُ ولا سَعيدٌ كرزٌ.
وسبب ذلك أن العرب قد تضع للمسمى الواحد اسمين مضافين نحو: عبد الله وأبي محمد أو اسمين أحدهما مفرد والآخر مضاف نحو محمد وأبي بكر، ولم يضعوا قط لمسمى واحد اسمين مفردين، فلذلك إذا اجتمع اللقب والاسم العلم المفرد أضافوا أحدهما إلى الآخر وكان المضاف الاسم لأن اللقب أشهر، وباب الإضافة أن يضاف فيه الاسم الأعمّ إلى الأخصّ نحو: غلامُ زيدٍ.
وقد يجوز استعمال عطف البيان في سائر المعارف ولذلك أجاز النحويون في مثل: مررتُ بهذا الرجلِ، أن يكون الرجل نعتاً وعطف بيان.
فمَنْ حمَلَهُ على عطف البيان فسبب ذلك جموده، ومَنْ جَعَلَهُ نعتاً لحَظَ فيه معنى الاشتقاق وجعل قوله: الرجل، بعد هذا بمنزلة الحاضر المشار إليه: فإن قيل: فقد زعمتَ أنَّ عطفَ البيان أخصُّ من النعت وقد أجزت في الرجل وهو معرَّف بالألف واللام أن يكون عطف بيان على هذا، والمشار أعرف مما فيه الألف واللام، فالجواب: إنَّ الألف واللام لمّا كانت للحضور ساوى المعرَّف بها المشار في التعريف وزاد عليه بأن المشار لا يعطي جنس المشار إليه، والرجل يعطي فيه الألف واللام الحضور، ويعطي هو أنَّ الحاضر من جنس الرجال، فصار المشار إذن أعرف من هذا.

فإن قيل: فإذا قدَّرته أعرف من «هذا» فكيف أجزت أن يكون نعته. والنعت لا يكون أعرف من المنعوت؟ فالجواب: إنّك إذا قدَّرته نعتاً فلا بد أن تكون الألف واللام للعهد كما تقدَّم في بيان معنى النعت وكأنكَ قلت: مررتُ بهذا الرجلِ، وهو الرجل الذي بيني وبينَك فيه العهدُ، ولا تجعل الألف واللام على ذلك إذا قدَّرته

عطف بيان بل تجعلها للحضور، وهذا الذي ذكرتُه هو معنى كلام سيبويه.

بـــاب أقسام الأفعال في التعدي

التعدي في اللغة: التجاوز، يقال: عدا فلانٌ طورهُ أي جاوزهُ. ومنه قوله عليه السلام: «مَنْ طلبَ القوتَ لم يتعدَّ»، معناه لم يتجاوز ما يجب له. وهو في اصطلاح النحويين: تجاوُزُ الفعلِ الفاعلَ إلى مفعولٍ به.
فإن تجاوز الفعلُ الفاعلَ إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو غير ذلك ولم يتجاوزه إلى مفعول به لا يسمونه متعدياً.
فالأفعال على هذا تنقسم قسمين: قسم يتعدَّى وقسمٌ لا يتعدى.
فالذي لا يتعدّي هو الذي لا يُبنى منه اسم مفعول ولا يصح السؤال عنه بأي شيء وقع نحو: جلسَ وقامَ، ولا يبنى منهما اسم مفعول فيقال: مجلوس أو مقوم، ولا يقال بأي شيء وقع قيامُ زيد. ولا بأي شيء وقع جلوسُ بكرٍ. والمتعدي عكسه، وهو الذي يبنى منه اسم مفعول ويصحّ السؤال عنه بأي شيء (وقع) نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، ألا ترى أنّه يصح أن تبني منه اسم مفعول فيقال مضروبٌ ويقال: بأي شيء وقع ضربُ زيدٍ؟
والمتعدّي ثلاثة أقسام: قسم يتعدى إلى واحد بنفسه، وقسم يتعدَّى إلى واحدٍ بحرف الجر وقسم يتعدى إلى واحد (تارة) بنفسه وتارة بحرف جرٍ. فالذي يتعدى إلى واحدٍ بنفسه هو الذي يطلب مفعولاً به واحداً ويكون ذلك المفعول يحل به الفعل نحو: ضربتُ زيداً، ألا ترى أنَّ ضربت تطلب مضروباً، زيداً أو غيره، ويكون ذلك المضروب قد حلَّ به الضربُ. فإن قيل: فإنك تقول: ذكرتُ زيداً، وتوصل ذكرتُ إلى زيدٍ بنفسه، والذكر لا يحلُّ بزيد. فالجواب: إنَّ الأشخاص لا تذكر فإذا قلت ذكرت زيداً فإنما هو على حذف مضاف تقديره: ذكرتُ أمر زيدٍ أو شأنه أو قصته، والذكر يحل بشأن زيدٍ وقصته أي يتسلط عليهما والذي يتعدّى إلى واحد بحرف جر هو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً إلا أنه يكون محلاً للفعل، نحو: مررتُ بزيدٍ وجئت إلى عمرٍو وعجبت من بكرٍ. ألا ترى أنَّ المرور لا يحلّ بزيد والمجيء لا يحل بعمرو والتعجب لا يحلّ ببكر.

والقسم الذي يتعدّى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع نحو: نصحتُ زيداً ونصحتُ له، وأمثاله.
وإنَّما جعل هذا قسماً برأسه ولم يجعله من القسمين لأنه قد وجد الفعل يصل تارةً بنفسهِ وتارةً بحرف جرّ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر، أعني أنه لم يقل: نصحتُ زيداً أكثر من: نصحتُ لزيدٍ، فتجعل وصوله بنفسه أصلاً وحرف الجر زائداً، ولا نصحتُ لزيدٍ أكثر من: نصحتُ زيداً، فيجعل الأصل، ثم حذف حرف الجر. فلما تساويا في الاستعمال كان كلٌ واحد منهما أصلاً بنفسه.

وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعلٌ يتعدَّى بنفسه وتارة بحرف الجر، لأنه محال أن يكون الفعلُ قوياً ضعيفاً في حالٍ واحدةٍ، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محل للفعل في حينٍ واحدٍ وهو الصحيح.
فينبغي على هذا أن يُجعل: نصحتُ زيداً، وأمثاله الأصل فيه: نصحتُ لزيدٍ، ثم حذف الجر منه في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع، لأنَّ النصح لا يحلُّ بزيد. فإن كان الفعل يحلُّ بنفس المفعول ويوجد تارة متعدَ بنفسهِ وتارة بحرف جرٍ جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائداً نحو: مسحتُ رأسي ومسحتُ برأسي وخشّنتُ بصدرِهِ وصدرَهُ، لأنَّ التخشين يحلّ بالصدر والمسح يحل بالرأس.
وزعم ابن درستويه أنَّ نصحتُ لزيدٍ من باب ما يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجرّ، وأنَّ الأصل: نصحتُ لزيدٍ رأيه، واستدلّ على ذلك بأنه منقول من قولك: نصحتُ لزيدٍ ثوبَهُ بمعنى خِطْتُه، فشبّه إصلاحَ الرأي لزيد بخياطة الثوب، لأنَّ الخياطة إصلاح للثوب في المعنى، فكما أنَّ نصحت من قولك: نصحتُ لزيدٍ بمعنى خِطتُه من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جرّ فكذلك ما نُقِل منه، ثم حذف المفعول الذي يصل إليه بنفسه لفهم المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: نصحت لزيدٍ، معناه نصحت لزيدٍ رأيه.

وهذا فاسد لأنّه دعوى لا دليل عليها، ولو كان كما ذهب إليه لسمع في موضع من المواضع: نصحتُ لزيدٍ رأيهُ، فتوصل نصحت إلى منصوب بعد المجرور فإذا لم يسمع ذلك دليل على فساده.
والذي يتعدى إلى اثنين ينقسم إلى قسمين: قسمٌ يتعدّى إلى مفعولين بنفسه وقسم يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر. فالذي يتعدى إلى اثنين بنفسه ينقسم قسمين: قسم يجوزُ فيه الاقتصار على أحد المفعولين وقسم لا يجوز فيه ذلك، فالذي لا يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين هو ظَنَنْتُ، إن لم تكن بمعنى اتهمت، وعلمتُ إذا لم تكن بمعنى عرفتُ. وحسبتُ وزَعمتُ وخلتُ ورأيتُ، إذا كان بمعنى ظننتُ أو بمعنى علمتُ، ووجدتُ بمعنى علمتُ، وأعلمتُ وأريتُ وأنبأتُ وأخبرتُ وخبّرتُ وحدَّثتُ. إذا كان بمعنى أعلمتُ.
وزاد بعضُ النحويين في هذه الأفعال: هب بمعنى ظنَّ، وألفى بمعنى وَجَد، وعَدَّ بمعنى حَسِب نحو: هَبْ زيداً شجاعاً، وألفيتُ زيداً ضاحكاً وعددت زيداً عالماً. ولا حجة في شيء من ذلك لأن شجاعاً وضاحكاً وعالماً أحوال والدليل على ذلك التزام التنكير فيها، لا تقول: هَبْ زيداً الشُجاعَ، ولا ألفيتُ زيداً الضحّاك ولا عددتُ زيداً العالِمَ. فأما قوله:

تعدُّونَ عَقَر النِيبِ أفضَلَ مجدكم
بني ضَوْطَرى لولَا الكَمِيَّ المُقَنعا

فأفضلُ مجدكم نعت لعقر النِيب. وعدَّ بمعنى حسِبَ كأنه قال: تحسبون عَقْرَ النِيبِ الذي هو أفضلُ مجدِكم، ممّا تفخرونَ به.
وأما سمعتُ فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها مما يُسمع أو من قبيل ما لا يُسمَع، فإن كان من قبيل المسموعات تعدَّت إلى واحدٍ باتفاق نحو: سمعتُ كلامَ زيدٍ وسمعتُ قراءةَ بكرٍ، وإن كان من قبيل ما لا يُسمع نحو: سَمِعتُ زيداً يتكلّم، ففي ذلك خلافٌ بين النحويين.
فمنهم من جعلها مما يتعدّى إلى اثنين كظنَنتُ، وحجته أنَّ سمِعتُ لما دخلتْ على ما لا يُسمع أتيتَ لها بمفعُولٍ ثانٍ يُعطِي معنى المسموع، كما أنَّ ظننتُ لما دخلت على زيد وهو غير مظنون في المعنى أتيتَ بعد ذلك بمفعولٍ ثانٍ يُعطي معنى المظنون فقلت: ظننتُ زيداً منطلقاً.

على هذا يكون «يتكلّم» من قولك: سمعتُ زيداً يتكلّم في موضع مفعول ثان لسَمِعتُ. ومنهم مع جعلها متعدّية إلى مفعولٍ واحدٍ، فإذا قلت: سمعتُ زيداً يتكلّم، فإنَّ زيداً مفعولٌ لِسَمِعتُ، على تقدير حذف مضاف كأنّك قلت: سمعتُ صوتَ زيدٍ يتكلّم، ويكون في موضع الحال، أي سمعتُ صوتَ زيدٍ في حال أنَّ زيداً يتكلّم، وتكون هذه الحال مبيّنة لأنّه قد سمع صوتَه في حال أنّه يصيح أو يقرأ أو غير ذلك، ويكون حذف المضاف لفهم المعنى إذ معلوم أن زيداً في نفسه لا يسمع فيكون نحو قوله تعالى: {هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ} (الشعراء: 72). ألا ترى أن المعنى، هل يسمعون دعاءكم؟ فحذف الدعاء لدلالة قوله: إذ تدعون عليه.
وهذا المذهبُ أولى، لأنَّ سمع من أفعال الحواس، وهي كلُّها متعدّيةٌ إلى مفعولٍ واحدٍ، تقول: ذُقتُ طَعامك، وشممتُ طِيباً، ولَمَستُ حريراً، وأبصَرتُ زيداً، فينبغي أن تكون «سمِعتُ» مثلها.
وأيضاً فإنّها لو كانت مما يتعدى إلى مفعولين لم تخل أن تكون من باب أعطيت أو من باب ظَننت، فباطلٌ أن تكون من باب أعطيت لأنَّ «يتكلم فعل» والفعل لا يكون في موضع المفعول الثاني من باب أعطيت وأمثاله.
وباطلٌ أن يكون من باب ظننت، لأنَّ ظننت وأخواتها يجوز إلغاؤها ولا يجوز إلغاء سمعت، وأيضاً تقول: سمعت زيداً، ولا يجوز ذلك في باب ظننت، فثبت أنّها مما يتعدّى إلى واحد، فأما قوله:

سَمِعت الناسُ يَنتَجِعونَ غَيثاً
فقُلتُ لصَيْدَحَ (انتَجِعِي بِلالا)

فليس بإلغاءٍ وإنّما هو على الحكاية، ألا ترى أنَّ المعنى: سَمِعت هذا الكلام الذي هو الناسُ ينَتَجعونَ غيثاً، فليس معنى: سمعتُ زيدٌ يتكلم، على هذا المعنى، سمعتُ زيداً يتكلّم لأنّك إذا رفعت فالمسموع هذا الكلام الذي هو زيدٌ يتكلّم وإذا نصبت فالمسموع ليس هذا اللفظ الذي هو زيدٌ يتكلم، فلو كان إلغاء لكان معناهما واحداً، كما أنَّ قولك: ظننتُ زيداً قائماً، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ، لا فرق بينهما، وأيضاً فإنَّ الفعل لا يُلغَى في أول الكلام.
والذي يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين كلُّ فعلٍ يتعدّى إلى مفعولين الأول منهما فاعل في المعنى، نحو كسوتُ زيداً

ثوباً، وأعطيتُ عمراً درهماً، ألا ترى أنَّ زيداً وعمراً آخذانِ في المعنى للثوب والدرهم.g
والقسم الذي يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر، ما عدا ذلك من الأفعال الطالبة لمفعولين نحو: أَمرتُكَ بالخير.
والذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولِينَ: أَعلَمَ وأَرَى المنقولين من عَلِمَ ورأى المتعدّين إلى مفعولين. وأَنبأ ونبّأ وأخبر وخَبّر وحدَّث إذا ضُمِنّت معنى أعلمت.
وزاد أبو الحسن في هذه الأفعال ما بقي من أخوات رأيتُ وعلِمتُ إذا نُقِلت بالهمزة وأجاز أَظنَنتُ زيداً عمراً قائماً.
وأحسبتُ أخاكَ بكراً منطلِقاً، وأخَلتُ عبد الله بِشراً مُقِيماً، وأوجدتُ مُحمّداً عَمراً ضاحكاً، قياساً على أعلمتُ وأرَيتُ. وذلك غير جائز عندنا، لأنّه لم يوجد من الأفعال المتعدّيةِ إلى مفعولين ما نُقِل بالهمزة لا من هذا الباب، أعني ما لا يجوز فيه الاقتصار عليه، ولا من غيره إلا أعلمَ وأرى، ولفظان لا ينبغي أن يُقاسَ عليهما.
فصل وينبغي أن يُعلم أَنّه ما كان من هذه الأفعال متعدّياً بحرف جرَ لا يجوز حذف حرف الجرّ من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلاّ مع أَنَّ وأَنْ نحو: عجِبتُ أنّك قائمٌ، وعجبت أَنْ قائمٌ زيدٌ، وذلك لطول أَنَّ وأَنْ بالصلة، والطول يستدعي التخفيف، أو في أفعال مسموعة تُحفظ ولا يُقاس عليها وهي اختارَ واستغفرَ وسَمّى وكَنّى، بمعنى سَمّى، وأمرَ. تقول: أمرتُكَ الخيرَ، تريد بالخيرِ، قال:
أمرتُكَ الخيرَ فافعَلْ ما أَمرتُ بِهِ
فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ
وتقول: اخترتُ الرِّجالَ زيداً، تريد من الرجال، قال الله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً} (الأعراف: 155)، معناهُ: من قومِهِ، وسمّيتُك زيداً، تريد بزيدٍ قال الأخطل:

وسمِّيتَ كعباً بِشَرِّ العِظَامِ
وكانَ أَبوكَ يُسمّى الجُعَلْ
يريد: سُمّيتَ بكَعبٍ ويُسمّى بِجُعَلَ.
وكنّيتك أبا عبد الله، تريد بأبي عبد الله قال:

وما صفراءُ تُكَنى أُمَّ عَمرو
كأَنَّ سُوَيقَتَيْها مِنجَلانِ
يريد تُكنَى بأُمِّ عمرٍو وأستغفرُ الله ذَنبي يريد: من ذنبي، قال الشاعر:
أستغفِرُ اللَّه ذنباً لستُ مُحصِيَهُ
رَبَّ العبادِ إليهِ الوَجهُ والعَمَلُ
يريد من ذنبٍ، ودعوتك أبا عبد الله يريد بأبي عبد الله. قال الشاعر:
دَعَتني أخاها أمُّ عمرٍو ولم أكنُ
أخاها ولم أرضَعْ لها بِلَبانِ
يريد دعتني بأخيها، أي سمّتني بذلك. فإن أردتَ بدعا من الاستدعاء لم تتجاوز مفعولاً واحداً نحو: دعوتُ زيداً، أي استدعيته. ولا يجوز ذلك في هذه الأفعال إلاّ بشرط تَعيُّن موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجرّ، فإن نقَص هذانِ الشرطان أو أحدُهما لم يجز حذف حرف الجر أصلاً. وما عدا ذلك لا يجوز حذف حرف الجرّ من مفعولِه إلا في ضرورة شعر نحو قوله:
تمرون الدِيارَ ولم تعوجُوا
كلامكُم عَليّ إذنْ حَرامُ
يريد على الديار فحذف على. وقول الآخر:
تَحِنُّ فتُبدي ما بها من صَبابةٍ
وأُخفي الذي لولا الأسى لقَضاني
يريد لقضى عليَّ، وقول الآخر:
فبِتُّ كأنَّ العائداتِ فَرشْنَنَي
هراساً به يُعلى فراشي ويُقشَبُ
يريد فرشَنَ لي.
وزعم عليُّ بن سليمان الأخفش أنّه يجوز حذف حرف إذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف قياساً على ما جاء من ذلك نحو: بريتُ القلمَ السكينَ، يريد بالسكين، لأنّه قد تعيّن لمحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكّين. فإن اختلَّ الشرطان أو أحدُهما منع نحو: رغِبتُ الأمرَ، لا يجوز لأنّه لا يعلم هل أردت: رغِبتُ في الأمرِ أو عن الأمرِ، وكذلك لا يجوز: اخترتُ إخوتَكَ الزيدين، لأنّه لا يُعلم هل أردتَ: اخترتُ إخوتَكَ من الزيدين أو الزيدين من إخوتِكَ، فلم يتعيّن موضع الحذف. والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك وإن

وُجِدَ الشرطان فيه لقِلّة ما جاءَ من ذلك إذ لا يُحفظ مِنه إلاّ الأفعال التي ذكرناها.
وأمّا ما يصل إلى مفعول بنفسه فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدّى إلى واحدٍ أو من باب ما يتعدَّى إلى أكثر، فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد نحو: ضربتُ زيداً، فلا يخلو أن تقدّم المفعول أو تؤخره، فإن قدمته جاز دخول اللام عليه فتقول: زيداً ضربتُ ولزيدٍ ضربتُ، قال الله تعالى: {إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} (يوسف: 43) وإن لم يقدَّم لم يجز دخول اللام عليه إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام نحو قوله:

فلّما أن تواقفنا قليلاً
أنَخْنا للكلاكِل فارتمَيْنا
يريد أنخنا الكلاكِلَ.
وإنّما تدخل اللام عليه إذا تقدَّم لأنَّ العامل إذ ذاك يضعف عن عمله فيقوى باللام، فإذا تقدم العامل على معموله كان في أقوى أحواله فلم يحتج إلى تقوية ولا يجوز دخول حرف الجرّ عليه خلاف اللام إلاّ أن يُحفظَ فيكون من باب ما زيدَ فيه حرف الجرّ فلا يتجاوز نحو: مَسحتُ رأسَه وبرأسِهِ، وخشّنتُ صدرَهُ وبصدرِهِ، أو في ضرورة شعر نحو قوله:
هُنَّ الحرائرُ لا رَبّاتُ أخمِرَةٍ
سودُ المحاجرِ لا يقرأنَ بالسُوَرِ
يريد: لا يقرأنَ السورَ. وقول الآخر:
نَضرِبُ بالسيفِ ونرجو بالفَرَجْ
يريد ونرجو الفَرجَ.
فإن كان من باب ما يتعدى إلى أكثر من واحد لم يجز إدخال اللام على مفعوله، تقدَّم أو تأخّر، وسبب ذلك عندي أنّك لو أدخلت اللام على مفعوله لم يخلُ أن تدخلها في المفعولين أو أحدهما، وكذلك فيما تعدَّى إلى ثلاثة. فإن أدخلتها في المفعولين لم يكن لذلك نظير، لأنّه لم يوجد فعل يتعدى إلى مفعولين بحرف جر واحد.
وإن أدخلتها على أحدهما وتركتَ الآخر صار كأنّه قويّ ضعيف في حين واحد. قويٌ من حيث قَوِيَ في حق الأول، ضعيفٌ من حيث لم يقو في حقّ الآخر وذلك تناقض. لكنه يجوز في باب علمت أن

يدخل على المفعول الأول الباء بمعنى في وتصيّره كأنه ظرف للفعل، وتستغني به عن المفعولين، ولا يجوز الجمع بينه وبين المفعولين أصلاً فتقول: ظننتُ بزيدٍ وعلِمتُ ببكرٍ، أي جعلته موضعَ علمي وزيداً موضعَ ظنّي، ومنه قوله:

فقلتُ لهم ظُنّوا بألفَيْ مُدَجّجٍ
سَراتُهُم بالفارسيّ المُسَرَّدِ

يريد: ظنُّوا في ألفَي مدجّجٍ، أي اجعلوها موضِعَ ظَنِّكم.

والفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد يجوز حذف مفعوله حذفَ اقتصار أو حذفَ الاختصار. فحذفُ الاختصار الحذف للدلالة على المحذوف، وحذف الاقتصار الحذف من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له.

فمثال حذف الاختصار أن تقول: ضربتُ، في جواب من قال: أضربتَ زيداً؟ فتحذف زيداً لفهم المعنى، ومثل ذلك قول الشاعر:

مُنعّمةٌ تَصونُ إليكَ مِنها
كصونِك من رداءٍ شَرعَبيّ

يريد: تصون إليكَ منها الحديث.

ومثال حذف الاقتصار أن تقول: ضربتُ وأكلتُ، تريد أنَّ هذين الفعلين قد وقعا مني. ولا تخبر بأيّ شيءٍ وقع، ومنه قوله تعالى: {كُلُواْ وَاشْرَبُواْ} (الطور: 19) أي أوقِعُوا هذَينِ الفعلينِ.

وأمّا الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فلا يخلو أن يكون من باب أعطيتُ أو من باب علمتُ. فإن كان من باب أعطيتُ جاز حذفُ مفعوليه وحذف أحدهما وإبقاء الآخر حذفَ اقتصارٍ وحذفَ اختصارٍ.

فمثال حذف مفعوليه حذف اختصار أن تقول في جواب من قال: هل كسوتَ زيداً ثوباً؟ كسوتُ. وفي جواب من قال: هل أعطيتَ زيداً درهماً؟ أعطيتُ. فحذفت المفعولين في الجواب لدلالة ما تقدَّم عليه في السؤال.

ومثال حذفهما حذفَ اقتصار أن تقول: أعطيتُ أو كسوتُ، لا تريد أن تخبر أكثر من أنّه وقع منكَ هذانِ الفعلانِ. قال الله تعالى: {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى } (الليل: 5). أي مَنْ وقع منه الإعطاء.

ومثال حذف أحد المفعولين حذف اختصار أن تقول: أعطيتُ زيداً، في جواب من قال: لمن أعطيتَ الدرهمَ؟ تريد أعطيتُه زيداً، فحذفتَ لفهم المعنى. ومثال حذفه حذف اقتصارٍ أن تقول: أعطيت زيداً، ولا تُريد أن تخبر بما أعطيت، وأعطيتُ درهماً، فلا تخبر لمن أعطيت.
وإن كان من باب علمتُ فلا يخلو أن تحذِفَ المفعولين أو أحدهما. فإن حذفت المفعولين فلا يخلو أن تحذفهما حذفَ اقتصارٍ أو حذفَ اختصارٍ. فإن حذفتهما حذفَ اختصار جازَ، ومنه قول الكميت:
بأيِّ كتابٍ أم بأيّةِ سُنّةٍ
ترى حُبّهم عاراً عَلَيَّ وتَحسَبُ
يريد: وتحسَب حُبّهُم عاراً عَلَيَّ، فحذف لدلالة ما تقدم.
وأما حذفهما حذف اقتصار ففيه ثلاثة مذاهب للنحويين. منهم مَنْ منع وهو الأخفش ومن أخذ بمذهبه. ومنهم من أجاز وعليه أكثرُ النحويين. ومنهم من فصّل فأجازَ في ظننتُ وما في معناها ومَنَعَ في علِمتُ وما في معناها، وهو مذهبُ الأعلم ومَنْ أخذَ بمذهبِهِ.
فأما الأخفش فحجته أنَّ هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم. والدليل على ذلك أنَّ العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم. قال الله تعالى: {وَظَنُّواْ مَا لَهُمْ مّن مَّحِيصٍ} (فصلت: 48). فأجرى ظنَّ مجرى واللَّهِ، كأنّه قال: واللَّهِ ما لهم من مَحيصٍ. ومثل ذلك كثير. فكما لا يبقى القَسَمُ دونَ جوابٍ فكذلك لا تستَغنِي هذه الأفعال عن مفعولاتها.
وهذا لا حُجَّة فيه، لأن العرب لا تُضمِّنُها معنى القسم على اللزوم، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكره فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمّن معنى القَسمَ؟
وأما الأعلم ومن أخَذَ بمذهبه فحجّتهم أنَّ كلَّ كلام مبني على الفائدة. فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلّم به، قال: فإذا قلت: ظَننتُ، كان مُفيداً لأنَّ الإنسان قد يخلو من الظن فيفيدنا بقوله: ظَنَنتُ، أنّه قد وقع منه ظنٌّ، وإذا قلت: علِمتُ، كان غير مفيد لأنَّهُ معلوم أنَّ الإنسانَ لا يخلو من عِلمٍ إذ له أشياء يعلمها بالضرورة، كعِلمِه أنَّ الاثنين أكثر من الواحد.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بل الصحيح أنه يجوز: عَلِمتُ، وتحذف المفعولين حذفَ اقتصار لأن الكلام إذا أمكن حملهُ على ما فيه فائدة كان أولى. فإذا قال قائل: علمتُ، علِمنا أنّه أراد أنّه وقع منه علم ما لم يكن يعلم إذ حمله على غير ذلك غير مفيد.
والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في علِمتُ وظنَنت وما في معناهما. وقد جاء ذلك في كلامهم، حكى سيبويه أنّهم يقولون: مَنْ يسمع يَخَل معناه: أي يقع منه خَيْلَةٌ، وقال تعالى: {فأَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى } (النجم: 35) أي يعلم. وليس في الكتاب جلاءٌ عن مذهب سيبويه.
وأما حذف أحدهما فلا يخلو أن يكون اختصاراً أو اقتصاراً، فأما الاختصار فجائز قليل، فمن ذلك قوله:
ولقد نَزَلت فلا تظُنّي غيرَه
مِنّي بمنزلَةِ المُحَبّ المُكَرم
تقديره: فلا تظُنّي غيرَهُ كائناً أو واقعاً. وقوله:
من را مثلَ معدانَ بن يحيى
إذا ما النسع طالَ على المَطِيّة
يريد من رأى مثل معدان بن يحيى في الوجود، فحذف لفهم المعنى، ورأى بمعنى عَلِمَ لأنَّ العرب لا تحذف همزة رأى إلا إذا كانت بمعنى علم.
وأما الاقتصار فلا يجوز أصلاً ولا خلاف في منعه بين أحد من النحويين.
فلا يجوز أن تقول: ظننت زيداً، تريد وقع مني ظنٌّ بزيد، ولا ظننتَهُ. وسبب ذلك أنَّ هذه داخلة على المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا بُدّ له من خبر والخبر لا بُدّ له من مبتدأ في اللفظ أو في التقدير، فكذلك لا يستغني أحد المفعولين عن الآخر لأنّهما في الأصل مبتدأ وخبر.
وأما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فلا يخلو أن تُحذف مفعولاتُه أو اثنان منها ويبقى واحد، أو يُحذف واحد ويبقى اثنان.
فإن حُذفت كلها جاز على حذف الاقتصار وعلى حذف الاختصار.
فمثال حذف الاختصار قولك: أعلمتُ، في جواب من قال: هل أعلَمت زيداً عمراً منطلقاً؟ فحذفت المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل. ومثال حذف الاقتصار أن تقول: أعلمتُ، لا تريد أكثَر من أن تعلم أنَّه وقع منك إعلامٌ خاصة، ولم تتعرّض إلى مفعول.

وأما حذف اثنين منها أو واحدٌ فجائز على الاختصار، وأمّا على الاقتصار فغير جائز، فمثالُ حذف الاختصار أن تقول في جواب من قال: هل أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً؟ أعلمتُ زيداً، أو أعلمتُ زيداً عمراً. وتحذف ما بقي لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل.

ومثال حذف الاقتصار أن تقول: أعلمتُ زيداً أو أعلمتُ زيداً أخاكَ، من غير دلالة على المحذوف، وإنّما لم يجز ذلك لالتباس أعلمتُ المتعدية إلى ثلاثة بأعلمت المتعدية إلى اثنين المنقولة من علِمتُ بمعنى عرفتُ فلم يجز لذلك ألاَّ ترى أنّك إذا قلت: أعلمتُ زيداً أخاكَ، لم تدرِ هل هي أعلمتُ المنقولة من علِمتُ بمعنى عرفتُ، فلم تحذف شيئاً أو المنقولة من علمتُ المتعدّية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً؟
وإذا قلت: أعلَمتُ زيداً، لم تدر أيضاً هل هي المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفتَ مفعولين، أو المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفتَ مفعولاً واحداً فلّما كان ذلك يؤدي إلى اللبس لم يجز.
ولم يجز في أخوات أعلمتُ، وإن كان ذلك فيها لا يؤدّي إلى اللبس، حملاً على أعلمتُ لأنّها إنّما تعدَّت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها.
هذا مذهب سيبويه ومن أخذَ بمذهبه، وأما غير سيبويه فإنّه أجاز ذلك ما لم يؤدِ إلى بقاء أحد المفعولين الذين أصلهما المُبتدأ والخبر وحذف الآخر. وأجازوا: أعلمتُ زيداً، إذا قدَّرت زيداً المفعول الأول، فإن قدَّرته الثاني أو الثالث لم يجز، لأنَّ الثاني لا يستغني عن الثالث، ولا الثالث عن الثاني لأنَّ أصلهما المبتدأ والخبر.
وكذلك أجازوا: أعلمتُ زيداً أخاكَ، إذ قدَّرت هذين المفعولين هما اللذان كانا مبتدأ وخبراً، فإن قدَّرت أحدهما هو المفعول الأول والآخر أحد المفعولين الثانيين لم يجز أيضاً، لما ذكرنا من أنَّ المفعولين الثانيين لا يستغني أحدهما عن الآخر وذلك عندنا كلّه ممتنع للبس الذي تقدم ذكره.
وانفردت الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ليست مبنية للمفعول، وسِّطتْ أو أُخرت، بجواز الإلغاء وهو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك. وذلك إذا توسطت نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، أو

تأخّرت نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ. إلاَّ أنَّ الإلغاءَ أحسن مع التأخير والإعمال أحسن مع التوسط، فإذا تقدمت لا يجوز إلا الإعمال نحو: ظننتُ زيداً قائماً، خلافاً لأهل الكوفة في ذلك، فإنّهم يجيزون الإلغاء مع التقديم وإن كان الإعمال عندهم أحسن، ويستدلون على ذلك بقوله:

كذاكَ أُدِّبتُ حتى صارَ من خُلُقِي
أنِّي وجدت ملاكُ الشيمةِ الأدب

برفع مفعولي وجدتُ. وذلك لا حجة فيه، لأنَّ وجدتُ متوسط بين اسم أنَّ وخبرها، وهي الجملة من قولك: مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ، ولم يُعنَ بالتوسط إلاَّ أن تجيءَ وسط كلام لا صدره، وإن كان توسطها بين مفعولين أقوى في إلغائها.

وقد أجاز البصريون: متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ؟ برفع المفعولين لكون تظن لم تجيء صدر الكلام. وأيضاً فإنّه يمكن أن تكون هذه الجملة التي هي: ملاكُ الشيمةِ الأدبُ، في موضع المفعول الثاني لوجدت، ويكون مفعول وجدت الأول ضمير الأمر والشأن محذوفاً تقديره: وجدتُه ملاكُ الشِيمةِ الأدبُ، أي وجدت الأمر هكذا.
وإنما ألغيت هذه الأفعال ولم تلغ أعطيت وكسوت وما كان نحوهما، لأنَّ بابها أن لا تعمل لكونها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر، وكلُّ عامل داخل في الجملة ينبغي أن لا يعمل فيها نحو قولك: قال زيدٌ عمروٌ منطلق، وقرأتُ الحمدُ لِلَّهِ ربِّ العالمين، لكنّها شُبِّهت بأعطيت وبابها في أنّها أفعال كما أنَّها أفعال، وتطلب اسمين كطلبها فتنصبهما كذلك.
فإن قيل: فهلاّ نصبت «قرأتُ وقالَ» المبتدأ والخَبَر تشبيهاً بأعطيتُ كما فعلت ذلك بظننتُ وأخواتها؟ فالجواب: إنَّ ظننتُ وأخواتها لا يليها إلاّ اسمان أو ما هو بمنزلتهما، كما أنَّ أعطيتُ وبابه لا يطلب إلاَّ اسمين، وقرأتُ وقالَ قد يقع بعدهما الجمل الفعلية نحو: قال زيدٌ: قامَ عمروٌ، وقرأت: {اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ} (القمر: 1). فلما كانت ظننتُ وأخواتها أشبه بأعطيتُ من قلتُ وقرأتُ وأمثالها لذلك نصبت المبتدأ والخبر حملاً عليها، فإذا ثبت أنَّ الأصل فيها أن لا تعمل تبيّنَ لِمَ انفردت بالإلغاء، لأنَّ في ذلك رجوعاً إلى الأصل.

فإن قيل: فلأيّ شيءٍ لم تُلغَ إلا متوسطة أو متأخرة؟ فالجواب: إنّها إذا كانت في أول الكلام كان ما بعدها مبنياً عليها، وإن لم تكن أول الكلام فإنّك إن أعملتَها قدَّرت أيضاً أنّ الكلام مبني عليها، وإذا ألغيتَها قدَّرت أنَّ الكلام مبني على أن لا يكون فيه فعل من هذه الأفعال، ثم عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر هذه الأفعال لتجعل ذاك الكلام فيما تعلم أو فيما تظنُّ أو فيما تزعم، فكأنّك إذا قلت: زيدٌ منطلق ظننتُ أو علمتُ أو زعمتُ، أردت أن تقول أولاً زيدٌ منطلقٌ، ثم أردت بعد ذلك أن تبيّن أنَّ ما ذكرته من قولك: زيدٌ منطلقٌ معلوم عندك أو مظنون أو مزعوم. فكأنّك قلتَ عُقَيب قولك: زيدٌ منطلقٌ، فيما أظن أو فيما أزعم أو فيما أعلم.
فإن أُكدت هذه الأفعال بالمصدر فالإعمال ليس إلا، تقدمت أو توسطت أو تأخرت نحو قولك: ظننتُ ظناً زيداً قائماً، وزيداً ظننتُ ظناً قائماً، وزيداً قائماً ظننتُ ظناً، وإنّما لم يجز الإلغاء مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من التناقض.

وذلك أنّك لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر لكنت معملاً لها ملغياً لها في حين واحد. وأيضاً فإنّك من حيث تلغي لم تبن الكلام عليها ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها، بل تقدِّر أنَّه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أن لا تكون فيه، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمداً عليها في الكلام، إذ لا يؤكد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة.
فإن أُكِّدت بضمير المصدر أو بالإشارة إلى المصدر فالإعمال ولا يجوز الإلغاء إلاّ قليلاً جداً، إلاَّ مع التوسط والتأخر. والإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر، وذلك نحو قولك: زيداً ظننتُهُ قائماً، أو زيداً ظننتُ ذاكَ قائماً، فالضمير عائد على المصدر الدال عليه ظننت، وكذلك ذاك إشارة إلى المصدر المفهوم من الفعل ويشير إليه.
فمثال إعادة الضمير عليه قولُه تعالى: {اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} (المائدة: 8). أي العدلُ أقرب للتقوى.
ومثال الإشارة إليه قوله تعالى: {وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ } (الشورى: 43). أي إنَّ صبره.

فإن قال قائل: فلأي شيء جاز الإلغاء معهما ولا يجوز مع المصدر؟ فالجواب: إنّهما لمّا كانا مبنيين لم يظهر للعامل فيهما عمل جاز لك إلغاؤها، إذ لا تكون كأنّك مُعمِلٌ مُلغٍ في حالٍ واحد بل تكون هذه الأفعال ملغاة بالنظر إلى المفعولين وكالملغاة بالنظر إلى الضمير واسم الإشارة من حيث لم يظهر لها عمل فيهما. فإن قال قائل: فلأيّ شيء كان الإلغاء مع الضمير أقبح منه مع اسم الإشارة؟ فالجواب: إنَّ الضمير وإن كان مبنياً فهو أقرب إلى المصدر المعرب من حيث كانت صيغة الضمير تنبىء عن النصب فصارت الصيغة بمنزلة الإعراب في المصدر، ألا ترى أنَّ كلَّ واحد من الإعراب والصيغة يُنبئان عن النصب. فشابه الضمير المصدر من هذه الجهة.
أما اسم الإشارة فليس فيه إعراب ولا له صيغة تقوم مقامَ الإعراب فبعد شبهه عن المصدر، فلذلك كان الإلغاء معه أحسن من الإلغاء مع الضمير.
وانفردت الأفعال المتعدية إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما بوقوع الظرف والجملة المحتملة للصدق والكذب موقع المفعول الثاني، والمتعدية إلى ثلاثة مفعولين بوقوع جميع ذلك في موضع المفعول الثالث.s
ولا يجوز وقوع ذلك في موضع مفعول من المفعولات خلاف هَذين المفعولين، والسبب في ذلك أنَّ المفعول الثاني من باب ظَننت والثالث من باب أعلَمتُ هما في الأصل خبر ابتداء، فلما كانت هذه الأشياء تقع خبراً لمبتدأ وقعت موقعها.

وكذلك أيضاً انفردت هذه الأفعال بنيابة أنَّ واسمها وخبرها وأن الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من باب ظننتُ والمفعولين الثاني والثالث من باب أعلمتُ، ولا يسد في غير ذلك إلاّ مسد اسم واحد، فتقول: ظننتُ أنَّ زيداً قائم وأعلمتُ عمراً أنَّ أباه قائم.
وإنّما جاز ذلك لطول أنَّ بالاسم والخبر، والطول قد يكون يشبه الحذف بسببية الحرف فكأنَّ الأصل أن تقول: ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ واقعاً، وأعلمت زيداً أنَّ أباه منطلقٌ واقعاً، أي ظننتُ قيامَ زيدٍ واقعاً، وأعلمته انطلاقَ أبيهِ واقعاً، إلاَّ أنَّك حذفت للطول.
ومما سهل ذلك أيضاً جريان المفعولين بالذكر في صلة أنَّ، ألا

ترى أَنَّك تقول: ظننتُ أَنَّ زيداً قائمٌ، فتجري ذلك مجرى المفعولين في قولك: ظننتُ زيداً قائماً، في صلة أَنَّ.
وكذلك إذا قلت: أعلمتُ زيداً أَنَّ أباه قائم، قد جرى ذكر المفعولين في قولك أعلمتُ زيداً أباه قائماً، في صلة أَنَّ.
وأجاز المازني إنابة ذلك مناب مفعولي ظننت ومفعولي أعلمتُ الثاني والثالث فأجاز أن تقول: ظننتُ ذلك، في جواب من قال: هل ظننتَ زيداً قائماً؟ وأشرت بذلك إلى مفعولي ظننت. وكذلك أعلمتُ زيداً ذلك في جواب من قال: هل أعلمت زيداً عمراً منطلقاً؟ فتشير بذلك إلى المفعولين وأنبته مناب المفعولين وهو مفرد، كما فعلت ذلك في أَنَّ واسمها وخبرها وهي تقدر بالمفرد لكونها في المعنى جملة، وأجاز الإشارة بذلك وهو مفرد إلى اثنين لأنَّ العرب قد تفعل ذلك، قال الله تعالى: {لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذلِكَ} (البقرة: 68) فأشار بـــ«ذلك» وهو مفرد إلى الفارض والبِكر.
وهذا عندنا غير جائز، لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس، وأيضاً فإنّ ذلك ليس فيه ما سوغ في أنَّ وضعها موضع المفعولين من الطول وجريان المفعولين بالذكر في الصلة.
فإذا لم يكن ذلك قياساً حملنا قول العرب: ظننتُ ذاكَ، على أنَّ ذاك إشارة إلى المصدر، لأنَّ ذلك قد ثبتَ في مثل قوله تعالى: {وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ } (الشورى: 43) أي صبره.
ومما يدل على فساد مذهبه قوله:
يا عَمرو إنّك قد مَلِلتَ صحَابتي
وصَحابتَيك، إخالُ ذاكَ قليلُ
فأتى مع ذكر المفعولين بـــ«ذاك» ولو كانت إشارة إلى المفعولين لم يحتج إلى ذكره مع المفعولين وهما صحابتيك وقليل، فدل ذلك على أنَّ ذاك إشارة إلى المصدر، وهذا البيت من قبيل ما ذكرنا من قبل أنّه يجوز الإلغاء مع تأكيد الفعل بالإشارة إلى المصدر.

وقد رد الفارسي أيضاً على المازني بأنّه لو جاز أن يكون ذاك إشارة للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها فكنت تقول في جواب من قال:

هل زيدٌ قائمٌ؟ ذاكَ. أي زيدٌ قائمٌ، فامتناع العرب من ذلك دليل على فساد مذهبه.
وللمازني في الانفصال عن هذا بأنَّ جَعْلَ العرب لفظاً بدلاً عن لفظ ليس بقياس ولو كان قياساً لجاز أن تُناب أنَّ واسمُها وخبرُها مناب اسمين في مثلِ: لعلَّ أنَّ زيداً قائم، فامتناع العرب من ذلك والنحويين دليل على أنَّ ذلك ليس بقياس، لكن الذي يفسد مذهبه ما قدمناه.
وانفردت أفعالُ القلوب بالتعليق وهو ترك العمل لموجب يمنع منه. والمانعات أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام أو يكون المفعول بنفسه اسم استفهام أو مضافاً إليه اسم استفهام أو تدخل عليه لام الابتداء أو أنَّ وفي خبرها اللام أو ما النافية، فهذا كلّه لا يجوز معه إلا التعليق، أو يكون الاسم مستفهماً عنه في المعنى. ويجوز فيه أن يعلق عنه الفعل بالنظر إلى معنى الاستفهام وأن يعمل بالنظر إلى المعنى.
فمثال دخول همزة الاستفهام عليه: علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمروٌ. ومثال كونه اسم استفهام: علمتُ أيّهم في الدارِ. ومثال كونه مضافاً إلى اسم استفهام: علمتُ أبو أيّهم زيدٌ. ومثال دخول اللام عليه: علمت لزيدٌ قائمٌ. ومثال دخول ما النافية عليه: علمتُ ما زيدٌ قائمٌ وظننت ما عمروٌ منطلقٌ. ومثال دخول إنَّ وفي خبرها اللام: علمتُ أنَّ زيداً لقائمٌ. فجميع هذا لا سبيل إلى إعمال الفعل معه. ومثال كونه مستفهماً عنه في المعنى: عرفتُ زيداً أبو من هو، ألا ترى أنَّ زيداً لم تدخل عليه همزةُ الاستفهام، ولا أضيف إلى اسم استفهام ولا هو اسم استفهام، لكنه في المعنى مستفهم عنه، لأنكَ إذا قلت: عرفتُ زيداً أبو من هو، فمعناه: أزيدٌ أبو عمرو أم أبو غيره؟ فلذلك جازَ أن تقول: عرفتُ زيداً أبو من هو، برفع زيد ونصبه، نظراً إلى لفظه تارةً وإلى معناه أخرى.
ولا يعلق من غير أفعال القلوب إلا سل نحو: سلْ زيداً أبو من هو، وذلك أنّه سببٌ لفعل القلب، ألا ترى أنَّ السؤال سببٌ من أسبابِ العلم، فأجري السبب مجرى المسبب.
وزعم المازني أنه يجوز أن تعلق رأيت بمعنى أبصرت، وإن لم تكن من أفعال القلوب، فتكون في ذلك بمنزلة سلْ، لأنها سبب من أسباب العلم، واستدلَّ بقول العرب: أما ترى أيَّ برقٍ ها هنا؟

وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون «ترى» بمعنى تعلم، كأنه قال: أما تعلم أي برقٍ ها هنا؟ وإذا أمكن فيه حملها على العلمية كان أولى، لأنَّ التعليقَ بابه أن يكون في أفعالِ القلوبِ.

وإذا علق الفعل فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر نحو فكرت، أو من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه نحو عرفتُ، أو من باب ما يتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر نحو علمتُ.
فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر كانت الجملة في موضع نصب بالفعل بعد إسقاط حرف الجر نحو: فكرتُ أيهم زيدٌ كأنه في الأصل فكرتُ في أيهم زيدٌ إلاَّ أنهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه فحذفوه وأوصلوا الفعل إليه بنفسه وموضعه نصب، لأنَّ ما يصل إليه الفعلُ بحرف جر إذا حذف معه حرف الجر وصل بنفسه، نحو أمرتكَ بالخيرِ، وأمرتكَ الخير وإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعوله.
نحو: عرفتُ أيّهم زيدٌ.
وإن كان من باب ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، سدت الجملة مسد المفعولين، نحو: علمتُ أيّهم زيدٌ.
فإن كان الاسم مما يجوز تعليق الفعل عنه وإعماله فيه ثم أعملتَ الفعل فيه فنصبته فإنَّ ذلك الفعل العامل فيه لا يخلو من أن يكون متعدياً إلى واحد بنفسه أو إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر ولا يتصور أن يكون العامل فيه ما يصل بحرف جر، فلا تقول: فكرتُ زيداً أبو منْ هوَ، لأنَّ فكرت لا يصل بنفسه إلى مفعول وليس حذف حرفِ الجرّ قياساً كما تقدّم.
فإن كان (الفعل من بابِ) ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو: علمتُ زيداً أبو منْ هو، كان الاسمُ المنصوبُ المفعولَ الأولَ وسدت الجملة مَسدَّ المفعول الثاني.
وإن كان من باب ما يتعدي إلى واحد بنفسه نحو: عَرَفتُ زيداً أبو مَنْ هو، كان الاسمُ مفعولاً بعرفتُ، باتفاق، وأما الجملة ففيها خلاف.
فمنهم من ذهب إلى أنها في موضع الحال، وذلك فاسد، لأنَّ جملة المبتدأ والخبر إذا كانت في موضع الحال جاز دخول الواو عليها، ولا يتغير المعنى الذي كانت الجملة تُعطيه قبل دخول

الواو نحو: جاءَ زيدٌ يدُهُ على رأسِهِ، وإن شئتَ قُلتَ: ويدُهُ على رأسِه، والمعنى واحدٌ، وأنتَ لو قلتَ: عرفتُ زيداً وأبو منْ هو، لم يكن معناه كمعنى عرفتُ زيداً أبو منْ هو، ألا ترى أن المعنى في عدم الواو: عرفتُ أبو منْ زيدٌ، ومع الواو، عرفتُ زيداً وعرفتُ أبو منْ هوَ، فدلَّ ذلك على أنَّ الجملة ليست في موضع الحال.
ومنهم من ذهبَ إلى أنها في موضع مفعول ثانٍ، وأنَّ عرفتُ ضُمنّتْ معنى علمتُ فتعدّتِ إلى مفعولين، كما ضُمنّتْ نبأت وأنباتُ وأخبرتُ معنى أعلمتُ فتعدَّت تعديها. وذلك فاسد لأنَّ التضمين ليس بقياس، فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الجملة بدلٌ من زيد كأنّك قلت: عرفتُ زيداً عرفتُ أبو منْ هو.
فإن قيل: من أي أقسامِ البدل هذا؟ فالجواب: إنَّه من باب بدل الشيء من الشيءِ. فإنَ قيل: فزيدٌ ليس بالجملة التي هي أبو من هو، فالجواب: إنَّ ذلك على مضاف محذوف وتقديره: عرفتُ قصةَ زيدٍ أبو منْ هو والقصة هي الجملة.
ويجوز في الاسم المستفهم عنه الرفع على التعليق والنصب على الإعمال، كما تقدّم إلا مع أريتَكَ، من قول العرب: أريتَك زيداً أبو منْ هو، فإنَّ العربَ التزمت في الاسم النصبَ، وذلك أنَّ رأيتُ وإن كانت بمعنى أعلمتُ فإنَّ العربَ أدخلتها معنى أخبرني، ألا ترى أنَّ المعنى: أخبرني أبو منْ زيدٌ، فلما دَخَلها معنى أخبرني، وأخبرني لا تُعلق لأنّه ليس من أفعالِ القلوبِ.
وانفردت أيضاً أفعال القلوب بجواز تضمنها معنى القسم، فإذا فعل بها تلقيت بما يتلقّى به القسم، فتقول: علمتُ ليقومَنَّ زيدٌ، وظننتُ لقد قامَ عمروٌ كما تقول: واللَّهِ ليقومنَّ زيدٌ، ووااللَّهِ لقد قامَ عمروٌ.
ولا يخلو أن يكون الفعل المضمّن معنى القسم متعدّياً أو غير متعدَ. فإن كان غير متعدٍ فلا موضع لجملة الجواب من الإعراب نحو قولك: بدا لي ليقومنَّ زيدٌ. قال الله تعالى: {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَـتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ } (يوسف: 35) فقولك: ليقومنَّ زيدٌ لا موضع له من الإعرابِ، لأنَّ بدا لا يتعدى. وإن كان متعدياً نحو: علمتُ ليقومنَّ زيدٌ وعرفتُ ليخرُجنَّ عمروٌ، ففي ذلك خلاف بين النحويين. منهم من يجعل الجملة نائبة مناب

معمول الفعل. فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين نحو: علمتُ، كانت الجملة في موضع المفعولين، وإن كان يتعدى إلى واحدٍ نحو عرفتُ كانت الجملة في موضع ذلك المفعول.
ومنهم من يجعل الجملة لا موضع لها من الإعراب، لأنَّ الفعل وإن كان متعدّياً قد ضمّن (معنى) ما لا يتعدّى، فلذلك لم يتعدَّ، كما أنَّ أنباتُ وإن كانت في الأصل لا تتعدّى لما ضمّنت معنى ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين تعدّت تعدّيه، وهذا هو الصحيح عندي.

بـــاب ما تتعدى إليه الأفعالُ المتعدية وغيرُ المتعدية

جميع ما تتعدى إليه الأفعال المتعدّية وغير المتعدّية ثمانية أشياء: المصدرُ وظرفُ الزمان وظرفُ المكان والحالُ والتمييزُ والاستثناءُ والمفعولُ معه والمفعولُ من أجله، إلاَّ أنَّ الذي يذكرُ منه في هذا الباب أربعة، وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال، وما عدا ذلك يُفرد له مكان يذكر فيه خلاف هذا. وإنّما لم يذكر في هذا الباب إلاَّ هذه الأربعة لأنَّ الفعل يتعدّى إليها على اللزوم، والأربعة الأخرى لا تلزم، ألا ترى أنَّ كلَّ فعل مشتق من المصدر ففيه دلالة عليه، وأنّه لا بدَّ له من زمان ومكان يكون فيهما. وكذلك أيضاً لا بدَّ للفاعل والمفعول من حالٍ يكونان عليها. وأمّا التمييز فقد لا يكون في الكلام شيء مبهم فيحتاج إلى تمييز.
وكذلك الاستثناء قد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه. وكذلك أيضاً المفعول معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولاً فيحتاج الفعل إلى مفعول معه، وقد لا يكون فلا يحتاج إذ ذاك إلى مفعول معه.
وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب، فلا يكون الفعل إذ ذاك مفعول من أجله.
فقد تبيّن أنَّ اللازم من هذه الثمانية الأربعة المتقدمة.
فأما المصدر: فهو اسم الفعل نحو: ضَربٍ وقيامٍ أو الاسمُ القائم مقامه نحو: سرتُ قليلاً، وضَرَبت سوطاً. الأصل: سِرتُ سيراً قليلاً، فحذف المصدر وأقيمت الصفة مقامه وضَرَبتُ ضربةَ سوطٍ، فحذف المضاف وهو ضربة وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه.

أو عددهُ نحو: ضَربتُ عشرينَ ضَربةً، فعشرين مصدر لأنّه عدد لمصدر. أو ما أضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو: ضَربت كلّ الضَربِ، فكلّ مضافِ إلى الضرب، وهو في المعنى شيء واحد.
أو بعضُه نحو ضَربتُ بعضَ الضَربِ. فبعض مضاف إلى الضرب وهو في المعنى جزء من الضرب. بشرط أن يكون منصوباً بعد فعله الذي أخذ منه نحو: ضَربت ضرباً أو بعد معنى الفعل الذي أُخذ منه نحو: أتيتُ مشياً، فمشياً منصوب بعد أتيت، وأتيتُ في معنى مشيتُ.
أو اسم جارٍ مجرى الفعل الذي أخذ منه.
وظرفُ الزمان: وهو اسم الزمانِ نحو اليوم والليلة أو ما قام مقامه نحو: سِرتُ قليلاً، تريد زمناً قليلاً فحذفت الموصوف وهو زمان وأقمتَ صفته مقامه وهو قليل. ونحو: أتيتُ قدومَ الحاجّ، فحذفت اسم الزمانِ وهو وقت وأقيم المضافُ إليه مقامه وهو قدوم. أو عدده نحو سِرتُ عشرينَ يوماً، أو ما أُضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو: سِرتُ جميع الشَهرِ، فجميع مضاف إلى الشهر (وهو) والشهر في المعنى واحد.

أو بعضُه، نحو: سرتُ بعض الشهرِ، فبعض مضاف إلى الشهر وهو في المعنى جزءٌ من الشهر، بشرط أن يكونَ في جواب من سألَ بكم، نحو: سِرتُ عشرينَ يوماً، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب (من قالَ: كَم سرتَ أو في جواب من سأل بمتى، نحو: سِرتُ يومَ الجمعة، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب) من قال: متى سِرتَ؟
وظرف المكان: هو اسم المكانِ نحو: جلستُ خلفَكَ وأمامَكَ، أو ما قامَ مقامه نحو: جلستُ قريباً منكَ، أصله: جلستُ مكاناً قريباً منك، ثمَّ حُذِف الموصوف وهو مكان وأُقيمت صفته مقامه، وهو قريب، ولا يُتصوّر إلا في الصفة خاصة. أو عدده نحو: سِرتُ عشرينَ ميلاً، فعشرين ظرف مكان لأنّه عدد للميل وهو مكان. أو ما أُضيفَ إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو: سِرتُ جميعَ المِيلِ، فجميعِ مضاف إلى الميل وهو الميل في المعنى. أو بعضُه نحو: سِرتُ بعضَ الميلِ، فبعض مضاف إلى الميل وهو في المعنى جزء منه بشرط أن يكون في جواب كَمْ،

نحو: سِرت عشرينَ ميلاً، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب كم سرتَ؟ أو في جواب أينَ نحو: جلستُ خلفَكَ، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب من قال: أينَ جلستَ؟
والحال: وهو كلّ اسمٍ منصوب على معنى «في» مفسر لما أُبهم من الهيآت نحو: جاءَ زيدٌ ضاحكاً، ألا ترى أنّك لو لم تذكر ضاحكاً لكانت هيأة زيدٍ في وقت المجيء مبهمة. ومثال المؤكدة: قامَ زيدٌ قائماً. ألا ترى أنَّ المعنى قامَ زيدٌ في حال أنّه قائم. ومعلومٌ من قولك: قام زيدٌ بأنه قائم، إلاَّ أنّك أتيت بقائم تأكيداً، ومن ذلك قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَـكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً} (النساء: 79)، ألا ترى أنَّ المعنى: أرسلناكَ في حالِ أنّك رسولٌ. ومعلوم من قوله تعالى: أرسلناكَ أنّه كان رسولاً، لكنّه أكَّد بذكر الرسول.
والمصدر ينقسم ثلاثة أقسام: مبهم ومختص ومعدود.
فالمبهم ما يقع على القليل والكثير من جنسه نحو قيام وضربٍ، ألا ترى أنَّ قياماً يقع على ما قلَّ وكثُر، وكذلك ضَربْ. والمختص: ما كان اسماً لنوع نحو القهقرى، فإنه اسمٌ لنوع من الرجوع. والقُرفصاء فإنَّه اسم لنوع من القعود، والصمّاء اسم لنوع من الاشتمال. أو ما تخصص بإضافةٍ نحو: ضربتُ ضربَ شُرطيّ، أو بالألف واللام نحو الضَرب، أو بالنعت نحو قولك: ضَربتُ ضرباً كثيراً، أو شديداً. والمعدود: ما تدخل عليه تاء التأنيث الدالة على الإفراد نحو ضربةً وضربتين، أو كان اسم عدد نحو عشرين ضربة.

وظرف الزمان ينقسم ثلاثة أقسام: مبهم ومختص ومعدود.
فالمبهم ما يقع على قدر من الزمان غير معيّن نحو في وقت وزمان وأمثال ذلك. والمختص: أسماء الشهور كالمحرم وصَفَر والأيام كالسبت والأحد أو مختص بالإضافة نحو يوم الجمل أو يوم حليمة ويوم قيام زيد وأمثال ذلك. أو بالألف واللام نحو: اليوم والليلة أو بالنعت نحو: جلست مَعَك يوماً اجتمعنا فيه بزيد وأمثال ذلك. والمعدود ما له مقدارٌ معلوم من الزمان نحو سنة وشهر ويوم الجمعة.
وظرف المكان ينقسم ثلاثة أقسام أيضاً: مُبهَم ومختص ومعدود.
فالمبهم ما ليس له أقطار تحصره ولا نهايات تُحيط به (نحو خلفَكَ وقدامه وأمثال ذلك. والمختص عكسه وهو ما له أقطار

تحصره ونهايات تُحيط به) نحو الدار والمسجد. والمعدود: ما له مقدار معلوم من المسافة نحو: ميل وفرسخ وبريد.
والحال تنقسم قسمين: مؤكّدة ومبيّنة، فالمبيّنة هي التي تفيد من المعنى ما لا يُفيده الكلام الذي يكون فيه نحو: جاءَ زيدٌ ضاحكاً. ألا ترى أنّه لو لم تجيء بضاحكٍ لم يكن قولك: جاءَ زيدٌ، مفيداً معناه.
والمؤكّدة: هي التي يعطي معناها الكلام الذي تكون فيه نحو قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَـكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً} (النساء: 79). ألا ترى أنّه لو لم يذكر رسولاً لكانَ قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَـكَ لِلنَّاسِ} يُعطِي معناه.
واعلم أنَّ الأفعال كلّها تتعدَّى إلى جميع المصادر والظروف من مبهم ومختص ومعدود وإلى ضربَي الحال المؤكّدة والمبيّنة بنفسها، إلاّ ظروف المكان المختصة فإنَّ الفعل لا يصل إليها إلاَّ بواسطة نحو: قمتُ في الدارِ وقعدتُ في المسجدِ، لا يقال: قمتُ الدارَ ولا قعدتُ المَسجِدَ. وكذلك حكم كلَّ ظرف مكان مختص، إلاَّ أنَّ العرب شَذَّت من ذلك في نحو: «ذهَبتُ» مع الشام و«دخلتُ» مع كلّ ظرف مكان مختص.
وزعم أبو الحسن أنَّ دخلت متعدّية إلى مفعول به وأنَّ الدار وأشباهها منصوب بعدها على أنّه مفعول. والذي حمل على ذلك اطراد وصول دخلت إلى ما بعدها بنفسها نحو: دخلتُ المسجد ودخلتُ الحَمّام، فجعلها من قبيل ما يتعدّى بنفسه، لذلك فالبيتُ بعد دخلت ـــ عنده ـــ منصوب على حدّ انتصابه بعد هَدَمتُ، ولم يجعل: دخلتُ البيتَ، من قَبيل: ذهبتُ الشامَ، لقلّته.
وهذا الذي ذهب إليه فاسد من غير جهة.
وذلك أنَّ دخلت نقيض خرجت وخرجت غير متعدّ فكذلك نقيضه، لأنَّ النقيض يجري كثيراً مجرى ما يناقضه، ألا ترى أن زيادة الألف والنون تدلّ على الامتلاء والتعظيم نحو رَيّان، ورجل جُمّاني للعظيم الجُمّة ورَقباني عظيم الرَقبة. ثمَّ قالوا: عطشان، فزادوا الألف والنون فيه وإن لم يكن بابه ذلك، حملاً على نقيضه وهو رَيّان. ومنها أنَّ نظيرها عَبَرتُ وهي غير متعدّية فكذلك دخلت، لأنَّ النظير أيضاً كثيراً ما يجري مجرى نظيره.

ومنها أنَّ مصدر دخلت الدخول، والفعول في الغالب مصدر ما لا يتعدّى نحو القعود والجلوس، ولا يجيء في المتعدّي إلاّ قليلاً نحو اللزوم والنهوك والحمل على الأكثر أولى.
ومما يدلّ دلالة قطعية على فساد مذهبه أنَّ دخلت تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف، ألا ترى أنَّ الفرق بين الظرف وبين المفعول به أنَّ المفعول به محل للفعل خاصة نحو: ضربتُ زيداً، فزيداً محلّ للضرب والظرف محلّ للفعل والفاعل نحو: قمتُ خلفَكَ، فالخلف محلّ للقائم وقيامه، فكذلكَ دخلتُ يتعدّى إلى ما بعده على أنّه ظرف، لأنك إذا دخلت البيت فالبيت محلّ للدخول والداخل وكذلك أيضاً يدل على بطلان مذهبه أنّهم يقولون: دخلتُ في الأمرِ، ولا يوصل إلى الأمر وأشباهه من المعاني إلا بفي، فلو كانت «دخلتُ» متعدَّية بنفسها لما عدّوها إلى الأمر بـــ«في»، فدلّ ذلك على أنّها غير متعدّية بنفسها.
فإن قيل: فلأيّ شيءٍ لم يقولوا: دخلتُ الأمرَ، كما قالوا: دخلتُ الدارَ؟ فالجواب: إنَّ قولك: دخلتُ في الأمرِ، مجاز من جهة المعنى لأنَّ الدخول حقيقة إنّما يُتصوَّر في الأجسام وحذفُ حرف الجرّ مجازٌ فكرهوا التجوز بعد التجوز.
وما عدا «دخلتُ» مع كلّ ظرف مكان مختص، و«ذهبتُ» مع الشام لا يصل إلا بواسطة ولا يصل بنفسه أصلاً إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله:
قِلنَ عسفانَ ثُمَّ رُحْنَ سِراعاً
يَتطلّعنَ من نِقاب الثغورِ
فأوصلَ الفِعلَ إلى عسفان بنفسه وهو ظرف مكان مختص.
ونحو قول الآخر:
جَزى اللّهُ بالإحسانِ ما فَعلا بكم
رفيقَينِ قالا خيمتي أم مَعبدِ
فأوصلَ قالَ بخيمتَي وهو ظرف مكان مختص بنفسه، ونحو قول الآخر:
لَدنٌ بهزِّ الكف يَعسِلُ مَتنُهُ
فيهِ كما عَسَلَ الطَريق الثَعلبُ
يريد: في الطريق، فأوصل الفعل إلى الطريق بنفسهِ وهو مختصّ، ولا يجوز شيء من ذلك في الكلام.
وزعم بعض النحويين أنَّ قول العرب: ذهبتُ الشامَ، على معنى: في الشام وليس بشاذّ. واستدلوا على ذلك بأنَّ الشام في معنى

شأمةٍ فكأنّك إذا قلت: ذهبتُ الشامَ قد قلت: ذهبتُ شأمةً، وذهبت ينبغي أن يصل إلى شأمةٍ بنفسه لإبهامه، فكذلك الشام، وأجاز: ذهبت اليَمَن، قياساً على: ذهبتُ الشامَ، لأنَّ اليَمَن فيه أيضاً معنى يَمْنَةٍ، وأنتَ لو قلت: ذهبتُ يمنَةٍ، لوصل الفعلُ إليه بنفسه لإبهامه، فكذلك اليَمَنُ.
ومما قوي عنده مذهبه هذا ـــ أعني أنَّ اليَمَن فيه بمعنى يَمْنةٍ ـــ قوله:

...
.... وبُردا يَمْنَةٍ عَطران
يريد: بردَيْنِ يَمانيّين.
وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ يمنة وشأمةً أنفسهما لو سُمّي بهما لخرجا من إبهامهما إلى التخصيص، ولوجب وصول الفعل إليهما بواسطة في، فالأحرى أن يكون كذلك في الشام واليمن، وليس قول الشاعر في اليمن يمنةً دليل على أنّهما في معنى واحد، ذلك من التحريف الجائز في الشعر نحو قول الآخر:
..
مِن نَسجِ داود أبي سَلاّم
يريد سلَيمان عليه السلاَم.
وزعم الفراء أنَّ ذهبت تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو عُمان وخُراسان والعراق وأمثال ذلك، فتقول: ذهبت عمان وذهبتُ العراقَ، وحكي ذلك عن العرب. وأهل البصرة لا يحفظون ذلك، لكنه عندي يحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم فقاس عليه النثر، لأنَّ الكوفيين كثيراً ما يفعلون هذا، أعني أنهم يجيزون في الكلام ما لا يحفظ إلاّ في الشعر. فإذا تبيّن أنَّ هذا مذهبه ولم يصرّح هل سمع ذلك في الكلام أو في الشعر، لم يكن في ذلك حجة، لا سيما والذي حكى أهل البصرة في عُمان ونَجران والعِراق وأمثالها وصولُ الفعل إليها بواسطة في إذا أردت بها معنى الظرفية.
فإن عدَّيتَ الفعل إلى ضمير المصدر أوصلتَ الفعلَ إليه بنفسه فقلت: ضَربتُهُ زيداً، تريد: ضربت الضَربَ زيداً.
وأما الحال فلا تُضمر لأنّها لا تكون إلاّ نكرة مشتقة والضمير ليس كذلك، وأمّا ظرف الزمان وظرف المكان فلا يصل الفعل إلى

ضميرهما إلاّ بواسطة «في». وذلك أنَّ الأصل في الظروف كلّها أن يَصِلَ الفعل إليها بواسطة في، لأنَّ الفعل لا يطلبها إلاّ على معنى الوعاء وحرفُ الوعاء هو «في» والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها، وسنبين ذلك في غير موضعٍ إن شاءَ الله تعالى، فلذلك لم يصل الفعل إلى ضميرها إلا بـــ «في». فإن قيل: فلأي شيء حُذِفت مع الظرف إذا كان ظاهراً؟
فالجواب: إنَّ ظرف الزمان لمّا أشبه المصدر وَصَلَ الفعلِ إلى جميع ضروبه من مبهم ومختص ومعدود بنفسه كما يصل إلى المصدر. وجه الشبه بينهما أنَّ المصدر يدلّ عليه الفعل بحروفه نحو: ضربت، ألا ترى أنّه يدلّ على الضرب بحروفه. وظرف الزمان يدلّ عليه الفعل بصيغته، ألا ترى أنَّ صيغة قام تُعطِي أنَّ الزمان ماضٍ وصيغة يقومُ تعطي أنَّ الزمان غير ماضٍ. فاجتمعا في أنَّ الفعلَ يدلّ عليهما بلفظه. وأيضاً فإنَّ الزمان فَعلُ الفَلَكِ، لأنَّ الزمان اللغوي هو الليل والنهار، وهما موجودان في قُرب الشمس وبُعدها وذلك كائن عن حركة الفلك، والمصادر حركات الفاعلين نحو القيام والقعود. فاجتمعا أيضاً من هذه الجهة.

وأمّا ظرف المكان فلا شَبَه بينه وبين المصدر من جهة من هاتين الجهتين، ألا ترى أنَّ المكان لا يدل عليه الفعل بلفظه، ولا هو حركة فاعل. لكنه أشبه ظرف الزمان من حيث هو ظرف للفعل، كما أنَّ الزمان كذلك، فوصل الفعل إلى مبهمه ومعدوده بنفسه كذلك.
فإن قيل: فهلاّ شُبّهَ مختصّ المكان بمختصُّ الزمان فيصل الفعل إليه بنفسه؟ فالجواب: إنَّ هذا الشبه لمّا لم يكن قويّاً لأنّه شبه بمشبه لم يؤثر إلاّ فيما تقوى دلالة الفعل عليه من ظروف المكان وهو المبهم، ألا ترى أنّ الفعل إنّما يطلب مكاناً مبهماً وألحق به المعدود لأنّه قريب من المبهم، لأنَّ فيه إبهاماً من حيث يمكن أن يقعَ على كل مكان، ألا ترى أنَّ ميلاً يمكن أن يقع على كل موضع إذا كان قدرة للقدر المصطلح على تسميته بميل، فهو وإن كان معلوم القدر غير متبيّن في نفسه.
فأمّا المختص فلما لم تقوَ دلالة الفعل عليه ولا قرب ممّا تقوى دلالة الفعل عليه لم يؤثر الشبه الضعيف فيه، فوصل الفعل إليه

بحرف الجرّ، على أصله، إلاّ ما شذَّت العرب فيه من ذلك، وقد تقدَّم ذكره. أو في ضرورة.
ولا يعمل في المصدر إلاّ فعلٌ أو ما جرى مجراه، ظاهراً أو مضمراً. فمثال عمله فيه ظاهراً: ضربتُ زيداً ضرباً، ومثال عمله فيه مضمراً قولهم: ما أنتَ إلاّ سيراً، تقديره: ما أنتَ إلاّ تَسير سيراً، فأضمِر الفعلُ. ويجوز تقديمه على العامل وتأخيره ما لم يمنع من ذلك مانع.
فأمّا ظرف الزمان وظرف المكان والحال فقد يعمل فيها الفعل أو ما جرى مجراه وقد يعمل فيها معنى الفعل، فمثال عمل الفعل فيها: قامَ زيدٌ خلفَكَ يومَ الجمعة ضاحكاً. ألا ترى أن العامل في خلفك ويوم الجمعة وضاحك «قامَ» وهو فعل. ومثال عمل معنى الفعل في الحال قولك: هذا زيدٌ قائماً، ألا ترى أنَّ العامل في قائماً ما في «ذا» من معنى الفعل الذي هو أشير أو «ها» من معنى تنَبّهْ.
ومثال عمله في الظرف قوله:
أنا أبو المِنهال بعضَ الأحيانْ
(وقولَه:
أنا ابنُ ماويّة إذْ جَدَّ النقُرْ
ألا ترى أنَّ العامل في بعض الأحيان) وإذ ما في المنهال وفي ابن ماويّةَ من معنى المشهور والمعروف. كأنّه قال: أنا المشهور بعضَ الأحيان، وأنا المعروف إذْ جَدَّ النَقْرُ.
فإذا كان العامل فيها فعلاً أو ما جرى مجراه جاز تقديمها على العامل ما لم يمنع من ذلك مانع، نحو قولك: خَلفَكَ قَعَدْتُ، ويومَ الجُمعةِ جئتُ وضاحكاً خرجَ زيدٌ.

وإن كان العامل فيها معنى الفعل جاز التقديم أيضاً، فتقول: إذ جدّ النَقْرُ أنا ابنُ ماويّةَ. وبعضَ الأحيان أنا أبو المنهال. ومن كلامهم: أكلَّ يوم لكَ ثوبٌ تلبسه؟ العامل في كل يوم ما في «لك» من معنى الفعل، كأنه قال: أكلَّ يومٍ مُستقِرٌ لك ثوب تلبسه؟ ولا يمكن أن يكون العامل فيه تلبسه، لأنه صفةً وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل فيؤدي ذلك إلى تقديم الصفة على الموصوف، وذلك غير جائز. فلا يجوز أن يكون العامل في أكلَّ

يومٍ مضمراً يفسره «تلبسه» لأنَّه لا يُفسّر إلا ما يعمل وتلبسه لا يصحّ له العمل، فلا يصح له التفسير.
وأما الحال فلا يجوز تقديمها على العامل إذا كان معنى، فلا تقول في قولك: هذا زيدٌ ضاحكاً: ضاحكاً هذا زيدٌ، ولا ها ضاحكاً ذا زيدٌ، إن قدَّرتَ العامل ما في «ذا» من معنى أشير، فإنْ قدرت العامل ما في «ها» من معنى تنَبّه، جاز ذلك لأنَّ ضاحكاً قد وقع بعد العامل وهو «ها».
وكذلك أيضاً لا يجوز مثل: زيدٌ ضاحكاً في الدار، لأنَّ العامل في ضاحكاً ما في الدار من معنى الفعل، فكأنّكَ قلت: زيدٌ ضاحكاً مستقرٌ في الدار. وإنّما لم يجز ذلك في الحال لأنَّ الباب في المعنى ألا تعمل إلاّ في المجرورات والظروف، لأنَّ الظروف مجرورات في التقدير بنيّة «في» وأما الحال فليست كذلك، ألا ترى أنّه ليس التقدير: زيدٌ في الدار في ضاحكٌ.
وإنّما أُعمِلت المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف من حيث هي فضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى «في» لا على تقديرها، ألا ترى أنَّ المعنى: زيد في الدار في حال أنَّه ضاحك، فلمّا كانت مشبهة بالظروف والمجرورات ليتصرفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كما تصرَّفوا في المجرورات والظروف لأنَّ المشبه لا يقوى قوَّة ما شبه به.
وأجاز أبو الحسن التقديم في الحال وجعلها في ذلك كالظروف واستدل على ذلك بقراءَةَ مَنْ قرأ: {وَالسَّمَـوتُ مَطْوِيَّـتٌ بِيَمِينِهِ} (الزمر: 67). بنصب مطويّات. ويقول الشاعر:
رهطُ ابنِ كُوزٍ مُحقِبي أدراعِهِم
فيهِم البيت
ألا ترى أنّه قدَّم مطويات وهو منصوب على الحال، والعامل فيه ما في بيمينه من معنى الفعل. وكذلك قوله: مُحقِبي أدراعِهِم، العامل فيه ما في قوله: فيهم من معنى الفعل وقد تقدم عليه.
وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح، لأنَّه لا يُحفظ منه إلاّ هذا وما لا بالَ له لقِلته فلا ينبغي أن يُجاوز ذلك قياساً على هذا القليل.

وأيضاً فإنّه قد يتخرَّج على أنّه قد يُضمر لمحقبي ولمطويّاتٍ عامل تقديره: أعني مطوياتٍ، وأعني محقبي، وتكون الجملة اعتراضاً بين المبتدأ والخبر، لأنَّ فيها تشديد الكلام وتبيانه.

ويشترط في الحال المبيّنة أن تكون نكرة أو في حكمها، مشتقة أو في معناها، منتقلة أو في حكمها، قد تمَّ الكلام دونَها، أو في حكم ذلك من معرفة أو مقاربةٍ للمعرفة إن جاءت بعد ذي الحال، ويقلُّ وجودها من نكرةً غير مقاربةً للمعرفة وهي بعد ذي الحال، ويقلُّ وجودها من نكرةً غير مقاربةً للمعرفة وهي بعد ذي الحال، فإن تقدَّمت على ذي الحال كانت من المعرفة والنكرة والمؤكدة مثل ذلك إلاّ في الانتقال، فإنَّ ذلك لا يشترط فيها.
فمثال مجيئها نكرة: جاءَ زيدٌ ضاحكاً، ومثال مجيئها في حكم النكرة: أرسلَهَا العِراكَ وطلبتُه جَهدِي، وكلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ، وأمثال ذلك ممّا يُحفظ ولا يقاس عليه.
وإنّما كانت هذه في تقدير النكرة لأنّها ليست بالحال في الحقيقة، وإنّما هي قائمة مقامها، ألا ترى أنَّ الحال في الأصل إنّما هي العوامل في هذه الأسماء في الحقيقة وهي نكرة، وأنَّ الأصل: كلّمتُه جاعلاً فاهُ إلى فيَّ، وأرسَلَها معتركةً العِراكَ وطلبتُه مجتهداً جَهدِي. وجاعل ومعتركة ومجتهد أسماءُ نكرة، لكن لمّا حذفناها وأقَمنا هذه المعمولات مَقامَها أعربناها بإعرابهما، ولذلك لا يجوز ذلك عندنا في الاسم الذي هو حال بنفسه، فلا تقول: قامَ زيدٌ الضاحكُ، خلافاً ليونس فإنّه يجيز ذلك قياساً على أرسلها العِراكَ وأمثالِه، والفرق بينهما قد تقدم.
والمشتقة هي الأسماء التي أخذَت من المصادر، وذلك نحو قولك: جاء زيدٌ ضاحكاً، ألا ترى أنَّ ضاحكاً مأخوذٌ من الضحك.
والتي في حكم المشتقة هي التي في معنى ما أخذ من المصدر، ومثال ذلك: عَلّمتُهُ الحسابَ باباً باباً، ألا ترى أنَّ باباً ليس بمشتق. لكن المعنى علمتُه الحساب فصلاً (فصلاً) ففصلاً مشتقٌ من التفصيل.
ومثال مجيئها منتقلةً: جاءَ زيدٌ مسرعاً، ألا ترى أنَّ الإسراع صفة غير لازمة لزيد. ومثال مجيئها في حكم المنتقلة قولك: وُلدَ زيدٌ أزرَقَ، ألا ترى أنَّ الزَرقَ غيرُ منتقل، إلاّ أنه في هذا الموضع يشبه المنتقل، لأنّه قد كان يجوز أن يولد أزرقَ وغير ذلك. ولو قلت: جاءَ زيدٌ أزرقَ، لم يجز، لأنَّ زيداً أبداً استقرَّ له الزَرقَ قبل مجيئه، فمحالٌ أن يجيء إلا وهو أزرقُ، وإنّما يجوز ورود أزرق وأمثاله أحوالاً بعد وُلِد أو ما في معناه.

ومن كلام العرب: خلقَ اللَّهُ الزرافةَ يَدَيْها أطولَ من رِجلَيْها. فأطول حال وإن كان صفة غير منتقلة لمجيئه بعد خَلَقَ، ومثل ذلك قول الشاعر:

فجاءَت به سَبَطَ العِظام كأنّما
عِمامَتُهُ بينَ الرجالِ لِواء

ألَا ترى أنَّ معنى سبط العظام: طويلٌ، لكنه ساغ ذلك لأن معنى جاءت به: ولَدتُه كذلك.

ومن الناس من زَعمَ أنَّ الحال لا يُشترط فيها الانتقال، واستدلَّ على ذلك بمجيء: دعوتُ اللَّهَ سميعاً. ألا ترى أنَّ سميعاً من صفات الله تعالى. فهي لازمة لا تنتقل وكذلك: {هُوَ الْحَقُّ مُصَدّقاً} (فاطر: 31). لأنَّ التصديق للحق لازم. وهذا فاسد، أما التصديق فغير لازم للحق، لأنَّ الحقَّ قد يؤتى به لأنّه حقٌّ في نفسه لا لأنْ يُصدَّقَ به حقٌّ آخرُ، وقد يؤتى به لأن يُصدَّقَ به حقّ آخر كالمعجزات فالتصديق إذن غيرُ لازمٍ للحقِّ.

وأما دعوت الله سميعاً، فسميعاً فيه بمعنى مُجيباً لأنَّ سمع قد يكون بمعنى أجاب ومنه: سمعَ اللَّهُ لمَن حَمِدَهُ، أي استجابَ اللَّهُ. فمعنى دعوتُ الله سميعاً دعوتُهُ مُجيباً، أي مُقدَّراً لأنْ يُجِيبَني، لأنَّ الحال قد يكون بالمستقبل فيكون تقديره نحو قولك: مررتُ برجلٍ معهُ صقرٌ صائداً به غداً، ألا ترى أنَّ صائداً في معنى المستقبل. فلا يُتصوَّر مجيئه حالاً إلا على هذا التقدير، كأنّك قلت: معه صقرٌ مقدِّراً الآنَ الصيد به غداً.

ومثال مجيئها بعد تمام الكلام دونها: جاءَ زيدٌ راكباً، ألا ترى أنَّك لو أسقطتَ راكباً من هذا الكلام فقلت: جاءَ زيدٌ، لبقي تاماً.

ومثال مجيئها في حكم ما هو بعد تمام الكلام: ضربي زيداً قاعداً، وبابه، أعني المصدر للمبتدأ الساد مسدّ خبره الحال.

وهذه الحال وإن كانت لازمة لا يجوز حذفها فالأصل فيها أن تكون غير لازمة قبل قيامها مقام الخبر، ألا ترى أنَّ الأصل: ضربي زيداً إذا كان قائماً. أي إذا وجد على هذه الحال، فحُذف الخبر وأقيم الحال مقامه والخبر لازم فلزمت الحال لقيامها مقام الخبر اللازم.

ومن الناس من جعل المال لازمة في قوله:

إنّما المَيْتُ مَنْ يعيشُ
كئيباً. البيت

واستدلَّ على ذلك بأنّك لو قلت: إنّما الميتُ من يعيشُ، كان خُلفاً، لكن أخذ التمام فيها بالنظر إلى اللفظ لا إلى المعنى.
وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل لو أسقطت الحال لكان هذا الكلام تاماً على معنى ما، ألا ترى أنّك لو قلت: هذا زمانٌ إنّما الميت فيه من يعيش، تشير بذلك إلى فساده كان كلاماً مستقلاً.

ومثال مجيئها بعد معرفة: أقبلَ عبدُ الله باكياً، فعبدُ الله معرفة.
والذي يُقارِبُ المعرفة النكرة الموصوفة وأفعلُ مِنْ.
أما النكرة الموصوفة فوجه قربها من المعرفة اختصاصها بالصفة وأما أفعلُ مِنْ فوجه قربها من المعرفة اختصاصها، ولذلك لم تقبل الألف واللام، ومن ذلك قوله تعالى: {فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ } {أَمْراً مّنْ عِنْدِنَآ} (الدخان: 4، 5).
ولا تجيء الحال من نكرة غير مقاربة للمعرفة وهي متأخرة عنها إلا حيث سُمع، ولا يقاس على شيء من ذلك، والذي سُمِع من ذلك: وقَعَ أمرٌ فجأةً، ومررتُ بماءٍ قِعدَةَ رَجُلٍ.
فإن تقدمت الحال على صاحبها جازت من معرفة نحو: جاء ضاحكاً زيدٌ، ومن نكرة نحو: جاء ضاحكاً رجلٌ، لأنها لا تكون صفة، لأنَّ الصفة لا تتقدم على الموصوف فلزم النصب.

بـــاب الابتداء

الابتداء هو جعل الاسم أولَّ الكلام لفظاً أو تقديراً، مُعرَّى من العوامل اللفظية لتخبر عنه.
فمثال جعله في أول الكلام لفظاً: زيدٌ قائمٌ، ومثال جعله أولاً تقديراً: أقائمٌ زيدٌ، فزيد وإن كان مؤخراً في اللفظ فهو مقدّم في التقدير. والمبتدأ هو الاسم المجعول في أول الكلام لفظاً أو نية.
والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة وذلك أنّك إذا قلت: زيد قائمٌ، فإنَّ المستفاد من هذه الجملة إنّما هو الإخبار عن زيد بالقيام.
والمبتدأ لا يكون إلا معرفة ولا يكون نكرة إلاّ بشروط وهي:
أن تكون النكرة موصوفة نحو قوله تعالى: {وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مّن مُّشْرِكٍ} (البقرة: 221). أو مقاربة للمعرفة وهي أفعلُ مِنْ نحو:

أفضلُ مِن زيدٍ ضاحكٌ، وخيرٌ من عمرٍو خارجٌ ومقارَبتُهُ للمعرفة في كونه لا يقبل الأف واللام، لا تقول: الأفضلُ من زيدٍ.
أو تتقدمها أداة استفهام نحو قولك: أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ؟ أو أداة نفي نحو: ما أحدٌ قائمٌ. أو تكون النكرة في معنى الدعاء نحو قوله: {سَلَـمٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ } (الصافات: 130). أي سلامُ اللّهِ على آل ياسين. أو يكون في الكلام معنى التعجب نحو: ما أحسنَ زيداً، في مذهب سيبويه، وعجبٌ لزيد.
أو يكون الكلام بها في معنى كلام آخر وذلك لا يُحفظ إلاّ في: شرٌ أهرَّ ذا نابٍ، وشيءٌ ما جاء بِكَ، لأنَّ المعنى ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌ، وما جاء بكَ إلاّ شيء، أو تكون النكرة عامةً نحو قوله تعالى: {كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ} (الروم: 32). أو يتقدّمها خبرها بشرطِ أن يكون ظَرفاً أو مجروراً نحو قولك: في الدارِ رجلٌ، وعندك امرأةٌ، أو تكونَ النكرة في جواب من سأل بالهمزة وأم نحو قوله: رجلٌ، في جوابِ من قال: أرجلٌ عندكَ أم امرأةٌ؟ وذلك أنَّ الجوابَ هنا لا يكون إلا بأحد الاسمين.
وزاد أهل الكوفة في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون خلفاً من موصوفها، أي صفة في الأصل قد خلفت موصوفها، نحو: مؤمنٌ خيرٌ مِن مُشركٍ، لأنّه في معنى: عبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من عبدٍ مشركٍ.
وزادَ الأخفش في شروط الابتداءِ بالنكرة أن تكون في معنى الفعل نحو: قائمٌ زيدٌ، على أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعل وقد سدَّ الفاعل مسدَّ الخبر. ويكون على هذا مفرداً على كلّ حال، فتقول: قائمٌ الزيدان (قائم الزيدونَ) ويستدل على ذلك بقراءة من قرأ: {وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَـلُهَا} (الإنسان: 14). برفع التاء. فدانية عنده مبتدأ وظلالها فاعل به وقد سدَّ مسدَّ خبره.

وذلك لا دليل فيه، لاحتمال أن تكون دانية خبراً مقدماً وظلالها مبتدأ. وهو أيضاً في القياس غير صحيح، لأنَّ اسم الفاعل إذا ثبت أنّه أُجريَ مجرى الفعل في عمله فلا يلزم أن يجري مجرى الفعل في وقوعه أول الكلام والابتداء به، فلا بد من دليل آخر يدل على ذلك.
وأما ما أجازه أهل الكوفة من الابتداء بالنكرة إذا كانت خَلَفاً فحسنٌ جداً.

وينبغي عندي أن يُزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن يكون الموضع موضع تفصيل نحو قوله:

بِشِقَ وشِقٌّ عندنا لم يُحوَّلِ
فشِقّ الثاني مبتدأ، وعندنا في موضع الخبر و«لم يحول» خبر ثانٍ في معنى الأول. فإنّما جاز الابتداء بشقّ الثاني وإن كان نكرة، للتفصيل، لأنّه في تقدير: والشقُ الآخر عندنا. فإن قيل: فلم لا يكون شق مبتدأ وعندنا في موضع الصفة ولم يحوَّل في موضع الخبر ولا يحتاج إلى إثبات الابتداء بالنكرة في موضع التفصيل؟ فالجواب: إنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ الخبر ينبغي أن يُعطِي ما لا يعطيه المبتدأ، وأنتَ إذا جعلتَ و«شِقٌّ عندنا» مبتدأ كان معنى «لم يحوَّل» مفهوماً منه، ألا ترى أنَّ معنى «عندنا» ومعنى لم يحوَّل واحد.
كذلك ينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تُراد بعينها نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ، تريد: رجلٌ واحدٌ من هذا الجنس، أي واحدٌ من جنس الرجال هو خيرٌ من كلِّ واحدٍ من جنس النساء، إلاّ أنَّ معناه يؤول إلى العموم، إلاّ أنّه يخالف العموم في أنه يدلُ على كلّ واحد على جهة البدل أعني أنّه لا يتناول الجميع في دفعةٍ واحدةٍ، و«كلُ» يتناول الجميع دفعةً واحدةً.
ولا يجوز الابتداء بالنكرة من غير شرط من هذه الشروط أصلاً ولا في ضرورة، لأنَّ الابتداء بالنكرة إنّما امتنع لأنّه غير مفيد، وهو بالإضافة إلى الكلام والشِعر واحد، وأمّا قوله:

مُرسّعةٌ بينَ أرسّاغِهِ
بِهِ عَسَمٌ يبتغِي أرنبا

فإنّما جاز ذلك لأنَّ النكرة ها هنا لا تراد لعينها، ألا ترى أنّه لا يريد مُرسّعة دون مُرسّعة. بخلاف قوله: رجلٌ قائم، ألا ترى أنَّ رَجُلاً ها هنا لا يقع إلا على الذي يقع به منه القيام خاصة. وقول من قال إنّما جاز ذلك في الضرورة فاسد لأنّه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلام الذي لا يفيد.
وأما سيبويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة، لكن النحويين تتبعوا المواضع التي يكون الإخبار فيها عن النكرة مفيداً فوجدوا ذلك منحصراً فيما ذكرنا.

إلاّ أنه يدخل على سيبويه إجازة مثل رجل في الدار، لأنَّ فائدته وفائدة: في الدارِ رجلٌ، واحدة، وهو مع تقديم الظرف جائزٌ فينبغي أن يجوز مع تأخيره، وقد أجمعَ النحويّون قاطبة على أنَّ ذلك لا يجوز، وأنّه ليس بمسموع من كلام العرب.d وإنّما لم يجز ذلك وإنْ كان فيها فائدة لما علل به الكسائي من اللبس. وذلك أنّك لو قلت: رجلٌ في الدار، لم يعلم هل المجرور صفة أو خبر، لأنَّ النكرة إذا جاء بعدها الظرف والمجرور فينبغي أن يحملا على الصفة لأنَّ النكرة لإبهامها محتاجة إلى النعت.

فإن قيل: فينبغي على هذا أن لا يجوز: زيدٌ القائمُ، لئلا يؤدي إلى اللبس، لأنه يحتمل أن يكون القائم نعتاً، فالجواب: إنَّ النكرة أحوج إلى النعت من المعرفة فلذلك كان اللبس إليها أسرع منه إلى غيرها.

وقد يجوز على هذا أن يدخل في امتناع «رجلٌ في الدار» بحث عموم قول سيبويه: إنّه لا يخبر عن النكرة إلا حيث يكون في الإخبار عنها فائدة، لأنه إذا أدّى إلى اللبس صارَ غير مفيد، لأنه لا يعلم المراد به.

وأما الخبر فينقسم قسمين: مفردٌ وجملة. فالمفرد ينقسم ثلاثة أقسام: قسم هو الأول نحو: زيدٌ قائمٌ، فزيد هو القائمُ والقائمُ زيدٌ.

وقسم منزّل منزلة الأول نحو: زيدٌ زهيرٌ شعراً، فزيد ليس هو بزهير ولكنه مشبه به ومُنزّل منزلته.

وقسم موضوع موضع ما هو الأول نحو: زيدٌ عندَكَ، وزيدٌ في الدار. وكذلك سائر الظروف والمجرورات، ألا ترى أنَّ عندك ليس بزيدٍ وكذلك في الدار ليس أيضاً بزيدٍ. لكنهما نُزّلا منزلة كائن ومستقر الذي هو الأول. وفي جعل الظروف والمجرورات من حيّز المفردات خلاف فمنهم من ذهب إلى أنها من حيّز الجمل، واستدلَّ على ذلك بوصل الموصولات بهما نحو: جاءني الذي عندك، والذي في الدار، والموصولات لا توصل إلا بالجمل. ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيّز الجمل وأن يكونا من حيّز المفردات وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الذي ناب منابه، فإذا قلت: زيدٌ في الدارِ، إن قدّرت أصل المسألة: زيدٌ مستقرٌّ في الدارِ، كان من حيّز المفردات لنيابته

منابَ المفرد، وإن قدَّرت أصل المسألة: زيدٌ استقرَّ في الدار كان من حيّز الجملة لنيابته مناب الجملة.
ومنهم من جعله قسماً برأسه ليس من حيّز الجمل ولا من حيّز المفردات، وهو مذهب أبي بكر بن السراج. واستدل على ذلك بأنك تقول: إنَّ في الدار زيداً ولو كان بمنزلة مستقرّ أو استقرَّ لم يجز تقديمه على اسم إنّ كما لا يجوز تقديمها عليه، حكى ذلك عنه الفارسي في الشيرازيات، والصحيح أنّه من قبيل المفردات لأنه لا يحتمل الصدق والكذب.

وأما الجمل فتنقسم قسمين: اسمية وفعلية، فالاسمية هي جملة المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف. والفعلية هي (الجملة) التي صدرها الفعل.
ويشترط في الجملة أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ نحو: زيدٌ أبوهُ قائمٌ، أو تكرار المبتدأ نحو: زيدٌ قائمٌ زيدٌ، ومنه قوله:
ليتَ الغُرابَ غَداةَ يَنعبُ دائماً
كانَ الغرابُ مُقطّعَ الأوداجِ
أو إشارة إلى المبتدأ ومنه قوله تعالى: {وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذلِكَ خَيْرٌ} (الأعراف: 26) حرف قراءةِ من رفع لباساً كأنه قال: هو خيرٌ منه. ومنه قولُه تعالى: {وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ } (الشورى: 43) أي إنَّ صبرَه.
أو تكون الجملة هي المبتدأ في المعنى نحو قولك: هِجيِّري أبي بكرٍ لا إله إلاَّ اللَّهُ، فلا إله إلا اللَّهُ هي الهِجيِّري، ومنه: هو زيدٌ قائمٌ، إذا جعلتَ الضمير ضمير الأمرِ والشأن.
أو تكون الجملة نِعمَ وفاعلَها وبئسَ وفاعِلَها نحو: زيدٌ نِعمَ الرجلُ وزيد بئسَ الرجلُ، وسنذكر السبب في أنْ لم يُحتَج في ذلك إلى ضميرٍ يعود على المبتدأ وزاد أبو الحسن في الروابط أن يكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى وإن لم يكن من لفظه نحو: زيدٌ قامَ أبو عمرٍو، إذا كان أبو عمرو كنية لزيد.
واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: {أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوء عَمَلِهِ فَرَءاهُ حَسَناً فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآء وَيَهْدِى مَن يَشَآء} (فاطر: 8). فإنَّ وما بعدها خبرٌ لمَنْ الأولى ولا ضمير فيها يعود عليها، والمعنى عندَه، فإنَّ اللَّهَ يُضِلّه. وبقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ ءامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّـلِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً } (الكهف: 30).

فقوله تعالى: {إِنَّا لاَ نُضِيعُ} إلى آخِر الآية جملة في موضع خبر إنَّ الأولى وليس فيها ضمير يعود على اسم إنَّ، التقدير: إنّا لا نُضيّع أجرَهم.
وهذا الذي استدلَّ به لا حجة فيه. أما قوله تعالى: {أَفَمَن زُيّنَ لَهُ سُوء عَمَلِهِ} فخبره محذوف لدلالة ما تقدم عليه وهو قوله تعالى: {الَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ ءامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّـلِحَـتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ } (فاطر: 7). فكأنه في التقدير: أفمن زُيِّن له سوءُ عمله فلهُ عذابٌ شديدٌ أمّا مَنْ آمن وعَمِلَ صالحاً فلهُ مغفرةٌ وأجرٌ كبير، فحذف لفهم المعنى، ومثل ذلك في القرآن كثير. وأما قوله تعالى: {إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً}، فجملة اعتراض وما بعده هو الخبر، لكن ينبغي أن يجوز مثل هذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى كما جاز ذلك في الصلة، فقد حُكيَ من كلامهم: أبو سعيدٍ الذي رويتُ عَنْ الخُدْريُّ. والمعنى عنه، ومنه: الحَجّاجُ الذي رأيتُ ابنُ يُوسفَ، أي الذي رأيتُهُ، ومنه قوله:

فيا رَبَّ ليلى أَنتَ في كلِّ موطنٍ
وأنتَ الذي في رحمةِ اللّهِ أطمعُ
أي في رحمته، إلاّ أنَّ ذلك قليلٌ جداً.
وذهب بعض النحويين إلى أنَّ هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب، فإذا وجد في كلامهم نحو: زيد اضربْهُ، وزيدٌ لا تضربْهُ، حملة على إضمار القول، تقديره: زيدٌ أقولُ لكَ اضربْهُ، أو أقول لك لا تضربه، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج. والذي حمله على ذلك أنَّ الجملة خبر للمبتدأ، وحقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب. وذلك فاسد، لأنّا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب، فكذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع إخباراً للمبتدأ كما وقع المفرد ولا يحتاج إلى تكلّف إضمار القول، فالخبر إذن لفظ يقال بالاشتراك.
فإن قيل: إنَّ الخبر وإن لم يكن محتملاً للصدق فإنّما ساغ جعله خبراً لكونه إذا قُرِن بالمبتدأ صار منهما كلام يحتمل الصدقَ والكذبَ، والأمر والنهي ليسا كذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت: زيدٌ

قام، فإنَّ ذلك يحتمل الصدقَ والكذب، وليس كذلك: زيدٌ اضربهُ وزيدٌ لا تضرِبْهُ وأمثالهما.
والكذب، وليس كذلك: زيدٌ اضرِبْهُ وزيدٌ لا تضرِبْهُ وأمثالهما.
فالجواب: إنَّ المفرد قد يكون خبراً وإن لم يكن منه مع المبتدأ كلام محتمل للصدق والكذب نحو: أي رجلٍ أخوك؟ وكيفَ زيدٌ؟ وأمثال ذلك.
وأما الظروف والمجرورات فيشترط فيها أن تكون تامة والتامة هي التي يكون في الإخبار بها فائدة. ولا بد من إعطاءِ قانون تعرِفُ به ما السبب في أن كان بعض الظروف ناقصاً وبعضها تاماً.
فالظروف كما تقدم لا تكون أخباراً إلا بنيابتها مناب الخبر، فينبغي أن تعلم أنَّ الخبر لا يجوز حذفه وإقامة الظرف أو المجرور مقامه إلا إذا كان الحذف يفهم منه المحذوف، وإلا فلا بدَّ من ذكر الخبر، فعلى هذا يجوز أن تقول: زيدٌ في الدار إذا أردتَ: مستقرٌّ في الدار، لأنَّ «في» للوعاءِ فمعناها موافق الاستقرار، فلو قلتَ: زيدٌ في الدار، على معنى ضاحك في الدار لم يجز بل لا بدَّ من الإتيان بضاحك لأنّه لا يعلم من «في» أنَّ المحذوف ضاحك كما يعلم منها الاستقرار وكذلك تقول: زيدٌ لك، إذا أردتَ مملوكاً أو مستحقاً لك، لأنَّ الملكَ والاستحقاق مفهوم من اللام، ولو قلت: زيدٌ لكَ، تريد محبٌّ لكَ لم يجز لأنَّ ذلكَ لا يفهم من اللام. فإذا كان الحرف له معنى صالح مع كل شيء على السواءِ وليس هو في أحد المعاني أظهر من الآخر كان المجرور به أبداً ناقصاً.
وذلك نحو: زيدٌ بِكَ، لا يجوز لأنّه لا يعلم هل المراد: زيدٌ واثقٌ بك أو مسرورٌ بك أو غير ذلك، لأنَّ الباء معناها الإلصاق فهي صالحة مع كل محذوف لأنّها تلزقه بالمجرور:

وأما الظروف فإنَّ الذي يحذف معها أبداً الاستقرار وذلك أنَّ كلَّ ظرف فهو على تقدير «في» بدليل أنَّك تردها في ضمير الظرف فتقول: يوم الجمعة قمتُ فيه و«في» لا يحذف معها كما تقدَّم إلاّ الاستقرار أو ما في معناه، فلذلك تقول: زيدٌ خلفَك، إذا أردتَ مستقرٌّ خلفَك، ولو أردت ضاحكاً أو غيره لم يجز إلا أن تأتي به، ولذلك لم تكن ظروف الزمان أخباراً عن الجثث، لأنّك لو قلت: زيدٌ اليومَ تريد مستقرٌ اليوم لم يكن مفيداً، لأنّه معلوم أنَّ كلَّ

موجود فإنَّ اليوم يكون زماناً له لأنَّ الجزء الواحد من الزمان يكون زماناً لجميع الموجودات، وليس كذلك المكان.
وكذلك لو كان الزمان مختصاً بوصف أو بغير ذلك من أنواع الاختصاص لم يقع خبراً للجثث لما ذكرنا من أنه لا فائدة فيه، وما جاء من ذلك فمؤول، فقد حكي من كلامهم: اليوم خمرٌ وغداً أمرٌ، ومن كلامهم أيضاً: الجبابُ شهرين، والثلج شهرين وقال الشاعر:
أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحوونَهُ
يُلقِحُهُ قومٌ وتَنتِجونَهُ
وقال الآخر:
أفي كلِّ عامٍ مأتمٌ تَبعثونَهُ
على مِحمَرٍ ثَوَّبتموهُ وما رُضا
وذلك كله على حذف مضاف تقديره: اليومَ شربُ خمرٍ ولبسُ الجبابِ شهرينِ وشربُ الثلجِ وأفى كل عامٍ حدوثُ مأتمٍ؟ وأكلَّ عامٍ أخذُ نَعَمٍ؟ وكذلك إذا قلتَ: كانَ الحجّاجُ زمن ابنِ مروان، تقديره: كانَ أمرُ الحجّاجِ زمنَ ابنِ مروان.
وإنما جاز وقوع ظروف الزمان أخباراً عن المصادر نحو: القِتالُ اليومَ، لأنّكَ قصدتَ أن تُخبِر بوقتِ القتال وهو وقت وقوعها وذاك قد يكون غير معلوم، فيكون في الإخبار به فائدة.
فإن أردت بالإخبار بظرف الزمان عن وقت وقوع الجثث فقد آل المعنى إلى الإخبار عن المصدر، لأنَّ الوقوع من المصادر.
وقد تقدم أنَّ الجملة لا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ وهو إمّا ضمير وإمّا اسم إشارة وإمّا تكرير المبتدأ بلفظه، إلاّ أن تكون الجملة نِعمَ وفاعلها وبئسَ وفاعلها أو تكون هي المبتدأ في المعنى.
وأما المفرد فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فإن كان ظرفاً أو مجروراً فإنّه يحتمل ضميراً مرفوعاً عائداً على المبتدأ وذلك نحو: زيدٌ عِندَكَ وعمروٌ في الدار. ألا ترى أنَّ التقدير كما تقدَّم: عمروٌ مستقرٌّ في الدار وزيدٌ كائنٌ عندَكَ. وفي كائن ومستقرٌّ ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ، فلمّا أنبتَ الظرف والمجرور منابَهما تحمّلا الضمير الذي كان فيهما.

فإن كان غير ظرف ولا مجرور فلا يخلو أن يكون مشتقاً أو غير مشتق. فإن كان غيرَ مشتق لم يتحمل ضميراً نحو: هذا زيدٌ وأخوكَ عمروٌ، فزيد وعمرو ليس فيهما ضمير لأنّهما ليسا مشتقين، فلما كانا كذلك لم يجز أن يقدَّرا عاملين في ضمير مرفوع إذ لا يعمل إلاّ الفعل أو ما في معنى الفعل. وأمَّا الجامد الذي لا رائحة للفعل فيه فلا ينبغي أن يعمل.

وإن كان مشتقاً كان فيه ضمير مرفوع عائد على المبتدأ نحو: زيدٌ قائم، ففي قائم ضمير مرفوع على أنّه فاعل به وهو عائدٌ على زيد، ولو أردتَ العطف عليه لقلت: زيدٌ قائمٌ هو وعمروٌ، فأكَّدته بضمير الرفع المنفصل ثم عطفتَ عليه، ولا يجوز مثل ذلك في: هذا زيدٌ، ونحوه. فدلَّ ذلك على أنَّ الجامد لا يتحمل ضميراً.

والضمير الذي يكون في خبر المبتدأ لا يخلو من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. فإن كان مرفوعاً لم يجز حذفه أصلاً إلاَّ أن يكون مبتدأ نحو: زيدٌ هو القائم، فإنه يجوز حذفه فتقول: زيدٌ القائمُ: وتجعل القائمَ خبراً لمبتدأ مضمر إن شئت إذ لا مانع من ذلك.

فإن كان منصوباً لم يجز حذفه إلاَّ أن يكون العامل فيه فعلاً أو ما جرى مجراه من أسماء الفاعلينَ والمفعولين فإنّه قد يجوز ذلك في الضرورة نحو قوله:

قد أصبَحتِ أُمُّ الخيارِ تدَّعي
عليَّ ذنباً كلَّه لم أَصنعِ

يريد: لم أصنعهُ، فحذَف الضمير. وإنّما لم يجز ذلك إلا في ضرورة لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ألا ترى أن لم أصنع مفرغ للعمل في كلّه ولم يعمل فيه.

وإن كان الضمير مخفوضاً لم يخل أن يكون خفضه بإضافة اسم إليه أو بحرف جرّ. فإن كان مخفوضاً بإضافة اسم إليه لم يجز حذفه نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ وإن كان مخفوضاً بحرف جر لم يخل حذفه من أن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه أو لا يؤدي إلى ذلك، فإن لم يؤد إلى ذلك جاز نحو قولك: السَمنُ مَنَوانِ بدرهم، تريد منوانِ منهُ بدرهم، فحذفت «منه» لفهم المعنى. ومن ذلك قوله تعالى: {فَأَمَّا مَن طَغَى وَءاثَرَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِىَ الْمَأْوَى } فقوله تعالى: {فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِىَ الْمَأْوَى } في موضع خبر من طَغى، والضمير محذوف تقديره: فإنَّ الجَحيمَ هي المأوى له.

وإن أدى ذلك إلى تهيئة العامل وقطعهِ عنه لم يجز ذلك نحو: زيدٌ مررتُ به، لا يجوز أن تقول: زيدٌ مررتُ، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى تهيئة مررتُ إلى العمل في زيد وقطعه عنه.

والخبر ينقسم بالنظر إلى الإثبات والحذف ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعد لولا نحو: لولا زيد لأكرمتكَ، التقدير لولا زيدٌ حاضرٌ، إلا أنّه لا يجوز ذكر الخبر لأنَّ الكلام قد طال بالجواب فالتُزم فيه الحذف تخفيفاً ولذلك لُحّنَ المعرّي في قوله:

...

..... لولا الغِمدُ يُمسكهُ لسالا

فأظهر خبر المبتدأ بعد لولا.

وكذلك المبتدأ إذا كان مصدراً قد سدَّ مسدَّ خبره الحال. وذلك هو: ضَربي زيداً قائماً، وأكثرُ شُربي السَويقَ ملتوتاً، وأكثرُ ركوبيَ الفَرسَ دارعاً، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً. ألا ترى أنَّ الأصل: إذا كان ملتوتاً وإذا كان قائماً، وإذا كان دارعاً، ثم حذف الظرف الواقع خبراً وأنيب الحال منابه، فلا يجوز في شيءٍ من ذلك إظهار الخبر لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعوَّض منه وذلك غير جائز.

وقسم يلزم فيه إثبات الخبر وذلك كلّ خبر لا يكون له لو حذف ما يدلُّ عليه نحو: زيدٌ قائمٌ، ألا ترى أنّك لو قلت: زيدٌ، وحذفت قائماً من غير دليل عليه لم يدر هل أردتَ: زيدٌ قائمٌ أو ضاحكٌ أو غير ذلك.

وكذلك خبر ما التعجبية في نحو: ما أحسنَ زيداً، لا يجوز حذفه وإن كان له ما يدلُّ عليه بعد الحذف لأنّه كلام جرى مجرى المثل فلم يُغيّر.

وقسم أنت في حذف خبره وإثباته بالخيار وهو ما عدا ما ذكرنا «مما» له دليل لو حُذِف نحو قولك في جواب من قال مَنِ القائمُ؟ زيدٌ، ألا ترى أنَّ المعنى زيدٌ القائم. فحذفت القائمَ استغناءً، وإن شئت أثبتَّ قائم فقلت: زيدٌ القائمُ.

والمبتدأ ينقسم بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمين: قسم يلزم فيه إثبات المبتدأ وهو ما التعجبية نحو: ما أحسنَ زيداً. فما مبتدأ

ولا يجوز حذفها لأنَّ التعجب جرى مجرى المثل كما تقدم فلا يغير، وكذلك كل المبتدأ لو حذف لم يكن عليه دليل.
وقسم أنت فيه بالخيار، وهو كل مبتدأ لو حذف كان له ما يدلّ عليه نحو قولك: المسكُ، إذا شمِمتَ رائحته، تريد: هذا المسكُ، وإن شئت أظهرت المبتدأ.
والمبتدأ والخبر ينقسمان بالنظر إلى التقديم والتأخير ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه تقديم المبتدأ وقسم يلزم فيه تقديم الخبر، وقسم أنت فيه بالخيار.
فالقسم الذي يلزم فيه تقديم المبتدأ أن يكون المبتدأ اسم شرط نحو: مَنْ يقمْ أَقُم مَعَهُ، أو اسم استفهام نحو قولك: أيُّ رجلٍ قائم؟ أو كيفَ أو كم الخبرية نحو قولك: كم رجلٍ عندي، أو ما التعجبيّة نحو قولك: ما أحسن زيداً، أو يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو قولك: زيدٌ أخوك. أو يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر نحو قولك: زيدٌ زهيرٌ شعراً، أو يكون المبتدأ ضمير أمر وشأن نحو قولك: هو زيدٌ قائمٌ، تريد: الأمر أو الشأنُ زيدٌ قائم. أو يكون المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله أو مفعوله الذي لم يُسم فاعله مضمران نحو قولك: زيدٌ قامَ وزيدٌ ضُرِبَ.

والقسم الذي يلزم فيه تقديم الخبر أن يكون الخبر اسم استفهام نحو قولك: كيف زيدٌ، أو يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرِها ظرفاً أو مجروراً متقدّمين عليها نحو: في الدارِ رجلٌ وعندكَ امرأةٌ. أو يكون المبتدأ قد اتّصل به ضمير يعود على الخبر نحو قولك: في الدارِ ساكنُها، أو يكون المبتدأ أنَّ واسمها وخبرها نحو قولك: في علمي أنّك قائم. أو يكون الخبر كم الخبرية نحو قولك: كم درهمٍ مالُكَ.
والقسم الذي أنت فيه بالخيار ما بقي، مفرداً كان الخبر أو جملة، فمثال تقديم الخبر مفرداً من كلامهم: تميميٌ أنا، ومنشوءٌ مَنْ يَشنَؤك. والأصلُ: أنا تميميٌ، ومَنْ يشنؤك مشنوءٌ. ومثال تقديمه جملة قوله:
إلى مَلِك ما أُمّهُ من محاربٍ
أبوهُ ولا كانت كُليبٌ تصاهرُهْ
تقديره أبوه ما أُمّهُ من محاربٍ.

وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان فلا يخلو أن يكونا معرفتين أو نكرتين أو أحدهما معرفة والآخر نكرة، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تقدّر أنَّ المخاطب يعلمه مبتدأ والذي تقدّر أنَّ المخاطب يجهله خبراً، وذلك نحو قولك: زيد أخو عمرو، إذا قدَّرت أنَّ المخاطب يعلم زيداً ويجهل أنَّهُ أخو عمرٍو فإن قدرت أنَّ المخاطب يعلم أخا عمرو ويجهل أنّه مُسمى بزيد قلت: أخو عمرو زيدٌ. وذلك أنَّ المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله، والخبر هو محل الفائدة، فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منهما.
فإن كانا نكرتين فإنَّ ذلك لا يتصوّر إلاّ بشرط أن يكون المبتدأ منهما له ما يُسوغ الابتداء بالنكرة نحو: أرجلٌ قائمٌ، وقد تقدَّم ذكر المسوّغات للابتداء بالنكرة.
فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة كان المبتدأ المعرفة والخبر نكرة نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، لما ذكرنا من أنَّ الخبر ينبغي أن يجعل المجهول، ولا يجوز جعل المبتدأ النكرة والخبر المعرفة إلا في ضرورة شعرٍ نحو قولك: قائمٌ زيدٌ، على أن تقدّر قائم هو المبتدأ لا خبراً مقدَّماً. وبيان ذلك بنواسخ الابتداء، فمما جاء من ذلك قوله:

قِفي قبلَ التفرقِ يا ضُباعا
ولا يكُ موقفٌ مِنكِ الوداعا

جعل موقف وهو نكرة اسم يَكُ والوداع وهو معرفة خبر يك. ولا يكون اسم كان وأخواتها إلا ما هو مبتدأ في الأصل.
وهذا عندي من قبيل القلب أنه جعل ما ينبغي أن يكون مبتدأ خبراً وما ينبغي أن يكون خبراً مبتدأ، وذلك بالنظر إلى اللفظ. وأمّا المعنى فعلى ما ذكرتُ لك من الإخبار بالنكرة عن المعرفة. ونظير ذلك ـــ أعني ممّا قُلب فجعل فيه الخبر مخبراً عنه في اللفظ والمخبر عنه خبراً ـــ قوله:

كانت فريضةَ ما تقول كما
كان الزِناءُ فَريضةَ الرَجْمِ

وإنما المعنى كما كان فريضةُ الزِنا الرجمَ، فقلب.
والمبتدأ والخبر مرفوعان، واختلف النحويون في الرافع لهما، ففي الرافع للمبتدأ أربعة أقوال. منهم من ذهب إلى أنَّ الرافع له

التهمّم والاعتناء، وتهممك واعتناؤك به جعلك له أولاً لفظاً أو نيةً. وذلك باطل لأنَّ التهمّم معنى والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع.
ومنهم من ذهب إلى أنَّ الرافع له شبهه بالفاعل في أنّه مخبر عنه كالفاعل ولا يستغني عن الخبر كما لا يستغني الفاعل عن خبره وهو الفعل، وهذا باطل لأنّ الشبه معنى والمعاني كما تقدَّم لم يثبت لها العمل. وأيضاً فإنَّ المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع وذلك أنَّ اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر لأنَّ المبتدأ قبل الخبر وكذلك هو المعنى، ألا ترى أنَّ المخبر عنه قبل الخبر وليس كذلك الفعل والفاعل، لأنَّ الفعل الذي هو الخبر مقدَّم على المخبر عنه وهو الفاعل، فاللفظ ليس وافق المعنى. فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعاً لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع وذلك قليل جداً.
ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع بالخبر، وذلك فاسد أيضاً، لأنَّ الخبر قد يرفع الفاعل نحو: زيدٌ قائم أبوه، على أن يجعل الأب فاعلاً لقائم، ولو جعلناه مع ذلك عامِلاً في المبتدأ لأدَّى ذلك إلى إعمال عامل واحد من معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وذلك لا نظير له في كلامهم. فإذا أمكن حمله على ما له نظير كان أولى.
ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع لتعرّيه من العوامل اللفظية. وهو الصحيح عندي، لأنَّ التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المُعَرَّى قد رُكِّب من وجه ما، وذلك أنَّ سيبويه حكى أنهم يقولون: واحدٌ واثنان وثلاثة وأربعةٌ، إذا عدُّوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها وذلك مع التركيب بالعطف. فإن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة فقلت: واحد اثنان ثلاثة أربعة. وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه، إذن قد ثبت أنَّ التعرّي رافع.
وما زعم ابن كيسان من أن هذا المذهب يفسده كون ذلك مؤديّاً إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدَّرت أنَّ التعرية عن عامل نصب أو خفض، لأنَّ التعرية تعمل رفعاً ووجود العامل الذي قدَّرت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض إذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل وليس كذلك الرفع، وإن قدَّرت التعرية عن

عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء، وإنّما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً.

وهذا باطل لأنا لا نعني بالتعرية أكثر من أن الاسم المبتدأ لا عامل له وإنّما كان يلزم ما ذكرنا لو قدّرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف.
وفي الرافع أيضاً للخبر أربعة أقوال، فمنهم من ذهب إلى أنه مرفوع بالابتداء الذي ارتفع به المبتدأ. وهذا باطل لأنّه قد تقدم إبطال إعمال الابتداء. وأيضاً فإنّه قد يؤدّي إلى إعمال عاملٍ واحدٍ، وهو الابتداء، في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وهما المبتدأ والخبر، وذلك لا نظير له.
ومنهم من ذهب إلى أنَّ المبتدأ هو الرافع للخبر. وذلك باطل بدليلين: أحدهما أنَّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو قولك: القائم أبوهُ ضاحكٌ، ولو كان رافعاً للخبر لأدَّى ذلك إلى إعمال عاملٍ واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وذلك لا نظير له كما تقدَّم والآخر أنَّ المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو زيدٍ، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدلَّ ذلك على أنّه غير عامل فيه. وإلى هذا المذهب ذهب سيبويه. لكنّه عندي باطل لما ذكرت لك.
ومنهم من ذهب إلى أنَّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً وذلك أيضاً فاسد لأنه أيضاً يؤدّي إلى منع تقديم الخبر، لأنّه لا يتقدَّم المعمول إلا إذا كان العامل لفظاً متصرّفاً، ولا يردّ على هذا المذهب بأنّه يؤدّي إلى إعمال عاملين في معمولٍ واحد لأنّه لا يجعل للابتداء عملاً على انفراد والمبتدأ كذلك، بل يكونان إذا اجتمعا العاملين في الخبر ويتنزلان عنده منزلة الشيء الواحد.
ومنهم من ذهب إلى أنَّ الرافع له تعرّيه من العوامل اللفظية، وهو الصحيح عندي لأنه قد تقدّم استقرار عمل الرفع للتعري في كلامهم.
يعرض في هذا الباب كثرة المبتدآت وذلك على وجهين، أحدهما: أن تذكر المبتدآت معرّاة من ضمير يتصل بها، فإذا كان كذلك فإنّك تخبر عن المبتدأ الأخير بخبره، وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها، ثم تجعل هذه الجملة

في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها حتى تنتهي إلى المبتدأ الأول. وقد تقدَّم أنه لا بدَّ في الجملة من رابط فتأتي بعد خبر المبتدأ الآخر بالروابط على عدد المبتدآت المخبر عنها بالجمل فيكون ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت في الذكر فتجعل أوَّل الروابط لآخر المبتدآت والذي يليه من الروابط للذي يلي الأقرب من المبتدآت، وكذلك سائر الروابط يكون الأمر فيها على حسب هذا الترتيب، وذلك نحو قولك: زيدٌ عمروٌ وبكرٌ هندٌ ضاربتُهُ في دارِهِ من أجله. فهند مبتدأ وخبره ضاربته، وفيه ضمير يعود على هند مستتر والجملة من المبتدأ والخبر التي هي هندٌ ضاربتُهُ في موضع خبر بكر، والضمير المنصوب في ضاربته يعود عليه وبكر وخبره في موضع خبر عمرو، والعائد عليه الضمير الذي في داره، وعمرو وخبره في موضع خبر زيد، والعائد عليه الضمير في قولك: من أجله، فكذلك جميع ما جاء من هذه المسائل إن طالت.

وتلخيص هذا النوع من المسائل لمن رام فهم معانيها أن تثبت المبتدأ الأخير وتخبر عنه بخبره، ثم تجعل بدل كلّ مضمرٍ الظاهرَ الذي كان المضمر عائداً عليه. فإذا قيل: ما معنى قولك: زيدٌ عمروٌ وبكرٌ هندٌ ضاربتُهُ في دارِهِ من أجله؟ قيل:
معنى ذلك: هندٌ ضاربةُ بكرٍ في دار عمرو من أجلِ زيدٍ.
والثاني من تكرار المبتدآت أن تضيف كل مبتدأ إلَى ضمير يعود على المبتدأ الذي قبله ثم تجري المبتدأ الآخر مجراه، ويكون هو وخبره في موضع خبر ما قبله إلى أن تنتهي إلى المبتدأ الأول. ولا تحتاج في هذه المسائل إلى ذكر ضمائر بعد الآخر لاقتران كل مبتدأ بضمير يعود على المبتدأ الذي قبله، وذلك نحو قولك: زيدٌ عمه خالهُ أبوه قائم. فأبوه مبتدأ وقائم خبره، والجملة في موضع خبر الأخ، والأخ وخبره في موضع خبر الخال، والخالُ وخبرُه في موضع خبرِ العمّ، والعمُّ وخبرُه في وضعِ خبر زيدٍ. وكلُّ جملة من هذه الجملَ فيها ضمير يعود على المبتدَأ الذي وقعت خبراً له، وهو الضمير المضاف إليه المبتدأ.
وتلخيص هذا النوع من المسائل أن تضيف المبتدأ الآخر إلى الذي قبله، والذي قبله إلى الذي قبله إلى أن تنتهي إلى المبتدأ الأول ثم تأتي بعد ذلك بالخبر. فإن قيل لك: ما معنى: زيدٌ عمُّه خالُهُ

أخوهُ أبوهُ قائمٌ؟ فقل: معنى ذلك: أبو أخي خالِ عمِّ زيدٍ قائمٌ. وكذلك تفعل بهذا النوع من المسائل وإن طالت.
واعلم أنَّ المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلاّ بالعطف، نحو قولك: زيدٌ راكبٌ وضاحكٌ إلاّ أن تريد أنَّ الخبر مجموعهما لا كلّ واحدٍ منهما على انفراده فيكون معنى قولك: زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ، جامعٌ للضحِكِ والركوب في حين واحدٍ، فلا تحتاج إلى عطف لأنهما خبران في اللفظ وبالنظر إلى المعنى خبرٌ واحد، فمن ذلك قول العرب: حلوٌ حامِضٌ، ألا ترى أن قولك حلو حامِضٌ، نائب مناب مُرٍّ، حتى كأنّك قلت: هذا مرٌّ. ومن ذلك قوله:
ينام بإحدى مُقلتَيهِ ويتّقي
المنايا بأخرى فهو يَقظان هاجعُ
كأنه قال: فهو خبيث متحرّز، أي فهو جامع للنوم واليقظة في حينٍ واحدٍ. ومن ذلك قول الآخر:
مَنْ يَكُ ذا بَتٍ فهذا بَتّي
مُقيّظٌ مُصيّفٌ مُشَتّيّ
أي فهذا كسائي صالحٌ للقيظِ والصيفِ والشتاءِ، وصلاحيته لهذه الفصول في حينٍ واحد، وكذلك قول الآخر:
أترضَى بأنا لم تجِفَّ دماؤنا
وهذا عروسٌ باليمامَةِ خالِدُ
ألا ترى أنَّ المشار إليه قد جمع في حينِ واحدٍ أنه خالد وأنّه عروس. فهذا النوع هو الذي لا يحتاج فيه إلى حرف العطف (وما عدا ذلك فلا بدّ من حرف العطف).

بـــاب الاشتغال

الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه.
فقولنا: فعل متصرف، تحرز من غير المتصرف من نحو نعمَ وبِئسَ وأفعال التعجب وما جرى مجراها في عدم التصرف.
وقولنا: وما جرى مجراه، الذي جرى مجراه هو اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال والأمثلة التي تعمل

عمل اسم الفاعلِ والمصدر الموضوع موضع الفعل نحو: ضَرباً، تريد: إضربْ زيداً.
وقولنا: قد عمل في ضميره، الضمير معلوم والسببي هو الاسم المضاف إلى ضمير الاسم الأول مباشرة أو بواسطة. فالمباشرة: زيدٌ ضربتُ غلامَهُ، والمضاف بواسطة: زيدٌ ضربتُ غلامَ أخيهِ.
والموصوف بما فيه ضمير الأول كقولك: زيدٌ ضربتُ رجلاً يُكرِمهُ، أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الاسم الأول عطف بيان نحو: زيدٌ ضربتُ عمراً أخاهُ، إذا كان عمراً أخا زيدٍ.
أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير الأول بالواو خاصة نحو: زيدٌ ضربتُ رجلاً وأخاه، فإن عطفتَ عليه بغير واو لم تجز المسألة لأنّك إذا قلت: زيدٌ ضربتُ رجلاً ثمَّ أخاه كانت الجملة من قولك: ضربتُ رجلاً، في موضع الخبر ولا ضمير يعود منها على المبتدأ ولا يُعتد بالضمير الذي اتصل بالآخر، لأنّك عطفته بثم، وثم تجعل الثاني بعد الأول بمهلة فكأنّك قلت: زيدٌ ضربتُ رجلاً، واستقل الكلام ثم أخبرتَ بعد ذلك بضربك للأخ. فإذا قلت: زيدٌ ضربتُ رجلاً وأخاهُ، فليس كذلك لعدم المهلة في الواو، كأنك قلت: زيدٌ ضربتُ رجلاً مع أخيه.
وكذلك البدل لأنّه على تقديرِ تكرار العامل، فإذا قلت: زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه، وجعلت الأخ بدلاً فكأنّك قلت: زيدٌ ضربتُ رجلاً ضربتُ أخاهُ، فتخلو الجملة التي هي في موضع الخبر من ضمير يعود على المبتدأ. وقولنا: ولو لم يعمل فيهما العمل في الاسم الأول، مثال ذلك: زيدٌ ضربتُهُ، وزيدٌ ضربتُ أخاهُ، ألا ترى أنَّ ضربت لو لم يعمل في الضمير ولا في الأخ لنصب زيداً، فكنت تقول: زيداً ضربتُ.
وقولنا: أو في موضع الاسم المتقدم تحرز من: زيدٌ قامَ، لأنَّ زيداً لم يكن يرتفع هنا بالحمل على فعل مضمر لكون قام عامل في موضعه لو كان فيه ظرف أو مجرور أو حال ولو لم يعمل في موضعه لم يصح له أن يُفسِّر لأنّه لا يُفسّر إلا ما يصحّ له العمل به إمّا في اللفظ، وإمّا في الموضعِ إلا أنَّ الفعل إذا عمل في موضع الاسم لم يفسّر حتى يضاف إليه أمرٌ آخر وهو أن يكون في الكلام ما يطلب الفعل كأدوات الاستفهام وشبهها، مثال ذلك قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ} (التوبة: 6). وإذا عمل في اللفظ لم يحتج إلى شيء من ذلك.

واعلم أنَّ الاسم الذي يشتغل عنه العامل لا يخلو أن يتقدَّمه شيء أو لا يتقدَّمه، فإن لم يتقدَّمه شيء، فلا يخلو أن يكون العامل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً أو جراً، فإن عملَ فيه رفعاً فالرفع على الابتداء ليس إلاّ، نحو زيدٌ قام وزيدٌ قامَ أخوهُ، وإن عملَ نصباً أو خفضاً جاز في الاسم وجهان: الرفعُ على الابتداءِ والنصبُ على إضمار فعلٍ. فالرفع على الابتداء أحسن لعدم تكلُّف الإضمار والنصب في بعض هذه المسائل أقوى منه في بعض، فزيداً ضربتُه أقوى من: زيداً ضربتُ أخاه، وزيداً ضربتُ أخاه أحسن من: زيداً مررتُ به، وزيداً مررتُ بهِ، أحسن من: زيداً مررتُ بأخيهِ، ألا ترى أنَّ تقدير الفعل في الوجهين الأخيرين: لابست (زيداً مررتُ به، وأحسنُ من هذا أن تقول: لقيتُ زيداً مررتُ به، لأنَّ المرور به أدل على اللقاء) منه على الملابسة.

قلت: فإن قيل: فهلاّ أجزتم في الإسم إذا عَمِل في ضمير أو سببه جرَّ الخفضَ كما كان منصوباً إذا عَمِل فيه النصبُ؟

فالجواب: إنّك لو خفضت فقلت: زيدٍ مررتُ به، على تقدير مررتُ بزيدٍ مررتُ به لأدّى ذلك إلى إضمار الخافض وإبقاء عمله مع أنه أضعف العوامل، وهذا لا يجوز فإن قلت: فهلاّ قالوا: بزيدٍ مررتُ بهِ، ولم يُضمر الخافض؟

فالجواب: إنَّ الخافض قد يتنزل من الفعل منزلة الجزء منه لأنه يصل إلى معموله كما يصل بهمزة النقل، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها فكذلك لا يجوز هذا. فلما تعذّر الخفض عدلوا إلى النصب بإضمار فعل لقرب النصب من الخفض، ألا ترى أنّهما قد اشتركا في الضمير نحو قولك: ضربتُكَ ومررتُ بِكَ، وأنَّ كلَّ واحد منهما فضلة، وأنَّ المجرور في المعنى منصوب إذ لا فرق في المعنى بين قولك: مررتُ بزيدٍ ولقيتُ زيداً. هذا ما لم يدخل على العامل حرفٌ من حروف الصدور وهي ما النافية وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأدوات التحضيض وإنَّ ولام الابتداء ولام القَسَم أو يقع صلةً لموصول أو صفةً لموصوف.

فإن دخل عليه شيء مما ذكرنا أو وقع في الموضعين اللذين ذكرنا لم يجز إلا الرفع على الابتداء وذلك قولك: زيدٌ ما ضربتُه، وزيدٌ أضرَبتَهُ؟ وزيدٌ إنْ تُكْرمه يُكرِمْكَ، وزيدٌ إنّه يَضرِبُه عمروٌ،

وزيدٌ ليَضربَنّهُ عمروٌ، وزيدٌ هلاّ ضربتَهُ، وزيدٌ أنا رجلٌ يحِبُّهُ، وأذكرٌ أنْ تلدَ ناقتُكَ أحب إليكَ أم أنثى؟
جميع هذا وأشباهه مرفوعٌ أبداً على الابتداء، وإنّما لم يجز لهذه العوامل أن تفسّر عاملاً في اسم لأنّه لا يفسّر إلاّ ما يصلُح له العمل.

وكذلك الصفة والموصوف، لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فلو عملت الصفة في اسم متقدم على الموصوف لم يجز، لأنَّ ذلك يؤول إلى تقديم الصفة على الموصوف، لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، وكذلك الصلة والموصول.
فإن كان العامل في الضمير أو السببي غير خبر، وغير الخبر هو الأمر والنهي والدعاء أو اسمٌ في هذا المعنى، والاسم الذي في هذا المعنى المصدر الموضوع موضع الأمر كقولك: ضرباً زيداً، تريد اضْرِبْ زيداً، فإن كان كذلك فلا يخلو العامل أن يعمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً أو خفضاً، فإن كان قد عمل فيهما رفعاً جاز في الاسم وجهان: الرفعُ بالابتداء والنصبُ بإضمار فعل. مثال ذلك: أنتَ قُمْ، وأنتَ لا تقُمْ، وزيدٌ لِيَقُمْ أخوه، وعمروٌ لا يَقُمْ أخوهُ، الأصل فيها، لِيَقُمْ أخوهُ ولا يقُمْ عمروٌ ولا يَقُمْ أخوهُ، فأضمر الفعلَ الأولَ لدلالة الثاني عليه، إلا أنَّ هذا الفعل المضمر لم تظهره العرب قط.
وإن عملَ فيهما نصباً أو خفضاً جازَ في الاسم وجهان: الرفعُ على الابتداء والنصبُ بإضمار فعل، مثال ذلك: زيداً اضربْهُ وعمراً لا تَشتِمْهُ، وبكراً رحِمهُ اللّهُ. وكذلك حكمه مع الاسم الذي هو في معنى الأمر أو في معنى الدعاء كقولك زيداً ضرباً إيّاهُ، وزيداً سقياً لهُ، تريد اضربْ زيداً، وسقى اللّهُ زيداً.
والحمل في هذا كله على الفعل أحسن منه على الابتداء، لأنَّ الأمرَ والنهي والدعاء لا يكون إلاّ بالفعل والخبر يكون بالفعل وغيره فلذلك اختير الحمل على إضمار فِعل.
وزعم بعضهم أنَّ الذي أوجب اختيار الحمل في هذا على إضمار فعل إنك إذا لم تحمل على الفعل ورفعتَ على الابتداء وقع موقع خبر المبتدأ ما ليس بمحتمل للصدق والكذب، لأنَّ هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب فيُضطر في ذلك إلى الحمل على الفعل. وهذا خطأ لَما تبيّن قبلَ هذا من أنَّ الخبر لا يُشترط فيه

ذلك أعني خبر المبتدأ، ولا يحتاجُ إلى إضمار القول في: زيدٌ اضْرِبْهُ وعمروٌ لا تَشتمهُ، وبكرٌ غَفَر الله لهُ، وأمثال ذلك.
والنصب في بعض هذه المسائل أحسن منه في بعض على نحو ما تقدَّم في العامل إذا كان خبراً. وكذلك الرفع أيضاً على إضمار فعل فاعل (عمل) الفعلُ في ضميره رفعاً أحسن ممّا عمل الفعل في سببه رفعاً، فالرفع في مثل: زيدٌ ليقُمْ أحسنُ منه في مثل: زيدٌ لِيَقمْ أخوهُ، كما كان النصب في قولك: زيداً إضْرِبْهُ أحسن من النصب في قولك: زيداً اضرِبْ أخاهُ. فإن قيل: لأيّ شيءٍ أجزتم رفع زيد بإضمار فعل في قولك: زيدٌ ليقُمْ أخوه يفسره هذا الظاهر ولم يجيزوا ذلك في: زيدٌ قام وأمثاله؟
فالجواب إنه قد تقدم أن الفعل الذي يفسّر إذا كان يعمل في موضع الاسم لا في الاسم بعينه لا يصحّ له التفسير إلاّ حيث يكون في الكلام مُقوٍ لجنبةِ الفعلية، فلما كان الأمر والنهي والدعاء قد قوَّى منه جانبَ الفعلية جاز في الاسم معها الرفع بإضمار فعل ولم يجز ذلك في الخبر لعدم المقوّي لجانب الفعلية.

وينبغي أن يعلم أنَّ الضمير والسببي إذا كانا مجرورَين وكان موضعهما رفعاً حكم لهم بحكم المرفوع، وذلك قولك: زيدٌ سِيرَ بهِ، وعمروٌ دخِلَ إليه، لا يجوز في زيد وعمرو إلا الرفع كما لا يجوز في قولك: زيدٌ ضُرِبَ وعمروٌ أُهينَ، إلاّ الرفع وليس ذلك بمنزلة: زيداً مررتُ بهِ، وزيداً دخلتُ إليهِ.
هذا حكم الاسم ما لم يتقدَّمه شيءٌ فإن تقدَّمه شيءٌ فلا يخلو المتقدّم من أن يكون حرف عطف أو حرفاً هو بالفعل أولى، أو حرفاً لا يليه إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فإن تقدَّمه حرفُ عطف فلا يخلو أن يكون العطف به على جملة اسمية أو فعلية أو ذات وجهين.
فإن كان على جملة فعلية اختير في الاسم أن يكون محمولاً على إضمار فعل للمجانسة والمشاكلة. وإن كان بعد حرف العطف، إما، ترك الأمر على ما كان عليه قبل دخول حرف العطف لأن إمّا من حروف الصدور فكانت الجملة بعدها مستأنفة وإن كان بعد حرف العطف، إذا التي للمفاجأة لم يجز في الاسم إلا الرفع على الابتداء، لأنَّ إذا التي للمفاجأة لا يقع بعدها الفعل وإنما يقع بعدها المبتدأ.

وإذا حملتَ الاسم على إضمار فعل كان على حسب الضمير أو السببي، فإن كانا مرفوعين أو في موضع رفع رفعتَ، وإن كانا منصوبين أو مخفوضين نصبتَ، وذلك قولك: قامَ زيدٌ وعمروٌ أكرمته، وقام زيدٌ وعمراً مررتُ به فالرفع والنصب والاختيار النصب، لكونه محمولاً على الفعل وقام زيدٌ وعمروٌ سيرَ بهِ أو ضُرِبَ، وقامَ زيدٌ وعمروٌ ضُرِبَ أخوهُ أو مرَّ بغلامِهِ، فالرفعُ على إضمار فعلٍ والرفعُ على الابتداء والرفع على إضمار فعلٍ هو المختار لما قدَّمنا من المشاكلة، فلا سبيل إلى النصب.
وإن كان العطف على جملة اسميّة كان الأمر على ما كان عليه قبل أن يتقدّم الاسم شيء بل يزيد حسناً للمشاكلة.
فإن كان العطف على جملة ذات وجهين فلا يخلو أن يقدَّر العطف على الجملة الاسمية أو الفعلية، فإن قدَّرت العطف على الفعلية كان الاختيار الحمل على إضمار فعل، فإن قدَّرت العطف على الجملة الاسمية فالاختيار في الاسم أن يكون على حسبه لو لم يتقدَّمْهُ شيء.
واختلف الناس في جملة الاشتغال إذا كانت معطوفة على جملة صغرى، فمذهب السيرافي أنّه لا بد في الجملة من ضمير يعود على المبتدأ لأنَّ الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ، فإذا عطفت عليها جملة الاشتغال كانت شريكتها في كونها خبراً للمبتدأ، لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه. فلما كانت شريكتها احتيج فيها إلى رابط. لأن خبر المبتدأ إذا كان جملة احتيج فيها إلى رابط فلا يجوز: زيدٌ ضربتُهُ وعمراً أكرمتهُ، على أن تقدَّر عمراً أكرمته، خبراً عن زيدٍ حتى يكون في الجملة ضمير يعود على زيد يربطه بها، فتقول: زيدٌ ضربتُه وعمراً أكرمته بسببهِ أو من أجلهِ أو في داره، وشبه ذلك.

وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيء، لأنَّ القراء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عزَّ اسمه: {وَالسَّمَآء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ } (الرحمن: 7). مع أنّه ليس في رفعها ضمير يعود على النجم والشجر. فإجماعهم على النصب دليل على بطلان (قول) من قال: إنَّ النصب في هذا وأمثاله ضعيف.
وغيره من أئمة النحويين حكوا أنَّ الاختيار في مثل هذا النصب ولم يشترطوا ضميراً. فإن احتجَّ عنه بأن قال: إنَّ سيبويه لم

يتعرض لإصلاح اللفظ، ونظير هذا قول أبي القاسم: لو قلت: مررتُ به الكريمِ، على أن تجعله نعتاً له لم يجز ولكن إن جعلته بدلاً جاز، وهو لا يجوز أن يكون نعتاً ولا بدلاً فلم يتعرض لإصلاح اللفظ. فيقال له: هذا الذي تزعمه باطل، إذ لو كانَ هذا لنبّه عليه سيبويه وغيره من الأئمة في موضع من الاشتغال.
ومنهم من ذهب إلى أنَّ جملة الاشتغال إن كانت معطوفة بالواو لم يحتج فيها إلى ضمير لكون الواو بمعنى مع كأنك قلت في: زيدٌ ضربتهُ وعمراً أكرمته زيدٌ جمعتُ بينَ ضربهِ وإكرامِ عمروٍ. وإذا كان هذا لم تحتج الجملة المعطوفة إلى رابط لتلبسها بالجملة المعطوفة عليها فكأنهما جملة واحدة، والجملة الواحدة يغني فيها ضمير واحد. وهذا فاسد، لأنَّ يونس وغيره من أئمة النحويين حكوا أنَّ الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النصب وإن خلت الجملة من ضمير.
وذهب الفارسي إلى أنَّ النصب يختار وإن كان العطف على الجملة الكبرى وذلك أنَّ الواو قد تقدَّمها جملتان، فإن لحظت المشاكلة بين الجملة الكبرى وجملة الاشتغال كان المختار الرفع على الابتداء، وإن لحظت المشاكلة بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال فالاختيار الحمل على إضمار فعل.f
ولا يلزم أن يقع تشاكل بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال حتى تكون معطوفة عليها بل قد تلحظ المشاكلة ولا عطف بدليل قولهم: أكلتُ السمكةَ حتى رأسها أكلتُه، فقد شاكلوا بين الجملتين وليس ثمَّ حرف عطف، لأنَّ حتى لا تعطف الجمل وإنّما تعطف المفردات.
وهذا أسدُّ المذاهب في هذه المسألة وهو الذي يعضده كلام العرب. وإن كان المتقدم حرفاً هو بالفعل أولى كان المختار الحمل على إضمار فعل. والحروف التي هي بالفعل أولى أدواتُ الاستفهام وما ولا النافيتان.
فإن قيل: فلأيّ شيء كانت بالفعل أولى؟ فتقول: لشبهها بأدوات الجزاء وذلك أنَّ الفعل بعدها غير موجب كما هو بعد أدوات الجزاء.

ولأدوات الاستفهام وجهان من الشبه زائدان لما ذكر اختصت به دون ما ولا وهما أنَّ الفعل بعدها غير محتمل للصدق والكذب،

وأنها قد تضمّن معنى الضرب فتجزم الجواب فتقول: أين بيتُك أزرْكَ؟ فلما أشبهت لأدوات الجزاء كانت أولى بطلب الفعل من طلب الاسم.
ولم يلزم بعدها الفعل كما لزم بعد أدوات الجزاء لأنَّ المشبَّه بالشيء لا يقوى قوة ما شبّه به. فإن وقع بعدها الاسم (اختير فيه الحمل على إضمار فعل لما ذكرنا ويكون الاسم على حسب الضمير أو السببي.
فإن كان الاسم) الذي اشتغل عنه الفعل اسم استفهام فلا يخلو أن يكون العامل قد عمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً.
فإن كان قد عمل رفعاً فهو مرفوع على الابتداء ولا يجوز أن يكون فاعلاً لأنّه لا يخلو أن يكون الفعل قبل اسم الاستفهام أو بعده، فقبله لا يتصور لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام ولا يجوز أن يقدَّر بعده لأنَّ الفاعل لا يعمل فيما بعده.
وإن كان قد عمل فيه نصباً أو خفضاً جاز فيه وجهان: الرفع والنصب. وفيه خلاف بين سيبويه والأخفش.
فسيبويه يختار فيه الرفع، ويشبهه بـــ «زيد ضربته»، والأخفش يختار فيه النصب ويجريه مجرى: زيداً ضربتُه. وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن ليس بشيء لأنَّ القياس يرد عليه، لأنَّ الاستفهام لا تتقدمه أداة تشبه الجزاء كما كان كذلك في: أزيداً ضربته، فلا مسوغ إذن لاختيار إضمار الفعل.
وليس من أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسمُ والفعلُ يلزمه الاسم في فصيح الكلام إلا الهمزة، وسبب ذلك أنّها أمّ الباب، فلذلك اتّسع فيها.
ودليل ذلك أنها تدخل على أخواتها ولا تدخل أخواتها عليها ولا يجوز أن يلي الاسمُ أداة استفهام ما عدا الهمزة إلا في ضرورة فتقول: أزيدُ قام؟ في فصيح الكلام، ولا يقال: هل زيدٌ قامَ؟ إلاّ في ضرورة (بل الفصيح: هل قام زيد)؟
وأما ما ولا فليسا كذلك، بل يليهما الاسم تارةً والفعل أخرى، وسبب ذلك أنّهما لم يقويا على طلب الفعل قوَّة أدوات الاستفهام لضعف شبههما بأدوات الشرط وقوة شبه أدوات الاستفهام كما تقدم.
وهذا ما لم يفصل بين الاستفهام وما ولا والاسم الذي اشتغل عنه الفعل فاصلٌ غير ظرف ولا مجرور فإن فصل بينهما فلا يجوز في الاسم إلا ما كان يجوز قبل دخول ما ولا وذلك قولك: أأنت زيدٌ

وما أنتَ زيدٌ ضربتَهُ، الاختيار في المسألتين الرفع كما كان لو لم تدخل عليه الهمزة وما.

فإن كان المتقدم حرفاً لا يليهِ إلا الفعل، والذي لا يليهِ إلا الفعل قسمان: قسم يليه الفعل أبداً ظاهراً ولا يجوز غير ذلك مثل السين وسوف وقد وأشباههما، وهذا القسم ليس له مدخل في هذا الباب. وقسم يليه الفعل ظاهراً ومضمراً مثل أدوات الجزاء وأدوات التحضيض وظرف الزمان المستقبل، فإن الاسم بعدها لا يكون أبداً إلا على إضمار فعل على حسب الضمير أو السببي نحو: إنْ زيداً ضربتَهُ ضربتُك وهلا زيداً ضربتَهُ، وإذا زيداً ضربَكَ. وأدوات الجزاء إذا وقع بعدها الاسم والفعل فلا يليها الاسم إلا في ضرورة، قال الشاعر:
صَعْدَةٌ نابتَةٌ في حائرٍ
أينما الريحُ تميّلُها تمِلْ
وقال الآخر:
فمتى واغلٌ يَنُبْهُمْ.....
فقدّم الاسم ضرورة.
إلا في «إنْ» من بين سائر أخواتها لأنها أمّ الباب، ويشترط في الفعل الواقع بعدها أن يكون ماضياً فإنَّ الاسم يليها في فصيح الكلام. قال اللّهُ تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ} (التوبة: 6). فإن كان الفعل مستقبلاً لم يلها إلا فِي ضرورة كسائر أخواتها.
وفي رفع الاسم الواقع بعد إذا خلاف بين سيبويه والأخفش. وقد تقدَّم في باب الابتداء. وأما أدوات التحضيض فيقع الاسم بعدها في فصيح الكلام، لأنّها لم تقو قوّة أدوات الجزاء، لأنَّ أدوات الجزاء طالبة للفعل من طريق المعنى كأدوات التحضيض، وتزيد عليها بأنَّ لها طلباً من طريق العمل. فإن كانت جملة الاشتغال جواب سؤال اختير فيها أن تكون مناسبة للسؤال جارية على حدّه، إن كان المسؤول عنه مرفوعاً رفعت وإن كان منصوباً نصبت وإن كانَ مخفوضاً خفضت. هذا مذهب سيبويه.
ومذهب أبي الحسن: إن لاحظت الجملة الكبرى كان الجواب على حدها وإن لاحظت الصغرى كان الجواب أيضاً على حدها،

وهذا ليس بشيء، لأنَّ السؤال هو عن الجواب أيضاً على حدها، وهذا ليس بشيء، لأنَّ السؤال هو عن الجملة كلها بأسرها.
واعلم أنه لا يجوز أن يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصّل نحو: ضربتني وضربتكَ، وزيدٌ ضربَهُ، يعني ضربَ نفسهُ، ولا فعل الظاهر إلى مضمره المتصل نحو: ضربَهُ زيدٌ، يعني ضربَ نفسه، إلا في باب ظننتُ وفقدتُ وعدمتُ نحو ظننتُني قائماً، وظننتكَ قائماً، يعني ظننتُ نفسي وظننتَ نفسكَ. وزيدٌ ظنهُ قائماً، وفقدتُني وفقدتكَ وعدمتني وعدمتَكَ، يعني فقدتُ نفسي وفقدتَ نفسك وعدِمتُ نفسي وعدِمت نفسكَ وزيدٌ فقدَهُ وعدِمَهُ فقد فقدَ نفسه وعدِمها.

ولا يجوز أيضاً أن يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره في باب من الأبواب نحو: زيداً ضربَ وزيداً ظنَّ قائماً، يعني ضرب نفسَه وظنَّ نفسه قائماً والسبب في امتناع تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتّصل، وفعل الظاهر إلى مضمره المتّصل أنَّ الفاعل يصير هو المفعول في المعنى، وذلك متناقض إلا في باب الظنّ والفَقدِ والعدم فإنه يسوغ، وسبب ذلك أنَّ المفعول الأول من مفعولي الظنّ وأخواتِه ليس بمفعول في الحقيقة، وإنّما هو مفعول في اللفظ فقط، وإنّما المفعول على الحقيقة مضمون الجملة، فإن أردتَ ذلك المعنى المتقدّم قلت: ضربَ زيدٌ نَفسَهُ.
وجاز هذا لأنَّ العرب تُجري النفس مجرى الأجنبي وكذلك تفعل في المضمر المنفصل أجرته مجرى الأجنبي فتقول: إيّاه ضربَ زيدٌ، فجاز أن يكون الفاعل هو المفعول في باب الظنّ والفَقد والعَدَم، لأنَّ الكلام في هذه الأبواب محمول على معناه، ألا ترى أنَّ المعنى: فَقدَني غيري، وعَدمَني غيري، وظنّني غيري، ولا يُتصوَّر أن يكون هو الفاقد لنفسه لأنّه من حيث أن يكون مفقوداً يلزمه أن يكون معدوماً ومن حيث أنه يكون فاقداً يلزمه أن يكون موجوداً وليس كذلك: ضَرَبتُني، لأنَّ الضاربَ هو المضروب لفظاً ومعنى، فلذلك تعذَّر ضربتُني وأشباهُهُ.
وامتنع تعدي فعل المضمر إلى الظاهر في جميع الأبواب لما يؤدي إليه في لزوم المفعول فيعود عليه الضمير فيخرج بذلك عن بابه لأنّه فضلة، والفضلات لا تلزم فعلى هذا كلُّ مسألة تؤدي

في الاشتغال إلى تعدي فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتصل أو فعل الظاهر إلى مضمره المتّصل لا يجوز إلا في باب الظن والفقد والعدم. وكلّ مسألة تؤدي إلى تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره لا تجوز في باب من الأبواب نحو: زيداً ضَرَبَهُ.
فجملة الأمر أن تقول: الفعل الذي اشتغل عن الاسم لا يخلو أن يكون من الأبواب المستثنيات أو من غيرها، فإن كان من غيرها فلا يخلو الاسم الذي اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضميرٌ واحد أو سببيّ واحدٌ أو ضميران أو سببيّان أو ضمير وسببي.
فإن كان له ضميرٌ واحد حملته عليه نحو: زيداً ضربتُ أخاهُ، فإن كان له سببيان حملته على أيّهما شئت نحو: أزيداً ضربَ أخوهُ أباه، وأزيد ضربَ أخوهُ أباهُ؟ وإن كان له ضمير وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير متّصلاً أو منفصلاً، فإن كان منفصلاً حملتَ على أيّهما شئت، نحو: أزيداً إيّاه ضَرَبَ إيّاه أخوه؟ وأزيدٌ إيّاه ضَرَبَ أخوه؛ لأنَّ الضمير المنفصل يجري مجرى السببي في جميع هذه المسائل.

وإن كان الضمير متّصلاً حملتَ عليه ولا يجوز حمله على السببي، فمثال ذلك ـــ والضمير منصوب ـــ أزيداً ضَرَبَهُ أخوهُ؟ ومثاله ـــ والضمير مرفوع ـــ أزيدٌ ضربَ أخاهُ؟ وأما قول لبيد:
فإن أنتَ لم ينفعك علمك فانتسب
لَعلَّكَ تهديكَ القرونُ الأوائل
فلم يحمل أنتَ على علمك، لأنّه لو فعل ذلك لأدى إلى تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المنفصل، ألا ترى أنّك لو وضعت «أنتَ» موضع علمك لكانَ التقدير فإن لم ينفعْكَ.
ولا يجوز أيضاً حمله على الكاف في ينفعك لأنه لو فعل ذلك لنصب فقال: فإن إيّاكَ، فلم يبق إلاّ أن يكون محمولاً على إضمار فعل لفهم المعنى فتكون المسألة خارجة عن باب الاشتغال، كأنه قال: فإن ظللت لم ينفعكَ عِلمكَ، فأضمر لفهم لامعنى وبرز الضمير لما استتر الفعل فقال: إنْ أنتَ.
فإن كان له ضميران فلا يخلو أن يكونا متّصلين أو منفصلين أو يكون أحدهما متّصلاً والآخر منفصلاً، فإن كانا متّصلين فلا تجوز المسألة لما تقدَّم من أنَّ فعل الضمير المتّصل لا يتعدّى إلى

مضمره المتّصل إلا في الأبواب المذكورة، وإن كانا منفصلين حملتَ على أيّهما شئت نحو: أزيدٌ إيّاه لم يضْرِبْهُ إلاّ هو.
وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً حملت على المتّصل نحو: أزيداً لم يضربْهُ إلا هو وأزيدٌ لم يضْرِب عمرواً إلاّ إيّاه؟
وإن كان الفعل الذي اشتغل عن الاسم من الأفعال المستثناة فلا يخلو الاسم الذي اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضميرٌ واحدٌ أو سببي واحدٌ أو ضميران، أو سببيّان أو ضمير وسببي.
فإن كان له ضمير واحد حملتَ عليه نحو: أزيداً ظنَنْتُه قائماً، وإن كان له سببي واحد حملت أيضاً عليه، مثال ذلك: أزيداً ظننتَ أباهُ قائماً، وإن كان له سببيّان حملت على أيّهما شِئتَ نحو: أزيداً ظنَّ أخاهُ أبوهُ قائماً، وإن كان له ضميرٌ وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير متّصلاً ومنفصلاً. فإن كان متّصلاً فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان منصوباً حملت على أيهما شئت، مثال ذلك: أزيداً ظنّه أخوه قائماً، وإن كان الضمير مرفوعاً حملتَ عليه ولا يجوز الحملَ على السببي أصلاً، مثال ذلك: أزيداً ظنَّ أخاهُ قائماً ـــ وإنْ كانَ منفصلاً حملتَ على أيّهما شئت، مثالُ ذلك: أزيداً لم يظن أخاهُ إلا هو قائماً.
وإن كان له ضميران فلا يخلو من أن يكونا متّصلين أو منفصلين أو أحدهما متّصلاً والآخر منفصلاً، فإن كانا متّصلين حملت على المرفوع ولا يجوز الحمل على المنصوب مثال ذلك: أزيداً ظنّه قائماً، وإن كانا منفصلين حملت على أيّهما شئت، مثال ذلك: أزيداً إيّاه لم يظنّ إلا هو قائماً. وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً فلا يخلو من أن يكون المتّصل مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان منصوباً حملتَ أيّهما شئت، مثال ذلك: أزيداً لم يظنّه إلا هو قائماً. وإن كان مرفوعاً حملتَ عليه ولا يجوز الحمل على غيره، مثال ذلك: أزيدٌ لم يظن إلا إيّاه قائماً.

وتعتبر هذه المسائل بأن تضع الاسم الذي اشتغل عنه الفعل موضع ما حملته عليه إن أمكن، وإن لم يمكن حذفتَ ما حملته عليه وتركته في موضعه ونويت به التأخير، فإن جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله وإلا فهي ممتنعة.

بـــاب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فيرتفع المبتدأ على أنه اسمها وينتصب الخبر على أنه خبرها وهي: كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلَّ وبات وصار وآض وقعد في قولهم: شحذَ شَفرتهِ حتى قَعَدتْ كأنها حربةٌ، وليس وما زال وما انفك وما فتىء وما برح وما دامَ وغدا وراح وجاءت في قولهم: ما جاءَت حاجتك. وزاد بعضُ البغداديين في هذا الباب ما وني، لأنَّ معناها كمعنى ما زال، وذلك: ما وَنَى زيدٌ قائماً، أي ما فتر عن القيام، ولذلك ألحقها بها.
وهذا لا يلزم لأنَّ الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر ولا يكون حكمه كحكمه. ألا ترى أنَّ ظلَّ زيدٌ قائماً معناه. أقامَ زيدٌ قائماً النهارَ كله. ولا تجعل العرب لأقامَ اسماً وخبراً كما فعلت ذلك بظلَّ.
ومما يدلّ على أنّها ليست من أخوات كان أنه لا يقال: ما وني زيدٌ القائمَ، فالتزام التنكير في قائم وأمثاله دليل على انتصابه على الحال.
وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب مررتُ، إذا لم تردِ بها المرور الذي هو انتقال الخطى بل تكون بمنزلة كان، وذلك نحو قولك: مررتُ بهذا الأمرِ صحيحاً، أي كان هذا الأمرُ صحيحاً عندي.
وذلك لا حجة فيه، لأنَّ المرور هنا متجوّز فيه كأنه قال: مرّ خاطري بهذا الأمر صحيحاً، ويكون انتصاب صحيحاً على أنّه حال.
وكذلك لا يجوز تعريف المنصوب بعدها إلا أن يكون من الصفات التي يجوز فيها القطع فتنصب إذ ذاك بفعل مضمر نحو: مررتُ بزيدٍ المسكينَ، ومررتُ به الشجاع.
وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب الفعل المكرر نحو: لئن ضربتَهُ لتضربَنّهُ الكريم، ولئن أكرمتَهُ لتُكرمنّه العاقلَ، فجعلوا الكريم والعاقل وأمثالهما منتصبة على أنّها أخبار للفعل المكرر، وذلك لا حجة فيه، لاحتمال أن يكون الاسم المنصوب بدلاً من مفعول الفعل، فإن استدلوا بأنّه لو كان بدلاً لم يلزم الإتيان به قيل لهم: ربَّ تابع لازم نحو: الجماء الغَفِير، ألا ترى أنَّ الغفير تابع الجمّاءَ أبداً ولا تجيءُ إلا كذلك.
وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب اسم الإشارة في نحو: هذا زيدٌ قائماً وجعلوا، هذا، تقريباً وزيداً اسم التقريب، وقائماً خبر التقريب، واستدلوا على ذلك بأنك قد تقول: هذا زيدٌ قائماً، لمن يقطع بأنه قد علم أنَّ المشار إليه زيد، لأنَّ الخبر إنما يكون

مجهولاً عند المخاطب، وحينئذٍ يكون مفيداً. ومما يبيّن ذلك قوله تعالى: {وَهَـذَا بَعْلِى شَيْخًا} (هود: 72). ألا ترى أنها لم ترد أن تعلم المخاطبين أَنَّ المشارَ إليه بعلُها وإنّما أرادت أن تنبههم على شَيخِهِ. قالوا: فدلَّ ذلك على صحة ما قلناه.

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد، لأنَّ هذا اسم فلا بد أن يكون له موضع من الإعراب، وعلى مذهبهم لا موضع له من الإعراب.
فإن قيل: فكيف جعلتم اسم الإشارة مبتدأ وما بعده خبراً وليس المعنى على ذلك؟ فالجواب: إنَّ الكلام إذ ذاك محمول على معناه فإنك إذا قلت: هذا زيدٌ قائماً، فاللفظ على الإخبار عن المشار إليه بزيد والكلام محمول على معنى تنبّه لزيد وربَّ كلامٍ صورة لفظٌ على خلاف معناه نحو: غفَر اللّهُ لزيدٍ، فإنَّ لفظه لفظ الخبر والمعنى على الدعاء. وكذلك اتقى اللّهَ امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه لفظه الخبر ومعناه معنى الأمر، وكذلك قوله تعالى: {فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَـنُ مَدّاً} (مريم: 75)، اللفظ لفظ الأمر ومعناه الخبر، فكذلك: هذا زيدٌ، لفظه لفظ الإخبار عن هذا بزيد ومعناه معنى الأمر بالتنبيه إلى زيد في حال ما.
ومما يدل أيضاً على أنَّ المنصوب حال التزام التنكير فيه، ولو كان خبراً لسمع من كلامهم معرفة، وما أجازوه من الإتيان به معرفة نحو هذا زيدٌ القائمَ، لا يُلتفت إليه لأنهم إنّما قالوه بالقياس.
فالذي يَثبُت من هذا الباب قد قدّمناه أولاً وهي أفعال كلها بلا خلاف إلا ليس فإن فيها خلافاً. فمذهب الفارسي ومن أخذ بمذهبه أنها حرف، واستدل على ذلك بأنها لا مصدر لها ولا تتصرّف، وأنها ليست على أوزان الأفعال. وذلك كلّه لا حجة فيه. أما كونها لا تتصرف وكونها لا مصدر لها فإنّه قد وجد من الأفعال ما هو بهذه الصورة نحو التعجب في مثل: ما أحسَنَ زيداً، ألا ترى أنّه لا مصدر له وأنّه لا يتصرف، وقد سلم الخصم مع ذلك أنّه فعل لقيام الدليل عليه، وسنذكر ذلك في موضعه.
وأما كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فإنه يحتمل أن يكون مخففة من فَعِلَ فتكون في الأصل لَيسَ نحو: صَيدَ البعيرُ، وفَعِل قد تخفّف فيقال: فَعْلَ، قال الشاعر:
لو شَهْدَ عاداً في زمانِ عادِ

لابتزّها مِبارِكَ الجِلادِ
والتزم فيها التخفيف لثقل الكسرة في الياء، ولا يمكن أن تكون فَعَلَ في الأصل لأنَّ فَعَلَ لا يخفّف، ولا فَعُلَ بضمّ العين، لأنَّ فَعُلَ لا يبنى ممّا عينه ياء.
فإن قيل: وما الذي يدلّ على أنها فِعْلٌ؟ فالجواب: إنَّ الذي يدلّ على ذلك لحاق علامة التأنيث لها على حدّ ما تلحق الفعل أعني أنها تثبُت مع المؤنث وتسقط مع المذكر نحو: ليسَ زيدٌ قائماً، وليست هندٌ قائمةً، كما تقول: قامَ زيدٌ وقامت هندٌ. وليس لحاق علامةِ التأنيث الحرفَ كذلك، بل تلحق مع المؤنث والمذكر نحو: قام زيدٌ ثُمّةَ عمروٌ وثُمّةَ هِندٌ.

ويدلّ على ذلك أيضاً اتصال ضمائر الرفع بها نحو: ليسا أو ليسوا ولو كانت حرفاً لم يكن ذلك فيها لأنَّ الحرف إنما يتصل به ضمير الخفض أو النصب نحو: إنّكَ وإنَّه وبِكَ وبِهِ، فثبت أنّها فعلٌ وهو مذهب سيبويه، وقد نص على ذلك في مواضع من كتابه.
وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر، فما كان مبتدأ كان اسمها إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وأيمنُ الله في القَسَم. أما أيمُنُ اللّهِ فإنها لا تتصرف بل التزم فيها الرفع على الابتداء. وأما ما التعجبية واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية فلها صدر الكلام وجعلها اسماً لهذه الأفعال يُخرِجُها عمّا وَجبَ لها من الصدرية.
وما كان خبر مبتدأ كان خبراً لها إلاّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب فإنها لا تكون أخباراً لهذه الأفعال، فلا تقول: كان زيدٌ هل ضربتَهُ؟ ولا أصبحَ زيدٌ اضربْهُ، ولا أصبحَ زيدٌ لعلّه قائم، لمناقضة معناها هذه الأفعال.
وذلك أنَّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب، والطلب واقع وقت التلفظ بها، وهذه الأفعال تدلّ على المُضي أو الاستقبال فلا يمكن لذلك أن تُجعل أخباراً لهذه الأفعال. فأما قوله:
ألا يا أُمَّ فارِعَ لا تلومي
على شيء رفعتُ به سماعي
وكُوني بالمكارِم ذكريني
ودِلّي دلَّ ماجدةٍ صناعِ

فجعل ذكريني في موضع خبر كوني، فإنَّ ذلك من وضع الأمر موضع الخبر، كأنه قال: تذكريني، فيكون قوله تعالى: {فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَـنُ مَدّاً} (مريم: 75). أي فيمُدّ، ولذلك قلَّ مجيئه لأنَّ وضع الأمر موضع الخبر لا يكثر ولا يُقاس عليه.
واختلف في وقوع الماضي بغير قد موقع أخبار هذه الأفعال إذا كانت ماضية فمنهم من منعه في جميع هذه الأفعال إلا في ليس فإنه يجوز ذلك فيها باتفاق إجراءاً لها مجرى ما حَكَى سيبويه ليسَ خلقَ للّهُ مِثلَهُ.
واحتج صاحب هذا المذهب بأنَّ الفعل الذي يقع خبراً إذا كان ماضياً لم يحتج معه إلى كان وأخواتها، لأنها إنّما دخلت على الجملة لتدلّ على الزمان فإذا كان الخبر يُعطي الزمانَ لم يُحتج إليها، وكان ذكرها فضلاً، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ قامَ، كان المفهوم منه ومن: كانَ زيدٌ قامَ واحداً، فإن جاء شيء من ذلك فهو عنده على إضمار قد، لأنها تقرّب الماضي من الحال، فإذا قلت: كانَ زيدٌ قد قامَ، فكأنّك قلت: كانَ زيدٌ يقومُ.

والصحيح عندي أنَّ هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام، قسم يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ليس. وقسم يمتنع فيه وهو ما زال وما انفك وما فتىء وما برح وما دام. وذلك أنَّ هذه الأفعال تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والأفعالُ الماضية تعطي الانقطاع فتدافعها. وكذلك جاءَ وقَعَدَ لأنّهما لا يستعملانِ إلا حيث سُمِعا لأنّهما جريا مجرى المثل.
وما بقي فيه خلاف، فمنهم من منع لما ذكرنا ومنهم من أجاز.
حجة المجيز أنك إذا قلت: أصبحَ زيدٌ قامَ وأمسى زيدٌ خرجَ أعطى من المعنى ما لم يُعطِ زيدٌ قامَ وزيدٌ خرجَ، ألا ترى أنَّ قام وخرج لا يعطيان أكثر من المضي وأمسى وأصبح يعطيان المضي مع أنَّ ذلك في مساءٍ وصباح وكذلك سائر أخواتها إلا كان فإنها لا تعطي معنى زائداً أكثر من التأكيد.k والتأكيد في كلامهم كثير، وهو أولى من إضمار حروف المعاني لقلّة ذلك في كلامهم.
وأيضاً فإنَّ ذلك قد كثر في كلامهم نثراً ونظماً، قال الشاعر:
وكّنا حَسِبناهُم فوارس كهمس
حيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا
فجعل حسِبناهُم في موضع خبر كنّا. وقال زهير:

وكانَ طَوى كشحاً على مُستَكِنّةٍ
فلا هو أبداها ولم يَتَجَمْجَمِ
فجعل طوى خبراً لكان. وقال النابغة:
أمست خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا
أخنى عليها الذي أخنى على لُبَدِ
فجعل احتملوا خبراً لأمسى، وقال:
وكُنّا وِرِثناه على عهَدٍ تُبّعٍ
طويلاً سَوارِيهِ شديداً دعَائِمُهْ
فجعل ورثناه خبر كُنّا، وحكى الكسائي عن بعض العرب: أصبَحَتْ نَظَرتْ إلى ذاتِ التنانيرِ، يعني ناقَته، فجعل نظرت خبر أصبحت، وقال تعالى: {إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الكَـذِبِينَ} {وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ} (يوسف: 26، 27).
فجعل قُدَّ في الموضعين خبر كان.
ومن اعتذر عن هذا بأنْ قال: إنَّ الذي سوغ ذلك دخول أداة الشرط على كان لأنها تخلّصه للاستقبال فكأنّه قال: إن يكُنْ قَمِيصُهُ قُدَّ من قُبُلٍ، فاعتذاره باطل لأنَّ كان هنا ماضية لفظاً ومعنى، ألا ترى أنَّ ما كان من ذلك قد ثبتَ واستقرَّ.
وسنبين كيف دخلت أداة الشرط على كان ولم تنقل معناها للاستقبال والخلاف الذي في ذلك في بابه إن شاء الله تعالى.
وأفعال هذا الباب كلُّها تتصرف فيستعمل منها الماضي والمستقبل والأمر واسم الفاعل إلاّ ليس وما دام وقعَدَ وجاءَ.

أما قَعدَ وجاء فإنّهما لا يستعملان من هذا الباب إلا في الموضعين المذكورين وهما: ما جاءَت حاجتُك، وشَحَذَ شَفَرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنّها حربةٌ. فجريا لذلك مجرى المثل والأمثال لا تُغيّر عما وضِعَت له.
وأما قولهم: قَعَدَ زيدٌ يتهكّم بعرضِ فلان، فإن أبا الفتح جعل قَعَدَ فيه زائدة، وكأنّه قال: زيدٌ يتهكّمُ بعرضِ فلانٍ، إذ لا يراد هنا القعود الذي هو ضدّ القيام، ولا يتصوَّر أن يكون (قَعَد هنا) بمعنى صار لأنها لا تستعمل كذلك إلا في قعدت كأنّها حربةٌ وهو كالمثل فلا ينبغي أن يستعمل بذلك المعنى في غيره.
وزعم ابن مُلكُونُ أنها بمعنى صار وذلك باطل لما ذكرناه من أنَّ ما ثبت في المثل خاصة لا ينبغي أن يستعمل في غيره.

وأما ليس فإنّها لم تتصرّف لتمكّن شبه الحرف فيها حتى قال بعض النحويين إنّها حرف. ألا ترى أنها لا مصدر لها في موضع من المواضع وأنها مثل ما في النفي، وفي أنّها تدخل على المحتمل فتخلّصه للحال فتقول: ليس زيدٌ يقومُ كما تقول ما زيدٌ يقوم، فتكون في الموضعين بمعنى الحال. و«ما» لا تتصرف فكذلك ليس. وكذلك أشبهت أيضاً لليت في أنها على وزنها في اللفظ وفارقت أوزان الأفعال، فكما أنَّ ليت لا تتصرَّف فكذلك ليس.
وأما ما دام فإنّها لا تتصرَّف لأنها في معنى ما لا ينصرف، وذلك أنك إذا قلت: أفعلُ هذا ما دامَ زيدٌ قائماً، كان المعنى مثل قولك: أفعلُ هذا إن دام زيدٌ قائماً. ألا ترى أنَّ الفعل المتقدم معلق على وجود الدوام في الموضعين، فلما كانت في معنى شرط قد تقدَّم ما يدلّ على جوابه لم تكن إلا بصيغة الماضي، لأنَّ الفعل إذا كان كذلك (إنّما تكون صيغته للماضي) تقول العرب: أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ، ولا تقول: أنتَ ظالمٌ إنْ لم تفعل.
وما بقي من الأفعال فهو متصرّف يستعمل منه الماضي والمستقبل واسم الفاعل تقول: كانَ يكونُ فهو كائنٌ، وأصبحَ يُصبحُ فهو مُصبِحٌ وزالَ يزالُ فهو زائل، وحكى الكسائي: يَزِيلُ، في مضارع زالَ فتقول: ما يَزِيلُ زيدٌ يَفعلُ كذا، وهو قليلٌ جداً. وكذلك سائر أخواتها.
واختُلِفَ في اسم المفعول من هذه الأفعال فمن الناس من أجازه ومنهم من منعه، فمِمّن منعه الفارسي (فحجته أن مفعولاً) لا يُبنى إلا من فعل يجوز رده لما لم يُسمَّ فاعله فلا يقال عنده: مكونٌ، كما لا يقال: كيف، وامتنع عنده ما كان لما لم يُسمَّ فاعله، لأنّك لو حذفت المرفوع كما تحذف الفاعل وتقيم مقامه الخبر المنصوب كما تقيم المفعول لأدَّى ذلك إلى بقاء ما أصلُه الخبر دون مبتدأ، لا في اللفظ ولا في التقدير، وذلك غيرُ جائز، لأنَّ الخبر لا بد له من المخبر عنه.

وممن أجازَ ذلكَ الفراء والسيرافي وسيبويه.
أما الفراء فأجاز ذلك لأنه يُجيز: كينَ قائمٌ، تشبيهاً بضُرِبَ عمروٌ، لأنَّ المرفوع كالفاعل والمنصوب في هذا الباب كالمفعول، فعاملَ الفعلَ في هذا الباب معاملة ما أشبهه، وقد تقدَّم الاستدلال على فساد ذلك.

وأما السيرافي فأجاز ذلك على أن يُحذَفَ الاسم ويُحذَفَ بحذفه الخبر، إذ لا يُتصوَّر حذفُ المخبر عنه لفظاً وتقديراً وإبقاءُ الخبرِ، ثم تُقيم ضمير الحدث مقام المحذوف فيقال: كِينَ. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ هذه الأفعال قد رفض إحداثها فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف.

وأما سيبويه فأجاز أن يقال: مكونٌ، ولم يُبيّن على أيّ وجهٍ ذلك، لكنه يتخرَّج ذلك ـــ عندي ـــ على أن يُحذف المخبر عنه ويُحذف بحذفه الخبر، ثم يقام ظرف أو مجرور ـــ إن كان في الكلام ـــ مقامَ المحذوف فتقول على هذا: كِينَ في الدارِ، والدار مكونٌ فيها، أي مكونٌ فيها أمرٌ أو قصة، أي واقع.

وكذلك ما بَقي من الأفعال المتصرفة، أعني أنه يجوز بناء اسم المفعول منها على هذا الوجه.

وفي هذه الأفعال الناقصة خلاف بين النحويين، هل تدل على معنى الحَدَث أم لا؟ فمنهم من ذهب إلى أنها ليست بمأخوذة من حَدَث وإنّما هي لمجرَّد الزمان ولذلك لم يُلفظ لها بمصدر، لا يقال: كان زيدٌ قائماً كوناً، ولا أمسى عبدُ الله ضاحكاً إمساءً. وكذلك سائر أخواتها.

والصحيح أنها مشتقة من أحداثٍ لم يُنطق بها. وقد تقرَّر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول.

والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها أنها أفعال فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث. ومما يدلّ على أنَّ في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها وبناء اسم الفاعل منها نحو: كُنْ قائماً، وأنا كائنٌ منطلقاً، والأمر لا يتصور بالزمان، وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان.

فإن قيل: لا تدل على معنى الحدث إذ قد رُفض النطق به، فالجواب: إنَّ الخبر الذي عوَّض منه يقوم في الدلالة على حركة الفاعل.

وهذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام، قسم لا تدخل عليه أداة النفي وهي: جاءَتْ وقَعدَتْ وليسَ وما دام.

أما (جاءَ وقَعَدَ) فإنّهما لا يستعملان إلاّ كما سُمِعا لما تقدَّم من أنَّ الكلام الذي استُعمِلتا فيه جرى مجرى المثل فلا يُغيّر عما وضع له.

وأما ليس فلأنها للنفي فكرهوا لذلك دخول أداة النفي عليها.

وأما ما دام فلأنها دخلت عليها ما المصدريّة، وما المصدرية لا تدخل عليها أداة النفي لأنها تتقدَّر مع ما بعدها بالمصدر وهو مفرد وما النافية لا تدخل إلاّ على جملة لا على مفرد.
وقسم يلزم أداة النفي إمّا ملفوظاً بها وإمّا مقدَّرة، وهي ما زال وما انفك وما فَتِىءَ، فلا تقول: زالَ زيدٌ قائماً ولا انفكَّ عبدُ اللَّهِ خارجاً، ولا فَتِىءَ محمّدٌ ضاحكاً، وأنت تريد الإيجاب، فإن قدَّرتَ فيه حرف نفي محذوفاً لم يجز ذلك إلا في ضرورة شعر نحو قوله:
لعَمَر أبي عفراءَ زالت عزيزةً
على قومِها ما فَتّلَ الزَنْدَ قادحُ
يريد: ما زالت عزيزةً. ولا يجوز حذف حرف النفي قياساً إلاّ إذا كان الفعل مضارعاً في جواب قَسَم نحو قوله تعالى: {تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ} (يوسف: 85). أي لا تفتأ. وأما قوله:
ولا أرها تزالُ ظالمةً
تُحدِثُ لي قُرحاً وتَنكؤُها
فأراها اعتراض بين لا وتزال، والمعنى: ولا تزال ظالمةً فيما أرى.
وأما بَرحَ فالغالب عليها أن تكون بمعنى زال، وقد تستعمل بغير أداة نفي لا ملفوظة ولا مقدرة، وذلك قليل جداً، فمن كلامهم: بَرحَ الخَفاءُ أي زالَ الخفاء. وقال الشاعر:
وأبرحُ ما أدامَ اللَّهُ قومي
بحمدِ اللَّهِ مُنتطِقاً مُجيداً
أي أزالُ عن أن أكون صاحبَ نطاق وصاحبَ جواد ما أدام اللَّهُ قومي. وما عدا ذلك من أفعال هذا الباب يستعمل موجباً ومنفياً.
وهذه الأفعال تنقسم بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على جواز تقديم خبره عليه، وقسم اتفق النحويون على امتناع تقديم خبره عليه. وقسم فيه خلاف فمنهم من أجاز تقديم خبره عليه، ومنهم من منع.
فالذي لا يجوز تقديم خبره عليه ما دامَ وقَعَدَ. أما ما دام فلأنَّ ما مصدرية فهي من قبيل الموصولات ولا تتقدَّم الصلة على الموصول، فلا يجوز أن تقول: أقومُ قائماً ما دام زيدٌ، تريد: أقومُ ما دامَ زيدٌ قائماً.

وأمّا قَعَدَ فلأنّها لم تستعمل إلا في كلام جرى مجرى المثل فلا يُغيَّر عما استعمل عليه من تأخير الخبر وذلك: شَحذَ شَفَرتَهُ حتى قَعدَتْ كأنّها حربةٌ.
والذي فيه خلاف ليس وما زال وما انفك وما فتىء وما برح.
فالمانع من تقديم خبر ليس أنَّ من كان مذهبه فيها أنّها حرف استدل بأنَّ معمول الحرف لم يقدم على الحرف في موضع من المواضع، وأنص من كان مذهبه أنّها فعل استدلَّ بأنَّ الفعل إذا لم يتصرَّف في نفسه لم يتصرَّف في معموله، دليل ذلك في التعجب: ما أحسنَ زيداً، لا يجوز: زيداً ما أحسَنَ ولا ما زيداً أحسنَ والذي يجيز التقديم احتجَّ بالسماع ولولا ذلك لم يجز تقديمه. والذي يدل على ذلك من السماع قوله تعالى: {أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ} (هود: 8) ألا ترى أنَّ يومَ يأتيهم، منصوب بخبر ليس الذي هو «مصروف» وقد تقدم عليه، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، فتقديم «يوم» يؤذن بتقديم «مصروفاً» فثبت بهذا أن تقديم خبر ليس جائز.

والمانع من تقديم خبر ما زال وما انفكَّ وما فتىء وما بَرِحَ أنها أفعال قد نُفيت بما والأفعال إذا نفيت بما لم يتقدَّم معمولها عليها. والذي يجيز التقديم حجته أنّها وإن كانت منفية في اللفظ فإنّها موجبة في المعنى، فكما أنَّ الفعل إذا كان موجباً يتقدَّم معموله عليه فكذلك هنا. وأيضاً فإنَّ حرف النفي قد تنزَّل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة، فكأنَّه قد صار حرفاً من حروف هذه الأفعال، فكأنَّك لم تدخل على الفعل شيئاً يمنع من تقديم المعمول.
وهذا كلّه لا حجة فيه، لأنَّ العرب إنّما تلحظ لفظ «ما» لا معناها في معنى التقديم. ألا ترى أنّك تقول: ما ضربتُ غيرَ زيدٍ، ولا تقول: غيرَ زيدٍ ما ضربتُ، وإن كان الضرب في حَقّ زيد موجباً، وكذلك ما ضربَ زيداً إلاّ عمروٌ، لا يجوز أن تقول زيداً ما ضربَ إلاّ عمروٌ، وأما لزوم النفي لهذه الأفعال فهو مقوَ لمنع التقديم لأنَّ المانع إذا كان غير لازم كان أضعف منه إذا كان لازماً.
فالصحيح إذن منع تقديم معمول هذه الأفعال.
والذي يجوز تقديم خبره باتفاق ما بقي من الأفعال إذا لم يدخل عليه حرف من حروف المصدر نحو كانَ وأمسى وأصبح.

والأفعال التي ثبت أنّه يجوز تقديم أخبارها عليها تنقسم ثلاثة أقسام: قسم عرض له ما أوجب فيه تقديم الخبر على الفعل، وقسم عرض له ما أوجب فيه تأخيره، وقسم أنت فيه بالخيار.
فالقسم الذي عرض له ما أوجب فيه تقديم الخبر هو أن يكون الخبر اسم شرط أو ما أُضيف إليه، أو اسم استفهام أو ما أُضيف إليه أو كم الخبرية، وذلك قولك: أيَّ رجلٍ كنتَ؟ وغلامَ أيِّهم كنتَ؟ ومَنْ تكن أكنْ، ومثلَ مَنْ تكُنْ أكنْ، وكم غلامٍ كانَ غلمانُكَ.
والقسم الذي عرض له ما أوجب فيه تأخير الخبر أن يكون الفعل قد دخل عليه حرف من حروف الصدور وهي أدوات الشرط كلها وأدوات الاستفهام كلها وما النافية ولام التأكيد، وذلك نحو قولك: هل كان زيدٌ قائماً، وما كان زيدٌ خارجاً، وإن كانَ زيدٌ قائماً قامَ عمروٌ وليكونَنَّ زيدٌ قائماً. لا يجوز أن تقول: قائماً هل كانَ زيدٌ؟ أو خارجاً ما كانَ عمروٌ ولا قائماً إن كانَ زيدٌ قامَ عمروٌ، ولا قائماً ليكونّنَّ زيدٌ.
أو يقع الفعل صلة لموصول أو صفة لموصوف فإنّه لا يقدَّم على الموصول ولا على الموصوف وذلك نحو: يُعجِبُني أن يكون زيدٌ قائماً، ويُعجِبُني رجلٌ يكون قائماً، لا يجوز أن تقول يُعجِبُني قائماً أن يكون زيدٌ، ولا يُعجِبُني قائماً يكون رجلٌ، لأنَّ الصلة والصفة لا يتقدم شيءٌ منها على الموصول ولا على الموصوف.

وأما تقديم الخبر على الفعل بينه وبين حرف الصدر أو بينه وبين حرف الموصول أو الموصوف فإنَّ ذلك يجوز إلا أن يكون حرف الصدر أداة شرط أو لام تأكيد أو يكون الموصول حرفاً فإنَّ ذلك لا يجوز وذلك: إنْ كانَ زيدٌ قائماً قامَ عمروٌ، وليكونّنَ زيدٌ قائماً، ويعجبني أن يكون زيدٌ قائماً، لا يجوز أن تقول: إنْ قائماً كانَ زيدٌ قامَ عمروٌ ولا لقائماً يكونّنَ زيدٌ، ولا يُعجِبُني أنْ قائماً يكون زيد، لأن هذه الحروف لا يليها إلاّ الفعل.
وقد يجوز ذلك في أداة الشرط في ضرورة الشعر، وسنبين ذلك في بابه إن شاء الله تعالى.
وكذلك أيضاً لا يجوز تقديم الخبر إذا كان ضميراً متصلاً أو مقروناً بإلاّ أو في معنى المقرون بإلاّ، وذلك نحو: كأنَكَ زيدٌ ولن يكونَ زيدٌ إلا قائماً، وإنّما كان زيدٌ قائماً، ولا يجوز أن تقول: ككانَ زيدٌ، ولا إلاّ قائماً لن يكونَ زيدٌ، ولا قائماً إنّما كانَ زيدٌ.

وما عدا ذلك فأنت فيه بالخيار إن شئت قدمته وإن شئت أخرته نحو: كان زيدٌ قائماً، وإن شئت قلت: قائماً كان زيدٌ.
والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الاسم في هذا الباب ثلاث أقسام: قسم يلزم تقديمه وقسم يلزم تأخيره عنه وقسم أنتَ فيه بالخيار.
فالقسم الذي يلزم تقديمه على الاسم أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً نحو: كأنَكَ زيدٌ، أو يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً والاسم نكرة لا مسوغ للإخبار عنها إلا كون الظرف والمجرور متقدمين عليها أو يكون الاسم مقروناً بإلاّ نحو: ما كان قائماً إلاّ زيدٌ أو في معنى المقرون بإلاّ نحو: إنّما كانَ قائماً زيدٌ، تريد: ما كانَ قائماً إلاّ زيدٌ.
والقسم الذي يلزم تأخيره أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم كذلك نحو: كُنتُكَ أي كنتُ مِثلَكَ، أو يكون الخبر مقروناً بإلاّ نحو: ما كانَ زيدٌ إلاّ قائماً. أو في معنى المقرون بإلاّ نحو: إنّما كانَ زيدٌ قائماً، تريد ما كانَ زيدٌ إلاّ قائماً. أو لا يكون في الكلام فارق بين الاسم والخبر نحو: كانَ هذا هذا.
واختلف في الخبر إذا كان فعلاً فاعله مضمر، هل يجوز تقديمه أو لا نحو: كانَ يقومُ زيدٌ، على أن يكون يقوم في موضع الخبر.
فمنهم من منع قياساً على المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن يقال: يقومُ زيدٌ، على أن يكون يقوم خبراً مقدَّماً فكذلك هنا، لأنَّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر.
ومنهم من أجاز وحجته أن المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملاً لفظياً والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وأما كان وأخواتها فعوامل لفظية. فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازماً لأنَّ العرب إذا قدَّمت عاملين لفظيين قبل معمول ربّما أعملت الأول وربما أعملت الثاني كما كان ذلك في باب الإعمال. والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم.

والقسم الذي أنت فيه بالخيار ما بقي نحو: كان زيدٌ قائماً وكان قائماً زيدٌ.
وإذا كان للخبر معمول وأردت تقديمه فلا يخلو أن تُقدّمه على الاسم أو على الفعل فإن قدمته على الاسم جاز إن كان

المعمول ظرفاً أو مجروراً لاتساع العرب فيهما، فتقول: كان في الدارِ زيدٌ قائماً، وكانَ يومَ الجمعةِ زيدٌ خارجاً، فإن كان المعمول غير ظرف أو مجرور فلا يخلو أن تقدّمه على الاسم مع الخبر أو وحدَه فإن قدَّمه وحده لم يجز لأنّك تولي الفعل ما ليس بمعمول له وتترك معموله. وقد تجنّبت العرب مثل هذا في المعاني كما تجنّبته في الألفاظ، قال الشاعر:

كمُرضعةٍ أولادَ أخرى وضَيّعَتْ
بَني بَطنِها هذا الضَلالُ عن القصد

فكما سمّت هذا النحوَ ضلالاً كذلك تجنّبته في الألفاظ، فإن جاء من ذلك شيء في الشعر كان ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه، قال الشاعر:

قنافذُ هَدّاجونَ حول بيوتِهم
بما كانَ إيّاهم عَطِيَّةُ عَوَّدَا

فأولى «كان» إياهم وهو معمول عوَّد، فإن قيل: فلعلَّ في كان ضمير الأمر والشأن وعطية مرفوع على الابتداء وعوَّدَ في موضع الخبر وقدَّمتَ معمول الخبر على المبتدأ وتكون على ذلك قد أوليتَ كان اسمها الذي هو الضمير، فالجواب: إنَّ ذلك يؤدّي إلى ما لا يجوز، وذلك أنَّ خبر المبتدأ لا يتقدَّم معموله على المبتدأ إذا كان فعلاً، وقد تقدَّم الاستدلال على ذلك في باب الاشتغال.

وإن قدَّمته مع الخبر امتنع عند بعض النحويين لإيلائك الفعل ما ليس باسم له ولا خبر وذلك نحو قولك: كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ. والذي يجيز حجته أنَّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذاً إنّما أوليتها الخبر، وهو الصحيح.

فإن قدَّمتَ معمول الخبر قبل هذه الأفعال فلا يخلو أن تقدّمه وحدَه أو مع الخبر، فإن قدَّمته مع الخبر جاز في كل موضع يجوز فيه تقديم الخبر وذلك نحو: في الدارِ قائماً كان زيدٌ، فإن قدَّمتَه وحده لم يجز كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فلا تقول: في الدار كانَ زيدٌ قائماً، ولا يومَ الجمعة كانَ زيدٌ منطلقاً ولا طعامَك كانَ زيدٌ آكلاً لكثرة الفصل بين المعمول الذي هو صلة الخبر والعامل الذي هو الخبر.

وأما أهل الكوفة فلا يجيزون: كان قائماً زيدٌ، ولا قائماً كان زيد على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر ويكون قائماً خبراً مقدماً، لأنَّ ضمير الرفع عندهم لا يتقدّم على ما يعود عليه أصلاً. ويجوز عند أهل البصرة لأنَّ المضمر مرفوع بما النية

به التأخير والمضمر إذا كانت النية فيه التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه، وسنبين ذلك في بابه إن شاء الله تعالى. ولكنهم أجازوا تقديم قائماً على زيد على أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع به واسم كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائماً لرفعه الظاهر.

هذا مذهب الكسائي ومن أخذ بمذهبه، وهو باطل عندنا، لأنَّ ضمير الأمر والشأن لا يُفسّر إلاّ بجملة والاسم الرافع للظاهر هنا ليس بجملة.
وأجازه الفراء على أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع بكان وقائم (وقائم) لا يثنى عنده لرفع الظاهر مع أنه يتقدَّر بالفعل، ألا ترى أنك تقول كان يقوم زيد وكان قيام زيد، ليكون في معنى كان قائماً زيداً.
وهذا فاسد لأنّه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد، وسيقام الدليل على ذلك في باب الإعمال إن شاء الله تعالى.
وكذلك أجاز الكسائي أن تقول: قائماً كان زيدٌ، على أن يكون قائماً خبراً مقدَّماً وقد رفع الظاهر، وزيد مرفوع به وفي كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائم لرفعه الظاهر كما كان يفعل ذلك مع التوسط.
وأما الفراء فإنَّ حكمه عنده مع التقديم حكمُه مع التوسط إلاّ أنّهُ يُثنّى قائماً ويجمعه لأنّه لا يسوغ في محله الفعل، فلا تقول: قامَ كانَ زيدٌ، ولا يقومُ كان زيدٌ، وهو فاسد عندنا لما تقدَّم.
فإن جعلت قائماً وأشباهه خلفاً لموصوف جاز عندهم أن يكون خبراً مقدماً ومتوسطاً ويكون فيهِ إذ ذاك ضمير يعود على الموصوف وتُثَنِّيه إذ ذاك وتجمعه فتقول: قائماً كانَ زيد وكان قائماً زيدٌ، والتقدير: رجلاً قائماً كان زيدٌ وكان رجلاً قائماً زيدٌ.
وهذا الذي ذهبوا إليه لا يجوز عندنا إلا أن تكون الصفة خاصة، فإنْ لم تكن خاصة لم تجز إقامتها مقام الموصوف.h
فإن اتصل بالخبر معمول وقدمته على الاسم أو الفعل فلا يخلو أن يكون المعمول قبل الخبر أو بعده، فإن كان بعده نحو: قائماً في الدار كان زيد وكان قائماً في الدار زيد فإن الأمر فيه عندهم على ما كان عليه لو لم يكن له معمول. فإن كان قبله نحو: في الدار قائماً زيدٌ، فإنَّ الأمر عندهم على ما كان عليه إلاّ أنه لا يجوز

أن يكون خلفاً في الموصوف. لأنَّ الصفة إذا تقدمها معمولها لم يجز أن تخلف الموصوف عند الكسائي، كان المعمول ظرفاً أو غير ظرف. وأما الفراء فيفصّل، فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً أجاز أن تكون الصفة خلفاً، وإن كان غير ظرف ولا مجرور لم يجز أن تكون خلفاً نحو: طعامَك آكلاً كان زيدٌ، وكان طعامَك آكلاً زيدٌ.
والصحيح عندنا في جميع ذلك أنه خبر مقدم لم يخلف موصوفاً يثنى ويجمع. فإن قدّمت الخبر وأخّرت معموله فقلت: آكلاً كان زيدٌ طعامك، فإنَّ ذلك لا يجوز لفصلك بين العامل الذي هو آكل والمعمول الذي هو طعامك بأجنبي أعني بما ليس بمعمول الآكل. وهذا الذي فعلوه هو مقتضى مذهب البصريين إلاّ أنْ تجعل طعامك مفعولاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر، كأنك قلت بعد قولك: آكلاً (كان) زيدٌ: يأكلُ طعامك، فإنه يجوز على كلّ مذهب.

فإن قلت: كان كائناً زيدٌ قائماً. فإن الكسائي يجعل في كان ضمير أمرٍ وشأنٍ. وكائناً خبر كان وزيد اسم كائن وقائماً خبر كائن. والفَراء يجعل كائناً خبر كان وزيد مرفوعاً بكان وكائن على أنه اسمهما وقائماً خبر كان ويكون حكمه في التقديم والتأخير كحكم ما تقدم إلاّ أنه لا يجوز عندهم أن تقول: كائنٌ كانَ زيدٌ قائماً، فتفصل بين كائن وبين خبرها وهو قائم بأجنبي. ولا يجوز حمله على فعل مضمر يدل عليه كائن كما كان ذلك في آكلاً كان زيدٌ طعامكَ، لأنَّ كائناً ناقص لا يتم إلاّ بخبره، وإنّما يتصوّر قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما يتم دونه.
ولا يجوز عند أهل الكوفة: كان يقومُ زيد، على أن يكون خبراً مقدماً، لأنه لا يتصوّر أن يكون خَلَفاً. لأنَّ الفعل لا يخلف الموصوف، فيلزم إذا جُعِل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه فلا يجوز عندهم إلاّ على ما قدمناه من مذاهبهم، أعني كون زيد مرفوعاً بـــ «كان» و «يقوم» في موضع الخبر على مذهب الفراء أو يكون زيد مرفوعاً بيقوم وفي كان ضمير الأمر والشأن ويقوم في موضع الخبر ولا يجوز عندهم تقديم يقوم على الفعل فتقول: يقومُ كانَ زيدٌ، على وجه من الوجوه، لأنَّ هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل، والظرف والمجرور جاريان مجرى الفعل

لكونهما لا يخلفان الموصوف. فإن كان الخبر اسماً لا يتحمل ضميراً جاز تقديمه وتوسيطه عندهم، نحو: كان أخاك زيدٌ وأخاك كانَ زيدٌ، إذا أردت أخوَّة النسب لا أخوة الصداقة.
واعلم أنَّ أفعال هذا الباب ما عدا ما زال وما انفكَّ وما فتىء وما بَرِحَ، إذا كان معناها النفي كليس أو دخل عليها أداة نفي نحو: ما كَانَ وأمسى وأمثال ذلك، فإنّه يجوز دخول إلاّ في خبرها إلاّ أن يكون الخبر لا يجوز استعماله إلاّ منفياً، فإنه لا يجوز دخول إلاّ عليه، لأنّ إلاّ توجب الخبر فتكون قد استعملت موجباً ما لا يستعمل إلاّ منفياً. فلا يجوز أن تقول ما كان زيدٌ إلاّ زائلاً ضاحكاً، وما أصبح عبدُ الله إلاّ منفكاً منطلقاً وما أضحى زيد إلاّ بارحاً قائماً، لأنَّ بارحاً وزائلاً ومنفكاً لا يستعمل في الإيجاب وكذلك: ما كانَ زيدٌ إلا أحداً، لا يجوز لأنَّ أحداً من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في النفي ولو قلت: ما كان زيدٌ زائلاً ضاحكاً، جاز لأنَّ ما إذا دخلت على هذه الأفعال نفت أخبارها فكأنّك قلت: ما زال زيدٌ ضاحكاً ولو قلت: ما أضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً، لم يجز أيضاً، لأنَّ حرف النفي لا ينفي صفة الموصوف إذا دخل عليه، ألا ترى أنَّك لو قلت: ما زيد العاقل قائماً لم يكن نافياً للعقل عن زيد، فإذا قلت: ما أضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً، كان الزوال غير منفي وذلك غير جائز.

ويبقى الخبر بعد دخول إلاّ عليه منصوباً كما كان قبل ذلك، ولا يجوز رفعه إلا مع ليس فإنه قد يرتفع إجراء لها مجرى ما فكما أن ما يبطل عملها أوجبت فكذلك ليس. وحكي من كلامهم: ليسَ الطِيبُ إلا المِسك.
وزعم الفارسي أنَّ ذلك لا حجة فيه لاحتمال أن يتخرَّج على أوجه أحدها أن يكون اسم ليس ضمير الأمر والشأن، ويكون الطيب مبتدأ والمسك خبره، ودخلت إلاّ في غير موضعها لأنه كان ينبغي أن تدخل على الجملة التي هي: الطيب المِسكُ، فتقول: ليس إلاّ الطِيبُ المسكُ. ونظير ذلك ـــ أعني في دخول إلاّ في غير موضعها ـــ قوله تعالى: {إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً} (الجاثية: 32). وقول الشاعر:
أحلَّ به الشَّيْبُ أثقالَهُ
وما اغترّهُ الشَيْبُ إلاّ اغترارا

ألا ترى أنه إذا حُمِل على ظاهره كان فاسداً، لأنه معلوم أنّه لا يُظَنُّ غيرُ الظنِ ولا يغترُّ الشَيبُ إلاّ اغتراراً.
وهذا عندي قد يتصور أن تكون إلا فيه في موضعها ويكون ممّا حُذِفت فيه الصفة لفهم المعنى كأنّه قال: إنّ نَظنُّ إلاّ ظنّاً ضعيفاً، وكأنه قال: وما اغترّهُ الشيبُ إلاّ اغتراراً بيّناً، وهذا أولى لأنه قد ثبت حذفُ الصفة لفهم المعنى ولم يثبت وضع إلاّ في غير موضعها.
والوجه الآخر: أن يكون الطيبُ اسم ليس والخبر محذوف وإلاّ المسك بدل منه كأنه قال: ليسَ الطِيبُ في الوجودِ إلا المسكُ.
أو يكون إلاّ المسك نعتاً والخبر محذوف كأنّه قال: ليس الطِيبُ الذي هو غيرُ المسكِ طيباً في الوجود حقيقة، وحَذفُ خبر ليس لفهم المعنى قد يجيء قليلاً نحو قوله:
لَهفي عليكَ لِلَهفَةٍ من خائفٍ
يبغِي جِوارَكَ حينَ ليسَ مُجِيرُ
يريد ليس في الدنيا مجيرٌ.
قال: فإذا احتملت هذه الحكاية أن تتخرَّج على ما ذكر لم يقس عليها وهذا الذي قاله باطل، لأن أبا عمرو قد نقل أنّه ليس في الدنيا حجازي إلاّ وهو ينصب فيقول: ليس زيدٌ إلاّ قائماً، ولا تَميمي إلاّ وهو يرفع فيقال: ليسَ عمروٌ إلاّ ضاحك. فإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يُتأوَّل.
فإن كان الفعل ما زال وأخواتها فإنّه لا يجوز دخول إلاّ في خبرها، فلا تقول: ما زالَ زيدٌ إلاّ قائماً، وما انفكَّ زيدٌ إلاّ ضاحكاً، والسبب في ذلك أنَّ إلاّ لإبطال النفي فكأنك قلت: زالَ زيدٌ قائماً وانفكَ زيدٌ ضاحكاً، وهذه الأفعال لا تستعمل إلاّ في النفي، فأما قوله:
حَرَاجِيجُ ما تَنفكُّ إلاّ مناخة

على الخَسفِ أو نرمِي بها بلداً قَفْرا
فمناخة ليس بخبر بل هو منصوب على الحال، وتنفك تامة فيكون المعنى: ما تنفكُّ أي ما يُزال بعضُها عن بعضٍ لأنها متّصلةٌ إما للتباري في السيَرِ أو لأنّها مُقَطّرةٌ مربوطةٌ بعضُها ببعضٍ. فإذا أنِيخَت زالت عن الاتصال فلا تنفَكُ إلاّ في حال إناختها على الخسف وهو حبسُها على غيرِ عَلَف، يريد أنها تُناخ (بعد السير) عليها فلا تُرسل من أجل ذلكَ في المرعى، وأو بمعنى إلى أن،

كأنه قال: هي في حال الإناخة إلى أن نرمِيَ بها بلداً قفراً وسكّن الياء ضرورة.
ويحتمل أن يريد ما تنفكُّ عن تَعَبِ السيرِ إلاّ في حال إناخَتِها إلى أن نَرمِيَ بها بلداً قفراً، فحذف الصفة لفهم المعنى.
وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان فإمّا أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تُقدّر أنَّ المخاطب يعلمه الاسم، والذي تقدّر أنَّ المخاطب يجهله الخبر، فتقول: كان زيدٌ أخا عمروٍ، فإذا قدَّرتَ أنَّ مخاطبك يعلم زيداً ولا يعلم أنّه أخو عمرو، فإن قدَّرته يعلم أخا عمرو ولا يعلم أن اسمه زيد قلت: كان (أخو عمرو) زيداً.
وزعم ابن الطَراوة أنَّ الذي تريد إثباتَه تجعله الخبرَ والذي لا تريد إثباتَه تجعله الاسم، فعلى هذا تقول: كانت عقوبتُك عَزلتَك، إذا كنت قد عَزلتَ ولم تعاقِب، وكانت عزلتُكَ عقوبتَكَ، إذا كنت قد عوقبتَ ولم تُعزَلُ.
ومن ذلك قوله:
وكان مُضِلّي مَن هُدِيتُ برُشدِهِ
فللّهِ غاوٍ عادَ بالرُشدِ آمِرا
فأثبت الهداية لنفسه. ولو قال: فكان هادِيّ من أضللتُ بهِ لكان قد أثبتَ الإضلال. قال: وقد غلط في هذا جُلّةُ الشعراء، فمن ذلك قولهُ:
ثيابُ كريمٍ لا يصونُ حِسانها
إذا نُشرتً كان الهِباتُ صوانِها
قال: فذمّه وهو يرى أنّه مدحه، ألا ترى أنّه قد أثبت الصونَ ونفى عنه الهِبات كأنّه قال: الذي يقوم لها مقامَ الهِبات أن تُصان، ولو قال: كان الهِباتِ صوانُها، فكان يَهَبُ ولا يَصون، كأنّه قال: كان الذي يقوم لها مقام الصِوان أن توهب.
وهذا الذي قاله لا يتصور إلا حيث يكون الخبر عين المبتدأ بل مُنزَّل منزلته وقائم مقامه، وذلك: كان زيدٌ زُهيراً، إذا أردت تشبيه زيدٍ بزهير فيما مضى، فإن أردت عكس هذا قلت: كان زهيرٌ زيداً.
فأما إذا كان الثاني هو الأول فإنَّ المعنى على كل حال واحد نحو: كان أخو عمروٍ زيداً، فأما قوله:

فكان مُضِلّي من هُديتُ برشدِهِ
.... البيت
فإنَّ المعنى واحد جعلت الخبر مُضِلّي أو مَنْ هُديتُ إذا أردت أنَّ الهداية والإضلال وقعا فيما مضى. ألا ترى أنك إذا قلت: كان مُضِلّي فيما مضى من وقعت الهدايةُ منه إليَّ، وكان من وقَعتْ الهدايةُ منه إليَّ مُضِلّي فيما مَضَى، كان المعنى واحداً. وإنّما كان يختلف المعنى لو كان زمنُ الخبر في الحال وزمن المُخبَر عنه فيما مضى، ألا ترى أنك إذا قلت: كان مُضلي فيما مضى من هُدِيتُ به الآن (كان) عكس قولك: كان من هُديت به فيما مضى مُضِلّي الآن.
وأما قوله:
ثيابُ كريمٍ لا يصونُ حِسانها
إذا نُشِرَتْ كان الهِباتُ صوانَها
فإنك إذا جعلت الهِبات خلافَ الصوان فإنه يبطلُ المعنى المراد من المدح بجعل الصوان خبراً، ولو جعلت الهبات هي نفس الصوان لكان المعنى واحداً، نصبت الصوان أو رفعته فكأنّك قلت: كان الهِباتُ صواناً لها، وكان الصوانُ هبةً لها.
هذا إن قدَّرنا أنَّ المخاطب يعلم إحدى المعرفتين ويجهل الأخرى، فإن قدَّرنا أنَّ المخاطب يعلم المعرفتين إلاّ أنه يجهل نسبة إحداهما إلى الأخرى وذلك نحو: كان زيدٌ أخا عمرٍو، إذا قدَّرنا أنَّ المخاطب يعلم زيداً بقلبِه كعلمنا الآن مالكاً والشّافعيَّ وأمثالهما ممن لم نعاصره، ويعلم أخا عمرو ولم يكن يعلم أنَّ اسمه زيدٌ فعرَّفته أنَّ زيداً الذي كان يعلمه بقلبه هو أخو عمرو الذي كان يعلمه فلا يخلو أن يستويا في التعريف أو يكون أحدهما أعرف من الآخر، فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فإنّك تجعل الذي هو أعرف الاسم والذي هو أدون تعريفاً الخبر، هذا هو المختار.
وقد يجوز عكس ذلك نحو: كان زيدٌ القائمَ، وكان القائمُ زيداً، دونه في الجودة.
وقد تقدَّم ذكر مراتب التعريف، إلاّ المشار فإنه يُجعل المخبَرَ عنه ويُجعل غيرُه من المعارف الخَبَرَ فنقول: هذا زيدٌ، وهذا القائمُ، وهذا أخوك. وذلك أنَّ العرب اعتنت به لمكان التنبيه الذي فيه بالإشارة فقدَّمته.
ولا يجوز عكس هذا إلاّ مع المضمرات فإنها لشبهها بها قد يتقدَّم بعضُها على بعض فنقول: ها أنا ذا، فتقدّم المضمر. قال الشاعر:

..
لِتَقتُلَني فها أنا ذا عُمارا
وهو الأفصح لأنه أعرف منه.
وقد يقدَّم المشار ومنه حكى أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم: هذا أنا قال سيبويه: وحكى يونس تصديقاً لذلك أنَّ العرب تقول: هذا أنت وهو دون الأول في الاستعمال.

فإن تساوت المعرفتان في التعريف كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر، وذلك نحو: كانَ زيدٌ أخا عمرو، وكان أخو عمرو زيداً، إلاّ أنه قد تقدَّم أنَّ المُضاف إلى العلم في رتبة العلم.
وينبغي أن يعلم أنَّ أنْ ولن المصدريتين إذا تقدَّرتا بالمصدر المعرفة عاملتهما العرب معاملة المضمر فتقول: كان الانتصار من زيدٍ أن سببتُه أو أنّني سببتُه، لأنَّ أن سببتُه وأنّي سببتُه يتقدَّر بالمصدر المعرفة، فكأنك قلت: كان انتصاري من زيدٍ سبّي إيّاه، ولو قلت: كان الانتصارُ من زيدٍ أن سببتُهُ أو أنّي سببتُه، كان ضعيفاً كما كان يضعف أن تجعل الضمير خبراً لما هو دونه في التعريف.
وإنّما حكمت لها العرب بحكم المضمر من المعارف لشبهها به في أنّهما لا ينعتان كما أنَّ المضمر كذلك. ومن ذلك قوله تعالى: {وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلا أَن قَالُواْ} (الأعراف: 82) و:{مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ} (الجاثية: 25). الأفصح في جواب قومه وفي حجتهم النصب.
فإن كانا نكرتين جعلت أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر إن كان لكل واحدٍ منهما مسوغ للإخبار عنه نحو: أكانَ رجلٌ قائماً، وكان قائمٌ رجلاً، فإن كان الذي له مسوّغ أحدهما جعلته المخبر عنه وذلك نحو: كانَ كلُّ أحدٍ قائماً ولا يجوز: كان قائمٌ كلَّ أحدٍ.
فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر نحو: كان زيدٌ قائماً، ولا يجوز عكس ذلك إلاّ في الشعر.
ولا يخلو حينئذٍ أن يكون للنكرة مسوغ للإخبار عنها أو لا يكون، فإن لم يكن لها مسوغ فالمسألة مقلوبة نحو: كان قائمٌ زيداً، فزيد وإن كان منصوباً هو المُخبَر عنه وقائم وإن كان مرفوعاً هو

الخبر. فإن كان للنكرة مسوغ للإخبار عنها فإنك إن بنيتَ المعنى على الإخبار عن المعرفة بالنكرة كان مقلوباً، وإن بنيت على الإخبار بالمعرفة عن النكرة كان غيرَ مقلوب وذلك نحو: كان قائمٌ زيداً، إن قدَّرت أنَّ المعنى: أكان زيدٌ قائماً. كان مقلوباً، وإن قدَّرت المعنى: أكان قائمٌ من القائمين يُسمّى زيداً. كان غير مقلوب. والقلب للضرورة جائز باتفاق، وإنّما الخلاف في جوازه في الكلام، وسنبيّن صحة ذلك في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.
ومما جاء من القلب في هذا الباب قوله:
كانت فريضة ما تقولُ كما
كان الزناءُ فريضةَ الرَجْمِ
أي كما كان الرجمُ فريضةَ الزِنا.

وينبغي أن تعلم أنَّ ضمير النكرة يعامل في باب الإخبار معاملة النكرة، وذلك أنَّ تعريفه إنّما هو لفظي، ألا ترى أنّك إذا قلت: لقِيتُ رجلاً فضربتُهُ، عُلم أنّك تعني بالضمير الرجل المتقدم المذكور وأنَّ الملقى هو المضروب. وأما أن تُعْلِمَ من هو في نفسه فلا، فلمّا علم من تعني به كان معرفة من هذا الطريق. وأيضاً فإنّه ينوب مناب تكرار الظاهر والظاهر إذا كرّر كان بالألف واللام، فلمّا ناب مناب معرفة بالألف واللام كان هو معرفة فإذا ثبت أنَّ تعريفه لفظي والإخبار عن النكرة كما تقدَّم في باب الابتداء إنّما امتنع من طريق معناها لا من طريق لفظها جرى ضمير النكرة مجرى النكرة. فإن جاء شيء من الإخبار بالمعرفة عن ضمير النكرة فبابه الشعر. ومن ذلك قوله:
أسكرانُ كان ابنَ المَراغَةِ إذ هَجا
تميماً بجوفِ الشام أم مُتساكِر
فأخبر بابن المراغة عن ضمير السكران وهو من المقلوب، ألا ترى أن المعنى على الإخبار عن ابن المراغة بالسكران، كأنّه قال: أكان ابنُ المَراغةِ سكرانَ، ولم يرد: أكان سكرانُ من السكارى يُعرفُ بابنِ المَراغَةِ ومثله قوله:
وإنَّك لا تُبالي بعدَ حولٍ
أظبي كانَ أمَّك أم حمارُ
فأخبر عن ضمير الظبي وهو نكرة بأمك وهو معرفة.

وينبغي أن النكرة المختصة تتنزّل من النكرة غير المختصة منزلة المعرفة من النكرة، فلا يجوز: كان رجلاً من إخوتِك غلامٌ، كما لا يجوز: كان زيداً غلامٌ، ولذلك جعل سيبويه:

وإنَّ شفاءً عبرةٌ مهراقةٌ
وهل عندَ رَسمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ

ضرورة، فأخبرَ عن شفاء وهو نكرة غير مختصة بعبرة وهي مختصة بالوصف. ومن هذا القبيل قوله:

كأنَّ سبيئةً من بَيتِ رأسٍ
يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءٌ

فجعل عسل وماء اسمين ليكون وهما نكرتان غير مختصتين، وجعل مزاجها خبراً وهو مضاف إلى ضمير سبيئة والسبيئة نكرة مختصة.

وقد تبين أنَّ ضمير النكرة يتنزَّل منزلة النكرة، فمزاجها أخصُّ من عسل وماء. وقد جعل خبراً للضرورة.

وهذا حكم النكرة مع المعرفة إذا اجتمعا في هذا الباب ما لم يكن للنكرة مسوغ للإخبار عنها، وذلك أن تكون النكرة اسم استفهام فإنّها يجوز الإخبار عنها بالمعرفة لأنَّ اسم الاستفهام عموم ألا ترى أنّه يُسأل به عن الواحد فصاعداً، والعموم من مسوغات الإخبار عن النكرة، وكذلك الاستفهام ولذلك أجاز سيبويه أن تكون «أرضك» خبراً لكم في قولهم: كم جريباً أرضُكَ؟

ومما جاء من ذلك في هذا الباب: من كان أخاك؟ وما جاءت حاجتكَ حكاهما سيبويه بنصب الأخ والحاجة وهما معرفتان قد أخبر بهما عن ضمير مَنْ وما الاستفهاميتين، واسم الاستفهام نكرة وضمير النكرة كما تقدم من الإخبار بمنزلة النكرة.

وإذا كان الخبر في هذا الباب ضميراً فالأفصح أن يجيء منفصلاً فنقول: كان زيدٌ إيّاك، وكنت إيّاكَ، ومنه قوله:

...
ليسَ إيّايَ وإيّاكِ ولا نَخشَى رقيبا

ولم يقل: ليَسِني. وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

لئن كانَ إيّاه لقد حالَ بعدنا
عَنِ العَهدِ والإنسانُ قد يَتَغَيّرُ

ولم يقل: لئن كأنه، وإنّما كان الأفصح انفصاله لأنه في الأصل خبر المبتدأ فكما أنَّ خبر المبتدأ منفصل فكذلك هو في هذا الباب.
وقد يشبه الخبر في هذا الباب المفعول فيتّصل كما يتّصل ضمير المفعول، وعليه قوله:
فإنْ لا يكُنْها أو تَكنْهُ فإنّه
أخوها غَذَتهُ أُمُّه بِلِبانِها
وقد حكي من كلامهم: عليه رجلاً ليسنَى.
وزعم ابن الطراوة أنَّ اتصاله هو الأفصح، وهو مخالف لما حكاه سيبويه عن العرب.
وهذه الأفعال إذا دخلت على المبتدأ أو الخبر فإنَّ الخبر إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً فإنّه في موضع نصب، وإن كان مفرداً انتصب نحو: كان زيد قائماً، ولا يجوز رفعه على أنّه خبر ابتداء مضمر وتكون الجملة موضع خبر للفعل، لأنّه إضمار لا فائدة في تكلفه، فلا تقول: كنتُ قائم، على تقدير كنت أنا قائم، وقد نص الخليل على أنَّ ذلك لا يجوز فأما قول زياد الأعجم:
أَمِنْها لكَ الخَيرُ أو أحْيِها
كَمَنْ ليسَ غادٍ ولا رائحُ
فرفع غادياً ورائحاً، فلا حجة في كلامه عند أكثر العلماء لأنه نزل بأصطَخْر من بلاد فارس ففسد لسانه فلذلك لُقِب بالأعجم، وكثيراً ما يوجد اللحن في شعره.
هذا ما لم يكن الموضع موضع تفصيل فأما في التفصيل فيجوز ذلك، وذلك مثل أن تقول: كان الزيدانِ قائمٌ وقاعدٌ، تريد: أحدُهما قائمٌ والآخرُ قاعد أو منهما قاعد ومنهما قائم. فإنما جاز ذلك لأن موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الإضمار لأنَّ معنى التفصيل يدل على أنَّ المراد: أحدهما كذا والآخر كذا أو ما أشبه ذلك. وقد نص سيبويه على جواز ذلك، ومما جاء من ذلك قوله:
فأصبح من حيث التقينا شريدُهم
طليقٌ ومكتوفُ اليَدينِ ومُزعِفُ
يريد: منهم طليقٌ ومنهم مكتوفُ اليدينِ ومنهمُ مُزعِفٌ.

وينبغي أن تعلم أنَّ كان تنقسم ثلاثة أقسام: تامة وناقصة وزائدة.

فالزائدة تزاد بين الشيئين المتلازمين كالعامل والمعمول والصلة والموصول، ولا تزاد أولاً ولا آخراً فمن ذلك قوله:
سُراةُ بني أبي بكرٍ تسامَوْا
على كانَ المُسوَّمةِ العِرابِ
فزاد كان بين حرف الجرِ والمجرور. وحُكِي من كلامهم: ولَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرشُبِ الكَملةَ من بني عبسٍ لم يوجد كانَ أفضلُ منهُم.
وفي كان هذه خلاف بين السيرافي والفارسي. فمذهب الفارسي أنَّ فاعلها مضمر فيها وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل الذي هو كان، كأنّك قلت: كان هو، أي كان الكون، ويعني بالكون كون الجملة التي تزاد فيها.h
ومذهب السيرافي أنّها لا فاعل لها، وحجته أنَّ الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل، دليل ذلك أنَّ قلّما فِعلٌ، لكن لما استعملته العرب للنفي فقالت: قلّما يقومُ زيدٌ. في معنى: ما يقومُ زيدٌ، لم تحتج إلى فاعل كما أنَّ ما لا تحتاج إلى فاعل بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال فتقول: قلّما يقومُ زيدٌ، فكذلك كان، لمّا زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة أمس، فكما أنَّ أمس لا يحتاج إلى فاعل فكذلك ما استعمل استعماله. فإن قيل: فقد حمل الخليل قوله:
فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ
وجيرانٍ لنا كانوا كرام
على زيادة كان، وكان الزائدة ليس لها فاعل، وعند من يجعل لها فاعلاً فإنّما يكون ضمير المصدر كما تقدم، وكان هذه قد اتصل بها ضمير الجيران، فكيف يتصوّر فيها أن تكون زائدة؟
فالجواب: إنّه يتصوّر ذلك على أن يكون أصل المسألة: وجيرانٍ لنا هم كرام، على أن يكون لنا في موضع الصفة لجيران، وهم فاعل بلنا، على حد: مررت برجلٍ معهُ صقرٌ صائداً به غداً، لأنَّ سيبويه قد نص على أنَّ صقراً مرفوع بمعه لأنّه لو قُدّر المجرور خبراً لصقر لكانت النية به التأخير، لأنَّ النية في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، وإذا كان صفة وصقر مرفوع به كان في موضع لا يُنوى به التأخير واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه لم يجز أن ينوى به الوقوع في غير موضعه، ثمَّ زيدت كان بين لنا وهم، لأنّها تزاد بين العامل والمعمول، فصار: لنا كان هم، ثم اتّصل الضمير

بكان وإن كانت غير عاملة فيه. لأنَّ الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله:
وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا
ألاَّ يجاورَنا إلاَّكِ ديّارِ

فالأصل إلا إيّاك ثم وصل الضمير بإلا اضطراراً وإن كانت غير عاملة فيه، لأنَّ الاستثناء منتصب عن تمام الكلام، ما يبيّن في موضعه إن شاءَ الله تعالى، وإذا اتصل الضمير بإلاّ وهو حرف فالأحرى أن يتّصل بالفعل، لأن الفعل أقوى في اتصال الضمير به من الحرف.
فإن قيل: وما الذي أحوج إلى تكلف هذا؟ أعني أن يتصل الضمير بغير عامله، وهلا جعل «لنا» في موضع خبر كان مقدماً وتكون الجملة في موضع الصفة لجيران؟ فالجواب: أنّه لو جُعل خبر كان مقدّماً لكانت النية به التأخير وعلى ما ذكرناه من زيادة كان يكون المجرور في موضعه.
فإن قيل: فلعل لنا في موضع الصفة لجيران، وكانوا جملة من فعل وفاعل في موضع الصفة لجيران، وتكون لنا على هذا في موضعها ولا تحتاج إلى ما ذكر من التكلف. فالجواب: إنَّ كان إذا كانت تامة تكون بمعنى حدَثَ فإذا قلت: كانَ عبدُ اللَّهِ، فالمعنى على هذا: خُلقَ عبدُ الله، وحدَثَ عبدُ الله فيكون معنى كانوا على هذا خلقوا وحدَثوا فيما مضى وذلك معلوم، فتكون هذه الجملة فضلاً لا معنى لها، وإذا كان الإخلال يحتمل أن يكون في جانب اللفظ أو في جانب المعنى قدّر في جانب اللفظ لأنَّ المعنى أعظم حرمة من اللفظ، لأن اللفظ إنّما هو خديمُ المعنى ولأنّه إنّما أتي به من أجله.
والناقصة: تنقسم قسمين: فأحدهما أن تدخل على المبتدأ والخبر فيبقيا على إعرابهما ويكون في كان إذ ذاك ضمير الأمر والشأن أو القصة، وتكون الجملة في موضع الخبر وذلك نحو: كان زيدٌ قائمٌ، فاسم كان ضمير الأمر والشأن، وزيدٌ قائمٌ في موضع الخبر، وتقول: كانت هندٌ قائمةٌ، إذا جعلت الضمير للقصة، فكأنك قلت: كانت القصةُ هندٌ قائمةٌ وكذلك كانت زيدٌ قائمٌ. هذا مذهب أهل البصرة، أعني أنه يجوز أن يجعل الضمير للأمر فلا تلحق

علامة التأنيث أو للقصة فتلحق علامة التأنيث كان المخبر عنه مذكراً أو مؤنثاً.
وزعم أهل الكوفة أنَّ المخبر عنه إذا كان مذكراً فالضميرُ ضميرُ أمرٍ، وإن كان مؤنثاً فالضمير ضمير قصة، فتقول: كان زيدٌ قائمٌ، وكانت هند قائمة للمشاكلة، ولا يقال عندهم: كانت زيدٌ قائمٌ، وكان هندٌ قائمةٌ.
وهذا الذي منعوه جائز في القياس، وقد ورد به السماع أيضاً، وذلك في قراءة من قرأ: {أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءايَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِى إِسْرءيلَ } (الشعراء: 197). ألا ترى أنَّ آية خبر مقدم لـــ «أن يعلمه» وأن يعلمه في موضع اسم مبتدأ وهو مذكر، والضمير في تكن ضمير قصة.

فإن قيل: فلعل آية اسم يكن وأن يعلمه في موضع الخبر.
فالجواب: أنَّ ذلك باطل لأنّه قد تقدم أنَّ أنْ وما بعدها محكوم لها بحكم أعرف المعارف، وهو المضمر، فلو جعلناه خبراً ليكن لكان من قبيل ما أخبر فيه بالمعرفة عن النكرة وذلك من أقبح الضرائر.
والآخر: أن تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ على أنّه اسمها وتنصب الخبر على أنّه خبرها وذلك نحو: كان زيدٌ قائماً.
وهذه تنقسم قسمين: أحدهما أن تكون بمعنى صار، قال الشاعر:
بتيهاءَ قفرٍ والمَطِيُّ كأَنَّها
قطا الحَزنِ قد كانت فِراخاً بُيوضها
أي صارت فراخاً.
والآخر أن تكون لمجرد الدلالة على الزمان الماضي فتقول: كانَ زيدٌ قائماً، إذا أردت أن تخبر أنَّ قيامَ زيدٍ كان فيما مضى.
واختلف النحويون في كل هذه هل هي تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه، فأكثرهم على أنّها تقتضي الانقطاع، فإنَّك إذا قلت: كان زيد قائماً، فإنَّ قيام زيد كان فيما مضى وليس الآن بقائم، وهذا هو الصحيح، بدليل أنَّ العرب إذا تعجبت من صفةٍ هي موجودة في المتعجّب منه في الحال قالت: ما أحسنَ زيداً، فإذا قالت: ما كان أحسنَ زيداً، كان التعجب من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك.

وزعم بعضهم أنّها لا تعطي الانقطاع، واستدلّ على ذلك بمثل قوله تعالى: {وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً} (النساء: 96). أي كان هو الآن كذلك. وقوله سبحانه: {وَلاَ تَقْرَبُواْ الزّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً} (الإسراء: 32). أي كان وهو الآن كذلك.
فالجواب: إنَّ ذلك قد يُتصوَّر فيه الانقطاع وذلك بأن يكون المراد به الإخبار بأنَّ هذه الصفة كانت له فيما مضى ولم يتعرَّص إلى خلاف ذلك، ويكون معنى قوله: إنّه كان فاحشة، أي كان عندكم في الجاهلية فاحشة، فيكون المراد الإخبار عن الزِنا كيف كان عندهم في الجاهلية ولم يتعرض إلى أكثر من ذلك.
والتامّة: هي التي تكتفي بالمرفوع عن المنصوب وذلك: كان الأمرُ، حَدَثَ وكان عبدُ الله، أي خُلِقَ، ومنه قوله تعالى: ({وَإِن كَانَ}) {ذُو عُسْرَةٍ} (البقرة: 280).
أي إن حَدَثَ ذو عُسرةٍ وذلك أنَّ العسر إذا حدث على الشخص فكأنّه قد حدث في ذلك الوقت مُعسِرٌ.
وقد تكون التامة بمعنى حضر، يحكى من كلامهم: أكانَ لبنٌ؟ بمعنى أحضر شيء من هذا الجنس.
وحُكي أيضاً أنّها تكون بمعنى: غَزَلَ، وأنّه يقال: كانَ زيدٌ الصوفَ، بمعنى غَزَلَ زيدٌ الصوفَ، والصوفَ مفعول بكان، ويجوز حذفه حذف اختصار واقتصار كما يجوز حذف مفعول ضرب.

أما أمسى وأصبح وأضحى فإنها تستعمل تامة فتكتفي بالمرفوع عن المنصوب وتستعمل ناقصة فتحتاج إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، تقول في التامة: أصبح زيدٌ وأضحى عمروٌ وأمسى عبدُ اللّهِ، وتكون للدلالة على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقّت من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيٍّ أو غيره، فكأنّك قلت: دخل زيدٌ في الصباح أو في المساء أو في الضحى.
وقد تكون للدلالة على انقطاع الفاعل لفعله في الزمان الذي اشتُقّت من اسمه فتقول: أصبحَ زيدٌ، تريد: فعلَ فِعلاً في الصباح؛ إلاَّ أنَّ ذلك لا يكون إلاَّ بقرينة ومنه قولهم: إذا سمعتَ بسُرى القَيْنِ فاعلم أنّهُ مُصبحٌ. ألا ترى أنَّ المعنى: فاعلم بأنّه مُقيم بالصباح لا داخل في الصباح، لأنّه معلوم أنَّ كلَّ شخص داخل في الصباح، ودلَّ على الإقامة السرى.

وأما الناقصة إذا دخلت على المبتدأ والخبر كان لك فيها وجهان: أحدهما أن ترفع المبتدأ على أنّه اسم لها وتنصب الخبر على أنّه خبر لها فتقول: أمسى زيدٌ قائماً وأضحى زيدٌ منطلقاً وأصبح زيدٌ ضاحكاً.
والآخر أن تدخل على المبتدأ والخبر وتضمر فيها ضمير الأمر والشأن أو القصة.
ويبقى المبتدأ والخبر على إعرابهما وتكون الجملة في موضع الخبر كما كان ذلك في كان فتقول: أمسى زيدٌ قائمٌ وأصبحَ عبدُ اللّهِ منطلقٌ وأضحى عبدُ اللّهِ ضاحكٌ.
وتكون هذه الأفعال في الوجهين للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقت من اسمه، فكأنّك قلت: كان قيام فلان في المساء أو في الصباح أو في الضحى، وقد تكون بمعنى صار فلا تتعرض للزمان الذي اشتقت من اسمه أصبح فكأنّك قلت: صارَ فلانٌ قائماً أو منطلقاً أو ضاحكاً ومن ذلك قوله:

أصبحتُ لا أحمِلُ السلاحَ ولا
أملكُ رأسَ البعير إن نَفَرا

ألا ترى أن المعنى: صِرت لا أحملُ السلاحَ. ومن ذلك قوله:

أضحى يُمزّقُ أثوابي ويَشتِمُني
أبعدَ ستّين عندي تبتغي الأدبا

ألا ترى أنَّ المعنى: صار يمزّق أثوابي.
وزعم أهل الكوفة أن أمسى وأصبح تزادان ككان، وحكوا: ما أصبحَ أبردَها وأمسى أدفأها. يعنون الدنيا، بزيادة أمسى وأصبح بين ما التعجبية وخبرها.
وهذا إذا ثبت هو من القِلّة بحيث لا يقاس عليه، وهو مع ذلك خارج عن القياس لأنَّ القياس في اللفظ أن لا يزاد.
وأجاز بعض النحويين زيادة أضحى وسائر أفعال هذا الباب إذا لم تنقص المعنى. وزيادة كلَّ فعل متعدٍ من غير هذا الباب. واستدلّ بأنَّ العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله:

الآن قرَّبتَ تهجونا وتشتِمُنا
فاذهبْ فما بك والأيام من عَجَبِ

ألا ترى أنَّ المعنى: فما بِكَ والأيَّام من عَجِبٍ، ولم ترد أن تأمره بالذهاب.

وكذلك قولهم: فلانٌ قَعَدَ يتهكّم بعرضِ فلان، ألا ترى أنَّ قعد هنا لا معنى لها وإنّما أراد أن يقول: فلانٌ يتهكم بعرض فلان. وكذلك قوله:

على ما قامَ يَشتِمُني لئيمٌ
كخنزيرٍ تمرَّغَ في رَمادِ

ألا ترى أنَّ المعنى: على مَ يشتِمُني لئيمٌ؟ ولا فائدة لقام. وهذا الذي ذهبوا إليه باطل، لأنَّ ما جاء مما ظاهره الزيادة فإن يخرج على أنّه غير زائد ـــ إن أمكن ـــ حمِل على ذلك وإلا قيل بزيادته حيث ثبت ذلك فيه، ولا يقاس ذلك.

وأما غدا وراح فيستعملان تامتين وناقصتين، فإذا استعملا تامتين دلاّ على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتُقّا من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيّ أو غيره، فنقول: غدا زيدٌ وراح، أي دخل في الغدو والرواح.

وقد يدلاّن على إيقاع الفاعل مشياً في الوقت الذي اشتقا منه، يقال: غدا زيدٌ وراحَ أي مشى في الغدو والرواح.

وإذا استعملا ناقصتين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن، وأن لا يكون كما تقدَّم في أخواتهما. ويكون حكمهما في ذلك كحكم ما تقدَّم، ويكونان إذ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتُقّا منه، وذلك نحو: غدا زيدٌ قائماً، أي وقع قيامه في وقت الغدو، وراح عبدُ اللَّهِ منطلقاً أي وقع انطلاقه في وقت الرواح.

وقد يكونان بمعنى صار فتقول: غدا زيدٌ منطلقاً وراح عبد الله ضاحكاً أي صارا في حال ضحك وانطلاق.

ولا يكونان زائدين على مذهب من يرى زيادة أفعال هذا الباب، وقد تقدم الرد عليه.

وأما آض فتكون تامة وناقصة فإن كانت تامة كانت بمعنى رجع وإن كانت ناقصة جاز أن يكون فيها ضمير الأمر والشأن أو لا يكون كما تقدَّم في أخواتها وذلك نحو آض زيدٌ قائماً فتكون إذ ذاك بمعنى صار.

وأما صار فتكون أيضاً تامة وناقصة. فإن كانت تامة كانت بمعنى انتقل فتتعدَّى بإلى فتقول: صار زيدٌ إلى موضع كذا أي انتقل، وإن كانت ناقصة كانت لانتقال الشيء من حالةٍ إلى حالة أخرى لم يكن عليها، فتقول صار زيدٌ عالماً، أي انتقل عن الجهلِ إلى العلم.

وأمّا قَعَدَ وجاءَ فيكونان تامّتين وناقصتين، فإن كانتا تامتين وكانت قعد بمعنى جَلَسَ وجاءَ بمعنى أتى، وإن كانتا ناقصتين كانتا بمعنى صار. إلاَّ أنهما لم يستعملا كذلك إلاَّ في الموضع الذي سُمِعتا فيه. وقولهم: شَحذَ شَفرتَهُ حتّى قَعدَت كأنّها حربة. أي صارت. وأمّا فلان قَعَدَ يتهكّم بعرض فلان.

فقد تقدَّمت الدلالة على أنّها زائدة. وقولهم: ما جاءَت حاجتَكَ، وروي برفع الحاجة ونصبها. فمن رفع الحاجة جعلها اسم جاءت ومن نصب الحاجة جعلها خبر جاءت وجعل في جاءت ضمير مؤنث عائداً على «ما» على معناها لأنّها واقعة على جاءت الحاجة، كأنه قال: أيّةُ الحاجةِ جاءَت حاجتك؟ أي صارت هي حاجتك. فإن قيل: فهل يجوز: ما جاء حاجتك، على لفظ ما لأن لفظها مذكر؟ فالجواب: إنَّ هذا كلام جرى مجرى المثل، فلا يُغيِّر عما سمع عليه.
وأما ظلَّ وبات فتكونان تامتين وناقصتين، فإن كانتا تامتين كانت ظل تدل على إقامة الفاعل نهارَه، وبات على إقامة الفاعل ليله، وإن كانتا ناقصتين جاز أن يكون فيهما ضمير أمرٍ وشأنٍ وأن لا يكون فيهما كما تقدم في أخواتهما وتكون ظلَّ للدلالة على وقوع مضمون الجملة في النهار وبات للدلالة على وقوع مضمون الجملة في الليل، فتقول: ظلَّ زيدٌ قائماً، أي وقع قيامه في نهار، وبات زيدٌ ضاحكاً أي وقع ضحكه في الليل.
وقد يكونان بمعنى صار ومنه قوله تعالى: {ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّا وَهُوَ كَظِيمٌ} (النحل: 58). أي صار وجههُ مسْوَداً. وقد حمل قوله عليه السلام: فإن أحدكم لا يدري أينَ باتَت يدُه. على ذلك، أي صارت يدُه.
وأما ما زال وما انفك وما فتىء وما برح فتستعمل تامة وناقصة، فتكون تامة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمرٍ ما فتقول: ما زالَ زيدٌ عن وطنه. وما زال عمرو عن الضحك، وكذلك باقي أخواتها.
وزعم بعض نظار النحويين أنَّ ما برح تدل على نفي انتقال الفاعل عن مكانه فإذا قلت ما برحَ، فمعناه عنده: ما انتقل زيدٌ عن المكان الذي كان فيه، واستدلَّ على ذلك بأنَّ برحَ مشتقٌ من

البراح الذي هو اسم المكان، فكأنك إذا قلت: ما برح زيد، أردتَ ما زال زيد عن البراح الذي كان فيه.
وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بدليل قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَـهُ لآ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ} (الكهف: 60). ألا ترى أنَّ من المحال أن يريد لا أزال عن مكاني حتى أبلغ مجمع البحرين، لأنّه معلوم أنّه ما دام في مكانه لا يبلغ مجمع البحرين فدلَّ ذلك على أنَّ برح بمعنى زال، وأنَّها غير مشتقة من البراح الذي هو المكان.
وأما ما دام فتستعمل أيضاً تامة وناقصة، فإن كانت تامة دلت على اتصال ما قبلها مدّة بقاء الفاعل: أقوم ما دام زيد، أي يتصل قيامي مدة بقاء زيد. وإن كانت ناقصة فإنها قد يكون فيها ضمير الأمر والشأن وقد لا يكون. وتدل في الحالتين على اتصال ما قبلها مدة بقاء الصفة للموصوف، فتقول، أقوم ما دام زيدٌ ضاحكاً، أي مدة بقاء الضحك صفة لزيد.

وأما ليس فلا تكون إلا ناقصة، وقد يكون فيهما ضمير الأمر والشأن وقد لا يكون وهي في الحالتين لنفي الخبر. فإن كان الخبر مختصاً بزمان نفته على حسب ما هو عليه من الاختصاص، وإن كان محتملاً للحال والاستقبال خلصته للحال فتقول: ليس زيدٌ قائماً الآن، وليس زيدٌ قائماً غداً. وإذا قلت: ليس زيدٌ قائماً، فإنّما نفيتَ القيام عن زيد في الحال.
واختلف الناس في الرافع لأسماء هذه الأفعال. فمنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصبت الخبرَ وبقي المبتدأ على رفعه وهو مذهب كوفي.
ومنهم من ذهب إلى أنَّ كان وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ما كان مبتدأ ونصبت ما كان خبراً، وهو مذهب أهل البصرة، وهو صحيح والذي يدلّ على ذلك اتّصال ضمير الرفع بها، فلو كان المرفوع غير معمول للفعل لم يتصل به ضمير لأنَّ الضمير لا يتصل إلاّ بعامله، وأيضاً فإنَّ الرافع له قبل دخول هذه الأفعال إنّما كان التعري من العوامل اللفظية كما تقدم في باب الابتداء.
والتعري قد ذهب بدخول العامل، وأيضاً فإنه يؤدّي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، أعني بما ليس بمعمول للعامل، ألا

ترى أنّك إذا قلت: كان زيدٌ قائماً، وقدَّرت زيداً غير معمول لكان فَصلتَ به وهو أجنبي بين كان ومنصوبها.
وينبغي أن تعلم أنَّ المرفوع بهذه الأفعال لا يجوز حذفه اختصاراً ولا اقتصاراً وإن كان مبتدأ في الأصل، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى، وسبب ذلك أنّه لمّا ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل والفاعل لا يحذف فكذلك ما أشبهه وكذلك لا يجوز حذف الخبر أيضاً اختصاراً ولا اقتصاراً.
فإن قيل: وما الذي يمنع من ذلك وأنت لا يخلو أن تحكم له بحكم أصله أو بحكم لفظه الآن، فإن حكمت له بحكم ما أشبهه في اللفظ فإنّه يشبه المفعول، والمفعول يجوز حذفه، وإن حكمت له بحكم أصله فهو خبر في الأصل، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كلّ حال.
فالجواب: إنَّ الذي منع من حذفه أنّه صار عوضاً من المصدر، فلذلك لا يجوز كان زيداً قائماً كوناً، كراهية الجمع بين العوض والمعوض منه، وإنّما عوَّض منه لأنّه في المعنى المصدر، ألا ترى أنَّ القيام كونٌ من أكوان زيد، فلما كان الخبرُ المصدر في المعنى استُغني به عنه كما استُغني بترك عن وَذَرَ وَوَدَعَ لِمَا كان في معناهما. ولولا أنَّه عوض لصُرِّح بالمصدر إذ لا فعلَ إلاَّ وله مصدر أُخِذَ منه، وقد تقدَّم الدليل على ذلك، فلمّا صار الخبر عوضاً من المصدر صار كأنَّه من كمال الفعل وكأنَّه جزء من أجزائه فلم يحذف لذلك. وأيضاً فإنَّ الأعواض لازمة لا يجوز حذفها.

وقد يحذف الخبر في الضرورة نحو قوله:
لَهفِي عليكَ لِلَهفةٍ من خائفٍ
يَبغِي جِوارَكَ حينَ ليسَ مُجِيرُ
يريد: ليس في الدنيا مُجِيرٌ. فحذف لفهم المعنى. فأَمّا قوله:
إني ضمِنتُ لكلِّ شَخصٍ ما جَنَى
فأبى فكانَ وكنتُ غَيرُ غَدورِ
وقوله:
رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي
بريئاً ومن أجلِ الطويّ رَمَاني

فإنَّهُ يُتصوَّر أن يجعل مما حذف فيه الخبر لفهم المعنى ضرورة، كأنَّه قال: كانَ غيرَ غدورٍ وكنتُ غيرَ غدورٍ، وكأنَّه قال أيضاً: وكنتُ منه بريئاً ووالدي بريئاً. ويحتمل أن يكون ممّا وضع فيه المفرد في موضع الاثنين ضرورة فيكون نحو قوله:

كأنَّه وجهُ تُركيَّيْنِ قد غَضِبا

ويحتمل أن يكون غدوراً وبريئاً، من الألفاظ الواقعة على المفرد والمثنى والمجموع بلفظٍ واحدٍ كما قالوا عدوّ في معنى أعداء، قال الله تعالى: {هُمُ الْعَدُوُّ} (المنافقون: 4). وكما قال: {فَرِيقٌ فِى الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى السَّعِيرِ} (الشورى: 7). في معنى مفترقَين مفترِقَيْنِ. قال الشاعر:

...

فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهم فَرِيقُ

أي مفترقان، وكذلك صديق، قال:

...

بأَعيُنِ أعداءٍ وهُنَّ صَدِيقُ

بـــاب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، بدليل أنَّ الأفعال كلّها عاملة، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلاَّ ما أشبه الأفعال فدلَّ ذلك على أنَّ العمل كحق للأصالة إنّما هو للفعل، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها.

فإنَّ وأخواتها من الحروف العاملة فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها. والذي أوجب لها العمل عند محقّقي النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص. ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، كما أنَّ الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، وكلُّ حرف مختصٌ بما يدخل عليه ولا يكون كالجزء فإنّه يعمل فيما يختصّ به من اسم أو فعل. ألا ترى أنَّ عوامل الأسماء كلّها مختصة بها ولا تدخل على غيرها وكذلك عوامل الأفعال تدخل على الأفعال ولا تدخل على غيرها.x

وإنّما تحرزت بقولي: ولم تكن كالجزء مما دخل عليه كقد والسين وسوف والألف واللام، وكذلك إنَّ السين وسوف قد اختصت بالأفعال إلاَّ أنّها صارت كالجزء من الفعل، والدليل على ذلك أنَّه لا يجوز الفصل بين هذه الحروف وبين الأفعال بشيءٍ إلاَّ قد فإنه قد يجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قوله: قد

واللَّهِ قامَ زيدٌ. ومما يدلّ على ذلك أنّك تقول: لقد قامَ زيدٌ، لسوف يقومُ زيدٌ. فتفصل بين لام التأكيد وبين الفعل بها، ولام التأكيد لا يجوز الفصل بينهما وبين الفعل بغير هذه الأشياء، فلولا أنَّ هذه الأشياء تنزَّلت من الفعل منزلة الجزء بدليل أنَّك تقول: مررتُ بالرجل، فتفصل بها بين حرف الجرّ والمجرور ولا يجوز الفصل بينهما بشيء، فلولا أنَّها مع الاسم كالشيء الواحد لما جاز ذلك.

فإن قيل: إنَّ حروف التحضيض لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، فهي مختّصة به ولا تعمل مع ذلك في الأفعال، وذلك نحو: هلاّ تَضرِبُ زيداً. فالجواب: إنَّ أدوات التحضيض يجوز فيها أن يليَها الاسم في اللفظ ويضمر معها الفعل وتارة لا يضمر الفعل بل يكون ظاهراً، فصارت مثل الحروف التي لا تختص باللفظ.
ومن النحويين من ذهب إلى أنَّها أشبهت الأفعال في أَنّها على ثلاثة أحرف فصاعداً مثلها، وأنّها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي وأنَّ معانيها معاني الأفعال في التأكيد والتشبيه والترجي والتمنّي، وأنّها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل نحو: إنّني وكأنّني وليتَني ولعلّني ولكنّني، وأنّها تتّصل بها ضمائر النصب كما تتصل بالأفعال وأنّها تطلب اسمين طلب الفعل المتعدي لهما. وهذا باطلٌ، لأنَّ ضمائر النصب إنّما اتصلت بها بعد عملها النصب، وكذلك نون الوقاية إنّما ألحقت من أجل ياء المتكلم وياء المتكلم إنّما اتصلت بها بعد العمل. وأما كونها على ثلاثة أحرف وأنَّ أواخرها مفتوحة وأنَّ معانيها معاني الأفعال فليس ذلك موجباً لعملها، ألا ترى «ثم» على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كإنَّ ومعناها العطف، فكأنَّك قلت: عطفتُ، وهي مع ذلك لا تعمل، وأما طلبها الاسمين طلب الفعل المتعدي لهما، فإنْ كان يراد بذلك أنَّها تطلب الاسمين على الاختصاص فإنَّ ذلك وحده موجب للعمل كما قدمناه.
فإن قيل: فإذا وجب لها العمل كما ذكرتم فلأيّ شيء رُفع أحد الاسمين ونُصِبَ الآخر، وهلاّ كان الأمر بالعكس بخلاف ذلك؟
فالجواب: إنّها أشبهت من الأفعال ضَرَبَ، فكما أنَّ ضَرَبَ ترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر فكذلك هذه الحروف، وأيضاً فإنّه لا

يمكن فيها أكثر من ذلك، وذلك أَنَّه لا يخلو من أن ترفعهما أو تنصبهما أو ترفع أحدَهما وتنصَبَ الآخر أو ترفعَ أحدَهما وتخفضَ الآخر أو تنصب أحدَهما وتخفِضَ الآخَرَ، ولا يتصوَّر أكثر من ذلك، فباطل أن ترفعهما، لأنّه لم يوجد عامل واحد يعمل في اسمين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر.
وباطل أن تنصبهما أو تخفضهما، لأنَّه لم يوجد عامل واحد يعمل نصباً أو خفضاً من غير أن يعمل مع ذلك رفعاً.
وكذلك أيضاً يبطل أن تنصب أحدهما وتخفض الآخر، أو ترفع أحدهما وتخفض الآخر إذ لا يكون خفض إلاّ بواسطة حرف.
فلم يبقَ إلاّ أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر.
فإن قيل: فلِمَ كان المنصوب الاسمَ والمرفوعُ الخبرَ، وهلا كان الأمر بالعكس؟ فالجواب: إنّه لمّا وجب رفعُ أحدهما تشبيهاً بالعمدة ونصبُ أحدهما تشبيهاً بالفضلة كان أشبههما بالعمدة الخبرَ، لأنَّ هذه الحروف إنّما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنِّيه أو ترجِّيه أو التشبيه به، فصارت الأسماء كأنَّها غير مقصودة، فلما رفع الخبر تشبيهاً بالعمدة نصب الاسم تشبيهاً بالفضلات.

وزعم بعض النحويين أَنَّه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معاً، وممن ذهب إلى ذلك ابن سَلاَّم في طبقات الشعراء له، وزعم أنّها لغة واستدل على ذلك بقوله عمر بن أبي ربيعة:
إذا اسود جُنحُ الليل فَلْتأتِ ولتَكُنْ
خُطاكَ خِفافاً إنَّ حُرّاسَنا أسدا
فنصب الحُرّاس والأسد بإنَّ. وكذلك قول الآخر:
إنَّ العجوزَ خبّةً جَروزا
تأكل كلَّ ليلةٍ قَفِيزا
فنصب «بإنَّ» العجوزَ خَبّةً جروزا، وكذلك قول أبي نُخَيلة العُماني:
كأنَّ أُذنيهِ إذا تشوَّفا
قادِمةً أو قَلماً مُحرَّفا
وزعم الفراء أنَّ ذلك كلّه لا يجوز إلاّ في ليت، واستدلَّ على ذلك بقوله:
..
يا ليتَ أيّامَ الصِبا رواجِعا

فنصب أيّام الصِبا ورواجعا بليت. ولا حجة في شيء من ذلك عندنا.
أما قوله: إنَّ حُراسنا أُسداً، فيكون الخبر محذوفاً والتقدير: تجِدهُم أسداً، أو تلقاهم أسداً، وكذلك قوله:
..
....يا ليتَ أيّامَ الصِبا رواجِعا
كأنّه قال: أقبَلتْ رواجِعا، وخبر هذه الحروف يجوز حذفه إذا فُهم المعنى على تفصيل في ذلك يذكر بعد إن شاء الله تعالى، وممّا حُذف خبره قوله:
فلو كنتَ ضَبيّاً عرفتَ قرابَتِي
ولكن زِنجيّاً عَظيمَ المشافِرِ
التقدير: لا يعرف قرابتي، لدلالة ما تقدم عليه.
وأما قول أبي نخيلة فإنَّ الأصمعي وأبا عمرو لحّناه بحضرة الرشيد، ولولا أنه غير فصيح لما جاز لهما ذلك.
وأما قول الآخر:
إنَّ العجوز خبّةً جروزا
..
فانتصاب «خبّةً وجروزا» على الذم، والخبر تأكل.
وزعم بعض النحويين أن لعل قد تجر الاسم واستدل على ذلك بقوله:
فقلتُ ادعُ أخرى وارفِع الصوتَ دعوةً
لعل أبي المِغوارِ منكَ قريبُ
فجر أبا المغوار بلعل، وزعم أنهم يكسرون لامها إذا جرّوا بها، وأنشد يعقوب:
لعلَّ اللَّهِ فضَّلكم علينا
بشيء أنَّ أمّكم شَريمُ
فكسر لام لعل وجرّ اسم الله. وقد يتخرج قوله لعل أبي المغوار على حذف حرف الجر وإبقاء عمله، فإن ذلك جائز في الشعر وفي نادر الكلام، ومما جاء من ذلك في الكلام: خير عاناكَ اللَّهُ وِلاهِ أنتَ. ومما جاء من ذلك في الشعر قوله:
رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ
..
أي رُبَّ رسمِ دارٍ، فيكون التقدير: لعل لأبي المِغوارِ منك قريبٌ، أي جوابٌ قريبٌ فحُذِف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، ويكون

اسم لعل ضمير الأمر والشأن محذوفاً في الشعر كأنه قال: لعلّه، أي لعلَّ الأمر، ونظير ذلك بقوله:

إنَّ مَنْ لامَ في بَني بنتِ حسّا
ن ألُمُه وأعصه في الخطوبِ

أي أنه من لام في بني بنت حسان، وإنّما تُكُلّف ذلك لأن لعل قد استقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فلا تخرج عما استقر فيها إن أمكن وأما:

لِعل اللَّهِ

البيت

فإن لعل المكسورة اللام لم يستقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فيبقى فيها مع الظاهر من أنها جارة ولا تتعلق بشيء، بل هي في ذلك بمنزلة لولا إذا جرت المضمر في مذهب سيبويه بمنزلة حروف الجر الزوائد.

وهذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر، فما كان مبتدأ كان اسماً لها إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وأيمُنُ اللَّهِ في القسم. وسبب ذلك أن هذه الأسماء لها صدر الكلام وجعلها أسماء لهذه الحروف يخرجها عما استقر لها من الصدرية.

وما كان خبر المبتدأ كان خبراً لها إلاَّ اسم الاستفهام وكم الخبرية وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب. فلا يجوز أن تقول: إن زيداً اضربْهُ، وإن عمراً لا تَضْرِبْهُ، فإن جاء ما ظاهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب خبراً تُؤوِّل، نحو قوله:

إن الذين قتلتُم أمسِ سيّدَهم
لا تحسبوا ليلَهم عن ليلكم ناما

فأوقع لا تحسبوا موقع خبر إن وهي نهي، وقول الآخر:

فلو أصابت لقالت وهي صادقةٌ
إن الرياضةَ لا تُنصِبْكَ للشيبِ

فأوقع لا تنصِبْكَ وهي نهي موقع خبر إن، فينبغي أنْ يحمل ذلك على إضمار القولِ، كأنه قال: أقول لكم: لا تحسبوا ليلهم عن ليلِكم نام، وأقول لك: لا تُنْصِبْكَ للشِيبِ، وقد تقدم أن القول كثيراً ما يضمر.

وإنّما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً لهذه الحروف لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف وذلك أن الجملة المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب، فإذا قلت: اضرب فكأنّك تطلب من المخاطب الضرب وكذلك ليت زيداً قائمٌ ولعل زيداً قائمٌ تمنّيك للقيام ورجاؤك له طلب، فالطلب في هذه الأشياء ثابتٌ، والتمني والترجي إنّما يكون لما لم يثبت. وأما ما قد ثبت فلا فائدة في ترجّيه وتمنّيه، لأن الحاصل لا يطلب، فلذلك لم يجز أن تقع هذه الجمل خبراً لليت وللعل.
ولم تقع أيضاً خبراً لأن وأن ولكن، لأن هذه الأحرف للتأكيد ولا يؤكد إلاّ ما يُحتَمل أن يكون وأن لا يكون في حق المخاطب، وأما ما قد ثبت واستقر في حق المخاطب فلا فائدة فيه، والطلب في هذه الجمل ثابت عند المخاطب.

ولم تقع خبراً لكأن لأنّها للتشبيه، فإذا قلت: كأن زيداً اضربُه، يكون مشبهاً بزيد بطلب الضرب ولا يتصور ذلك.
وانفردت إن من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها إذا كان الخبر اسماً نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ. أو فعلاً مضارعاً نحو: إن زيداً ليقوم. أو جملة اسمية وذلك قليل نحو: إن زيداً لوَجهُه حَسَنٌ. أو فعلاً غير متصرف نحو: إن زيداً لَنِعْمَ الرجُلُ. أو ظرفاً أو مجروراً نحو: إنَّ زيداً لفي الدار وإن زيداً لخَلفَكَ. وأما الماضي المتصرف فلا تدخل عليه اللام إذا وقع (خبراً) لعلة تذكر بعدُ إن شاء الله تعالى. وذلك نحو: إن زيداً قام ولا يجوز لقامَ. وتدخل أيضاً فيما ذكر على معمول الخبر إذا تقدم على الخبر نحو. إن زيداً لفي الدارِ قائمٌ. وعلى الاسم إذا وقع موقع الخبر نحو: إن في الدار لزيداً.
وأما دخولها على الخبر ومعموله معاً فشرطه تقدّمه على الخبر، فمذهب أبي العباس المبرد إجازته ومذهب الزجاج منعه، وذلك نحو: إن زيداً لفي الدارِ لقائمٌ. وسنذكر دليل كل واحد منهما بعدُ إن شاء الله تعالى.
وأما أهل الكوفة فإنّهم جوزوا دخول اللام في خبر لكنَّ حيث يجوز في خبر إنَّ، واستدلوا على ذلك بقوله:
.
ولكنّني من حُبِّها لَعمِيدُ

فأدخل اللام في خبر لكنَّ، وهذا لا دليل فيه لأنه لم يسمع إلاّ في هذا. فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر أنَّ المفتوحة في قراءة من قرأ: {إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأكُلُونَ الطَّعَامَ} (الفرقان: 20).
وفي خبر المبتدأ في الضرورة نحو قوله:
أُمُّ الحُلَيسِ لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ
ترضَى من اللحمِ بعِظمِ الرَقَبَهْ
فأدخل اللام في عجوز وهو خبر لمبتدأ.
ويمكن أن تكون اللام هنا دخلت في خبر إنَّ وذلك بأن يكون الأصل: ولكن إنّي من حبّها لعميد، فنقل حركة همزة إنّي إلى نون لكن على حد نقلها في: قَدَ أفلحَ، فصار ولكنني، ثم أدغم نون لكن في النون الساكنة من إني إجراءً للمنفصل مجرى المتصل كما قالوا في جعل لك: جعلك، وكقوله تعالى: {لَّكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبّى} (الكهف: 38). أصله لكن أنا، ثم نُقلت حركة همزة أنا إلى نون لكن فصار لكننا ثم أدغم، فلما أراد إدغام النون من لكن في الساكنة بعدها احتاج إلى تسكين الأولى لأنّه لا يدغم إلا الساكن في المتحرك، فلما سكن التقى الساكنان النون في لكن والنون الساكنة من إنّي، فحركت الثانية لالتقاء الساكنين وكانت حركتها بالفتح طلباً للخفة ثم أدغم فصار لكنّني.

وإنّما لم تدخل اللام إلاّ في خبر إنَّ من بين سائر أخواتها لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر ولا تغيّر معناه ولا حكمه كسائر أخواتها، ألا ترى أنَّ ليت تُدخِل في الخبر التمني، ولعلّ تدخل فيه الترجي، وكأنَّ تدخل فيه التشبيه، ولكنَّ تصيّر الجملة لا تستعمل إلاّ بعد تقدّم كلام وقد كانت قبل دخولها ليست كذلك، ألا ترى أنك لا تقول: لكنَّ زيداً قائمٌ، ابتداء، وأيضاً فإنَّ الجملة قبل دخول لكنَّ قد كان يسوغ وقوعها جواباً للقسم نحو: واللَّهِ لزيدٌ قائمٌ، ولا يتصور ذلك مع لكنَّ.
وأما أنَّ فتَصيّر مع ما بعدها في تقدير مفرد نحو: يُعجِبني أنَّ زيداً قائمٌ، ألا ترى أنها تتقدَّر بالمصدر كأنّك قلت: يُعجبني قيامُ زيدٍ.
وأما إنَّ فلا تغير معنى الكلام ولا حكمه، ألا ترى أنَّ: إنَّ زيداً قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ، بمعنى واحد، وأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يقع جواباً للقسم، تقول: واللَّهِ لزيدٌ قائمٌ، واللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ، فلما لم تغيِّر

إنَّ الحكم ولا المعنى أتَوا معها باللام المؤكدة كما يفعلون قبل ذلك.
وكان حقُّها أن تدخل على اسم إنَّ لأنه هو المبتدأ في الأصل، فلم يمكن ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكدين، فأخروها إلى الخبر فقالوا: إنَّ زيداً لقائمٌ، لأنَّ قائماً هو زيد في المعنى. وقالوا أيضاً: إنَّ زيداً ليقومُ، لأنَّ يقوم وإن لم يكن المبتدأ في المعنى يشبه قائماً فأدخلوا اللام عليه كما أدخلوها على قائم.
وقالوا أيضاً: إنَّ زيداً لوَجهُهُ حَسَنٌ، وإن لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى، لأنها تلي الاسم في اللفظ، فأشبهت بذلك: إنَّ زيداً لقائمٌ.
وقالوا أيضاً: إنَّ زيداً لَنِعمَ الرجلُ، لأنَّ نعم لا تتصرّف، فأشبهت الاسم فأدخلت اللام عليها كما تدخل على الخبر إذا كان اسماً.
وقالوا أيضاً: إنَّ زيداً لفي الدار، وإنَّ زيداً لخلفَكَ، لأنهما نائبان مناب مستقر، ومستقر هو المبتدأ في المعنى فعوملا لذلك معاملة ما نابا منابه.
فأما: إنَّ زيداً قامَ، وأمثاله فلا تدخل اللام فيه على الماضي لأنه ليس المبتدأ في المعنى ولا يشبه ما هو المبتدأ في المعنى.
وقالوا أيضاً: إنَّ في الدار لزيداً قائمٌ، لأنَّ هذه اللام كان حقها أن تدخل على الاسم وإنّما منعها من ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكّدين، فلما فصلَ الخبرُ هنا بين إنَّ واسمها جاز دخول اللام على الاسم.
وقالوا أيضاً: إنَّ زيداً لفي الدارِ قائمٌ، لأنَّ في الدار من كمال الخبر فإذا دخلت اللام على معمول وقد تقدم على الخبر كانت اللام داخلة على الخبر بتمامه.

وأما: إن زيداً لفِي الدارِ لقائمٌ، فأجاز ذلك المبرد على أن يكون أعاد اللام توكيداً، ومنع من ذلك الزجاج وهو الصحيح، لأنَّ الحرف إذا أكد فإنما يعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره نحو قوله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى الْجَنَّةِ خَـلِدِينَ فِيهَا} (هود: 108). ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليهِ إلاَّ في ضرورة شعر نحو قوله:
فَلا واللّهِ لا يُلفَى لما بِي
ولا لِلما بِهِم أبداً دواءُ

فإذا أُعيدت اللام توكيداً في مثل: إنَّ زيداً لفي الدارِ قائمٌ، فينبغي أن يقال: إنَّ زيداً لفي الدارِ قائمٌ لفي الدارِ قائمٌ، فأما قوله تعالى: {وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} (هود: 111).
فاللام الأولى لام إنَّ واللام الثانية جواب لِقَسمٍ محذوف كأنه قال في التقدير: لمّا واللّهِ لَيُوفِينّهم ربك أعمالهم.
وأجاز بعض النحويين دخول اللام على إنَّ إذا أُبدل من همزتها الهاء، فتقول لهِنّك قائمٌ، وكأنَّ الذي سهل ذلك زوال لفظ إنَّ، فكأنها ليست في الكلام. قال الشاعر:
ألا يا سنا بَرَقٍ على قُلَلِ الحِمَى
لَهِنّك من بَرقٍ عليَّ كريمُ
ومنهم من ذهب إلى أنَّ هذه ليست لام إنَّ وإنما هي جواب لِقَسَمٍ محذوف وكأنه قال: واللّهِ لهِنّكَ، واستدل صاحب هذا المذهب بأنّكَ قد تأتي بلام «إنَّ» فتدخلها على الخبر نحو قوله:
لَهِنّكَ من عَبسِيّةٍ لَوَسِيمةٌ
على هنواتٍ كاذبٍ من يقولها
فلو كانت اللام في لَهِنّك لام إنَّ لم يؤت باللام بعد ذلك في الخبر، وكذلك قول الآخر:
...
لَهِنّا لَمَقضِيٌّ علينا التَهاجُرُ
وهذه الحروف إذا لحقتها ما كان للنحويين فيها ثلاثة مذاهب.
فمنهم من ذهب إلى أنه يجوز في جميعها الإعمال والإلغاء فتقول: إنما زيدٌ قائمٌ برفع زيد ونصبه، وكذلك سائر أخواتها، وهو مذهب الزجاجي.
ومنهم من ذهب إلى أنَّ ليت ولعلَّ وكأَنَّ يجوز فيها الإلغاء والإعمال نحو: ليتما زيداً قائمٌ ولعلما زيداً قائمٌ وكأنما زيداً قائمٌ، برفع زيد ونصبه في جميع ذلك ولا يجوز فيما عداها إلاَّ الإلغاء، وهو مذهب أبي بكر وأبي إسحاق. ومنهم من ذهب إلى أنَّ ليت وحدها يجوز فيها الإلغاء والإعمال فتقول: ليتما زيداً قائمٌ وليتما زيدٌ قائمٌ، وما عداها لا يجوز فيها إلاّ الإلغاء، وهو مذهب الأخفش. وذلك أنه لم يُسمع الإلغاء والإعمال إلا في ليت وحدها. وقد روي بيت النابغة:

قالت ألا ليتَما هذا الحمامُ لنا

إلى حمامَتِنا ونصفُه فَقَدِ
برفع الحمام ونصبه. وما عدا ذلك لم يُسمع فيه إعمال.
فأما الزجاجي ومن أخذ بمذهبه فقاس على ليت سائر أخواتها.
وأما أبو بكر ابن السراج وأبو إسحاق ومن أخذ بمذهبهما فقاسوا على ليت أشبه أخواتها بها وهما لعلَّ وكأن، وذلكَ أنهما غيّرا معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي والتمني كما أحدث ليت في الكلام معنى التمني. وأما الأخفش فحجّته القياس والسماع، أما السماع فإنّه لا يُحفظ إلاّ في ليت باتفاق من النحويين إلاّ ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء، فإنه قال: ومن العرب من يقول: إنّما زيداً قائمٌ، ولعلّما بكراً قائمٌ، فيلغي ما وينصب. وكذلك سائر أخواتها.
والذي ينبغي أن يُحمل عليه ذلك أنّه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلى العرب، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: العرب ترفع كل فاعلٍ، وإن كنت إنّما سَمِعتَ الرفع في بعض الفاعلين، لمّا اقتضى القياس عندك ذلك.
وأما القياس فإنَّ هذه الحروف إنّما كان عملها بالاختصاص، وإذ لحقها ما فارقها الاختصاص، فينبغي ألا تعمل إلاّ ليت فإنها تبقى على اختصاصها، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء} (فاطر: 28). فأولاها الفعل. وكذلك قوله: {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَـكُمْ عَبَثاً} (المؤمنون: 115). وقوله تعالى: {كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ} (الأنفال: د).
وكذلك لكنّما، ولعلّما قال:
ولكنَّما أسعى لِمَجدٍ مؤثّلٍ
.. البيت
فأولى لكنَّما الفعل. وقال الآخر:
أعدْ نَظَراً يا عبدَ قيسٍ لعلّما
أضاءَتْ لكَ النارُ الحمارَ المقيّدا
فأولى لعلّما الفِعلَ.
وأما ليتما فلم تولِها العرب الفعل قط، لا يُحفظ من كلامهم: ليتما يقومُ زيدٌ. فقد بان إذن سداد هذا المذهب.
وهذه الحروف إذا كان اسمها ياء المتكلم فإنَّها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل فتقول: إنني ولكنّني. وكذلك سائر أخواتها. وهي في ذلك تنقسم قسمين. قسم تلزمه نون الوقاية

وقسم لا تلزمه. والذي تلزمه نون الوقاية ليت، تقول: ليتني، ولا يجوز ليتي إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله:
كمُنيةِ جابرٍ إذ قال ليتي
أُصادِفُه وأُتلِفُ بعضَ مالي
والذي لا يلزم نون الوقاية ما بقي.

وإنما حذفت النون من إنّي وكأني وأنّي ولكنّي كراهية اجتماع الأمثال. وحذفت في لعلَّ كراهية اجتماع المثلين مع النون المقاربة للام، فكأنه اجتمع ثلاثة أمثال. ولم تحذف من ليتني لأنه لم يجتمع لك أمثال ولا مقاربات.
وأما الفراء فزعم أنَّ ليت قوي شبهها بالفعل لكونها على مثال من أمثلة الفعل، ألا ترى أنها على وزن عَلْمَ المخفّف من عَلِمَ، نحو قوله:
لو شَهْدَ عاداً في زَمانِ عادِ
.....
يريد شَهِدَ. ولزمتها نون الوقاية كما تلزم الفعل. وأما لكنَّ وكأن ولعل فليس شيءٌ منها على وزن الفعل، فلذلك لم يتأكد لحاق النون لها تأكده في ليت، فلذلك حذفت.٧
وهذا الذي ذهب إليه باطل، لأنّه لو كان الأمر كذلك للزمت نونُ الوقاية أنّ لأنها كردّ. فإنْ لم تلزم العرب نون الوقاية «أنَّ» دليل على أنَّ الذي حذفت له نون الوقاية هو ما ذكرناه.
وهذه الحروف يجوز تخفيف مضعّفها سوى لعلَّ فإنها لم يُسمع فيها التخفيف وما عدا ذلك من مضاعفها فقد سُمع فيه التخفيف. فأما لكنّ إذا خففت لم يجز فيها إلا الإلغاء، وذلك: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ قائمٌ. وإنّما لم تعمل إذا خُفّفت لأنّها يزول عنها الاختصاص الذي عملت به فيجوز أن تليها الأفعال. ألا ترى أنه يجوز أن تقول: ما قام زيدٌ لكنْ قام عمروٌ.
وأما أنَّ وكأنَّ فإنَّهما إذا خففا لا يجوز فيها إلا الإعمال، إلا أن اسمهما لا يكون إلا ظاهراً أو مضمراً محذوفاً فتقول: يعجبني أن زيداً قائمٌ، وكأن زيداً قائمٌ فإن قلت كأن زيدٌ قائمٌ أو يعجبني أن زيدٌ قائمٌ، فإن اسم أن وكأنَّ محذوف تقديره: يعجبني أنه زيدٌ قائمٌ وكأنه زيدٌ قائمٌ.

وإنما التزام حذفه إذا كان مضمراً لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها، فلو ظهر الاسم المضمر لوجب رد أن وكأنَّ إلى أصولهما من التشديد.
فإن قيل: فما الدليل على أنّك إذا قلت: يعجبني أن زيدٌ قائمٌ، أنَّ اسم أنْ مضمر، وهلاّ كانت ملغاة؟
فالجواب: إن الذي يدلُّ على أنها معملة أنَّ الموجب لعملها وهو الاختصاص موجود ألا ترى أنه لا يليها فِعلٌ وإن وليها فالاسم مضمر نحو: تحقَّقتُ أن سيقوم زيدٌ، التقدير: أنه سيقوم زيد، أي أنَّ الأمر سيقومُ زيدٌ، إذ لو كانت من الحروف التي يجوز فيها أن يليها الفعل لم يلتزموا الفصل بينها وبين الفعل بالسين أو سوف أو قد في الإيجاب وبلا في النفي، إلاّ أن يكون الفعل غير متصرف نحو: عسى وليس فإنّهما لا يفصلان إذ ذاك، لشبههما بالأسماء فكأنَّها لم يلها إلاّ الاسم، نحو قوله تعالى: {وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَـنِ إِلاَّ مَا سَعَى } (النجم: 39) ونحو قوله: {وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ} (الأعراف: 185). ولا يجوز أن يليها الفعل من غير فاصل إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله:

أن تَقرآنِ على أسماءَ ويَحكُما
مِنّي السَّلامَ وأنْ لا تُشعِرا أَحَداً
الدليل على أن اسم كأن مضمر أنه لا يجوز إلغاؤها لأنها باقية على اختصاصها الموجب لعملها فلا بدَّ من اسمِها مضمراً أو مظهراً نحو قوله:
ويوماً تُوافِينا بوجهٍ مُقَسّمٍ
كأنْ ظبيةٌ تسطو إلى وارقِ السَلَمْ
فإنّه يروى برفع الظبية على أن يكون الاسم محذوفاً كأنّه قال، كأنها ظبيةٌ، وبنصبها على أن تكون اسم كأنَّ، وبخفضها على زيادة أنْ.
وأما إنَّ فإنّها إذا خففت يجوز إلغاؤها وإعمالها فإذا أُعملت فإنّها بمنزلة المشددة في كلّ شيء، إلا أن اسمها لا يكون مضمراً إلاّ في ضرورة فتقول: إنْ زيداً لقائمٌ، تريد: إنَّك لقائمٌ، لأن المضمر كما تقدم يردُّ الأشياء إلى أصولها، ومن إعمالها قوله تعالى: {وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} (هود: 111). وإذا ألغيت

لزمتها اللام فرقاً بينها وبين النافية، فتقول: إنْ زيدٌ لَقائِمٌ، لأنّك لو قلت: إنْ زيدٌ قائمٌ، لاحتمل أن تريد: ما زيدٌ قائمٌ.
ولا تدخل الملغاة إلا على المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر نحو: إنْ زيدٌ لَقائمٌ، وإنْ كانَ زيدٌ لقائماً، وإن نظنُّك لقائماً، قال الله تعالى: {وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَـذِبِينَ} (الشعراء: 186).
وقال الله تعالى: {وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ} (البقرة: 143).
ولأجلِ أنها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة بل لا بدَّ من دخولِها على الجملة الاسمية أو على ناسخها.
وزعم الكوفيون أنه يجوز دخولها على الفعل غير الناسخ، وحكوا: إنْ قَنّعتَ كاتِبَكَ لَسوطاً. يريد: إنّكَ قَنّعتَ كاتِبَكَ سوطاً. واستدلوا على ذلك:
شَلّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لَمُسلِماً
حَلّتْ عليكَ عقُوبةُ المتَعمِّدِ
فأدخلت اللام على مفعول قَتَلَت وقنّعت وليسا من نواسخ الابتداء.
وهذا عندنا من القِلّة بحيث لا يقاس عليه. على أنَّه قد يحتمل أن تكون اللام زائدة ويكون اسم إنَّ مضمراً لأن مجيء اسم إنَّ مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر. ومما يدل على ذلك أنَّ لام التأكيد إنّما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ما هو المبتدأ في المعنى وهو الخبر، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه، إلا أن تكون زائدة.
واعلم أنه لا يجوز تقديم شيءٍ من معمولات هذه الحروف عليها لضعفها في العمل لأنّها ليست بأفعالٍ ولا من لفظها، وإنَّما عملت بحق الشبه، فلا يجوز أن تقول: زيداً إنَّ قائمٌ، ولا قائمٌ إنَّ زيداً، تريد: إنَّ زيداً قائمٌ، وكذلك أيضاً لا يجوز تقديم الخبر على الاسم فتقول: إن قائمٌ زيداً، لما ذكرناه من ضعفها، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً، فإنه يجوز تقديمه على الاسم وذلك نحو: إنَّ زيداً في الدار، يجوز لك أن تقدّم في الدار فتقول: إنَّ في الدارِ زيداً، وإنّما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً لأنَّ العرب اتسعت في الظروف ما لم تتسع في غيرها. والسبب في اتساعها في الظروف من بين سائر المعمولات أنَّ كلَّ كلام لا بد فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدَّر، ألا ترى أنّك إذا قلت: قام زيدٌ، فلا بد للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما، فلما

كثر استعماله اتسعوا فيه ما لم يتسعوا في غيره. والمجرورات تشبه الظروف، ألا ترى أنَّ كل ظرف فهو في التقدير مجرور بفي، ولذلك إذا أُضمر عاد إلى أصله فتقول: يومَ الجمعةِ صممتُ فيه. فعوملت لذلك معاملة الظروف في الاتساع.

ولا يجوز تقديم الظروف والمجرورات ـــ إذا كانا معمولي الخبر ـــ على الاسم فلا تقول: إن في الدار زيداً قائمٌ، تريد: إنَّ زيداً قائمٌ في الدارِ. وإذا جاء ما ظاهره ذلك فينبغي أن يجعل المجرور والظرف متلعقاً بعامل مضمر من معنى الكلام، ويكون من قبيل ما فصل فيه بين الحرف واسمه بجملة اعتراض، وذلك جائز، نحو قوله:

فلا تَلحَنِي فيها فإنَّ بِحُبِّها
أخاكَ مصابُ القلبِ جَمٌّ بَلابلُهْ

في رواية من رفع مصاب، فإنَّ ظاهره أنَّ تَجعل يحبّها مُتعلّقٌ بمصاب وكأنه قال: فإنَّ أخاك مصاب القلب بحبّها.
لكنَّ الذي ينبغي أن يحمل عليه أن تَجعلَ بحبّها متعلّقاً بعامل مضمر لا بمصاب، كأنّه قال: أعني بحبّها، وفصل بهذه الجملة الإعتراضية بين إنَّ واسمها، فيكون ذلك نحو قول الآخر:

كأنَّ وقد أتى حولٌ كميلٌ
أثافِيَها حماماتٌ مثُولُ

ففصل بين كأنَّ واسمها بجملة الاعتراض التي هي: وقد أتى حولٌ كميلٌ، وإنّما لم يجز عندي أن يتعلق بالخبر لأنه قد تقرَّر في كلامهم أنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل. فلو كان بحبّها متعلّقاً بمصاب لأدّى ذلك إلى تقديم مصاب على اسم إنَّ، وذلك لا يجوز.
ويشترط في الظرف والمجرور الواقعين خبراً لهذه الحروف أن يكونا تامين، وأعني بذلك أن يكون بالإخبار بهما فائدة فتقول: إنَّ زيداً في الدارِ قائماً، على أن يكون في الدار الخبر وقائم (حال لا) على أن يكون قائم الخبر وفي الدار معمول للخبر.
وتقول: إنَّ زيداً بكَ واثقٌ، ولا يجوز واثقاً، لأنَّ بك ناقص ليس في الإخبار به فائدة: ألاَّ ترى أنَّك لا تقول: إنَّ زيداً بكَ، ويتم الكلام، فلذلك لم يجز جعله خبراً.

وزعم الفراء ومن أخذ بمذهبه أنّه يجوز أن تقول إنَّ زيداً بكَ واثقاً، على أن يكون «بك» خبراً في اللفظ وهو في الحقيقة معمول لواثق، ويكون واثقاً منصوباً على أنه حال في اللفظ وإن كان في المعنى خبراً، فيكون الإعراب غير موافق للمعنى فيكون من قبيل القلب، لأنه جعل المجرور الذي كان فضلة في موضع العمدة الذي هو الخبر، وجعل الخبر وهو عمدة منصوباً على الحال فكأنه فضلة.
وهذا الذي ذهب إليه باطل، لأنَّ هذا من قبيل قلب الإعراب وباب ذلك أنَّ يجيء في الشعر لا في فصيح الكلام. واستدل على ذلك بقوله:
فلا تَلحَنِي فيها
... البيت
فإنَّه رواه بنصب مصاب فيكون بحبّها خبراً لأنَّ في اللفظ وإن كان ناقصاً ألا ترى أنَّك لو قلتَ: إنَّ بحبّها أخاكَ، لم يتم الكلام.

والجواب: إنَّ هذا ـــ لو لم يكن فيه تأويل يحمل على ظاهره ويكون من قلب الإعراب ـــ ضرورة ولا يقاس عليه الكلام. لكنه قد يتخرج ذلك عندنا على أن يكون الخبر محذوفاً لفهم المعنى، فكأنه قال: فإنَّ أخاك مكلّفٌ بحبِّها، ولكنه حذف مكلّف من غير أن يُنيب منابه المجرور، لأنه في باب الابتداء قد تقدم أنه لا يجوز إنابة المجرور مناب المحذوف حتى يكون حرف الجر مناسباً للمحذوف ويكون الدال على كِلفٍ قوله بعد: مصابُ القَلبِ، وما تقدم في القصيدة ممّا يدلّ على أنّه كَلِفَ بها إذْ فَهْمُ الخَبرِ إذا فُهِمَ المعنى جائزٌ.
ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدلّ عليها نحو قوله:
فلو كنت ضبيّاً عرفتَ قَرابتي
ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافِرِ
يريد: ولكنّك زنجيٌّ، فحذف الاسم. ومن ذلك قوله:
فليتَ دفعتِ الهَمَّ عَنِّي ساعةً
فَبتنا على ما خَيّلَتْ ناعمي بالِ
يريد: فليتَكِ دفعت الهَمَّ. إلاَّ أن يكون الاسم ضمير أمرٍ أو شأنٍ فإنّه لا يجوز حذفه إلاَّ في ضرورة الشعر نحو قوله:

إنَّ مَنْ يَدخلِ الكنيسةَ يوماً
يلقَ فيها جَآذِراً وظِباءَ
يريد: إنّه مَنْ يدخلْ الكنيسةَ. وكذلك قوله:
إنَّ من لامَ في بَنِي بنتِ حسّا
نَ أَلُمْهُ وأعصِهِ في الخُطوبِ
يريد إنّه من لام في بني بنت حسان.
وإنّما لم يُحذَف اسم هذه الحروف إذا كان ضميرَ أمرٍ أو شأن إلاَّ في ضرورة لأنَّ الجملة الواقعة خبراً لضمير الأمر والشأن هي مفسّرة له فقبح حذفه وإبقاء الجملة كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملة.
وكذلك يجوز حذف الخبر إذا فُهم المعنى، وعلى ذلك قوله:
فلو كنتَ ضَبيّاً عرفتَ قَرابَتِي
ولكنَّ زنجيّاً عظيمَ المَشَافِرِ
في رواية من نصب الزنجي، كأنَّه قال: ولكنَّ زنجيّاً عظيمَ المشافِرِ لا يعرفِ قرابتي، فحذف لفهم المعنى، ومثله قوله:
وما كنتُ ضفّاطاً ولكنَّ طالباً
أَتَاخَ وأقرَى فوقَ ظَهرِ سَبِيلِ
فكأنَّه قال: ولكنَّ طالَباً مُنِيخاً كنتُ.
وأكثر ما يكون حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة نحو قوله:
إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلا
وإنَّ في السَفْر إذ مَضَوْا مَهَلا
يريد: إنَّ لنا محلاً، وحُكي من كلامهم: إنَّ إبلاً وإن شاءً.

وإنما كثر حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة لأنَّ الخبر إذ ذاك إنّما يكون ظرفاً أو مجروراً مقدَّراً قبل الاسم. ولولا ذلك لم يجز الإخبار عن النكرة، إذ لا مسوغ لذلك، فلما لزم أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً سهل حذفه لأنَّ العرب قد اتسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتسع في غيرها، وقد تقدَّم ذكر السبب في ذلك.
وزعم أهل الكوفة أَنَّ أحسن ما يكون حذف الخبر إذا كان الموضع موضع تفصيل نحو قولهم: إنَّ الزَبابَة وإنَّ الفأرة، يريدون: إنَّ الزَبابة خلافُ الفأرةِ وإنَّ الفأرةَ خلافُ الزَبابَةِ.
والزبابةُ نوعٌ من الفأرة وهي صَمّاء قال الشاعر:

وهم زبابٌ حائرٌ
لا تسمع الآذانُ رَعْدا
وإنّما حسن الحذف عندهم لقوة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل.
وهذا لا حجة فيه، لأنَّ الحذف لا يكون إلاَّ بعد وجود دليل على المحذوف كان الموضع موضع تفصيل أو لم يكن. وإنّما ينبغي أن يُحسن الحذف حيث يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً كما تقدم.
وأما حذف الاسم والخبر فلا يجوز إلا في أنَّ نحو قول ابن الزبير:
إنَّ وصاحِبَها، في جواب من قال له: لعنَ اللّهُ ناقةً حَمَلتني إليكَ.
وفي ذلك خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب إلى أنّها بمعنى نَعم كأنّه قال: نعم وراكبها. ومنهم من ذهب إلى أنَّ الاسم والخبر محذوفان لفهم المعنى. وهذا أولى عندي، لأنّه قد تقرر أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم.
فإن قيل: فحذفُ الجملةِ حتى لا يبقى منها إلاَّ حرفٌ واحدٌ وهو «إنَّ» إخلال بها. فالجواب: إنَّ العرب قد فعلت ذلك نحو قوله:
قالت بناتُ العَمِّ يا سَلمى وإنْ
كان عَيِيّاً مُعدَماً قالت وإن
ألا ترى أن فعل الشرط وجوابه محذوفان لفهم المعنى. فإنَّ التقدير: وإن كان عييا معدماً ولكن تمنيته، ولم يبق في الجملة إلا حرف الشرط. ومثل ذلك:
أفِدَ التَرحّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا
لَمّا تَزُلْ برحالِنا وكأنْ قَدِ
يريد وكأن قد زالت، فحذف لفهم المعنى.
ومن كلامهم: قاربتُ المدينةَ ولمّا، أي ولمّا أدخلها. وأما قوله تعالى: {إِنْ هَـذنِ لَسَاحِرنِ} (طه: 63). فلا ينبغي أن تجعل فيه إنَّ بمعنى نعم ويكون هذانِ مبتدأ وساحران خبره واللام زائدة في الخبر، لأنّه كما تقدَّم لم تثبت إنَّ بمعنى نَعَمْ، وأيضاً فإنَّ اللام لا تزاد في الخبر إلاَّ في ضرورة شعر نحو قوله:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعجُوزٌ شَهرَبَهْ
ترضَى من اللحم بعظم الرَقبهْ

أو في نادر كلام كقراءة من قرأ: {إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ} (الفرقان: 20) بفتح همزة إنَّ فإذا أمكن أن يحمل على أحسن من هذا كان أولى.
وكذلك لا ينبغي أن تجعل اللام في هذا الوجه داخلة على مبتدأ محذوف ويكون التقدير إذ ذاك: إنَّ هذانِ لهما ساحرانِ، فتكون الجملة من قوله لهما في موضع خبر المبتدأ الذي هو هذان، وإنَّ بمعنى نَعَمْ، لأنَّ في هذا الوجه أيضاً إثباتَ إنَّ بمعنى نَعَمْ، وذلك لم يستقر. وحذف المبتدأ وإدخال لام التأكيد، وذلك غير جائز، لأن التأكيد من موضع الإطالة والإسهاب، فيناقضه الحذف والاختصار.
وكذلك لا ينبغي أن يحمل على أن يكون اسم إنَّ ضمير الأمر والشأن محذوفاً ويكون هذان مبتدأ وساحران خبره وتكون اللام زائدة في الخبر والجملة في موضع خبر إنَّ، لأنَّ في ذلك شيئين بابهما أن لا يجوزا إلاَّ في الضرورة، وهما حذف اسم إنَّ وهو ضمير الأمر والشأن، والآخر: زيادة اللام في الخبر. وكذلك أيضاً لا يجوز في هذا الوجه جعل اللام داخلة على مبتدأ محذوف لما في ذلك من المناقضة بين الحذف والتأكيد، وقد تقدم ذلك.
فالذي ينبغي أن يحمل عليه أن يكون (هذانِ) اسم إنَّ على لغة بني الحارث بن كعب الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال، وتكون اللام لام إنَّ وساحران الخبر.
وفي لعلّ لغات، يقال: لَعَلَّ، قال الله تعالى: {لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} (طه: 44). وعلَّ، قال الشاعر:
ولا تُهِينَ الفقيرَ عَلّكَ أن
تركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ
ولعنَّ وعَنَّ، قال الشاعر:
...
أغدُ لَعَنّا في الرِهانِ نُرسِلُه
ولأنَّ، قال امرؤ القيس:
عوجا على الطَلَلِ المُحيلِ لأنّنا
نَبكِي الديارَ كما بَكى ابن حذام
وأنَّ، قال الله تعالى: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ} (الأنعام: 109) المعنى لعلّها ولَغنَّ وعَنَّ.
لَعَلَّ مركبه من اللام وعلَّ، والدليل على ذلك أنَّ اللام لا تخلو أن تكون أصلاً أو زائدة، فباطل أن تكون أصلاً بدليل سقوطها في لغة من قال: عَلَّ، فثبت أنّها زائدة. فإما أن تكون زيادتها على

أنّها حرف هجاء أو على أنّها لام للتأكيد ضمت لـــ «عَلَّ» فباطل أن تكون حرف هجاء لأنَّ اللام لا تزاد إلاَّ في «ذلك«و«عبدل» فثبت أنّها لام تأكيد ضُمّت إلى «علَّ».

فإن قيل: وهل تدخل لام التأكيد على حروف المعاني؟ فالجواب: إنَّ ذلك قد جاءَ، قال:

.

فبادَ حتى لكأنْ لم يُسكن

فأدخل لام التأكيد على كأن، فكذلك أدخلها على علَّ.

ومعناها الترجي في المحبوبات نحو: لعلَّ الله يرحُمني والتوقع في المحذورات، نحو: لعلَّ العدوَّ يأتي.

وأما كأنَّ فهي للتشبيه نحو: كأنَّ زيداً الأسدُ. وذهب بعض النحويين إلى أنَّ «كأنَّ» تكون بمنزلة إنَّ للتأكيد، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فأصبحَ بطنُ مَكّةَ مُقشعِرّاً

كأنّ الأرضَ ليس بها هِشام

وذلك أنَّ هذا الشاعر يرثي هشاماً، فمعلوم أنّه ليس بالأرض، والمعنى إذن: لأنَّ الأرض ليس بها هشام إذ محال أن يقول الإنسان: كأنَّ الأرض ليس بها هشام على جهة التشبيه وهشام ليس بالأرض.

وهذا البيت لا حجّةَ فيه لاحتمال أن تكون كأنَّه فيه للتشبيه، وذلك أنَّ هشاماً وإن كان قد مات فجسده في الأرض، فكان ينبغي لبطن مكة بسبب ذلك أن لا يتغيّر، فلما تغيّر بطن مكة واقشعرَّ صارت الأرض كأنَّ هشاماً ليس بها.

وزعم أبو الحسن بن الطراوةَ أنَّ كأنَّ تكون بمعنى ظننت، واستدلَّ على ذلك بأنّك تقول: كأنَّ زيداً قائمٌ، والقائم هو زيد والشيء لا يشبّه بنفسه. فالجواب عن ذلك أنَّ الشيء قد يشبه في حال ما بنفسه في حال أخرى فتكون إذا قلت: كأنَّ زيداً قائم، مُشبِّهاً لزيدٍ غيرَ قائم به قائماً، أو يكون قائماً غير زيد ويكون في الكلام حذف كأنك قلت: كأنَّ هيأة زيدٍ قائم.

وزعم بعض النحويين أنّها تكون تقريباً وذلك في نحو: كأنّك بالشتاءِ مقبلٌ، وكأنَّك بالفَرَجِ آتٍ. ألا ترى أنَّ المعنى على تقريب

الشتاء، وتقريب إتيان الفرج، ولا يتصوَّر التشبيه إذ لا يتصوَّر أن يشبّه المخاطب الشتاء ولا بالفرج إذ ليس المقصود ذلك.
والصحيح عندي أنَّ كأنَّ للتشبيه فكأنَّك أردت أن تقول: كأنَّ الفرجَ آتٍ، وكأنَّ الشتاء مقبلٌ، إلاَّ أنّك أردت أن تدخل الكاف للخطاب وألغيت كأن لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لمّا لحقها اسم الخطاب كما أُلغِيتْ لمّا لحقها «ما» في نحو كأنَّما، لزوال الاختصاص، وكذلك تلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو: كأنّي بكَ تفعلُ، ألا ترى أنّها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي تفعل.
والباء في بالشتاء مقبل، زائدة وكأنه قال: كأنّك الشتاءُ مقبلٌ، أراد أن يقول: كأنَّ الشتاء مقبلٌ، فألحق الكاف للخطاب وألغى كأنَّ وزاد الباء في المبتدأ كما زيدت في بِحسبِكَ زيدٌ.

وأما من زعم أنَّ ذلك على حذف مضاف والتقدير: كأنَّ زمانَكَ مُقبِلٌ بالشتاءِ، وذلك أنّه لما كان الشتاء قريب الوقوع جعل الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنّه مقبل به، فمذهبه باطل لأنَّ ذلك لا يطرد في كل موضع. ألا ترى أنَّ ذلك لا يتصوَّر في مثل: كأنّي بك تفعل كذا، ألا ترى أنّه لا يتصوَّر أن تقول: كأنَّ زماني بك تفعل كذا. فتقرَّر إذن أنَّها للتشبيه.
وهي عند النحويين مركبة من إنَّ وكاف التشبيه. وذلك أن الأصل: إن زيداً كقائم، فاعتنى بحرف التشبيه وقدم على أنَّ، فلمّا خرجت عن الصدر فُتِحَت فصار: كأنَّ زيداً قائمٌ. ولا يتصور أن تكون الكاف دخلت على أنَّ المفتوحة، لأنَّ المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر وليس كذلك: كأنَّ زيداً قائم.
والذي حمل على ادعاء التركيب فيها أنّه قد تقرر التشبيه بالكاف في نحو: زيدٌ كعمروٍ لم يتقرر بأن، وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرر ذلك فيه كان أولى.
وينبغي أن تعلم أنه لا يخلو أن تعطف في هذا الباب على الاسم أو على الخبر. فإن عطفتَ على الخبر كان المعطوف على حسب المعطوف عليه في الرفع نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وضاحكٌ، وكأنَّ زيداً قاعدٌ وضاحكٌ.
وإن عطفتَ على الاسم فلا يخلو أن تعطف قبل الخبر أو بعده، فإن عطفت قبل الخبر فالنصب ليس إلاَّ، تقول: إنَّ زيداً وعمراً

قائمان وكذلك سائر أخوات إنَّ إلاَّ فيما شذَّ من ذلك فسمع فيه الرفع على الموضع، فإنَّه يحفظ ولا يقاس عليه.g
والذي سُمع من ذلك: إنّكَ وعمروٌ ذاهبان. فأمّا قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ ءامَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّـبِئُونَ}... (المائدة: 69) الآية.
فإنَّ من الناس من جعله من قبيل إنّكَ وزيدٌ ذاهبان. فيكون قوله: والصابئون، معطوفاً على موضع اسم إنَّ قبل دخولها فيكون من قبيل ما حُمِل فيه على المعنى قبل تمام الكلام، ويكون قوله تعالى: {مَنْ ءامَنَ مِنْهُم} إلى آخر الآية جملة من شرط وجزاء وفي موضع خبر إنَّ.
فإن قيل: فكيف يقول: مَنْ آمَنَ منهم، والذين آمنوا لا يتصوَّر التبعيض في حقّهم لأنّهم كلّهم مؤمنون؟ فالجواب: إنَّه يتخرج ذلك على أن يكون معنى قوله: من آمَنَ مِنهُم، من دام على الإيمان، فيكون ذلك نظير قوله: {وَإِنّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَـلِحَاً ثُمَّ اهْتَدَى } (طه: 82). ألا ترى أن نفس الإيمان والتوبة وعمل الصالحات هو الهدى، فدل ذلك على أن المعنى: ثم دام على الهدى.

وقد يجوز في هذا الوجه أن يكون من آمن منهم بدلاً من قوله: والصابئونَ والنَصارى، كأنّه قال: إن الذين آمنوا والذين هادوا ومَنْ آمَنَ من الصابئينَ والنَصَارى، أو يكون «فلهُم أجرُهم» جملة في موضع الخبر.
والصحيح أنّه لا ينبغي أن تُحمَلَ الآيةُ على ذلك ما أمكن حملُها على ما هو أحسن منه، وقد يتصور ذلك بأن يكون خبر إن محذوفاً ويكون اسم إن الذين آمنوا كأنه قال: إن الذين آمنوا لهم أجرُهم عند ربِّهم، ويكون قوله: والذين هادوا والصابئون والنصارى، معطوفات عليه وقوله: مَنْ آمَنَ منهم، جملة في موضع الخبر. وهذا الوجه حسنٌ جداً لأنّه ليس فيه أكثر من حذف خبر إن لفهم المعنى وقد تقدم (مجيء) ذلك في فصيح الكلام.
وقد يتصور فيه آخر وإن كان دون هذا الوجه في الجودة. وهو أن تجعل الصابئون مبتدأ والنصارى معطوفاً عليه والخبر محذوف، ويكون من آمن منهم بالله، إلى آخره في موضع خبر إن ويكون في هذا الوجه تقديم المعطوف على ما عطف عليه، لأن قوله: والصابئون والنصارى، على هذا جملة معطوفة على الجملة من

أن واسمها وخبرها، كما يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في نحو:
جَمَعَت وفُحْشاً غَيبَةً ونَميمَةً
..
فكذلك يجوز تقديمه على بعض المعطوف عليه إلاَّ أن هذا الوجه ضعيف لما فيه من الفصل بين اسم إن وخبرها.
هذا مذهب البصريين. وزعم الكسائي ومن أخذَ بمذهبه من أهل الكوفة أن هذه الحروف تنقسم قسمين. قسم لا يجوز فيهِ إلاَّ العطف على اللفظ وهو أنَّ وكأنَّ وليتَ ولعل. تقول: كأنَّ زيداً وعمراً قائمان، وكأنَّ زيداً وبكراً ذاهبانِ.
ولا يجوز الرفع، ويعجبني أن زيداً وعمراً منطلقان، وليتَ زيداً وعبدَ اللّهِ خارجانِ ولعل عبد اللّهِ وبكراً ذاهبانِ، ولا يجوز في شيء من ذلك الرفع لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء وحكمه كما تقدم.
وقسم يجوز فيه العطف على اللفظ وعلى الموضع فتقول: إن زيداً وعمراً قائمان، ولكن زيداً وعمراً ذاهبانِ، وإن شئت رفعت عمراً قياساً على قولهم: إنّكَ وعمروٌ ذاهبان لأنَّ لكنَّ بمنزلة إن في أنّها لم تغير معنى الخبر كليت، ولا صيّرت الجملة بتقدير مفرد مثل أنَّ.
ومذهب الفراء كمذهب الكسائي في كل شيءٍ إلاَّ أنّه لا يجوز عنده الرفع في العطف على اسم إنَّ ولكن إلاَّ إذا لم يظهر الإعراب في الاسم، لأنَّه لم يسمع من كلامهم الرفع في المعطوف إلاَّ حيث لا يظهر الإعراب في المعطوف عليه وهو: إنّكَ وعمروٌ ذاهبانِ.

والسبب في ذلك من طريق القياس أنَّ الأول إذا لم يظهر فيه الإعراب سهل مخالفة الثاني المعطوف عليه له، وإذا كان الأول معرباً ظهر قبح المخالفة. وذلك عندنا باطل، ظَهَرَ الإعراب أو لم يظهر، وذلك أن الحمل على الموضع لا ينقاس إلا حيث يكون للموضع مجرور نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ. ألا ترى أن قولك بقائم في موضع نصب بليس، والناصب هو ليس ولم يذهب. وإذا قلت: إن زيداً قائمٌ، المعنى: زيدٌ قائمٌ، إلاَّ أن الرافع لزيد إنّما كان التعري وقد ذهب. وأيضاً فإن الحمل على المعنى إنّما يكون بعد

تمام الكلام، فتقول مثلاً إن زيداً قائمٌ وعمروٌ، لأن معنى إن زيداً قائمٌ: وزيدٌ قائمٌ.
وأما إن زيداً وعمروٌ قائمانِ فلا ينبغي أن يجوز لأنَّ «إنَّ زيداً» لا معنى له، فلا يتصور الحمل على المعنى قبل حصوله.
وينبغي أن تعلم أنك إذا عطفت على اسم إنَّ وأخواتها فإنَّه ينبغي أن يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه، فتقول: إن زيداً وعمراً قائمان، ولا يجوز: قائمٌ، إلاّ حيث سُمع وذلك نحو قوله:
إن شرخَ الشَبابِ والشعرَ الأســـ
ـــــــــــودَ ما لم يُعاصَ كانَ جُنوناً
يريد: ما لم يُعاصيا. وكذلك قول الآخر:
فَمنْ يكُ سائلاً عنّي فإنّي
وجروةَ لا تَرودُ ولا تُعارُ
وكان ينبغي أن يقول: لا نرودُ ولا نُعارُ، فيكنّي بالنون عن نفسه وعنها. وكذلك قول الآخر:
فمَنْ يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُهُ
فإنّي وقَيّارٌ بها لغَريبُ
كان ينبغي أن يقول: لَغريبانِ.
فأكثر النحويين جعل هذا من المحذوف للدلالة، فكأنَّه قال: إن شَرخَ الشَبَابِ ما لم يُعاصَ والشعرَ الأسودَ ما لم يُعاصَ، فحذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه كأنّه قال: فإنّه لغريبٌ وقيّارٌ بها لغريبُ، ولما كان بابُ الحذفِ أن يكون من الثاني لدلالة الأول عليه وكان هنا بالعكس لم ينقس. وكذلك ما جاء من هذا. وأما الفارسي فلم يَحمِل شيئاً من هذا على الحذف بل حمله على أن يكون من باب ما أخبر فيه عن الاثنين لتلازمهما إخبار الواحد. ألا ترى أن شرخَ الشباب ملازم للشعر الأسود. وكذلك جعل نفسه مع قيّار متلازمين، وكذلك جعل الآخر نفسه مع جروة إشارة لكثرة ملازمة الأسفار.
وكأن الذي حمله على ذلك أن ما حفظه من هذا إنّما جاء في الشيئين المتلازمين فيكون من باب قوله:
فكأنَّ في العينين حبَّ قَرَنفُلٍ

أو سُنُبلاً كُحِلَّتْ بهِ فانهلّتِ

وقوله:
..
بها العَينانِ تَنهَلُّ
وقوله:
ولو رَضِيتْ يدايَ بِها وضَنَّت
لكان عليَّ للقَدَرِ الخيارُ
ألا ترى أن الإخبار جاء في هذه الأبيات عن اليدين والعينين كالإخبار عن الواحد لتلازمهما.
وأما أهل الكوفة فيجعلون هذا مقيساً على أن تكون الواو بمعنى مع، فإذا قلت: إنَّ زيداً وعمراً قائمٌ، فكأنّك قلت: إن زيداً مع عمروٍ قائمٌ، فليس ما يخبَر عنه إلا اسم واحدٌ، ولو أردت العطف عندهم لم يجز إلا أن تثني الخبرَ فتقول: قائمانِ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:
إنّكَ والكتابَ إلى علي
كدابغةٍ وقد حَلِمَ الأديمُ
ألا ترى أن كدابغة لا يكون خبراً إلاَّ عن الكاف، فلو أخبر عن المعطوف والمعطوف عليه لقال: كدابغةٍ ودبغِها، فيشبِّه الكاتب بالدابغةِ والكتاب بالدبْغِ، لكنّه لمّا لم يرد بالواو إلا معنى مع لم يخبر إلاَّ عن الاسم الأول. وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون التقدير: كدابغةٍ ودبغِها، فحذف حرف العطف والمعطوف فيكون كقولهم: راكبُ الناقةِ طَلِيحانِ، تقديره: راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحانِ.
والصحيح أن الواو وإن كانت بمعنى مع فإنّها تعطي أن ما بعدها شريك لما قبلها في المعنى فلا فرق بينها وبين العاطفة في التشريك، فينبغي أن يكون الخبر عن الاسمين. ويدل على أنَّ واو مع في ذلك بمنزلة العاطفة ما حُكي من قول العرب: كانَ زيدٌ وعمراً كالأخوينِ. ألا ترى أن الواو هنا بمنزلة مع بدليل نصب ما بعدها، الخبر بعد ذلك عن زيد وعمرو إذ لا يتصوَّر أن يكون كالأخوين خبراً لزيد وحده.
فإن عطفت على الاسم بعد الخبر فلا يخلو أن تعطف على اسم إنَّ ولكنَّ أو على اسم غيرهما من أخواتهما. فإن عطفت على اسم إن ولكن فإنَّه يجوز في العطف عند أهل الكوفة وطائفة من أهل البصرة وجهان: النصبُ عطفاً على اللفظ، والرفع عطفاً على الموضع، فتقول: إن زيداً قائمٌ وعمراً على لفظ زيد،

وعمروٌ، على موضع زيد، لأنَّ: إنَّ زيداً قائمٌ، في معنى: زيدٌ قائمٌ، فكما تقول: زيد قائمٌ وعمروٌ، فكذلك يجوز: إن زيداً قائمٌ وعمروٌ، فيكون ذلك عندهم نظير: ليس زيدٌ بقائمٍ، ولا قاعداً، عطفاً على موضع قائمٍ، فكأنّك قلت: ليسَ زيدٌ قائماً ولا قاعداً.
وقد يجوز أن ترفع على أن يكون الاسم مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه، كأنّه من الأصل: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قائمٌ، فحذف قائم من الثاني لدلالة قائم الأول عليه.

وقد يجوز أيضاً الرفع عطفاً على الضمير الذي في الخبر إن كان الخبر مما يتحمل الضمير ولا بد من تأكيد الضمير أو طول يقوم مقامه، فتقول إذ ذاك: إن زيداً قائمٌ هو وعمروٌ وإن زيداً قائمٌ في الدارِ وعمروٌ. ولا يجوز العطف من غير تأكيد ولا طول إلا في الضرائر.
وأما المحقّقون من أهل البصرة فإنّهم يجيزون جميع ذلك إلا على العطفِ على الموضع فإنَّه لا ينقاس عندهم إلا حيث يكون له مجوز، وذلك نحو: ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً، ألا ترى أن قوله: بقائمٍ، في موضع نصب كأنّه قال: ليس زيد قائماً، فالذي يطلب النصبَ باقٍ وهو ليس. وأما إذا قلتَ: إن زيداً قائمٌ فإنَّ الرافع لزيد، وهو التعري، قد زالَ ولم يبق للرفع مجوز، فلذلك لم يجز العطف عندهم على الموضع هنا بقياس، بل بابه أن يجيء في الشعر وإن جاء في الكلام فنادر بحيث لا يقاس عليه.
فمما جاء من العطف على الموضع من غير مجوز في الشعر قوله:
إن تركبوا فركوبُ الخَيلِ عادَتُنا
أو تنزِلونَ فإنا مَعشَرٌ نُزُلُ
فحملَ على المعنى، كأنَّه قال: أتركبونَ أو ينزِلونَ ولولا ذلك لم يجز أن تعطف مرفوعاً على مجزوم، فعطف على المعنى وإن لم يكن في اللفظ ما يجوز الرفع ويطلبه ومما جاء من ذلك في الكلام نادراً قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَآجَّ إِبْرهِيمَ فِى رِبِّهِ}. ثم قال بعدٍ: {أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ} (البقرة: 258، 259).
كأنَّه قال: أرأيتَ كالذي حاج إبراهيم أو كالذي مرَّ على قريةٍ؟ ولولا ذلك لم يسغ عطف «كالذي» على الذي، لأنَّ المعنى إذ ذاك يختَلُ، ألا ترى أن المعطوف شريك المعطوف عليه، ولو

جعلت كالذي معطوفاً على الذي لكان التقدير: ألم تَرَ كالذي مرَّ على قريةً. فيكون في ذلك إثبات لمثل الذي مرَّ على قريةٍ وليس المعنى على ذلك، بل المراد إنكار وجود مثله فلذلك وجب أن يعتقد فيه أنَّه محمول على المعنى. فلما كان هذا النوع من العطف غير منقاس لذلك لم يجز عندنا: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، على أن يكون محمولاً على معنى: زيدٌ قائمٌ، بل يكون رفع عمرو ـــ عندنا ـــ إمّا على الابتداء والخبر محذوف وإمّا على العطف على الضمير إذا كان هناك توكيد أو طول كما تقدم.
فإنَّ كان العطف على سائر أخوات إن ولكن فإنّه لا يجوز إلاّ النصبُ على اللفظ، ولا يجوز الرفع على الموضع ولا على الابتداء والخبر محذوف، باتفاق من أهل البصرة والكوفة.

أما امتناع الرفع على الموضع قبل دخول الحرف فلأنَّ ما بقي من الحروف قد غير المعنى أو الحكم. ألا ترى أن زيداً قائمٌ، وليتَ زيداً قائمٌ، ولعل زيداً قائمٌ، ليس شيء من ذلك في معنى: زيدٌ قائمٌ. فإذا لم يكن شيءٌ من ذلك في معنى المبتدأ والخبر فكيف يسوغ أن يعامل معاملة ما ليس في معناه. وكذلك قوله: يُعجِبني أن زيداً قائمٌ، بتقدير اسم مفرد، كأنّك قلت: يُعجبني قيامُ زيدٍ، فبطل حكم الابتداء والخبر جملة.
وأما امتناع الرفع على الابتداء والخبر محذوف فلأنّك إذا قلت: كأن زيداً قائمٌ وعمروٌ، وقدرت عمراً مبتدأ وخبره محذوف تقديره: وعمروٌ قائمٌ، وكانت الجملة من قولك: وعمروٌ قائمٌ، معطوفة على قولك: كأن زيداً قائمٌ، فلا تكون داخلة مع الكلام الأول في التشبيه فتكون قد حذفتَ الخبر وجعلتَ الدليل عليه ما ليس في معناه.
وكذلك: ليت زيداً قائمٌ عمروٌ، ولعلَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، وجميع ذلك لا يتصور حذف الخبر فيه، لأن الخبر المثبت ليس في معنى المحذوف، فلذلك لم يجز الرفع في شيءٍ من ذلك على الابتداء، كما لا يجوز: تبّاً له ووَيحٌ، على أن يكون ويح مبتدأ والخبر محذوف تقديره: وويحٌ لهُ، وحذف لدلالة الأول عليه، لمّا كان المحذوف والمثبت تبييناً، فلم يوافق المثبت المحذوف فلم يجز لذلك أن يجعل دليلاً عليه.

فإن رفعتَ على أن يكون الاسم معطوفاً على الضمير الذي يتحمله الخبر ـــ إن كان الخبر مما يتحمل الضمير ـــ جاز ذلك بشرط التأكيد أو الطول القائم مقامه كما تقدم.
فإن أتبَعَت اسم إنَّ وأخواتها بتابع من التوابع غير عطف النسق فلا يخلو من أن تُتبعه بعد الخبر أو قبله، وكيفما فعلت فالإتباع عند المحققين من أهل البصرة على اللفظ نحو: إنَّ زيداً القائم منطلقٌ. وإن زيداً منطلقٌ القائمَ، ولا يجوز غيره إلاّ أن يسمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه.
وأما أهل الكوفة وبعض البصريين فإنَّ الإتباع عندهم فيما عدا إنَّ ولكنَّ على اللفظ ليس إلاّ، لأنها حروف غيرت معنى الابتداء والخبر وحكمه، وأما إنَّ ولكنَّ فلا يخلو أن يُتبع اسمُها قبل الخبر أو بعده. فإن أتبعتَه بعد الخبر جاز عندهم النصبُ على اللفظ والرفع على المعنى، وإن أتبعتَه قبل الخبر، فعلى مذهب الكسائي، يجوز النصب على اللفظ والرفع على الموضع قياساً على ما سمع من قولهم إنّهم أجمعونَ ذاهبونَ، بالرفع على موضع إن قبل دخولها. وعلى مذهب الفراء إن كان الاسم مبنيّاً جاز النصب على اللفظ والرفع على الموضع نحو: إن هذا نفسُهُ ذاهبٌ، وإن كان معرباً فالنصب على اللفظ ليس إلاّ، فقاس على قولهم: إنّهم أجمعون، ما هو مثله (في البناء).
والصحيح أنه لا يجوز الحمل على الموضع بعد الخبر ولا قبله، لما ذكرنا من أنه لا يقاس الحمل على الموضع إلاّ حيث يكون له مجوّز.

بـــاب الفرق بين إنَّ وأن

اعلم أنَّ النحويين تارة ضبطوا ذلك بحصر أماكن كسرها وتُبيّن بذلك أماكن فتحها، وتارة ضبطوا ذلك بأن جعلوا لكل واحد من الموضعين قانوناً يفصله من غيره. والذين ضبطوا ذلك بقانون منهم من قال: كلّ موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فإنَّ فيه مكسورة، وكلّ موضع ينفرد بأحدهما فإنَّ فيه مفتوحة. فمثال وقوعها في موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل: إن زيداً قائمٌ، ألا ترى «أن» إنَّ وقعت هنا صدراً، وصدر الكلام يقع فيه الاسم تارة والفعل أخرى، فتقول: زيدٌ قائمٌ ويقومُ زيدٌ.

ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالاسم: بَلغَني أنَّ زيداً قائمٌ، ألا ترى أنَّ «أنَّ» مع اسمها وخبرها في موضع الفاعل وتتقدر بالاسم فتقول: بلغَني قيامُ زيدٍ؟ ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالفعل: لو أنَّ زيداً قائمٌ قامَ عمروٌ. ألا ترى أن لولا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فوقعت أن بعدها موقع الفعل، ولذلك فتحت. وهذا القانون غير صحيح، لأن إذا التي للمفاجأة لا يليها إلا الاسم، وإن إذا وقعت بعدها تكون مكسورة، فينبغي على هذا أن تقول: وكلّ موضع ينفرد بأحدهما فإن فيه مفتوحة إلاّ بعد إذا التي للمفاجأة، وحينئذٍ يسلم هذا القانون من الكسر.
ومنهم من قال: كلّ موضع هو للجملة فإنَّ فيه مكسورة، وكل موضع هو للمفرد فإنَّ فيه مفتوحة. وهذا ينكسر بقولهم: لو أنَّ زيداً قائمٌ قامَ عمروٌ. ألا ترى أنَّ «أنَّ» واسمها وخبرها وقعت في موضع الجملة الفعلية التي كان ينبغي لها أن تلي لو على مذهب سيبويه، فإنَّه يجعل أنَّ مباشرة للو لفظاً وتقديراً، ويجعلها مع معمولها بتقدير اسم مبتدأ وسدَّ الطول مسدَّ الخبر. وأما غير سيبويه فإن عنده لم تباشر لو في التقدير بل الذي باشرها في التقدير الفعل وأنَّ ما بعدها في موضع فاعل، فيكون على هذا في موضع المفرد فلا يكون في ذلك كسر للقانون.
إلا أنَّ الصحيح مذهب سيبويه، وذلك أنّك أي المذهبين ارتكبت كان فيه خروج لِلَو عمّا استقر فيها في غير هذا الموضع، ألا ترى أنّها أبداً لا يليها إلا الفعل ظاهراً ولا يليها مضمراً إلاّ في ضرورة شعر. فإذا جعلت أن مع معمولها في موضع مبتدأ ولِيَ لو الاسمُ لفظاً وتقديراً وليس ذلك بجائز فيها في غير هذا الموضع. وإذا جعلت أنَّ وما بعدها في موضع فاعل بفعل مضمر كان في ذلك أيضاً خروج عما استقر فيها (لأنها يضمر) بعدها الفعل في فصيح الكلام وقد تقدم أنَّ ذلك لا يجوز إلا في الضرورة.

وإذا كان كل واحد من المذهبين يؤدي إلى الخروج عن الظاهر فلا فائدة في تكلّف الإضمار.
وضبط ذلك مفصّلاً أن تقول: إن لها ثلاثة مواضع. موضع لا تكون فيه إلا مكسورة، وموضع لا تكون فيه إلاّ مفتوحة. وموضع يجوز فيه فتحها وكسرها. فالموضع الذي تكسر فيه: إذا وقعت مبتدأ نحو: إن زيداً قائمٌ. وإذا كان في خبرها اللام، نحو: عَلِمتُ إنَّ زيداً

لقائمٌ، وبعد واو الحال نحو: جاءَ زيدٌ وإنَّ يده على رأسه. وبعد حتى نحو: مَرِضَ حتى إن الطيرَ لَتَرحَمَهُ. وبعد ألا التي للاستفتاح نحو: ألا إن زيداً لقائمٌ. وبعد القول المجرد من معنى الظن. واختلف فيها إذا وقعت بعد القسم نحو: واللَّهِ أنَّ زيداً قائمٌ، فمنهم من لم يجز إلا الفتح. ومنهم من أجاز الفتح والكسر، واختار الفتح. ومنهم من أجازهما واختار الكسر. ومنهم من لم يجز إلا الكسر. وهو الصحيح، لأن جواب القسم إنّما هو جملة وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية، فينبغي أن تكون إن فيه مكسورة كما تكون إذا وقعت صدر الكلام، وعلى ذلك هو السماع، قال الله تعالى: {يس } {وَالْقُرْءانِ الْحَكِيمِ } {إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ } (يس: 1 ـــ 3).
والذي فتحها توهم أن كونها جواباً يخرجها عن الصدرية، وذلك فاسد لما ذكرنا من أن الجواب بمنزلة الجملة المستأنفة ولولا ذلك لما ساغ دخول لام الابتداء في الجواب نحو قولهم: واللَّهِ لزيدٌ قائمٌ.
والموضع الذي تكسر فيه وتفتح بعد إذا التي للمفاجأة نحو قولك: خرجتُ فإذا أن زيداً قائمٌ. إن شئت كسرتَ فيه إنَّ وإنْ شئتَ فتحتها. فإنْ كسرتها لم تقدر إذا في موضع خبر فيكون الواقع بعدها جملة مستأنفة فتكسر إنَّ لذلك. وإن فتحتها كانت إذا في موضع الخبر وتكون أن ومعمولاها تتقدر بمصدر مبتدأ، فكأنك قلت: خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ، وقد روي قوله:
وكنتُ أُرَى زيداً كما قيل سيداً
إذا أنّه عبدُ القَفَا واللهازِمِ
بكسر إنَّ وفتحها.
وبعد أما نحو قولك: أما إنَّ زيداً قائمٌ. إن شئت فتحت فيه إنَّ وإن شئت كسرتها، وذلك أيضاً على تقديرين مختلفين. فإن جعلنا أما استفتاح كألا كسرت إن بعدها، كما تكسرها بعد ألا فتقول: أما إنَّ زيداً قائمٌ، وإن جعلتها بمعنى أحقاً فتحت إنَّ بعدها فتقول: أما أنك منطلق، كما تقول: أحقاً أنّك منطلق؟ لأن إنَّ إذ ذاك مع معموليها في موضع اسم مبتدأ والخبر في قولك: أحقّاً، وفي قوله: أما الذي هو بمعنى حقّاً، ويكون انتصابهما على الظرفية كأنه قال: أفي حقَ أنّك منطلق، أي ممّا أحقِّقهُ انطلاقُكَ.

والموضع الذي تفتح فهي لا غير ما بقي.
فإن قيل: فمتى يكون القول بمنزلة الظن ومتى لا يكون كذلك؟ فالجواب أن تقول: إنَّ القول يجريه بنو سُلَيم مجرى الظن من غير شرط، وأما غير بني سليم فلا يجرونه مجرى الظن إلا بأربعة شروط.
أحدها: أن يكون الفعل مضارعاً. والآخر: أن يكون لِمخاطَبٍ. والآخر: أن يكون قد تقدّمته أداةُ استفهام. والرابع: أن لا يُفصَل بينه وبين أداة الاستفهام إلاّ بالظرف والمجرور فإنّه لا يعتدّ بهما، فكأنه لم يقع فصل نحو: أتقولُ أنَّ زيداً منطلقٌ، فتفتح إنَّ كما تفتح بعد الظن، ومن ذلك قوله:
أما الرحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ
فمتى تقولُ الدارَ تَجمعُنا
فنصب الدار بتقول لأنَّه أجراها مجرى الظن، وعلى اللغة السُلَيمية جاء قول امرىء القيس:
إذا ما جرى شَأوَيْنِ وابتلَّ عِطفُه
تقولُ هزِيزَ الريحِ مَرَّتْ بأثأبِ
في رواية من رواه بنصب هزيز.x وعلى هذه اللغة أيضاً قوله:
إذا قلتُ أنّي آيبٌ أهلَ بلدةٍ
نزعتُ بها عنهُ الوَلِيّةَ بالهَجْرِ
بفتح أن.
فإن قيل: فلأي شيءٍ لم يجز أن يجري مجرى الظن غير بني سُليمٍ إلاّ بالشروط الأربعة المتقدمة؟ فالجواب: إنَّ الذي حمل على ذلك أنَّ هذه الأشياء يقوى فيها معنى الظن لمناسبته لها، ألا ترى أنَّ المستقبل لكونه لم يقع لا يكون في الغالب إلاّ مظنوناً وليس كذلك الماضي. وكذلك الاستفهام يناسب الظن، لأنَّ المستفهم أبداً إنّما يستفهم عما لا يتحقَّق.
وإذا فصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف ولا المجرور صار الفعل كأنّه لم يتقدَّمه استفهام فيضعف فيه معنى الظن لذلك، وأما الظرف والمجرور فلا يُعتد بهما في كلام العرب، فكأنه لم يقع بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه فصل.
واشترط في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب لأنَّ المخاطب قد يُستفْهمَ عن ظَنِه ولا يكاد أن يُستفهم الإنسان عن ظنّ غيره، لأنَّه لا يتوصّل إلى حقيقة ذلك، فتقول للمخاطب: أتظن كذا. ولا

يقال: أيَظُنُّ زيدٌ كذا؟ فلما كانت هذه الأشياء مقوية للظن لذلك لم تستعمل العرب القول استعمال الظن إلا مع الشروط المتقدمة المذكورة إلا بنو سليم فإنّهم يستعملون القول كلّه استعمال الظن من غير مقوّ، لأن الإنسان قد يكون قوله (عن علمٍ وقد يكون) عن ظنٍ فأجري لذلك مجرى الظن.
فإن قيل: فالقول إذا استعمل استعمال الظنّ فهل هو بمنزلة الظنّ في العمل خاصة أو في العمل والمعنى؟

فالجواب: إنَّ في ذلك خلافة بين النحويين. فمنهم من ذهب إلى أنّه إنما يجري مجرى الظن في العمل خاصة ولم يتغيّر المعنى عما كان عليه. وإلى هذا ذهب ابنُ خروف. ومنهم من ذهب إلى أنّه يجري مجرى الظن عملاً ومعنى وإلى هذا ذهب ابن جني. والصحيح عندي أنّه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل. ولولا ذلك لم يشترط العرب فيه ـــ غير بني سليم ـــ الأشياء الأربعة المقوية لمعنى الظن كما تقدم. وأيضاً فإنه إذا استقريت الأماكن التي استعمل فيها القول استعمال الظن وجدت على معنى الظن نحو قوله:
أمّا الرحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ
فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنا
ألا ترى أنّه لا يريد متى تتكلم بهذا اللفظ وإنّما يريد: متى تجمعنا الدارُ فيما تظنُّ وتقدّر؟ وكذلك قول الآخر:
متى تقولُ القُلُصَ الرواسِما
يُدِنينَ أمَّ قاسمٍ وقاسِما
لم يرد: متى تنطقُ بهذا؟ وإنّما يريد: متى تُدني القلصُ الرواسمُ أمَّ قاسمٍ وقاسماً فيما تظنُّ أو تُقدِّرُ؟ فثبتَ أن المعنى إذن على الظن.
ويكون القول مجرداً من معنى الظن عند جميع العرب من غير شرط. فمما أُجري القول فيه مجرى الظن ففتحت فيه أنَّ قوله:
إذا قلتُ أنّي آيبٌ أهلَ بَلْدَةٍ
... البيت
ومما لم يجر فيه القول مجرى الظن فكُسرت فِيه أنَّ قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَـئِكَةُ يمَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَـكِ وَطَهَّرَكِ} (آل عمران: 42).

وتقول: أولُّ ما أقول: إني أحمَدُ اللَّهَ، بفتح إنَّ وكسرها. فإذا فتحت كانت ما مصدرية كأنك قلت: أولُ قولي حَمدُ اللَّهِ. والقول هو الحمد في المعنى، كأنه قال: كلُّ قولٍ أقوله فأوَّله حمدُ اللَّهِ تعالى. فإذا أراد المتكلم هذا المعنى أعني أنَّ كلَّ قولٍ يقوله فلا بدَّ أن يتقدَّمه حمدُ الله، فإنّه يفتح ولا يتصوَّر أن تكون «ما» في هذا الوجه بمنزلة الذي، وتكون واقعة على اللفظ المقول كأنه قال: أوَّلُ الألفاظ التي أقولها حمدُ اللَّهِ، لأنَّ حمدَ اللَّهِ ليسَ من قبيل الألفاظ فكيف يتصوَّر أن يكون الخبر ليس المخبر عنه في المعنى ولا هو مُنزَّل منزلته وهو مفرد؟
فإن كسرت فإنّه لا يخلو أن تجعلها مع اسمها في موضع خبر المبتدأ الذي هو أول، أو تجعلها في موضع مفعول القول. فإن جعلتها في موضع الخبر كانت ما بمنزلة الذي وتكون واقعة على اللفظ المقول فكأنه قال: أوَّلُ الألفاظ التي أتكلّم بها إنّي أحمدُ الله، فيكون المتكلم على هذا قد زعم أن كل كلام يتكلم به فإنَّ أوله هذا اللفظ الذي هو إنّي أحمد الله. وكأنَّ هذا المعنى بعيد لأنّه ليس من عادة الناس في مخاطبتهم أن يبدأوا بهذا اللفظ فيقولوا: إني أحمدُ الله، ثم يأتوا بعد ذلك من الكلام بالذي يريدونه، ولا يبطل هذا الوجه بأن يقال: يلزم فيه فتح إنَّ لأنها في موضع خبر المبتدأ لأنَّ خبر المبتدأ في الأصل إنَّما ينبغي أن يكون مفرداً، لأنّا إنَّما نعني بأنَّها تفتح إذا وقعت في موضع المفرد، أن تكون في موضع تتقدَّر فيه بالمصدر وهي هنا لا تتقدَّر به فلذلك كُسِرَت.

وإن جعلتها في موضع معمول القول قدَّرت ما مصدريّة ولا تقدرها بمنزلة الذي لأنها لو كانت كذلك لاحتاجت إلى ضمير يعود عليها من صلته وليس في الصلة ضمير لأنَّ مفعول القول هو: إنّي أحمَدُ اللَّهَ، وهو ظاهر فلذلك لم يمكن في هذا الوجه إلاّ أن تكون حرفاً تتقدَّر مع ما بعدها بالمصدر ويكون التقدير: أوَّلُ قولي إنّي أحمدُ الله ثابتٌ، وحذف الخبر والتزم فيه الحذف لأنَّ القول قد قام مقامه. ولهذا ذهب أبو علي الفارسي.
وزعم ابن الطراوة أنَّ ذلك لا يتصور، لأنه ألزمه على هذا المأخذ أن يكون أولُ قولي إنّي أحمدُ اللَّهَ ثابتٌ، ويكون على هذا آخره ليس بثابت، وذلك باطل، لأنه قد قال: إنّي أحمدُ اللَّهَ، فكيف

يجعل أول هذا الكلام ثابتاً ومعلوم أنه قد ثبت بجملته فلا فائدة في اختصاص الأولية بالثبوت دون غيرها. وأيضاً فإنّه عندما نطق بقوله: إنّي أحمدُ اللَّهَ، علم أنَّ الأول ثابت فيكون قد أخبر بشيءٍ معلوم وذلك لا يجوز لخلوّه من الفائدة.
فردَّ ذلك عليه بعض المتأخرين بأن قال: ليس مذهب أبي علي أنَّ هذا المبتدأ له خبر محذوف بل هو من قبيل المبتدآت التي سد الطول منها مسدَّ الخبر وأغنى عنه في اللفظ والمعنى، وذلك أنَّ قوله: إنّي أحمدُ اللَّهَ، وإن كان هو معمول القول هو خبر المبتدأ في المعنى فلا يحتاج المبتدأ إلى خبر كما أنَّ قول العرب: أقائمٌ زيدٌ؟ على أن أقائم مبتدأ وزيدٌ سدَّ مسدَّ الخبر ويُغني عنه لا يحتاج إلى تقدير خبر لاجتماع الخبر والمخبر عنه في قولك: أقائمٌ زيدٌ؟
قيل له فكيف قال أبو علي: أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره: أول قولي إنّي أحمدُ اللَّهَ ثابتٌ أو موجودٌ؟
فانفصل عن ذلك بأن قال: لما كان أول مبتدأ والغالب في المبتدأ أن يكون له خبر ملفوظ به قدَّر له خبراً محذوفاً كأنّه قال: ثابت أو مستقر.
وهذا الذي ذهب إليه لا يتصور لأنّه كذب محض أعني أن يكون أول قولي: مبتدأ محذوف الخبر وليس له خبر محذوف وأن يقول: تقديره ثابت أو موجود، وليس هناك خبر يتقدر بهذا ولا بغيره.
وقد اعتذر أيضاً عن هذا الالتزام الذي ألزمه ابن الطراوة أبا علي بأن قال: الخبر محذوف لكنه ليس ثباتاً ولا موجوداً، بل هو خبر لا يمكن تقديره فلما لم يمكن تقديره أتي بلفظ ثابت أو موجود وإن لم يكن المعنى عليهما لِيُبيِّنَ أن هناك خبراً محذوفاً. وهذا أبينُ فساداً من الأول، لأنه أيضاً كذب أعني قوله: تقديرهُ ثابتٌ أو موجودٌ وهو لا يتقدر بشيءٍ من ذلك.

والآخر أنه ادّعى أن الخبر محذوف ولا يمكن تقديره، وهذا الذي ذهب إليه خُلفٌ لأنّه لا يحذف شيء إلا أنّه مفهوم معلوم حتى كأنه ثابت، ولو أُبرز إلى اللفظ لكان المعنى صحيحاً وإن كان العرب قد التزمت فيه الإضمار لأمرٍ لفظي، وإما محذوف لا يمكن تقديره لأنه يفسد المعنى فشيءٌ لا يتصور.

والصحيح عندي أن ما ذهب إليه أبو علي مستقيم لا يتوجه عليه اعتراض بل يريد أن أولَ قولهِ إنّي أحمدُ اللَّهَ قد ثبتَ واستقر منه قبل نطقه بهذا الكلام، كأنه قال: ليس قولي الآن إنّي أحمدُ اللَّهَ بأول حمدٍ حَمِدتُه بل أولُ قولي: إنّي أحمدُ اللَّهَ قد تقدمَ قبل هذا، فليس يريد بقوله: إني أحمدُ اللَّهَ، هذا اللفظ الذي يلفظ به الآن، وإنّما يريد جنس قوله الألفاظَ التي يُحمد بها الله تعالى. وحكي عن سيف الدولة أنه أجاز أن يكون: إنّي أحمدُ اللَّهَ، معمولاً لقول مضمر يدل عليه ما تقدم كأنّه قال: أولُ ما أقول قولي إنّي أحمدُ اللَّهَ، وأضمر قولي. وهذا فاسد، لأن المصدر من قبيل
الموصولات وإضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في الشعر نحو قوله:
هل تذكُرنَّ إلى الدَيْرَينِ هِجرتَكُم
ومسحَكُم صُلَبكُمْ رحمنُ قُربانا
تقديره: وقولكم: رحمنُ قرباناً، فأضمر القول وأبقى معموله ضرورة.

بـــاب حرف الخفض

الخفض في الكلام لا يكون إلا بثلاثة أشياء: حروف الجر والإضافة والاتباع. أما الاتباع فقد تقدم حكمه عند ذكر التوابع، فيبقى حكم الإضافة وحروف الخفض.
الإضافة على ما تبين في بابها لا تكون إلا على معنى اللام نحو: غلامُ زيدٍ، تريد غلاماً لزيدٍ، وعلى معنى مِنْ نحو: ثوبُ خَزَ، المعنى ثوبٌ من خَزٍ، فحذف حرف الجر وناب الاسم منابه فخفض كما كان الحرف يخفض. فالخفض إذن في الأصل إنما هو بحرف الخفض، فينبغي أن يُقدم الكلام على حروف الإضافة.
حروف الإضافة هي الباء والكاف واللام التي للجر وواو القسم وتاؤه وواو رب وفاؤها وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل في القسم والميم المكسورة والمضمومة في القسم نحو: مِ الله ومُ اللَّهِ، على خلاف في ذلك هل هي حرف جر بدل من الباءَ كما أبدلت الواو منها أو بقية أيمُن. وسنبين الصحيح من ذلك بعد حصر حروف الإضافة إن شاء الله تعالى.

هذا جملة ما جاء من حروف الجر على حرف واحد. والذي جاء منها على حرفين: مِنْ وعَنْ في ومُذْ وها التنبيه في القسم وبل النائبة مناب رُبَّ على خلاف فيها ومُنْ في القسم، على خلاف أيضاً في ذلك، هل هي حرف جر أو بقية أيمُن، وسنبين ذلك أيضاً عند الفراغ من حصر الحروف.
فهذا جملة ما جاء منها على حرفين.
والذي جاء منها على أزيد من حرفين: عَلَى وإلى وحتّى وحاشا وخَلاَ وعَدا ورُبَّ ومُنذ ولولا مع المضمر في مذهب سيبويه. وزاد بعض النحويين فيها لعَلَّ مكسورة اللام ومفتوحتها. وسنبيّن ما استدلوا به على ذلك إن شاء الله تعالى.
والذي ذهب إلى أن الميم ومِ الله وم الله بقية أيمن استدل على ذلك أنَّ أيمُن اسم معرب قد غيَّرته العرب ضروباً من التغيير فقالوا: أيمُن اللَّهِ وإيمنُ اللَّهِ وأيمُ الله وإيْمُ الله وأيْمُ الله، فيمكن أن يكون قولهم: مُ الله ومِ الله، من جملة التغييرات. والذي ذهب إلى أنها حرف جر استدل على ذلك أنَّ أيمنُ اسم معرب والاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد إلا شاذاً، بل لا يُحفظ من ذلك إلا ما حكاه ابن مقسم: شربت ماً، يريد ماءً، فبطل أن تكون الميم اسماً وأيضاً فإن الاسم في القَسم إذا حذف منه حرف الجر ولم يعوض منه شيء لم يجز فيه إلا الرفع أو النصب نحو: يمينُ الله لأفعَلَنَّ، برفع يمين الله ونصبه وأما الخفض فلا يجوز لأنَّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام على ما يبيّن بعد.

فقولهم: مِ اللَّهِ، بكسر الميم دليل على أنه حرف إذ لو كان اسماً لكان مرفوعاً أو منصوباً. فإن قيل: فلعله مبني على الكسر وهو في موضع رفع أو نصب. فالجواب: إنَّ أيمُناً معرب والمعرب إذا حذف بقي معرباً، فلو كان الميم بقية أيمن لكانت معربة، وإذا ثبت أن الميم المكسورة حرف خفض فكذَلك المضمومة لأنها بمعنى المكسورة.
والذي ذهب إلى أن بل قد يجعل بدلاً من رب كالفاء والواو واستدل على ذلك بقوله:
.....
بَل بلدٍ مِلءُ الفِجاج قَتَمُهُ

يريد: بل رُبَّ بلدٍ ملءُ الفِجاج. وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن تكون ربَّ حذفت وأبقي عملها من غير عوض منها، ويكون مثل قول الآخر:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طللِهْ
كدتُ أقضي الغداة من جلله

يريد: رب رسمِ دارٍ، فحذف رُبَّ ولم يعوَّض منها شيئاً، فكذلك يكون بل بلدٍ مما حذف منه ربَّ ولم يعوَّض منها شيء وبل لمجرد العطف من غير أن يكون عوضاً وهذا هو الصحيح، إذ لو كانت بل عوضاً من ربَّ لجاز خفض الاسم بعدها في فصيح الكلام، وهم لا يقولون، بل رجلٍ أكرمتُه كما يقولون ورجلٍ أكرمتُهُ.

والذي ذهب إلى أنَّ مُنْ بقية أيمُن استدل على ذلك بأنَّ أيمُن قد اتسعوا فيها بالحذف والتغيير ما لم يتسعوا في غيرها فقالوا: أيمُن الله وأيمُ الله وإيم الله، فيمكن أن تكون بقية من أيمُن، وكان ذلك أولى عنده من جعلها حرف خفض لأنه لم يستقر ذلك فيها في موضع من المواضع.

والذي ذهب إلى أنّها ليست بقية أيمن استدل على ذلك بأنها لو كانت بقيتها لم تستعمل إلا مضافة إلى الله كما أنَّ أيمناً كذلك، وهم يدخلونها على الربّ فيقولون: مُنْ ربّي لأفعلنَّ كذا، فدلّ ذلك على أنها ليست تلخيص أيمُن وأيضاً فإنها لو كانت بقية أيمُن لكانت معربة لأنَّ الاسم المعرب كما تقدَّم إذا حذف منه شيء بقي معرباً، فكون مُنْ مبنية على السكون دليل على أنها حرف خفض وليست بقية أيمُن.

واستدل الذي ذهب إلى أنَّ لعلَّ مفتوحة اللام من حروف الخفض بقوله:

فقلتُ ادع أخرى وارفع الصوت دعوة
لعلَّ أبي المغوار منك قريبُ

فإنه يروى بخفض أبي المغوار، وهذا لا حجة فيه عندي، لأنه قد استقر في لعلَّ المفتوحة اللام أن تنصب الاسم وترفع اخبر، فإن أمكن إبقاؤه على ما استقر فيها كان أولى، وقد أمكن ذلك بأن يكون اسم لعلَّ ضمير الأمر والشأن محذوفاً، يريد: لعلّه، على حد حذفه في قول الآخر:

إنَّ مَنْ لامَ في بَني بنت حسّا
نَ ألُمهُ وأعصه في الخطوبِ
يريد: إنّه من لام، ويكون أبي المغوار مخفوضاً بحرف جر محذوف لفهم المعنى، تقديره: لعلَّ لأبي المغوار، ونظيره في ذلك قول أبي الأصبع العدواني:
لاه ابنُ عمّكَ لا أفضلتَ في حَسَبٍ
عنّي ولا أنتَ ديّاني فتَخزوني
يريد: للَّهِ ابنُ عَمّكَ، ويكون قريب: صفة لموصوف محذوف كأنّه قال: جوابٌ قريب فيكون التقدير: لعلّه لأبي المغوار منك جواب قريب. وحمله على هذا أولى وإن كان فيه ضرورتان: حذفُ ضمير الأمر والشأن وحذف حرف الجر وإبقاءُ عمله. لأن لعل لم يستقر الجرُّ بها.
واستدل الذي ذهب إلى أن لعل المكسورة اللام حرف جر بقول الآخر:
لعلّ اللَّهِ فضّلكم علينا
بشيء أنَّ أمّكم شريمُ
فخفض اسم الله تعالى.
وهذا عندي ينبغي أن يحمل على ظاهره ولا يتعدى ذلك فيه لأنّه لم يستقر في هذه المكسورة (إلاَّ) نصب الاسم بها ورفع الخبر، فيكون في جعلها جارة خروج عما استقر فيها.
وأما لولا فاستدل سيبويه على جر المضمر بها، بقول العرب: لولاكَ ولولاهُ ولولايَ. وذلك أن الكاف والهاء والياء لا تكون ضمائر رفع بل هي مترددة بين أن تكون ضمائر نصب أو ضمائر خفض. باطلٌ أن تكون ضمائر نصب لأن الحروف إذا اتصل بها ياء المتكلم وكانت في موضع نصب اتصل بها نون الوقاية نحو: إنني وليتَني، وإن أدى ذلك إلى اجتماع الأمثال جاز حذف نون الوقاية فقلت: إنّي وإن لم يؤدِّ إلى ذلك لم يجز حذف نون الوقاية إلا في ضرورة نحو قوله:
كمُنيةِ جابرٍ إذ قالَ ليتي
أُصادِفُهُ وأتلِفُ بعضَ مالِي
فلو كان الياء ضمير نصب لكانَ لولاني، فثبت أنَّ الياء في موضع خفض، وإذا ثبت ذلك في الياء حملت الكاف والهاء في لولاك ولولاه على ذلك.

وزعم الأخفش أن الكاف والهاء والياء مما وقع فيه ضمير الخفض المتّصل موقع ضمير الرفع المنفصل كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير الخفض فيما حكاه من قولهم: ما أنا كأنتَ ولا أنت كأنا.
وهذا الذي ذهب إليه الأخفش فاسد، لأن وقع الضمير المتصل موقع المنفصل لا يجوز إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله:
وما علينا إذا ما كنتِ جارتَنا
ألاّ يجاورَنا إلاَّك دَيّارُ
يريد: إلاَّ إيّاكِ، فأوقع ضمير النصب المتصل موقع ضمير المنفصل.
فإذا كان وضع المتصل موضع المنفصل قبيحاً مع أنهما من قبيل واحد من جهة أنّهما للنصب فالأحرى إذا كانا من بابين مختلفين وذلك بأن يكون المتصل ضمير خفض والمنفصل الذي وقع موقعه في موضع رفع.

فإن قيل: فإن لولا لم تعمل في المظهرَ شيئاً فكيف ساغ لها أن تعمل في المضمر؟ فالجواب: إنّه قد يعمل العامل في بعض الأسماء دون بعض، ألا ترى أن لَدُنْ تنصب غُدوةً، تقول لَدُنَّ غدوةً ولا يجوز ذلك فيها مع غيرها من أسماء الزمان. فإذا وجد العامل قد يعمل في بعض الظاهرات دون بعض مع أنّها من جنس واحد فالأحرى أن يعمل في المضمر ولا يعمل في المظهر، إذ هما جنسان مختلفان.
وزعم المبرّد أنَّ لولا لا تجر الظاهر ولا المضمر وأنَّ لولاكَ ولولايَ ولولاهُ لحنٌ، وزعم أنَّ الذي حمل النحويين على إجازة ذلك قول الشاعر:
وكم موطنٍ لولاي طِحتَ كما هوى
بأجرامِهِ من قُلّةِ النِيقِ منهوي
قال: وهذه القصيدة فيها لحنٌ كثير ومن جملتها قوله: ولولايَ، فلا ينبغي أن يُحتجَّ بها.
وهذا الذي زعم أبو العباس باطل، بل حكى النحويّون أن ذلك لغة العرب وأنشد الفراء في ذلك:
...
ولولاكَ لم يَعرِضْ لأحسابنا حَسَنْ

وأنشد أيضاً:
.....
لولاكَ هذا العامَ لَمْ أحجُج
فدل ذلك على أن ما زعم من أنَّ النحويين إنّما أخذوا ذلك من قوله:
وكم موطنٍ لولايَ
..... البيت فاسد
وهذه الحروف تنقسم بالنظر إلى ما تجره ثلاثة أقسام:
قسم لا يجرّ إلاّ المضمر وهو لولا، وقد تقدم الاستدلال على ذلك.
وقسم لا يجرّ إلاَّ الظاهر وهو هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل في القسم وواو القسم وتاؤه وواو رب وفاؤه ومُنذُ ومُذْ وحتّى وكاف التشبيه. وجميع هذه لا تجر إلاّ المظهر ولا تجرّ المضمر إلاّ الكاف وحتى فإنّهما سُمِع ذلك فيهما في ضرورة الشعر. فمما جاء من ذلك في الكاف قوله:
فلا أرى بَعلاً ولا حلائلا
كَهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حاظِلا
وقول الآخر:
.....
وأُمَّ أوَعالٍ كَهَا أو أقَربا
ومما جاء من ذلك في حتى قوله:
فلا واللّهِ لا يُلفى أُناسٌ
فتى حتّاك يا ابن أبي يَزِيدِ
فأما هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وواو القسم وتاؤه فاستغنوا عن جرها للمضمر بباء القسم نحو: بِكَ وبِهِ وبِي، لأن الباء في معناها وأما حتّاكَ وحتّاهُ وحتّايَ، فاستغنوا عنها بإليهِ وإليكَ وإلي، لأنّها في معناها. وأما رُبَّ وفاؤها، فاستغنوا عن جرها للمضمر برُبَّ، وكذلك مُذْ ومُنذُ لأنّهما في معنى مِنْ أو في معنى أول أو في معنى أمَدَ نحو: مُذ يومِنا أي في يومِنا، ومُذْ يومُ الجمعة أي أولُ ذلك يوم الجمعةِ، ومُذْ يومانِ، أي أمدُ ذلكَ يومانِ.

وأما كَهُ وكَك وكَيَ فاستغنوا عن ذلك بمثلِهِ ومِثلِكَ ومِثلي.
وقسم يجر الظاهر والمضمر وهو ما بقي بعدُ من حروف الجر بعد إخراج (ما يجر) المضمر منها خاصة وما يجر الظاهر خاصة.

والحروف التي تجر الظاهر وحده أو مع المضمر تنقسم قسمين: قسم يجرّ كل ظاهر وقسم يجرّ بعض الظاهرات دون بعض.
فالذي يجرّ بعض الظاهرات دون بعض: هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وتاء القسم ولامه ومُن في القسم والميم المضمومة والمكسورة ورُبَّ وواوها وفاؤها.
أما هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وتاء القسم فإنّها لا تجرّ إلاَّ اسم الله تعالى، وذلك أنّها لا تجرّ إلاّ بحق العوضية.
أما التاء فعوض من الواو المبدلة من الباء فلم تتصرّف لذلك بل اقتصروا بها على اسم الله تعالى، وقد حكي دخولها على الرب، قالوا: تَرَبِّ الكَعبَةِ لأفعلَن كذا، وذلك قليلٌ جدّاً. وأما سائرها فإنّها بدل من باء القسم فلم تتصرف لذلك أيضاً. وأما مُنْ فلا تجرّ إلا الربّ، وكذلك الميم المضمومة والمكسورة لا تجرّانِ إلا اسم الله تعالى. والسبب في ذلك أنّهما لم يتمكنا في الجر لكونهما لم يستعملا إلاّ في القسم. وأما رُب وفاؤها وواوها فلا تجرّ إلاّ النكرة. وسبب ذلك أن المفرد بعدها في معنى جميع ولا يكون المفرد في معنى جميع إلاّ نكرة. وأما إذا كان معرفة فلا يجوز ذلك فيه إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله:

لا تُنكِروا الفَضل وقد سُبينا
في حلقِكُم عظمٌ وقد شَجِينا

يريد في حلوقكم.
وما عدا ذلك من حروف الجر تجر كل ظاهر.
وحروف الجر أيضاً تنقسم أربعة أقسام: قسم لا يستعمل إلا حرفاً، وقسم يستعمل حرفاً واسماً. وقسم يستعمل حرفاً وفعلاً. وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً.
فالذي يستعمل حرفاً واسماً مُذْ ومُنذ وعَنْ. أما مُذْ ومُنذْ فيكونا اسمين إذا ارتفع ما بعدهما، ويكونان حرفين إذا انجر ما بعدهما، على ما نبين في بابهما إن شاء الله تعالى. وأمّا عن فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف الخفض نحو قولهم: جلسَ مِن عَنْ يَمِينِه.
قال الشاعر:

فقلتُ للركب لمّا أن علا بِهِمُ
من عَن يَمين الحُبَيّا نظرة قُبلُ

فدخول مِنْ على عَنْ دليل على أنّها اسم، إذ لا يجوز دخول حرف جرّ على حرف جر إلا إذا كان لفظهما واحداً ومعناهما فيكون أحدهما إذ ذاك تابعاً للآخر نحو قوله:

فلا واللَّهِ لا يُلفَى لِما بِي
ولا لِلما بِهِم أبداً دَواءُ
فأدخل اللَّام الأولى على الثانية توكيداً لأن لفظهما ومعناهما واحد وقول الآخر:
فأصبحنَ لا يسألنَني عن بِما بِهِ
أصعّدَ في عُلو الهَوى أم تَصَوبا
فأدخل عن على الباء تأكيداً لأنه قد يقال: سألتُ به وسألتُ في معنى واحد. نحو قوله:
فإن تسألوني بالنساءِ فإنّني
..... البيت
يريد: عن النساءِ، فلما دخلت من على عن وليست بمعناها علم أنَّ عن اسم لأن حرف الجر لا موضع له من الإعراب فتبيّن أنّها اسم في موضع خفض بِمنْ وزعم أهل الكوفة أن رُب تكون اسماً، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:
إنْ يقتلوكَ فإن قَتَلَك لم يَكُنْ
عاراً عليكَ ورُب قَتلٍ عار
فرُفعَ عار على أنه خبر رُب ورُبَّ مبتدأ. وهذا لا حجة فيه، لأن الرواية الصحيحة وبعض قتلٍ عارُ. وإن صحت رواية من روى: ورُب قتلٍ عارُ، لم يكن فيه حجة، لأن عار يكون خبر ابتداء مضمر كأنه قال: هو عارٌ. والجملة في موضع الصفة. ومما يدلّ على أن عاراً في هذه الرواية إنّما ينبغي أن يحمل على ما ذكرناه أنّك لو جعلت عاراً خبر ربَّ. لم يجز إبقاء المخفوض برب بغير صفة وذلك لا يجوز لما يبيّن عند ذكر أحكام ربَّ.
وزعم أبو الحسن الأخفش أن الكاف تكون اسماً في فصيح الكلام، وذلك عندنا باطل، ولا يجوز أن تكون اسماً إلا في ضرورة شعر بدليل السماع والقياس.
أما السماع فلأنه لا يُحفظ أن الكاف قد جاءت في نثر موجوداً فيها أحكام الأسماء بل الذي تقرر فيها الحرفية، بدليل أنّهم يقولون: جاءني الذي كزيد، فيصلون الموصول بالكاف والاسم

المجرور بها في فصيح الكلام كما يصلونه بسائر المجرورات. ولو كانت الكاف اسماً لم يجز ذلك إلاَّ في ضرورة أو نادر كلام، كما لا يجوز: جاءني الذي مثلُ زيدٍ، لأن الموصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلاَّ في ضرورة أو في شذوذ كلام نحو قراءة من قرأ: {تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ} (الأنعام: 154)، و{مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً} (البقرة: 26).
أي تماماً على الذي هو أحسنُ، ومثلاً الذي هو بعوضةٌ، فكذلك لو كانت الكاف اسماً لم يكن بد من أن تقول: جاءني الذي هو كزيدٍ. وأما القياس فلأنَّ الأسماء الظاهرة لا تجيء على حرفٍ واحدٍ إلاَّ شذوذاً لا يلتفت إليه.

واستدلَّ أبو الحسن على أن الكاف اسم في الكلام بقول الأعشى:
أتنتهون ولن ينهى ذَوي شَطَطٍ
كالطعنِ يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ
فاستعمل الكاف فاعلة يَنهَى، فكذلك قول امرىء القيس:
وإنّك لم يَفخَرْ عليك كَفاخرٍ
ضعيفٍ ولم يغلبْكَ مثلُ مُغَلَّبِ
فاستعمل الكاف فاعلة بيفخر، وكذلك قوله:
ورحنا بكابنِ الماء يجنُبُ وسطنا
فاستعمل الكاف مجرورة بالياء. وكذلك قول الشاعر:
وزِعتُ بكالهِراوةِ أعوَجيَ
إذا ونتِ الرياحُ جَرَى وِثابا
فاستعمل الكاف مجرورة بالباء. وكذلك قول الآخر:
.....
وصُيّروا مِثلَ كَعَصْفٍ مأكولْ
فأضاف مِثْل إلى الكاف ولا تضاف إلا إلى الأسماء.
وهذا كله عندنا لا حجة فيه لأنّه شِعْرٌ، والكاف عندنا قد تكون اسماً في الشعر على أن الكاف قد يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرف ويحمل جميع ذلك على حذف الموصوف لفهم المعنى وإقامة الصفة مقامه وإن لم تكن مختصّة فكأنه قال: ناهٍ كالطَعنِ، وفاخرٌ كفاخرٍ ضعيف، وبفرسٍ كابنِ الماء، وبفرسٍ

كالهراوةِ، ومثل شيءٍ كَعَصفٍ إلاّ أن ذلك أيضاً ضرورة. فلذلك تكافأ الأمران.
على أن حذف المخفوض وإقامة الصفة مقامه وهي غير مختصة قبيح جداً نحو:
واللّهِ ما زيدٌ بنامَ صاحبُهْ
ولا يُخالِطُ اللّيانَ جانِبُهْ
وهو في المرفوع أحسن لأنه عمدة فتقوى الدلالة عليه حتى كأنه لم تحذف نحو قوله:
كأنكَ من جمالِ بني أقَيْشٍ
يُقَعقَعُ خلفَ رِجلَيْهِ بِشَنِّ
يريد كأنّك جملٌ من جمالِ بني أُقيشٍ فحذف جمَلاً وأقام صفته مقامه.
والذي يستعمل حرفاً وفعلاً «خلا» في الاستثناء فتكون حرفاً إذا انخفض ما بعدها وتكون فعلاً إذا انتصب ما بعدها.
فإن قال قائل: ما الدليل على أنّها إذا انتصب ما بعدها فعل وإذا انخفض حرف؟ فالجواب أن تقول: الدليل على ذلك أنّها لا يخلو أن تكون حرفاً أو اسماً أو فعلاً. فباطل أن تكون اسماً لانتصاب الاسم بعدها، وليست من قبيل الأسماء العاملة.
وباطل أن تكون حرفاً بمنزلةِ إلاَّ، لأنّها لو كانت كذلك لجاز في الاسم بعدها الرفع والنصب في مثل: ما قامَ القومُ خلا زيداً وزيدٍ، كما يجوز: ما قام القومُ إلاَّ زيداً وإلاّ زيدٌ، وامتناع ذلك دليل على أنّها ليست بحرف استثناءٍ فثبت أنّها فعل.

والذي يدل على أنّها ـــ إذا انخفض ما بعدها ـــ حرف أنّها لا يخلو أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً.
فباطل أن تكون فعلاً لأن الفعل لا يخفض الاسم إلا بواسطة حرف الخفض وباطل أن تكون اسماً إذ لو كان كذلك لولي العامل كما يليه غير، فكنت تقول: قامَ خلا زيدٍ، كما تقول: قام غيرُ زيدٍ. فثبت أنّها حرف.
والغالب عليها أن تنصب ما بعدها وتكون فعلاً.
وكذلك حاشى عند المبرد ومن أخذ بمذهبه ينتصب الاسم بعدها وينخفض. فمن نصبه فهي عنده فعل. وحكي من ذلك: اللهم اغفِر لي ولِمَنْ يَسمَع حاشَى الشيطانَ وأبا الأصبغ. بنصب

الشيطان ونصب أبي الأصبغ ومن خفضة فهي عنده حرف والاستدلال على ذلك كالاستدلال في خلا، إلاَّ أن أبا العباس استدل أيضاً على أن حاشى فعل باستعمال المضارع منها، قال النابغة:

...

ولا أُحاشِي من الأقوامِ من أحدِ

وهذا لا حجة فيه، لأن أحاشي فعل مأخوذ من لفظ حاشي التي هي أداة الاستثناء كأنّه قال: ولا أقولُ حاشَى، كما قالوا: أسوَفتُهُ، إذا قلت له: سوف أفعلُ مَعَكَ كذا. وإنّما الكلام في حاشى التي هي بمعنى إلاَّ لا التي هي بمعنى قلتُ: حاشَى فلاناً. وسيبويه رحمه الله لم يحفظ فيها إلاَّ الخفض بها.

والذي يكون اسماً وفعلاً وحرفاً «على» فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض نحو قوله:

غَدتْ مِن عَليه بعدَما تمَّ ظمؤها

تَصِلُّ وعن قَيض بِزَيزاءَ مَجْهَلِ

فدخول من عليها دليل على أنها اسم، لأن حرف الجر كما تقدم لا يدخل على حرف جر آخر حتى يكون موافقاً له في لفظه أو في معناه كما تقدم ومن ليست من لفظ على ولا في معناها.

وتكون فعلاً إذا احتاجت إلى فاعل ومفعول نحو قوله:

...

وعلا الخيلَ دماءٌ كالشَقِرْ

وتكون حرفاً فيما عدا ذلك.

وما بقي من الحروف لا يستعمل إلاَّ حرفاً.

فإن قيل: فلم لم تجعلوا «من وفي» من قبيل ما استُعمل حرفاً وفعلاً؟ ألا ترى «منْ» قد تكون أمراً من المَيْنِ وهو الكذب، فكذلك، «في» قد تكون أمراً من الوفاء فيقال: في يا امرأةُ، وفِ يا رجلُ، على حد قوله:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تنمي

بما لاقَتْ لَبونُ بني زيادِ

فالجواب: إنّه لم يذكر من ذلكِ إلا ما معناه حرفاً وغيرَ حرفٍ سواء، ألا ترى أن «خلا» جرَّت أو نصبت معناها واحدٍ وهو الاستثناء. وكذلك «على» كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً معناها واحد وهو الاستعلاء والفوقية وكذلك سائر ما ذكرناه من الحروف التي تخرج عن الحرفية معناها حرفاً وغيرَ حرفٍ سواء وليس كذلك

«في ومن» فلذلك لم يورد من قبيل ما يخرج عن الحرفية.
وكذلك ينبغي أن يفعل لأن اللفظ إذا كان مستعملاً في موضعين فصاعداً على معنى واحد سهل أن يُعتقد أن المستعمل حرفاً هو الذي استعمل غير حرف، وإذا كان معناهما في الموضعين مختلفاً لم يسهل ذلك فيه.

وحروف الجر لا بد لها مما تتعلّق به ظاهراً أو مضمراً، إلا حروف الجر الزوائد نحو: بحسبكَ زيدٌ، وأمثاله. ألا ترى أن الباء ليس لها ما تتعلّق به. وكذلك «منْ» في نحو: هل من أحد قائمٌ؟ ليس لمن ما تتعلق به. ولولا من الحروف غير الزوائد نحو: لولاك لأكرمتُ زيداً، ألا ترى أنّها ليس لها ما تتعلّق به. فإن قيل: فلعلّها تتعلّق بالفعل الذي هو جوابها.
فالجواب: إن ذلك لا يجوز لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها لأنَّها من حروف الصدور.
وكذلك الكاف في نحو: جاءني الذي كزيدٍ. ألا ترى أنَّ المجرور الذي هو كزيد ليس له ما يتعلق به ظاهراً. إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه، ولا مضمراً إذ لا يحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلةً إلاَّ ما يناسب الحرف نحو: جاءني الذي في الدار، تريد: الذي استقر في الدار. لأن «في» للوعاءِ والاستقرارُ مناسبٌ للوعاء، ولو قلت: جاءني الذي في الدار، تريد: الذي ضحكَ في الدار وأكل في الدار، لم يجز لأنّه ليس في الكلام ما يدل على ذلك فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف إلا ما يناسبها وهو التشبيه وأنتَ قلتَ: جاءَ الذي أشبه كزيدٍ، لم يجز لأن أشبه لا تتعدَّى بالكاف بل بنفسها.
وأيضاً فإن العرب لم تلفظ بالشبه ولا بما تصرف منه مع الكاف في موضع أصلاً، فدل ذلك على أن الكاف لا يتعلق بشيء كلولا.
وما بقي من حروف الجر فلا بد له من عامل ظاهر أو مضمر.
وحروف الجر لا يجوز إضمارها وإبقاءُ عملها إلا في ضرورة شعر نحو قوله:
رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلَهْ
كدتُ أقضي الغداةَ من جَللهْ
يريد: رُبَّ رسم دارٍ. وقولِ الآخر:
لاهِ ابنُ عَمكَ، لَا أفضلتَ في حسبٍ

عنّي ولا أنتَ دَيّاني فَتخزُوني
يريد: للَّهِ ابنُ عَمكَ، فحذف اللام وأبقى عملها.
ومما جاء من ذلك نادراً في الكلام قولهم: خيرٍ عافاكَ اللَّهُ، وقولهم: لاهِ أنتَ، يريدون: للَّهِ أنتَ وبخيرٍ عافاكَ الله. ولا يقاس شيء من ذلك.
وإنّما لم يجز إضمار الخافض وإبقاءُ عمله كما يجوز ذلك في الناصب والرافع لأن الخافض أضعف لأنّه مختص بالأسماء فليس له تصرف الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال.
والخافض أبداً لا يكون إلاّ من قبيل الحروف في اللفظ أو في النية، لأن غلامَ زيدٍ، في نية غلامٌ لِزيدٍ، والحروف أضعف في العمل من الأفعال. وأيضاً فإن الحروف لا تعمل الخفض إلاّ بواسطة الفعل أو ما في معناه، ألا ترى أنّك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ، فإنّما خفضتَ زيداً بمررتُ بواسطة الباء. فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفاً لم يُتصرّف فيها لذلك.

وإذا قد فرغ من ذكر حروف الخفض وأقسامها فينبغي أن تُبيّن معانيها فأما منْ فتكون زائدة ولابتداء الغاية والتبعيض. وزعم بعض النحويين أنّها تكون لانتهاء الغاية كإلى.
فأما الزائدة فإنها لا تزاد عند البصريين إلاّ بشرطين، أحدهما: أن يكون الاسم الذي تدخل عليه نكرة. والآخر: أن يكون الكلام نفياً نحو: ما جاءني من أحدٍ. أو نهياً نحو: لا تَضرِبْ مِنْ رجلٍ. أو استفهاماً نحو: هل جاءَكَ من رجلٍ؟
وزعم بعض البصريين أن الشرط يجري مجرى النفي والنهي والاستفهام، نحو: إنْ قامَ من رجلٍ قام عمروٌ، ويكون معنى هذه الزيادة استغراق الجنس أو تأكيد استغراقه. فمثال كونه لاستغراق الجنس: ما جاءَني من رجلٍ ألا ترى أنّك إذا قلت ما جاءني رجلٌ احتمل الكلامُ ثلاثة معانٍ أحدها أن تكون أردتَ أن تنفي رجلاً واحداً وكأنّك قلت: ما جاءَني واحدٌ بل أكثرُ. والآخر: أن تكون أردت ما جاءني رجلٌ في نفاذه وقوته بل جاء الضعفاءُ.
والآخر: أن تكون أردت ما جاءني من جنس الرجال أحدٌ لا ضعيفٌ ولا قوي ولا واحدٌ ولا أكثرُ.
فإذا أدخلتَ «منْ» زال الاحتمال وكان المعنى: ما جاءني من جنس الرجال أحدٌ. فهي هنا لاستغراق الجنس. فإذا قلت: ما

جاءني من أحدٍ، كانت مِنْ هنا لتأكيد استغراق الجنس، لأنَّ أحداً يقتضي الاستغراق وإن لم تدخل عليه من.
وإنما أهل الكوفة فلا يشترطون فيها أكثر من دخولها على النكرة وأجازوا زِيادتها في الواجب وحكوا في ذلك: قد كانَ مِنْ مطرٍ، وقد كان مِنْ حديثٍ فَخَلِّ عَنّي، التقدير عندهم: قد كان مطرٌ، وقد كان حديثٌ فخلِّ عنّي وهذا لا حجة لهم فيه، لاحتمال أن تكون مِنْ مُبعِّضة ويكون التقدير: قد كان كائنٌ من مطرٍ، وقد كان كائن من حديثٍ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وإن كانت غير مختصة. وقد تقدم في باب النعت أن ذلك يحسن في الكلام مع مَنْ.
وأما الأخفش فلم يشترط في زيادتها شيئاً بل أجاز زيادتها في الواجب وغيره وفي المعارف والنكرات فأجاز: جاءني من زيدٍ: واستدل على ذلك بقوله تعالى: {يَغْفِرْ لَكُمْ مّن ذُنُوبِكُمْ} (الأحقاف: 31). ألا ترى أن المعنى يغفرْ لكم ذنوبكم لا بعضَها لأن ذلك خطاب لمن يؤمن من الكفار، قال عليه السلام: الإيمان يَجُبُّ ما قبله. أي يُذهِبُ حكمَهُ ويُبطِلُه، فالمغفور إذن لمن آمن منهم جميعُ ذنوبِهم لا بعضها.
وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن تكون من مُبَعِّضه ويكون ذلك ممّا حذف فيه الموصوف وقامت الصفة مقامه، فكأنه قال: يغفرْ لكم جُملة من ذنوبِكم وذلك أن المغفور لهم بالإيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الإسلام من الذنوب وما تقدّم لهم من الذنوب في حال الكفر بعضُ ذنوبِهم.

على أن أهل البصرة قد يجيزون زيادتها في الواجب وفي المعرفة في ضرورة الشعر:
نحو قوله:
أمهَرْتُ مِنها جُبّةً وتَيْساً
يريد: أمهرتُها. وإنما يشترطون الشرطين المذكورين في فصيح الكلام. فإن قيل: فهل الشرطان الملتزمان عند أهل البصرة في زيادة مِنْ لأمرٍ أوجب ذلك أم لمجرد ورود السماع على حسب ما ذكروه؟
فالجواب: إن التزام الشرطين المذكورين له ما أوجبه، أمّا التزام التنكير فلأن المفرد الواقع بعد مِنْ الزائدة في معنى جميع، لأنّكَ

إذا قلت: ما قامَ من رجُلٍ فقد نفيتَ القيامَ عن جنس الرجال والمفرد لا يكون في معنى جميع إلا إذا كان نكرة نحو قول العرب: عندي عشرونَ رجلاً، فرجلاً واقع موقع رجال، لأنّه نكرة ولو كان معرفة لم يجز ذلك، فأما قوله:

في حَلقِكُم عَظمٌ وقد شجينا

فوضع حلقكم في موضع حلوقكم وهو معرفة. وقوله:

بها جِيَفُ الحَسْرى فأمّا عظامُها

فبيضٌ وأمّا جلدُها فصليبُ

يريد جلودها، فأوقع جلدها موقع جلودها وهو معرفة، فضرورة لا يلتفت إليها.

وأما التزام كون الكلام غير موجب فلأنك إذا قلت: ما جاء من رجلٍ، فقد نفيت أن يجيئك رجل واحد، وقد نفيت أيضاً أن يجيئك أكثر من واحد، ولو قلت على هذا: جاءَ مِنْ رجُلٍ، لزمك أن يكون قولك: من رجلٍ، على حَدّهِ بعد النفي فتكون كأنك قلت في حين واحد: جاءَني رجلٌ وحدَهُ ولم يجئني رجلٌ وحدَهُ بل أكثر من رجل واحد، وذلك متناقض لأنّه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب وهو مجيء الرجل وحده مع غيره، ولا يلزم ذلك في غير الواجب إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب، ألا ترى أنّك تقول: ما زيدٌ أبيضَ ولا أسودَ، ولو قلت: زيدٌ أبيضُ وأسود، لم يتصور ذلك.

وحجة من أجاز زيادة من في الشرط في نحو: إنْ ضَربتَ مِنْ رجلٍ ضَرَبَكَ، أن الشرط غير واجب، ألا ترى أنّكَ إذا قلت: إن ضربتَ زيداً ضَرَبَكَ، أنَّ الضرب غير واقع كما أنّه كذلك في قوله: ما ضربتُ زيداً. والصحيح أنّه لا يجوز ذلك لأنك إذا قلت: إن ضربتَ زيداً ضَرَبَكَ فالضرب وإن لم يكن واقعاً فهو مفروض الوقوع ولا يمكن أن يفرض إلا ما لا تناقض فيه. ألا ترى أنّك لو قلت: إنْ قامَ من رجلٍ قامَ عمروٌ، كان معناه: إن قُدّر وقوع هذا الخبر الذي هو قامَ مِن رجلٍ، قام عمرو. وقام من رجلٍ لا يمكن وقوعه لما ذكرناه من أنّه يلزمه أن يقوم الرجل وحدَه مع غيره في حينٍ واحد. فلذلك لا يمكن تقديره، وليس كذلك النفي والنهي والاستفهام، فلذلك لم تجز زيادة من إلا في الأماكن الثلاثة.

والمواضع التي تزاد فيها مِنْ: المبتدأ، نحو: هل مِنْ أحدٍ قائمٌ؟ والفاعل نحو: ما جاءَني مِنْ أحدٍ، والمفعول الذي سُمّي فاعله أو لم يُسَّم نحو: ما ضربتُ من أحدٍ أو ما ضُرِبَ من رجُلٍ. ولذلك لُحّنَ الحسن بن هانىء في قوله:

كأنَّ صُغرى وكبرى من فواقعها
حصباءُ درّ على أرضٍ من الذهبِ

فزاد مِنْ في الواجبِ وفي غير الأماكن التي ذكرنا.

والذي حمل على ادعاء زيادة من في هذا البيت أنَّ فُعلى التي للمفاضلة لا تستعمل إلا بالألف واللام أو مضافة، فوجب أن تكون صُغرى مضافة لفواقعها ومن زائدة.

وأما التي تكون لابتداء الغاية فإنها لا تدخل إلا على ما عدا الزمان من مكان أو غيره. فمثال كونها لابتداء الغاية في المكان: سِرت من الكوفة إلى البصرةِ إذا أردتَ أن السير كان ابتداؤه من الكوفة وانتهاؤه إلى البصرة.

ومثال كونها لابتداء الغاية في غير المكان قوله: ضَربت مِنَ الصغيرِ إلى الكبيرِ. إذا أردتَ أنّك ابتدأت بالضرب من الصغير وانتهيت به إلى الكبير. ومن هذا قولهم:

زيدٌ أفضل من عمروٍ. وإنّما أردت أن تُعلم أن زيداً يُبتدأ في تفضيله من عمرو ويكون الانتهاء في أدنى من فيه فضل. إذ العادة أن يبتدىء التفضيل مما يقرب من الشيء ويدانيه في الصفة التي تقع فيها المفاضلة.

وزعم الكوفيون أيضاً أنّها تكون لابتداء الغاية في الزمان واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: {لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ} (الروم: 4). ألا ترى أن قبلُ وبعدُ ظرفا زمان وقد دخلت عليهما من، ومن ذلك قوله تعالى: {لَّمَسْجِدٌ أُسّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ} (التوبة: 108). فأول يوم زمان وقد دخلت عليه من. ومن ذلكَ قول الشاعر:

من الصبح حتّى تغربَ الشَمسُ لا ترى
من القومِ إلاّ خارجيّاً مسّوما

فأدخل مِن على الصبح وهو زمان. وكذلك قول الآخر:

أتعرِفُ أم لا رسمَ دارٍ مُعَطَّلاً
من العامِ تلقاهُ ومن عامِ أوّلا

فأدخل مِن على العام، وهو زمان أيضاً. وقول الآخر:

كأنّهما مِلانِ لم يَتغيّرا

وقد مَر للدارَينِ من دارِنا عُصرُ
فأدخل من على الآن، وقول زهير:
لِمَنِ الديار بقُنّةِ الحَجْرِ
أَقَوِيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهرِ
فأدخل من على حجج ودهر وهما اسما زمان.h
ولما رأى الفارسي كثرةَ مجيء هذا ارتاب فيه فقال: ينبغي أن يُنظر فيما جاءَ من هذا، فإن كثر قيس عليه وإن لم يكثر تُؤوّل.

والصحيح أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس، بل لم يجيء من ذلك إلاّ هذا الذي ذكرناه إذ لا بال له إن كان شذ فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف، كأنه قال: من تأسيس أول يوم. فمن داخلة في التقدير على التأسيس وهو مصدر. وكأنه قال: من مرّ حجج ومن مرِ دهر. والمرّ مصدر يسوغ دخول مِن عليه. ومن طلوع الصبح ولذلك قابله بقوله: حتى تغرب الشمس، والطلوع مصدر. ومِن تقدُّم العام ومن تقدم عامِ أوّلَ. وكأنّه قال من بناء الآن أي ممّا بُني الآن أو أحدِثَ الآن.
وأما قبل وبعد فليسا بظرفين في الأصل وإنّما هما صفتان فكأنّك إذا قلت: سرت قبلَكَ أو سرت بعدَكَ، أصله: سرت زماناً قبلكَ أي قبل زمانِك وسِرت زماناً بعدَكَ، فلما لم يتمكنا في الظرفيّة جاز دخول من عليهما.
وأما التي للغاية فهي تدخل على ما هو محل لابتداء الفعل وانتهائه معاً. وكذلك أخذته من زيد، زيد أيضاً هو محل ابتداء الأخذ وانتهائه معاً.
وأما التي زعم النحويون أنها تكون لانتهاء الغاية فنحو قولك: رأيتُ الهلال من داري من خلل السحاب. وابتداء الرؤية وقعت من الدار وانتهاؤها من خلل السحاب. وكذلك قولك: شَممتُ من دارِي الريحانَ من الطريق. فابتداءُ شمّ الريحان من الدار وانتهاؤه إلى الطريق.
وهذا وأمثاله لا حجة لهم فيه لأنه يحتمل أن يكون كلٌّ واحد منهما لابتداء الغاية فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول. ألا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل إنّما كان في داره وابتداء وقوع الرؤية بالهلال إنّما كان في خلل السحاب، لأن الرؤية إنما وقعت بالهلال

وهو في خلل السحاب. وكذلك ابتداء وقوع الشم إنما كان من الدار وابتداء وقوعه بالريحان إنّما كان من الطريق لأن الشمّ إنّما يسلّط على الريحان وهو في الطريق. ونظير ذلك ما جاء في بعض الأثر وهو كتاب أبي عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام الغوثَ الغوثَ. وأبو عبيدة لم يكن في وقت كتبه إلى عمر بالشام بل الذي كان بالشام عمر، فقولنا: بالشام، ظرف للفعل بالنظر إلى المفعول، لأنَّ الكتب إلى عمر إنّما كان وعمر بالشام.
ومن الناس من جعل من الثانية لابتداء الغاية، إلا أنّه جعل العامل فيها محذوفاً كأنه قال: رأيتُ الهلالَ من داري ظاهراً من خلل السحاب. فجعل منْ لابتداء غاية الظهور لأنَّ ظهور الهلال بدا من خلل السحاب وكأنّه قال أيضاً: شممتُ الريحانَ من داري كائناً من الطريق. فمن الثانية لابتداء غاية الكون. وهذا الذي ذهب إليه باطل عندي، لأنه قد تقدّم في باب المبتدأ والخبر أنَّ المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه إنّما يكون مما يناسب معناه الحرف، ومن الابتدائية لا يُفهم منها الكون ولا الظهور فلا ينبغي أن يجوز حذفهما منه.

والذي زعم أنَّ من لتبيين الجنس استدلَّ على ذلك بقوله تعالى: {فَاجْتَنِبُواْ الرّجْسَ مِنَ الأَوْثَـنِ} (الحج: 30). ألا ترى أنَّ الأوثانَ كلّها رجس. وإنّما أتيت بمنْ ليبين ما بعدها الجنس الذي قبلها، فكأنّك قلت: اجتنبوا الرِجسَ الذي هو الأوثان، أي اجتنبوا الرجسَ الوثنيَّ.
واستدلَّ أيضاً بقوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءامَنُواْ مِنْكُمْ} (النور: 55). لأنَّ المعنى عنده: وعدَ اللَّهُ الذين آمنوا الذين هم أنتم. لأنَّ الخطاب إنّما هو للمؤمنين، فلذلك لم يتصور أن تكون من تبعيضيّة. وكقوله: {وَيُنَزّلُ مِنَ السَّمَآء مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ} (النور: 43). أي من جبالٍ هي بردٌ لأنَّ الجبالَ هي البَردُ لا بعضُها. ولا حجة لهم في شيء من ذلك. أما قوله تعالى: {فَاجْتَنِبُواْ الرّجْسَ مِنَ الأَوْثَـنِ}. فهو يتخرَّج على أن يكون المراد بالرجس عبادة الوثن، فكأنه قال: فاجتنبوا من الأوثانِ الرجسَ الذي هو العبادة، لأن المحرَّم من الأوثانِ إنّما هو عبادتها.
إلا أنّه قد يتصوَّر أن يستعمل الوثن في بناء أو غيرِ ذلك مما لم يحرّمه الشارع، وتكون من غاية مثلها في قوله: أخذتُه من

التابوتِ. ألا ترى أن اجتنابِ عبادة الأوثان ابتداؤه وانتهاؤه في الوثن وكذلك قوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءامَنُواْ مِنْكُمْ}، قد تكون من مُبَعّضَة ويُقدَّر الخطاب عاماً للمؤمنين وغيرهم وكذلك قوله تعالى: {وَيُنَزّلُ مِنَ السَّمَآء مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ}. قد يتصور أن تكون من فيه مُبعضة ويكون المعنى مثله إذا جعلت من لتبين الجنس، وذلك بأن يكون قوله تعالى: {مِن جِبَالٍ} بدلاً {مّنَ السَّمَآء}. لأنَّ السماء مشتملة على الجبال التي فيها كأنّه قال: وينزّل من جبالٍ في السماء، ويكون من بَرَدٍ بدلاً من الجبال بدل شيء من شيءٍ، كأنّه قال: {وينزل من برد في السماء} ويكون من قبيل ما أُعيد فيه العامل مع البدل مثل قوله تعالى: {قَالَ الْمَلأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءامَنَ مِنْهُمْ} (الأعراف: 75). فإذا أمكن أن يُخرَّج جميع ما أوردوه على ما ثبت واستقرّ في مِنْ كان أولى من أن يُثبَتَ لها معنى لم يستقر فيها وهو التبيين.

وأما الباء فتكون زائدة وغير زائدة. فالزائدة تنقسم قسمين: زائدة بقياس وزائد بغير قياس، فالزائدة بقياس هي الزائدة في خبر ليس وما، نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ وما زيدٌ بقائمٍ. وفي حسبُك إذا كان مبتدأ نحو: بِحَسبِكَ زيدٌ. أي حسبُكَ زيدٌ. وفاعل كفى ومفعوله. فمثال زيادتها في فاعل كفى قوله تعالى: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً} (الرعد: 43) أي كفى اللّهُ شهيداً، ومثال زيادتها في مفعول كفى قول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا
حُبُّ النَبّيّ مُحَمّد إيّانا

أي فكفانا حبُّ النبيّ محمّدٍ إيانا فضلاً على مَنْ غيرُنا.

فهذه الأماكن تنقاس فيها زيادة الباء لكثرة وجود ذلك في كلامهم. وما عدا ذلك مما الباء فيه زائدة فزيادتها فيه على غير قياس نحو زيادتها في فاعل «يأتي» من قوله:

ألم يأتيك والأنباء تَنمِي
بما لاقَتْ لبونُ بني زيادِ

يريد ألم يأتِكَ ما لاقت لبون بني زياد، لقلّةِ ما جاء من ذلك. إلا أنَّ أحسنه أن يكون ما زيدت فيه الباء قد توجّه عليه النفي في المعنى نحو قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ اللَّهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَـوتِ

وَالأَرْضِ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِ الْمَوْتَى} (الأحقاف: 33). فَزاد الباء في خبر أن وهو قادر، لما كان النفي متوجهاً عليه في المعنى، لأنَّ معنى الكلام أو ليس اللَّهُ بقادرٍ.
وغير الزائدة تكون لمجرّد الإلصاق والاختلاط والاستعانة والسبب والقسم وللحال وبمعنى في وللنقل.
وزعم بعض النحويين أنها تكون للتبعيض وبمعنى عَن. وذلك باطل لما يُبيّنُ بعدُ إن شاء الله تعالى.
فمثال كونها للنقل بمنزلة الهمزة: قمتُ بزيدٍ، يريد أقمتُ زيداً، فيصير الفاعل مفعولاً وذلك لا يكون إلاّ في كلّ فعلٍ غير متعدّ.
وهي عندنا بمعنى الهمزة خلافاً للمبرد فإنّه يفرق بينهما في المعنى، فإذا قلت: أقمتُ زيداً، فالمعنى جعلته يقوم ولا يلزمك أن تقوم معه، وإذا قلت: قمتُ بزيدٍ، فالمعنى جعلته يقوم وقمتُ معه، فما بعد الباء يشترك عنده مع الفاعل فعله. وليس كذلك المفعول المنقول بالهمزة.
ورد بعضهم عليه ذلك بقوله تعالى: {وَلَوْ شَآء اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـرِهِمْ} (البقرة: 20). ألا ترى أن الله تعالى لا يوصف بأنه ذهب مع سمعهم وأبصارهم.
وهذا لا يلزم أبا العباس، لاحتمال أن يكون فاعل ذَهَب «البرق»، أي لذهبَ البرق مع سمعهم وأبصارهم، ويحتمل أن يكون فاعل «ذهبَ» الله تعالى ويكون الله تعالى قد وصف نفسه على معنى يليق به سبحانه كما وصف نفسه سبحانه بالمجيء في وقوله: {وَجَآء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً } (الفجر: 22).
والذي يبطل ما ادعاه أبو العباس من التفرقة بين الباء والهمزة قوله:

ديارَ التي كانت ونحن على مِنى
تَحِلُّ بنا لولا نَجاءُ الركائبِ

أي تَحِلُّنا، ألا ترى أن المعنى: تصيّرنا حلالاً محرمينَ وليست هي داخلة معهم في ذلك لأنّها لم تكن حراماً فتصير حلالاً بعد ذلك.
ولكن الباء بمعنى الهمزة لا يتصوَّر الجمع بينهما، فلا تقول: أذهبتُ بزيدٍ ولا أقمت بعمروٍ، لأنّك لو فعلتَ ذلك كانَ أحد الحرفين لا معنى له، ألا ترى أنّك إذا قدرت النقل لأحدهما كان الآخر غير ناقل.

فإن قيل: فكيف جاز قوله: تُنبِت بالدهنِ. في قراءةَ من ضمَّ التاء، وتُنبِت مضارع أنبتَ والهمزة في أنبتَ للنقل فكيف جاز الجمع بينها وبين الباء وهي للنقل؟ بل كان ينبغي أن يقال تُنبِت الدهنَ أو تَنبُت بالدهنِ. فالجواب: إن ذلك يتخرج على ثلاثة أوجه.
أحدهما: أن تكون الباء زائدة على غير قياس، كأنّه قال: تُنبِت الدهنَ، فتكون بمنزلتها في قوله:
نَضرب بالسيفِ ونرجو بالفَرجْ
يريد: نرجو الفرج.
والآخر أن تكون الباء للحال، فكأنّه قال: تُنبِتُ ثَمرتَها وفيها الدُهنُ، أي في هذه الحال، أو وفيه الدَهن أي وفي الثَمرِ الدُهنُ فيكون الحال إما من ضمير الفاعل أو من المفعول المحذوف لفهم المعنى وهو الثمر.
والثالث: أن يكون أنبتَ بمعنى نَبَتَ لأنّه يقال نَبَتَ البقلُ وأنبت البقل بمعنى واحد كما يقال: تَنبُتُ بالدُهنِ، فكذلك يقال: أنبتَتْ بالدُهنِ.
ومثال التي لمجرد الإلصاق والاختلاط قوله: مسحتُ برأسي، تريد ألصقتُ المسح برأسي، من غير حائل بينهما. والإلصاق هنا حقيقة لأنَّ المراد بالآية اتصال المسح بالرأس من غير حائل بينهما. وقد يكون الإلصاق مجازاً نحو قولك: مررت بزيدٍ، ألا ترى أنَّ المرور بزيد وإنما التصق بمكان يقرب من زيد فجُعِل كأنه ملتصق بزيد مجازاً.
ومثال كونها للاستعانة: كتبتُ بالقلمِ وبريتُ بالسِكين، وكذلك كل ما يدخل على الأدوات الموصلة إلىَ الفعل، ألا ترى أن ما بعد الباء هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع الفعل بالمفعول، والقلم هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع الكتابة بالقرطاس، والسكين هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع البَريْ بالقلم.
ومثال كونها للسبب قولك: أخذتُ بزيدٍ ديناراً، وأمثال ذلك مما دخلت فيه الباء على ما وقع الفعل بسببه.
والفرق بين باء السبب وباء الاستعانة أنَّ باء السبب لم تدخل على شيء وصل به الفعل إلى المفعول، ألا ترى أنّك وصلت إلى أخذ الدينار بنفسك من غير واسطة إلاّ أنّك أوقعت ذلك الأخذ بسبب زيد، وباء الاستعانة كما تقدم إنما تدخل على الأدوات لوصل الفعل إلى المفعول.

ومثال كونها للحال: جاء زيدٌ بثيابِهِ، أي ملتبساً بثيابه، وجاء زيدٌ بنفسِهِ، أي منفرداً بنفسه. وإنّما سُمِّيت باء الحال لأنها قد حذف معها الحال لفهم المعنى ونابت منابه، فلنيابتها مع ما بعدها مناب الحال سُمِّيت باء الحال.
ومثال كونها للقَسم: باللَّهِ ليقومَنَّ زيدٌ. وكذلك الباء أوصلت فعل القسم إلى المُقَسمِ به، وقدا ستوفى حكمها في باب القسم.
ومن جعل الباء للتبعيض استدل على ذلك بقول العرب: أخذتُ بثوبِ زيدٍ. ومعلوم أنَّ الأخذ إنما كان ببعض الثوب. وحمل على ذلك قوله تعالى: {وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ} (المائدة: 6)، فزعم أن مسح بعض الرأس يُجزِي.
وهذا الذي ذهب إليه من أن الباء تعطي التَبيض فاسد، بل التبعيض هنا مفهوم من معنى الكلام، وإنما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب، وقد علم أنَّ اليد لا تختلط بجميع الثوب، كما أنك إذا قلت: شربتُ ماءَ البَحرِ، إنّما تريد شربتُ بعضَ ماءِ البحرِ، فكما أنَّ التبعيض هنا لم يفهم من حرف فكذلك هو في قولهم: أخذتُ بثوبِه، وإنّما يقال إن الحرف يعطي معنى إذا كان المعنى لا يفهم إلا من الحرف نحو قولك: قبضتُ من الدراهم، ألا ترى أنَّ التبعيض إنما فُهم من «مِنْ» بدليل أنّك لو قلت: الدراهم، وأسقطت من لارتفع التبعيض وكان المقبوض جميع الدراهم، وأنت لو قلت: أخذت الثوب، وأسقطت الباء لعُلِم أنَّ الأخذ إنما كان في بعضِ الثوب إذ اليد لا تُحيط بجميع أجزاء الثوب.
وكذلك أيضاً من جعلها بمعنى عن استدل على ذلك بأنّك تقول: سألتُ بهِ، بمعنى سألتُ عنهُ، قال الله تعالى: {فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً} (الفرقان: 59)، أي عنه، وقال الشاعر:
فإن تسألوني بالنِساءِ فإنّني
بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ
أي عن النساء.
ولا حجة في شيء من ذلك، لأنه قد يتصوَّر أن تكون الباء للسبب، لأنّك إذا سألت عن شيء فقد أوقعتَ السؤال بسبب ذلك الشيء، فكأنه قال: فإن تسألوني بسببِ النساءِ.
فإن قيل: سألتُ بسببِ كذا، لا تدري هل السؤال عن ذلك الشيء الذي دخلت عليه الباء أو عن غيره بسببه، وأنت إذا قلت: سألت عنه فإنّما السؤال عن الذي دخلت عليه عن. فالجواب:

إنّهم إذا فعلوا ذلك أعني جعلوا الباء للسبب وحذفوا المسؤول عنه فلا بد من أن يكون في الكلام ما يدلّ على المحذوف، فقوله: فإن تسألوني بسبب النساء، معلوم أنَّ السؤال المسؤول عن النساء بدليل قوله: بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ.

وكذلك فاسأل بهِ خبيراً، أي فاسأل بسببه خيبراً، لأنَّ طلب السؤال منها عام فكأنّه قال: إذا سألتَ بسببه عن شيء فقد وقعت بسؤالك على خبيرٍ به.
وقد يتخرج ذلك على وجهٍ آخر، وهو أن يكون الفعلُ مضمّناً معنى فعل يصل بالباء فيعامل معاملته، فكأنه قال: فإن تطلبوني بالنساء أي بأخبارِهنَّ، وكأنه قال: فاطلُبْ بهِ خبيراً، لأنَّ السؤال طلبٌ في المعنى.
فإن قيل: فكما تجوّزون أن يكون الفعل في معنى فعل آخر فهلاّ جعلتم الحرف في معنى حرف آخر فتكون الباء بمعنى عن؟
فالجواب: إنَّ التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف، وأيضاً فإنّك إذا حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ وهو كون الفعلين بمعنى واحدٍ، وإذا جعل حرف بمعنى حرف آخر لم يكن لذلك مسوغ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد.
وأما حتى الجارة فإنّها لانتهاء الغاية، ولا يخلو أن يكون ما بعدها جزءً مما قبلها أو لا يكون، فإن لم يكن ما بعدها جزء مما قبلها فإنَّ الفعل غير متوجه عليه، وذلك نحو قولك: سرتُ حتى الليل، فالسير غير واقع في الليل، فإنَّ الليل لم يتقدمه ما يكون جزءً منه.
وإن كان ما بعدها جزءً مما قبلها فلا يخلو أن تقترن به قرينة تدل على أنّه داخلٍ (مع) ما قبلها في المعنى أو خارج عنه أو لا تقترن به قرينة أصلاً.
فإن اقترنت به قرينة كان المعنى على حسبها. فإذا قلت: صمتُ الأيام حتى يومِ الفِطرِ، كان يوم الفطر غير داخل في الصوم، لأنَّ يوم الفطر لا يجوز صيامه وإذا قلت صمتُ الأيامَ حتى يومِ الخميسِ صمتُه، فقولك: صمته، يدل على أنَّ يوم الخميس داخل مع ما قبله من الأيام في الصيام.
فإن لم تقترن به قرينة كان داخلاً فيما قبله وذلك نحو قولك: صمتُ الأيام حتى يومِ الخميس، فيوم الخميس داخل مع ما

تقدمه من الأيام في الصيام. وإنّما كان ـــ إذا لم تقترن به قرينة ـــ على ما ذكرنا من دخول ما بعدها في معنى ما دخل فيه ما قبلها، لأنّه إذا اقترنت به قرينة كان الأكثر في كلامهم أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها، فحمل ـــ إذا لم تقترن به قرينة ـــ على الأكثر. وأيضاً فإنهم جعلوها جارة بمنزلتها عاطفة، فكما أنّها إذا كانت عاطفة شركت ما بعدها مع ما قبلها فكذلك يكون ما بعدها إذا كانت جارة إلا أن يقترن (به) قرينة: تُبيّن أنّها بخلاف ذلك.
وأما إلى فإنّها أيضاً لا يخلو أن تقترن قرينة بما بعدها أو لا تقترن. فإن اقترنت به قرينة تدل على أنه داخل فيما قبلها أو خارج عنه كان على حسب القرينة. وذلك نحو قولك: اشتريتُ الشُقّة إلى طرفها. والطرف داخل في الشراء لأن العادة قد جرت بأن لا يشتري الإنسان شُقةً من غير أن يكون الطرف داخلاً في الشراء.

وكذلك قوله: اشتريت الفدَّان إلى الطريق. فالطريق غير داخل في الشراء لأنّه معلوم أنَّ الطريق ليس مما يباع.
فإن لم تقترن به قرينة فإنَّ في ذلك خلافاً بين النحويين. فمنهم من ذهب إلى أنَّ ما بعدها داخل فيما قبلها. ومنهم من ذهب إلى أنَّ ما بعدها غير داخل فيما قبلها. وذلك نحو قولك: اشتريتُ هذا المكانَ إلى الشَجَرَةِ.
فمنهم من ذهب إلى أنَّ الشجرةَ داخلة في الشراء. ومنهم من ذهب إلى أنَّ الشجرةَ غير داخلة (في الشراء).
والصحيح أنّها غير داخلة (في الشراء) وعلى ذلك أكثر المحققين من النحويين. وذلك أنّه إذا اقترنت قرينة بما بعدها فإن الأكثر في كلامهم أن يكون ما بعدها غير داخل فيما قبلها وقد يكون بخلاف ذلك، فإذا عري ما بعدها عن القرينة وجب الحمل على الأكثر.
وأيضاً فإنّها لانتهاء الغاية، فإذا قلت: اشتريتُ المكانَ إلى الشجرةِ، فما بعدها الذي هو الموضع الذي انتهى إليه المكان المشترى فلا يتصوّر بذلك أن تكون الشجرة من المكان المشترى، لأنَّ الشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء. فكيف يُتصور أن تكون الشجرة هي التي انتهى إليها المكان مع أنّها بعضه، إلاَّ أن يتجوز في ذلك فيجعل ما قرب من الانتهاء انتهاء.

فإذا لم يتصوَّر أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها إلا مجازاً وجب أن يحمل على أنّه غير داخل فيما قبلها، لأن الكلام لا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة، إلا أن يكون في الكلام كما تقدم قرينة، فتكون تلك القرينة مُرجحّة لجانب المجاز على جانب الحقيقة.
وأمّا رُبَّ: فمعناها عند المحقّقين من النحويين التقليل. فإذا قلت: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، فكأنّك قلت: قد لقيتُ من صنفِ الرجالِ العلماءَ وليس مَنْ لقيتهُ بالكثيرِ. ومثال ذلك قوله:
ألا ربَّ مولودٍ وليسَ لهُ أبٌ
وذي وَلَدٍ لمَ يَلْدَه أبوانِ
وذي شامةٍ غَراءَ في حُرّ وجهِهِ
مجلّلةٍ لا تنقضي لأوانِ
فالمولود الذي ليس له أبٌ عيسى عليه السلام، والذي له ولد ولم يلده أبوان هو آدم عليه السلام، وصاحب الشامة هو القمر، شبه الكلف الذي يظهر فيه المسمى أرنب القمر بالشامة، ألاَّ ترى أنَّ رُبَّ في جميع هذا دخلت على ما هو واحد ولا ثاني له. فدلَّ ذلك على أنَّها للتقليل.
وزعم بعض النحويين أنّها قد تكون للتكثير وذلك في موضع المباهاة والافتخار. نحو قوله:
فيا رُبَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ

بآنسةٍ كأَنَّها خَطُّ تِمثالِ
وقوله:
فيا ربَّ مكروبٍ كررتُ وراءَهُ
وعانٍ فككتُ الغُلَّ عنهُ فَفَدّاني
ألا ترى أنَّه إنّما يريد أنَّه لها أياماً ولياليَ كثيرة وكثر منه فكُّ الأسرى وكرهُ وراءَ المكروبين، وهذا وأمثاله لا حجة لهم فيه، لأنَّ رُبَّ في هذه الأماكن وأمثالها للمباهاة والافتخار، والمباهاة لا (تُتصوَّر إلاّ) مما يقلّ نظيره من غير المفتخرِ، إذ ما يكثر من المفتخرِ وغيره لا يتصوَّر الافتخار به فتكون رُبَّ في هذه الأماكن التي للمباهاة والافتخار للقليل النظير فكأنَّه قال: الأيام التي لهوتُ فيها والليالي يقل وجود مثلها لغيري، فكأنّه قال: الأسرى

الذي فككت والمكروبون الذي كررتُ وراءهم من الكثرة بحيث يقلّ فكُّ غيري لهم.
ويمكن أيضاً أن يريد أَنَّ هذه الأشياء التي يفتخر بها هي وإن كانت قد وقعت كثيراً من المفتَخِر فإنّها بالنظر إلى شرف هذا المفتخر وجلالته قليلة.
فإن قيل: ولعلَّ هذا المقصود بربَّ إنّما هو المباهاة والافتخار وانجرّ التقليل إذ لا يتصور الافتخار إلا بما يقلّ نظيره كما ذكرنا، فالجواب أَنْ تقول: الذي يدل على أَنَّ رُبَّ إنّما وقعت للمباهاة من حيث يكون فيها التقليل أَنَّ رُبَّ إذا كانت لغير مباهاة وافتخار إنّما تكون للتقليل في كلامهم فوجب فيها إذا كانت للافتخار أن تكون على حسبها إذا كانت لغير افتخار من إرادة التقليل بها.g
وأيضاً فإن المفرد بعد رُبَّ يكون في معنى جمع، ألا ترى أن قوله:
فيا رب يومٍ قد لهوت وليلةٍ
..
لم يرد بيوم وليلة واحداً بل المراد أيامٌ وليالٍ، والمفرد لا يكون في معنى جمع إلا إذا اقترن به لفظ عموم نحو: كلُّ رجلٍ، أو يقع تمييزاً في نحو: عشرين رجلاً، أو في نفي نحو: ما قام رجلٌ، أو في تقليل نحو: قلّ رجلٌ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ، أَلا ترى أن رجلاً في: قل رجلٌ، يراد به العموم ولولا ذلك لما ساغ الاستثناء منه، فلولا أن رب للتقليل لما كان المفرد بعدها في معنى جمع.
قال أبو العباس المبرد: النحويون كالمجمعين على أَنَّ ربَّ جواب لكلام متقدم، فإذا قلت: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، هو جواب لمن قال: هل لَقِيتَ رجلاً عالماً؟ أو من قُدِّرَ سؤاله كذلك، فتقول له: رب رجلٍ عالمٍ لَقيت، أي لقيت من جنس الرجال العلماءَ. إلاَّ أَنَّ ذلك ليس بالكثير. والدليل على أَنَّ رُبَّ جواب أَنَّ واو رُبَّ عاطفة نائبة عن رُبَّ، بدليل أنّها لا يدخل عليها حرف عطف، لا تقول: رُبَّ رجلٍ وثُم امرأةٍ. فإذا تبيّن أنّها عاطفة والعرب تستعملها وإن لم يتقدمها كلام فتقول: ورجلٍ أكرمتُه ابتداءً، كما قال:

وبلدةٍ ليسَ بها أنيس

دليل على أن رُبَّ جواب حتى تكون الواو قد عطفت الجواب على السؤال المتقدّم المقدر ولولا أنّها كذلك لما ساغ وقوع حرف العطف أول الكلام.
ولا بد للمخفوض بربَّ من الصفة فتقول: ربَّ رجلٍ عالمٍ لَقيت، فيكون عالماً صفة لرجل وربَّ ومخفوضها متعلقة بلقيت، وذلك أَنْ تحذف الفعل الذي تتعلّق به ربَّ لدلالة ما تقدم عليه فتقول: رب رجلٍ، وتحذف لقيت لدلالة ما تقدم عليه لأن رُبَّ كما تقدم إنّما تكون جواباً، فكأن قائلاً قال: هل لَقيت رجلاً عالماً، فتقول: ربَّ عالمٍ، وتحذف لقيت لفهم المعنى.
وإنّما لزم المخفوض بها الصفة لأنّها للتقليل، والجنس في نفسه ليس بقليل وإنّما يقل بالنظر إلى صفة ما. وقد تحذف الصفة إذا تقدَّم ما يدلّ عليها نحو قوله:
ويا رُبَّ يومٍ قد لَهوتُ وليلةٍ
بآنسةٍ كأنّها خَطُّ تِمثالِ
يريد وليلة قد لهوتُ، فحذف قد لهوت لدلالة ما تقدَّم عليه، فأما قول الأعشى:
ربَّ رفد هرقتُهُ ذلك اليومَ
وأسرى مِنْ مَعشرٍ أقيالِ
فيحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون «من معشر أقيال» في موضع الصفة كأنه قال: وأسرى كائنين من معشرٍ أقيالٍ.
والآخر: أن يكون حذف الصفة لدلالة ما تقدم عليها وهو هرقته، كأنه قال: وأسرى من معشرٍ أقيالٍ أخذتُهم، لأنَّ هراقته للرفد أخذٌ له في المعنى. والثالث: أن يكون من معشرٍ أقيالٍ، متعلقاً بأسرى ويكون في ذلك من الاختصاص ما في الصفة، لأنّهم إذا أسَروا من معشر أقيال فهم كائنون منهم، فيؤول المعنى إلى الصفة.
ولا يخفض برُبَّ إلا النكرة، لأنَّ المفرد بعدها في معنى جمع ولا يكون المفرد في معنى جمع إلا نكرة. وقد تدخل على ما لفظه لفظ المعرفة إذا كان نكرة نحو مثلك وأخواته ممّا إضافته غير محضة، ومن ذلك قوله:
يا رُبَّ مثلِك في النساءِ غريرةٍ
بيضاءَ قد متَّعتُها بطَلاقِ
فأدخل رب على مِثْل.

وقد تدخل أيضاً على ضمير النكرة نحو: ربّهُ رجلاً، وذلك أن ضمير النكرة من طريق المعنى نكرة، لأن الضمير هو الظاهر في المعنى، وإنما يكون ضمير النكرة محكوماً له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ما عرّف بالألف واللام إذا عاد على متقدم ألا ترى أنّك إذا قلت: لقيت رجلاً فضربتُه، أغنى ذلك عن أن تقول: وضربت الرجلَ المتقدّم الذكر، فلما ناب مناب اسم فيه الألف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك، فلما كان الضمير في باب رب مفسّراً بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه، لأنّهُ إذ ذاك لا ينوب مناب اسم معرف بالألف واللام، فلذلك جار أن تقول: ربّه رجلاً، وربه رجلين وربَّهُ رجالاً، ويكون الضمير مفرداً على كلّ حال استغناءً بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك.

ولا يحفظ البصريون غير ذلك. وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياساً وذلك عندنا لا يجوز، لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بتَركَ عن وَذَرَ ووَدَعَ.
وقد تدخل (أيضاً رُبَّ) على المضاف إلى ضمير غير النكرة العائد على ما تقدم إلاَّ أنّه يشترط أن يكون مباشراً فتقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه.
وإنما جاز ذلك لما ذكرناه من أن تعريف ضمير النكرة إنما هو لفظي وإنّما هو في الحقيقة نكرة، فلما كان كذلك وكان غير مباشر بل الذي باشرها هو النكرة، جاز ذلك. ولو قلت: رُبَّ رجلٍ ورُبَّ أخيهِ، لم يجز لمباشرته رُبَّ ولا تدخل على معرفة مختصةً أصلاً.
وزعم بعض النحويين أنّها تجر الاسم المعرف بالألف واللام فتقول: رُبَّ الرجلِ لقيت وأنشدوا في ذلك قوله:
ربّما الجامِلِ المؤبّلَ فيهم
وعناجيجَ بينهنَّ المِهار
فخفض الجامل. والرواية الصحيحة: الجاملُ، بالرفع على أن تكون ما في موضع اسم نكرة مخفوض برُبَّ، والجامل خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع الصلة كأنه قال: رُبَّ شيء هو الجاملُ المؤبّل.

وإن صحّت الرواية بخفض الجامل كان الجامل مخفوضاً بربَّ على تقدير زيادتها كأنّه قال: ربّما جاملٍ فيكون مثل قولهم: إنّي لأمّر بالرجلِ مِثلكَ فأكرمُه أي برجل مثلك.
وفي رُبَّ لغات: رُبَّ ورُبَ، شديدة وخفيفة (قال الحُلَيس:
أُرهيرَ إن يَشِبِ القَذالُ فإنّهُ
رُبَ هَيضلٍ مَرِسٍ لففتُ بَهيضِل)
وتلحقها تاء التأنيث فيقال: رُبَّما وَرُبَما وربّتما. فإذا لحقتها ما كانت على حكمها في خفضها النكرة إذا وقعت بعدها، ولا يجوز رفعها إلاَّ على أن تكون خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع صفة لما وما نكرة. ومن ذلك قوله:
طالعاتٌ ببطنِ فَعْرَةَ بُدنٌ
ربّما ضاعنُ بِها ومُقِيمُ
برفع ضاعن ومقيم، كأنّه قالَ: رُبَّ شيء هو ضاعنٌ ومقيمٌ.
وقد تهيئها ما للدخول على الجملة الفعلية، ويكون الفعل بعدها ماضياً لفظاً ومعنى نحو: ربّما قامَ زيدٌ، أو ماضياً معنى خاصة، نحو: ربّما يقومُ زيدٌ، تريد قام. وأمّا أن تدخل على مستقبل في اللفظ والمعنى فلا يجوز ذلك. فأما قوله تعالى: {رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ } (الحجر: 2). فأدخل رُبَّ على مستقبل في اللفظ والمعنى لأنَّ الكفار لا يودون ذلك إلا في الآخرة. فإنَّ الذي سوغ ذلك أنَّ الدار الآخرة قريبة من الدنيا إنّما هي هذه فهذه، فلذلك قال عليه السلام: بُعِثتُ أنا والساعة كهاتَينِ. إشارة إلى قربها. وما قرب وقوعه فإنَّ العرب تعامله معاملة ما استقر وقوعه، قال الله تعالى: {أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ} (النحل: 1). يريد: يأتي، لكن لقرب ذلك جعله كأنه قد وقع. والدليل على أنَّ الإتيان هنا مستقبل قوله: فلا تستعجلوه، والاستعجال لا يتصور إلا بالنظر لما يستقبل، فلذلك أوقع ربّ في قوله: ربّما يودُّ على المستقبل معاملة له معاملة الماضي لسبب ما ذكرنا من القرب.

وأجاز خلف الأحمر أن يفصل بين ربَّ وما تعمل فيه بالقسم نحو: رُبَّ واللَّهِ رجلٍ عالم لقيتُ. وذلك عندنا لا يجوز، لأنَّ حرف الجر قد ينزل من المجرور منزلةَ الحرف من الكلمة، ألا ترى أنَّ المجرور في موضع منصوب، ولذلك قد يجوز أن يحمل على موضع الباء فتقول: مررتُ بزيدٍ وعمراً، فتعامل زيد معاملة

المنصوب فكأنّك قلت: لقيتُ زيداً وعمراً، فإن جاء الفصل بين حرف الجر والمجرور في الشعر فضرورة ولا يقاس عليها نحو قوله:

مُخَلَّفةٌ لا يُستطاع ارتقاؤها
وليس إلى منها النزولِ سَبيلْ

يريد: وليس إلى النزولِ منها سبيل.

وربَّ من الحروف التي لها صدر الكلام فتقول: ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، وسبب ذلك أنها كما قد ذكرنا للتقليل، فالتقليل يجري مجرى النفي فعوملت معاملة ما يجعل له الصدر لذلك. وأيضاً فإنّها للمباهاة والافتخار مثل كم، وهي للتقليل فهي لذلك نقيضة كم لأنَّ كم للتكثير، والشيء يجري مجرى نقيضه ومجرى نظيره فعوملت لذلك معاملة كم.

وينبغي أن يعلم أنَّ الاسم المخفوض برُبَّ هو معها بمنزلة اسم واحد يحكم على موضعها بالإعراب، فإن كان العامل الذي بعدها رافعاً كانت في موضع رفع على الابتداء نحو قولك: ربَّ رجلٍ عالمٍ قامَ، فلفظ رجل مخفوض بربَّ وموضعه رفع على الابتداء. وإن كان العامل الذي بعدها متعدّياً فلا يخلو أن يكون قد أخذ معموله أو لم يأخذه. فإن كان لم يأخذه كان الاسم الذي بعد ربَّ في موضع نصب ويكون لفظه مخفوضاً نحو: ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ.

وإن كان العامل قد أخذ معموله جاز أن يحكم على موضعه بالرفع والنصب ويكون لفظه مخفوضاً نحو قولك: رُب رجلٍ عالمٍ لقيتُه، لأنَّ رب كأنّها زائدة في الاسم، فكأنك قلت: رجلٌ عالمٌ لقيته.... فكما يجوز في الرجل في هذه المسألة أن يُرفَع ويُنصبَ فكذلك يجوز في الاسم الواقع بعد ربَّ أن يحكم عليه بذلك.

فإن قال القائل: وما الدليل على أنَّ ربَّ بمنزلة حرف زائد على الاسم؟

فالجواب أن تقول: لو لم تكن كذلك لما جاز: رُبَّ رجلٍ عالمٍ ضربتُه، لأنّك لو جعلت ربَّ رجلٍ، متعلقاً بضربت لكنت قد عدَّيت الفعل إلى الاسم وإلى ضميره وذلك لا يجوز. ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: زيداً ضربتُه، على أن يكون زيداً منصوباً بضربت هذه الملفوظ بها، ولو جعلته متعلقاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر وتكون المسألة من الاشتغال لم يجز، لأنه لا يجوز في الاشتغال إضمار الفعل وإبقاء الاسم مجروراً، لا يجوز أن تقول: بزيدٍ

مررتُ بهِ، بل تقول: زيداً مررتُ به، فدلَّ ذلك على أنَّ رُبَّ كأنّها زائدةً، وكأنّك قلت: رجلٌ عالمٌ ضربتُهُ أو رجلاً عالماً ضربتُهُ، على حسب ما تنوي، فكذلك يجوز أن تقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ وغلامٍ ضربته، بالخفض على اللفظ والرفع والنصب على الموضع على حسب ما تنوي.

ويجوز أن تقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ وغلامٍ ضربتُ، بالنصب والخفض، فالخفض على اللفظ والنصب على الموضع، لأنَّك لو أسقطت رُبَّ كان الاسم منصوباً. قال امرؤ القيس:

وسِنَ كسُنَّيْقٍ سناءً وسنَّماً
ذعرتُ بمدلاجِ الهَجيرِ نَهوضِ

بنصب سنَّما عطفاً على موضع سِنَ المخفوض بواو ربَّ، لأنَّ الواو لو لم تدخل عليه لكان الاسم منصوباً بذعرتُ. ويجوز الخفض في سُنّمٍ على اللفظ.

وأما على فتكون بمعنى فوق حقيقة أو مجازاً، فمثال على بمعنى فوق حقيقة قولك: زيدٌ على الفرسِ، وعلى القَصرِ، أي فوقهما. ومثال كونها بمعنى فوق مجازاً قوله:

قد استَوى بشرٌ على العراقِ
من غيرِ سَيفٍ ودمٍ مُهراقِ

وذلك أنه قد قهر العراق ودخل تحت أمره فصار قَهرُه له ارتفاعاً منه عليه. ومما يدل على أنَّ القهر علوٌّ وارتفاع على المقهورِ إطلاقهم «تحت» في حق المقهور فتقول: فلانٌ تحتَ قَهرِ فلانٍ وتَحتَ مُلكِهِ، فإذا كان المقهور يستعمل في حقه «تحت» تبيّن استعمال العلو والارتفاع في حق القاهر.

ومن ذلك أيضاً قولهم: أعطيتُ فلاناً على أنّه ساءَ إليَّ. وذلك أنَّ المسيء من شأنه أن لا يُعطى بل يمنع ويقهر. فدخلت على لما في الكلام من معنى القهر والغلبة. وكذلك قوله:

ألا طَرَقتْ من نَحوِ بثنةَ طارِقَهْ
على أنّها معشوقةُ الدَلّ عاشِقَهُ

يريد: طارقةٌ عاشقةٌ على أنّها معشوقةُ الدَلّ، وذلك أَنَّ المعشوقة من شأنها أن تمنع ولا تقبل لقهرها لمحبها، فدخلتْ «على» لما في الكلام من معنى القهر، وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى عَن واستدل على ذلك بقوله:

إذا رَضِيَتْ عَليَّ بنو تَميم
لعَمرُ اللَّهِ أعجبَني رِضاها
معناه عندهم: رضيت عنّي.
وهذا عندنا إنّما جاز لأنَّ الرضا عطف على المرضي عنه، فكأنه قال: عطفت عَلَيَّ. وقد يتخرَّج ذلك على ما خرَّجه عليه الكسائي من أنَّ الرضى ضدَّ السخط فأجري لذلك مجراه لأنَّ الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره. فكما يقال: سخِطَ عليه فكذلك يجوز أن يقال: رَضي عليه، وإنما كان هذا أولى من جعل على بمعنى عن لأنَّ التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف. وأيضاً فإنَّ الفعل إذا عُدّي خلاف تعدّيه الذي له في الأصل كان لذلك مسوّغ وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوّغ.

وكذلك أيضاً استدلَّ على ذلك بقوله:
أرمي عليها وَهْيَ فَرعٌ أجمَعُ
يريد: أرمي عنها، وهذا لا حجة فيه لأنَّ السهم في وقت الرمي يعلو القوس فيتصور دخول «على» لذلك، وقد يتصور دخول عن لأنَّ السهم يجاوز القوس ويزول عنها. وكذلك ما جاءَ مما ظاهره أنَّ «على» فيه بمعنى عن يُتأوَّل حتى تبقى على معناها من الفوقية.
وزعمت طائفة من النحويين أنَّ على تكون بمعنى الباء واستدل على ذلك بقولهم: إركبْ على اسمِ الله، أي باسم الله، فتكون للاستعانة.
ولا حجة لهم في ذلك، لأن على يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف ويكون المجرور في موضع الحال كأنه قال: إركبْ متّكِلاً على اسمِ اللَّهِ. واستدل (على ذلك أيضاً) بقوله:
فكأنّهن رِبَابَةٌ وكأنّهُ
يَسِرٌ يَفيضُ على القِداحِ ويَصدُعُ
يريد: يفيضُ بالقِداحِ.
وهذا لا حجة فيه لأنّه قد يُضمّن يَفيض معنى يحمِلُ على القِداح، وقد يُتصوَّر أن يتعلق على القداح بيصدع، لأنه قد حُكي أنَّ يصدع

يكون بمعنى يَصيح، فكأنه قال: يصيحُ على القِداح، ثم قدَّم ضرورة.
وزعم بعض النحويين أنها تكون أيضاً بمعنى في. واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: {وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَـطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَـنَ} (البقرة: 102)، المعنى: في ملكِ سليمان، لأنَّ يتلو بمعنى يقول فكأنّه قال: ما تقول الشياطينُ في ملك سليمان، وهذا لا حجة فيه، لأنه يمكن أن تجعل تتلو في معنى تَتَقوّلُ، لأنَّ ما تلته باطل فهو تَقوُّل، وتَقَوَّلَ تصل بعلى، قال الله تعالى: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الاْقَاوِيلِ } (الحاقة: 44). فكأنَّه قال: ما تتقوَّل الشياطينُ على ملك سليمان.
وأما في فتكون للوعاءِ نحو قولك: المالُ في الكيسِ، وزيدٌ في الدار، وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى على، واستدل على ذلك بقوله تعالى: {وَلاصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ} (طه: 71). أي على جذوعِ النخل، وكذلك قول عنترة:

بطلٍ كأنَّ ثيابَهُ في سرحَةٍ
يُحذَى نِعالَ السبْتِ ليسَ بِتَوْأمِ

أي على سرحةٍ.
ولا حجة لهم في ذلك لأنَّ الجذوع قد صارت لهم بمعنى المكان لاستقرارهم فيها، وكذلك أيضاً السَرْحة بمنزلة المكان لاستقرار الثياب فيها.
وكذلك أيضاً زعم بعض النحويين أنها تكون بمعنى الباء، واستدل على ذلك بقوله:

وتركبُ يوم الروع فينا فوارسٌ
بَصيرونَ في طَعْنِ الأباهرِ والكُلى

أي بصيرون بطعن الأباهر، لأن بصير إنَّما يصل بالباء، قال:

فإن تسألوني بالنساءِ فإنّني
بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ

وهذا لا حجة فيه، لأنه يمكن أن يتخرج على التضمين كما تقدَّم في غير ذلك من الحروف، فكأنه قال: مُتَحكِمون في طعنِ الأباهر والكُلى، لأنّه إذا كان له تصرّفٌ في الشيء تحكَّم فيه.

وأما عن فتكون للمداولة. فتقول: أطعمته عن الجوع، أي أزلت عنه الجوع. وسقيته عن العَيْمَةِ، أي أزلت العيمة عنه. ورميتُ عن القوسِ. أي شرختُ بها السهمَ وقذفته عنها.
وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى الباء. واستدل على ذلك بقوله:
تَصدُّ وتُبدي عن أسيلٍ وتتّقي
بناظرةٍ من وحشِ وجرةَ مطفلِ
المعنى عنده تصدُّ بأسيلٍ.
وهذا لا حجة فيه، لأن قوله: عن أسيلٍ، متعلق بتُبدي. يقال أبدى عن كذا.
وأما الكاف فللتشبيه، يقال: زيدٌ كعمروٍ، أي مثله.
وأما واو رُبَّ وفاؤها، فبمعنى رُب، وقد ذكرنا معنى رُبَّ.
وأما باء القسم وواوه ومُنْ، في القسم، والميم المكسورة والمضمومة وها التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل فمعناها كمعنى التاء التي للقسم. لأن التاء قد يدخلها مع ذلك معنى التعجب فتقول: تاللَّهِ ما رأيتُ كزيدٍ، متعجباً.
وأما مُذْ ومُنذ فيكونان غاية وابتداء غاية (فيكونان غاية) إذا كان ما بعدهما بمعنى الحال نحو قولك: ما رأيته منذ يومنا، أو مُذ يومنا. ألا ترى أن اليوم هو الغاية التي انقطعت فيها الرؤية. أو كان ما بعدهما معدوداً نحو قولك: ما رأيته مُذ يومين، فغاية انقطاع الرؤية يومان.
ويكونان لابتداء الغاية إذا كان ما بعدهما معرفة غير معدود ولا حال نحو: ما رأيته مُذ يوم الجمعةِ، فيوم الجمعة هو أول زمن انقطاع الرؤية. وسنشبع القول عليهما في بابهما إن شاء الله تعالى.
وأما اللام الجارة فتكون للإضافة على جهة الملك نحو المال لزيدٍ، أو على جهة الاستحقاق نحو قولك: الباب للدارِ. وتكون للتعجب قسماً وغير قسم إلاّ أنها يلزمها التعجب في القسم ولا يلزمها في غير ذلك وذلك نحو قولك في القسم: لله لا يَبقى أحدٌ، إذا أردت القسم على فناءِ الخلق متعجباً من ذلك. ومثالها للتعجب في غير القسم: للَّهِ أنتَ، تقول ذلك للمخاطب إذا تعجبت منه وتكون مقوّية لعمل العامل إذا ضعف عن عمله بتقديم معموله نحو قوله: لزيدٍ ضربتُ، يريد: زيداً ضربتُ، قال

الله تعالى: {إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} (يوسف: 43) أي الرؤيا تَعبُرونَ.

ولا تدخل على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله إلا في ضرورة شعر نحو قوله:
ولما أن تواقَفْنا قليلاً
أَنَخْنا للكَلاكل فارتمَيْنا
أي أنخنا الكلَاكلَ، أو في نادر كلام يُحفظ ولا يُقاس عليه نحو قوله تعالى: {قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم} (النمل: 72). أي رَدِفَكم.
وإنّما لم يقو ذاك بحرف الجر لأنه لم يضعف لتقدّم معموله عليه، بل بقي على أصل الوضع من تقدم العامل على المعمول.
وتكون أيضاً زائدة بين المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب لا، نحو قولهم: يا بؤسَ للحربِ، ولا أبا لك، فاللام من قولهم للحرب ولك زائدة بين المضاف والمضاف إليه والتقدير: يا بؤسَ الحرب، ولا أباكَ، وسنبيّن الدليل على ذلك والسبب في أن أُقحِمت هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في بابه إن شاء الله تعالى.
وتكون بمعنى كي نحو: جئتُ لِيقومَ زيدٌ، أي كي يقومَ زيد، وللجَحْدِ، وهي التي تقدَّمها حرف نفي وكانَ أو ما يتصرَّف منها نحو: ما كانَ زيدٌ لِيقومَ، وإنّما سُمِيّت لام الجحد لأنها إذا تقدمت كان أو متصرّف منها لم يكن بدٌّ من تقديمِ النفي، والنفي هو الجحد، فلا يجوز أن تقول: كان زيدٌ لِيقومَ، بل لا بدَّ من تقديم النفي على كان.
وإنّما جعلنا لام كي ولامِ الجحود من قبيل حروف الجرّ لأنَّ الفعل بعدها منصوب بإضمار أنْ، وأنْ وما بعدها تتقدَّر بالمصدر، واللام إذن في الحقيقة إنّما هي جارة لأنْ وما بعدها.
وزاد بعض النحويين في معاني لام الإضافة أن تكون للعاقبة والمآل نحو قوله تعالى: {فَالْتَقَطَهُ ءالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً} (القصص: 8). ألا ترى أنَّ معنى كي يضعف هنا، لأنَّ الالتقاط لم يكن لذلك بل ليكون لهم كالولد لكن الالتقاط كانت عاقبته (إلى) أن كانَ لهم عدوّاً وحَزَناً والجواب أنَّ اللام هنا لام كي، وتكون من إقامة المُسبّب مقام السبب، لأنَّ السبب الذي

التقطوه له أن يكون لهم كالولد فكان ذلك سبباً لأنْ كان عدواً، فحُذِف السبب وأقيم المسبّب مقامه.
وأما حاشا وخلا وعدا فبمعنى إلاّ، وذلك: قام القوم حاشا زيدٍ وخلا عمروٍ وعدا بكرٍ، ومعنى ذلك كلِّه إلا.
وأما لعلَّ فحرف ترجٍّ وتوقّعٍ بمنزلة الناصبة للاسم الرافعة للخبر.
وأما لولا نحو قولهم: لولاكَ لأكرمتُ زيداً، فحرف امتناع لوجود، كما كانت غير جارة.

بـــاب حتى

تنقسم حتى أربعة أقسام، أحدها: أن تكون حرف ابتداء فتقع بعدها الجمل المستأنفة وذلك نحو قولك: قامَ القومُ حتى زيدٌ قائمٌ.
والثاني: أن تكون ناصبة للفعل وهي التي تدخل على الفعل فتنصبِه وتكون بمعنى إلى أنْ نحو: سرتُ حتّى تطلعَ الشمسُ. أي إلى أنْ تطلعَ الشمسُ، أو بمعنى كي نحو: سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ، أي كي أدخُل المدينةَ.
والثالث: أن تكون عاطفة، وهي التي تحمل ما بعدها على ما قبلها فتصيّره في مثل حاله في الإعرابِ، وذلك نحو قولك: قامَ القومُ حتى زيدٌ، ورأيت القومَ حتى زيداً، ومررتُ بالقومِ حتى زيدٍ.
والرابع: أن تكون جارة، وهي التي تدخل على الاسم فتجره ويكون معناها كمعنى إلى وذلك نحو قولك: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، أي إلى رأسها.
وأما العاطفة فقد تقدّم حكمها في باب العطف. وأما الناصبة فسيفرد لها باب تذكر فيه أحكامها في موضعه من الكتاب إن شاء الله تعالى.
وأمّا حرف الابتداء فليس لها حكم إلا ما ذُكر من أنّها تدخل على الجمل فلا تؤثّر فيها، وأما الجارّة فقد ذكرنا معناها فلم يبق إلاّ أن نبيّن مسائلها فنقول:
إذا وقع بعدها اسم مفرد فلا يخلو أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها أو لا يكون، فإن لم يكن ما بعدها جزءاً ممّا قبلها لم يجز فيه إلاّ الخفض خاصة نحو قولك: سرتُ حتّى الليلِ. ولا يتوجه

السير على الليل كما ذكرنا في باب حروف الخفض، فإن كان ما بعدها جزءً مما قبلها فلا يخلو أن تقترن به قرينة تدلّ على أنّه غير داخل فيما قبلها أو لا تقترن. فإن اقترنت به قرينة تدلّ على أنَّ ما بعدها غير داخل فيما قبلها لم يجز في الاسم إلاّ الخفض نحو قولك: صمتُ الأيّامَ حتى يومِ الفِطرِ، على معنى إلى يوم الفطر ولا يجوز النصب على العطَف فتقول: حتى يومَ الفِطر، لأنّها في العطف بمنزلة الواو تشرك ما بعدَها فيما قبلها في المعنى. فكان يلزم من ذلك أن يكون يوم الفطر مصوماً، ومعلوم أنَّ يوم الفطر ليس مما يُصام.
وإن لم تقترن به قرينة تدل على ذلك جاز في الاسم وجهان: الخفضُ على أن تجعل حتى بمنزلة إلى، والعطف فيكون الاسم على حسب إعراب الأول، وذلك نحو قولك: صمتُ الأيّامَ حتى يومَ الخميسِ، فالخفض على أن تكون حتى بمنزلة إلى والنصب على العطف، ويكون يوم الخميس مصوماً في الوجهين.
فإذا أتيت بعد ذلك الاسم بفعل يمكن أن يقع خبراً له جاز في الاسم أربعة أوجه.

أحدها: الرفع بالابتداء، والآخر: الحمل على إضمار فعل فتكون المسألة من باب الاشتغال، والآخر: العطف على ما تقدَّم، والآخر: أن يكون مخفوضاً بحتى وذلك نحو قولك: قامَ القومُ حتى زيدٌ قامَ، بالرفع والخفض. فالخفض على أن تكون حتى خافضة للاسم الذي بعدها وتكون الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب، والرفع على ثلاثة أوجه:
أحدها: الرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنّك قلت: حتى زيدٌ قائمٌ. والثاني: أن يكون الاسم مرفوعاً بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنّك قلت: حتى (قامَ) زيدٌ قامَ. والثالث: أن يكون زيدٌ معطوفاً على ما قبلُ وتكون الجملة الواقعة بعده تأكيداً لا موضع لها من الإعراب، وذلك: ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربته، يجوز في زيد ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والخفض، فالخفض على أن تكون خافضة وتكون الجملة الواقعة بعد زيد تأكيداً لا موضع لها من الإعراب.
والرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنّك قلت: حتى زيدٌ مضروبٌ. والنصب من وجهين: أحدهما: النصب بإضمار فعل

فتكون المسألة من الاشتغال كأنّك قلت: حتى ضربتُ زيداً ضربتُهُ، والآخر: أن يكون الاسم معطوفاً على ما قبله وتكون الجملة الواقعة بعده تأكيداً لا موضع لها من الإعراب. والأحسن في جميع ذلك الحمل على الاشتغال، لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها، ثم الرفع على الابتداء. وأمال الخفض والعطف فضعيفان لتقدير الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب.
والعطف أقلّ لأنَّ العطف يجيء أقل من الخفض بها.
وزعم بعض نحاة الأندلس أنه لا يجوز الخفض بها ولا العطف حتى يكون الفعل الواقع بعد حتى عاملاً في ضمير الاسم الذي قبلها نحو قولك: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ضربتُهم، كأنك قلت: ضربتُ القومَ ضربتُهم حتى زيد. وحجته إنْ لم يكن كذلك لم يَسُغْ أن يجعل تأكيداً للفعل الذي تقدم، ألا ترى أنّك إذا قلت: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ ضربتُهُ، لا يسوغ جعل ضربته تأكيداً لضربتم
ويزعم أنَّ الخفض في قول الشاعر:
ألقى الصَحِيفةَ كي يُخفِّفَ رَحْلَهُ
والزادَ حتّى نَعلَهُ ألقاها
إنّما جاز الخفض هنا لأنّ الضمير عائد على الصحيفة ولو كان عائداً على النعل لم يجز الخفض عنده.
والصحيح أنه لا يشترط أن يكون الضمير عائداً على ما قبل حتى، بل قل يجوز أن يكون عائداً على الاسم الذي بعد حتى، لأنّك إذا قلت: ضربت القوم حتى زيدٍ، وخفضت كان زيد داخلاً مع القوم في الضرب، لأنَّ ما بعد حتى داخل فيما قبلها، فكأنك قلت: ضربت القومَ وزيداً، فإذا قلت بعد ذلك: ضربتُهُ، كان تأكيداً من طريق المعنى.